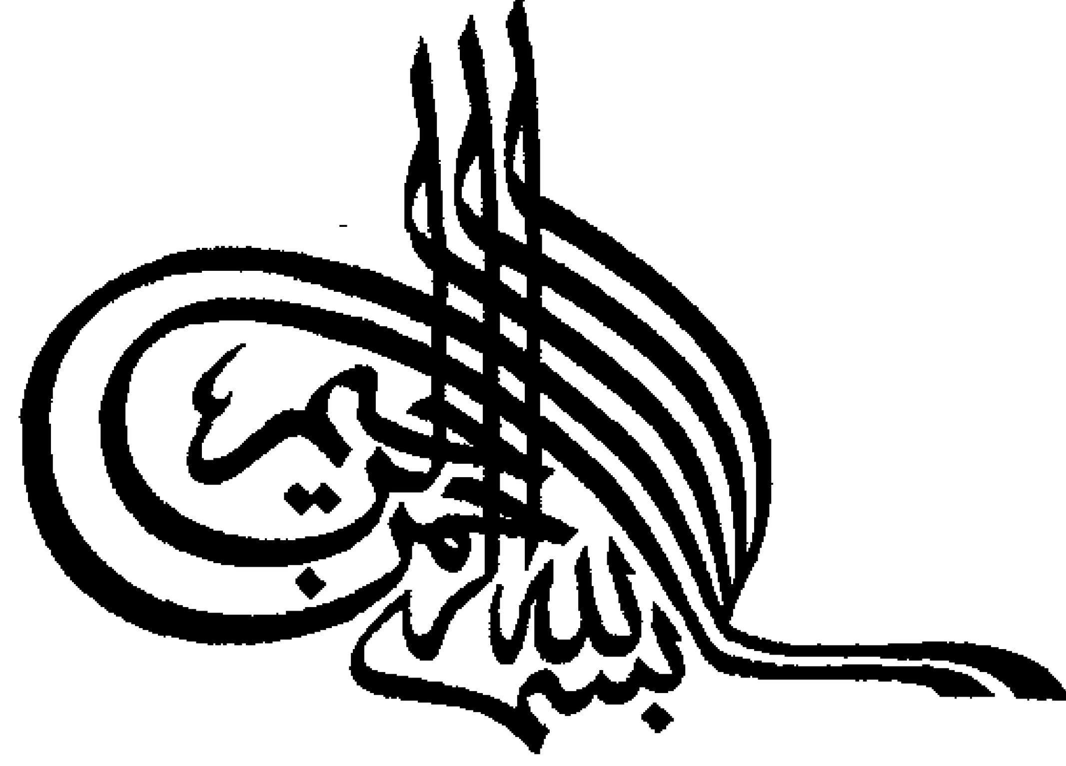
ثائر خليل حمد

الأمن القومي الأمريكي

والتغيير في المنطقة العربية



دار الحامد للنشر والتوزيع



الأمن القومي الأمريكي
والتغيير في المنطقة العربية

الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية

ثائر خليل حمد



رقم التصنيف : 327.973.56
المؤلف ومن هو في حكمه : ثائر خليل احمد.
عنوان الكتاب : الامن القومي الامريكي والتغيير في المنطقة العربية.
رقم الإيداع : 2015/5/2131
الواصفات : /العلاقات الدولية//الولايات المتحدة الامريكية//البلدان العربية/
بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-949-5

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2016-1437هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com



﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟
نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم
بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ
كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾

[آل عمران:103]



الإهـــداء

إلى العراق الجريح...

إلى بغداد السلام... إلى أربيل المحبة......إلى مدينتي ..زاخو

إلى والدتي رحمها الله... في عليائه براً ووفاءً لذكراها...

إلى والدي الغالي... براً به وامتناناً له...

إلى زوجتي......... حباً واخلاصاً.......

إلى ربيع الأمل.. وعنقود الحياة...ابني ((سيزار))....

إلى اخوتي الاعزاء...

إلى من ترقبوا ثمار نتاجي صابرين.....أهدي هذا الجهد المتواضع

المؤلف

المحتويات

قائمة الأشكال والمخططات

قائمة الجداول

المقدمـــة

انطلاقاً من استقراء التأريخ نجد أن الولايات المتحدة منذ نشوئها كدولة مستقلة أقامت امنها القومي على أساس مبدأين، ألا وهما التغيير والتوسع في المناطق الحيوية من العالم على حساب الآخر، واتخذ هذا التوسع شكله القاري باتجاه قارة امريكا اللاتينية قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثم التوسع السياسي والاقتصادي والانتشار العسكري باتجاه العالم كلهمنذ انتهاء الحرب الباردة.

إذ مثّل انتهاء تلك الحرب والفراغ الكبير الذي خلفه التفكك المذهل للاتحاد السوفييتي على مستوى التوازن الاستراتيجي والاستقطاب الاقليمي وبروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن على النظام الدولي، واندلاع أحداث 11ايلول/سبتمبر2001، واحتلال العراق في 2003، فرصة تأريخية غير مسبوقة للولايات المتحدة لتنفيذ مخططاتها الرامية إلى اعتلاء العرش العالمي والهيمنة على مقدراته، بعد الخلل الذي برز في ميزان القوى جرّاء خروج الغريم التقليدي من حلبة المنافسة، ولتُفتح بذلك بوابة تحولات جذرية اعترت صرح الساحة العالمية وانطوت على تحديات جابهت الولايات المتحدة ولم تزل في الكثير من أقاليم العالم، فاندفعت على أثرها الولايات المتحدة للانخراط في صياغة استراتيجيتها لتأمين مصالحها الحيوية في العالم على هدى مرتكزات اساسية تحاول من خلالها تمرير سياستها بغية تحقيق أهداف أمنها القومي الذي اتسع ولم تعد له حدود، وفي القلب من هذه الاستراتيجية تقع المنطقة العربية كأحد الأقاليم الاستراتيجية الموجودة في العالم والتي تتميز دون غيرها من الاقاليم ليس فقط بحجم المصالح الأمريكية الكامنة فيها، ولكن لكونه الاقليم الاستراتيجي الوحيد الذي تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على مجريات الأمور فيه منذ نهاية الحرب الباردة دون منافسة من قبل الدول الكبرى الاخرى.

وبدت الاستراتيجية الأمريكية تقدم مشاريعاً للتغيير في مختلف الأقاليم تقريباً، بعد أن اتخذ التغيير رؤى متعددة، وأهدافًا ذات أبعاد شاملة استراتيجية

وجيوستراتيجية وجيواقتصادية وعسكرية- أمنية وثقافية- حضارية، ولأن المنطقة العربية تعد واحدة من بين المناطق المفصلية في تحقيق أهداف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فقد خصها الخطاب الأمريكي بنوع من الاستثنائيةمن هذا التغيير.لكن مع ظهور قواعد وسياسات جديدة ليس بين الدول فحسب، بل بين المجتمع والدول، والمجتمعات داخل الدولة نفسها، في ظل فقدان الدول قدرتها على التماسك في وجه نتائج العولمة، طرحت الولايات المتحدة مشاريعها للتغيير في المنطقة العربية.

وشهدت التوجهات الأمريكية نحو المنطقة العربية مطلع الألفية الثالثة انعطافة حادة، إذ رفعت الإدارة الأمريكية شعارات التغيير في المنطقة من مداخيل: كالأمن والاصلاح و السلام، وصورت للشعوب العربية أن التغيير يمثل فرصة على انه سانحة للنهوض والتحرر من انظمة دكتاتورية فاسدة، وتحقيق الديمقراطية بين دول منضوية فينظام شرق اوسطي قائم على التعاون الإقليمي بإنشاء أسواق ومنطقة تجارة حرة مع دول المنطقة اخذين بالاعتبار دور إسرائيل كركيزة أساسية في هذا النظام الجديد.

بيد أن المقصود اكبر من قضية تغيير انظمة عربية حاكمة وتحقيق نوع من الاصلاح السياسي في دول اخرى، ذلك أن اصرار الولايات المتحدة على الاحتفاظ بزعامتها العالمية يتطلب بالضرورة الهيمنة المطلقة على منطقة الشرق الأوسط، وإعادة رسمها وفق المصلحة الأمريكية، بما يعني إعادة إنتاج التجزئة في شكل جديد، لاسيما إذا ما علمنا أن مشروع التغيير الأمريكي يحمل في طياته منظورًا ومسحًا استراتيجيًا للمنطقة كلها بما يجعلها القاعدة الأمريكية التي ستنطلق منها الاستراتيجية الأمريكية الشاملة نحو الهيمنة على كل إقليم او راسيا ثم الهيمنة على العالم والانفراد بالنظام العالمي.

أهمية الدراسة:

إن من اولى موجبات الدراسة هي البدء بتحديد أهميتها، كونها تبحث في واحدة من أهم الظواهر العالمية تأثيراً في الشؤون الاستراتيجية وهي (التغيير)، سيما وإنها تحدث في واحدة من أهم المناطق الحيوية التي تستأثر باهتمام الولايات المتحدة، الا وهي (المنطقة العربية)، فمع اتساع المصالح الحيوية الامريكية على المستوى العالمي ازدات أهمية المنطقة العربية لتحتل الأولوية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي سواء لتحقيق الهيمنة الأمريكية وضم المنطقة الى السيطرة الأمريكية، او استخدامها وسيلة لكبح جماح القوى المنافسة.

وتكمن اهمية الدراسة ايضاً من نوعية الأحداث التي مر بها النظام الدولي من جراء التغيير، اذ كان لهذا التغيير اثره المباشر في انجاز التفرد الأمريكي العالمي، ليكون البداية لحقبة جديدة من العلاقات الدولية قوامها تهميش القوى الفاعلة، واعادة ترتيب النظام الدولي وفق المفهوم الأمريكي تحت مسمى "مشروع السلام الامريكي"، وليكون عنواناً جديداً لاعاده ترتيب النظام العالمي والنظم الاقليمية الفرعية التابعة لها وفق التصور الامريكي بالاخص (النظام الاقليمي العربي)، وليكون ذلك فرصة سانحة لصنّاع السياسة الأمريكية على تدشين المشروع الأمريكي وتغيير المنطقة العربية على وفق ما يوائم المصلحة الأمريكية العالمية، بعد ما جمع كل المشاريع والمفاهيم السابقة للتغيير، واعادة هيكلتها وترتيبها على شكل مشروع لتغيير المنطقة العربية تحت مسمى " الربيع العربي" ليكون منذراً بانهيار ما تبقى من النظام الاقليمي العربي وتأسيساً لنظام شرق اوسطي تحت الوصاية الأمريكية.

ومن بين كل هذا تنطلق أهمية الدراسة، سيما وما تشهده المنطقة العربية منذ النصف الثاني من عام 2010 من تغيير متسارع يحظى بأهمية بانت دافعة للأكاديميين من باحثين ودارسين وذوي الاختصاص، فضلاً عن صناع السياسة

للإنشغال بهذا التغيير ومعرفة ابعاده والوقوف على تفسير أسبابه، والبحث عن صياغة صورة واضحة تميز هذا المشروع الجديد عن مشاريع التغيير.

اشكالية الدراسة:

حمل لنا موضوع الدراسة عنواناً لإشكالية قائمة على تحليل العلاقة التفاعلية بين الأمن القومي الأمريكي وقضية التغيير في المنطقة العربية، وذلك من خلال دراسة قضية التغيير في المنطقة العربية في اطار الدور الامريكي فيها وتأثيره على امنها القومي، وهذه الاشكالية اكتظت بالعديد من التساؤلات ومنها:

ما هو الأمن القوقي الأمريكي؟ وما ابعاده الاستراتيجية؟ وما التغيير؟ وما مقوماته وأنماطه؟ وهل التغيير في المنطقة العربية ضرورة عربية أم أمريكية؟ وهل هنالك توافق عربي أمريكي للتغيير؟ وهل جاء التغيير الدائر في المنطقة بعوامل ذاتية عربية او بدفع من قوى خارجية، أم جاء نتيجة لتظافر العوامل الداخلية والخارجية معاً؟ واذا فرضنا انه جاء بإرادة عربية ذاتية فما هي الأسباب والدوافع العربيةللتغيير؟وإذا عددناه مشروعاً استعمارياً جديداً على المنطقة فمن هي القوى التي تحرك هذا التغيير؟وما دور الولايات المتحدة؟ وما التحولات التي طرأت على الاستراتيجية الامريكية تجاه تغيير المنطقة العربية وهي طالما كانت تسعى الى ابعاد المنطقة العربية عن اي تغيير؟ واذا عددناهحلقة من حلقات المشروع الاستعماري الأمريكي في المنطقة العربية فما هي دوافع الولايات المتحدة؟ وما مدى قدرة الولايات المتحدة على التحكم بهذا التغيير؟ وما الافاق المستقبلية المحتملة لموجة التغيير في المنطقة العربية وتداعياتها السلبية والايجابية على الأمن القومي الأمريكي؟ وهل بإمكان الولايات المتحدة بلورة نظام شرق أوسطي يخدم المصالح الأمريكية؟ تلك التساؤلات وغيرها الكثير، حملتها اشكالية الدراسة لتكون الشيء المفقود المراد البحث عنه وايجاده، والتعمق به لإثباته أو تفنيده.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (إن المسعى الأمريكي للتغيير في المنطقة العربية متواصل، وان محاولات السيطرة على مخرجات هذا التغيير لن تخضع بالضرورة للمخططات الأمريكية، وإن عملية رسم الخرائط الجديدة للمنطقة العربية لتتوائم مع الأمن القومي الأمريكي قد تحقق بعض النجاح، ولكنها ستصطدم بكوابح كثيرة):

منهجية الدراسة:

لا جدال، في أن طرائق البحث العلمي تحتاج إلى تحديد منهج لأية دراسة يراد البحث فيها لتكون أكثر دقة. إذ عد تحديد المنهج من أولى متطلبات البحث العلمي، كونه المرشد أو الدليل أو المفتاح للدراسة. ومن هذا المنطلق حرص الباحث على اعتماد مناهج عدة، لما اتسم به موضوع الدراسة من انتقالات ونقلات بحثية متنوعة. واستجابة لمتطلبات الدراسة عمدنا إلى استخدام مناهج عدة وكالآتي:

اعتمدنا في **الفصل الأول** (المنهج الوصفي) لما له حاجة ماسة في هذا الفصل، واعتمدنا في **الفصل الثاني** (المنهج التأريخي) لما له من حاجة لتأسيس بناء قوي نستند عليه ليسعفنا ونحن نتحدث عن التغيير في المنطقة العربية. أما في **الفصل الثالث** فاعتمدنا على (المنهج التحليلي) بعد أن لمسنا أهميته في البحث والتقصي عن جزيئات التغيير الأمريكي ولملمتها بعد التفتيش عن جذورها التي تعذر على الكثيرين معرفتها. وفي **الفصل الرابع:** دعتنا الحاجة إلى تبني (المنهج الاستشرافي الاحتمالي) لما لهما من دور بارز وفعال لوضع رؤية مستقبلية لاستراتيجية التغيير الأمريكي في المنطقة العربي.

هيكلية الدراسة:

جاءت معالجتنا لموضوع الدراسة موزعة بواقع اربعة فصول رئيسة قوامها مباحث ومطالب فضلاً عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات وكما يأتي:

جاء **الفصل الاول** بعنوان **(الإطار النظري)** ليسلط الضوء على مفاهيم الدراسة الذي انقسم بدوره الى ثلاثة مباحث، استهل **المبحث الأول** منه البحث فيمفهوم الأمن القومي الأمريكي وأبعاده الاستراتيجية والتطور المفاهيمي له، ومن ثم **المبحث الثاني** والذي تناول مفهوم التغيير ومقوماته وانماطه، اما **المبحث الثالث** و تناول مفهوم المنطقة العربية وأهميتها الاستراتيجية.

أما **الفصل الثاني** من الدراسة فقد جاء بعنوان **(المنطقة العربية وضرورات التغيير)** ويبحث هذا الفصل في **المبحث الأول** منه في الرؤية العربية للتغيير، **والمبحث الثاني** ارتكزت فكرته على عرض وتحليل الاسباب والدوافع الذاتية للتغيير في المنطقة العربية، اما **المبحث الثالث** فتناول القوى والمتغيرات الخارجية الدافعة والمحركة للتغيير في المنطقة العربية.

والفصل الثالث من الدراسة جاء بعنوان **(الأمن القومي الأمريكي واستراتيجية تغيير المنطقة العربية)**، وانقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، تناول **المبحث الأول** التحولات التي طرأت على استراتيجية الامن القومي الامريكي من حيث وصول المحافظين الجدد الى السلطة في الولايات المتحدة وأحداث 11 أيلول /سبتمبر2001، اما **المبحث الثاني** تناول الاصول الفكرية للتغيير في استراتيجية الامن القومي الامريكي والذي تتطرق إلى " الرؤية الأمريكية للتغيير وأثرها في بلورةالاستراتيجية الأمريكية الشاملة" والذي تناوب بين منظري التغيير وفلاسفته، وبين صناع التغيير وقادته. وجاء **المبحث الثالث** ليتناول الاصول المادية "الادائية" للتغيير في استراتيجية الامن القومي الامريكي.

واخيراً **الفصل الرابع** والذي أطر بالعنوان **(مستقبل الأمن القومي الأمريكي في ظل التغيير العربي)** . تطرقنا في **المبحث الأول:** عن الأهمية الجيوسياسية للتغيير في المنطقة العربية (الفرص).أما في ما يخص **المبحث الثاني** تناولنا التغيير في المنطقة العربية وتحديات الأمن القومي الامريكي. كما أن **المبحث الثالث** الذي أدرج تحت عنوان **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية "تصورات مستقبلية"** وفيه تمت قراءة مختصرة لمستقبل الأمن القومي الأمريكي في ظل التغيير العربي والذي تضمن ثلاثة مشاهد كلاً منها حمل من المقومات وما تسنده ليرشح لنا رؤية مستقبل الامن القومي الامريكي في المنطقة العربية.

وختاماً نصل إلى **الخاتمة** التي لخصت تلك المفردة الواسعة والمعقدة لننهي البحث بجملة **من الاستنتاجات**، بمثابة ثمرة البحث الذي خضنا في تفاصيله.

الفصل الأول

الإطار النظري

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأمن القومي الأمريكي (الماهية والأبعاد الاستراتيجية والتطور)

المبحث الثاني: التغيير (المفهوم والمنطلقات الاساسية)

المبحث الثالث: المنطقة العربية (الماهية والأهمية الاستراتيجية)

الفصل الأول

الإطار النظري

توطئة:

لاشك في القول أن من مستلزمات الفهم السليم والإدراك الرشـيد للمسـائل والقضايا على بساط البحث، والتحديد الدقيق للمصطلحات والمفاهيم وفقـاً لمـنهج التحليل اللغوي الذي يرصد السياق اللغوي للمفردات ويقف على الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها، ولاسيما عند التعامل مع ظاهرة من الظواهر الإنسـانية التـي تختلف الآراء فيها. وفيما يخص دراستنا كان لابد من دراسة المفـاهيم والمـداخل والخلفية للمصطلحات المستخدمة لتأسيس مدخل فكري وذلك لمتابعة أداء الظـاهرة فيما بعد ومعرفة الأُسس النظرية التي انطلقت منها الدراسة. لذا وانسجاماً مع مـا تقدم وتبعاً لمقتضيات البحث العلمي، فقد ابتدأتُ هذه الدراسة بالفصـل النظـري، والذي قسمناه اتساقاً مع موضوع الدراسة الى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الأمن القومي الأمريكي (الماهية والأبعاد الاستراتيجية والتطور)

المبحث الثاني: التغيير (المفهوم والمنطلقات الاساسية)

المبحث الثالث: المنطقة العربية (الماهية والأهمية الاستراتيجية)

المبحث الأول

الامن القومي الأمريكي

(الماهية، الابعاد الاستراتيجية، التطور)

يرمي هذا المبحث الى التعريف بمفهوم الأمن القومي الأمريكي وتحديد ابعاده الاستراتيجية ومن رصد التطور التأريخي لهذا المفهوم، لكن ابتداء وقبل الولوج في ذلك، يقتضي الامر التمهيد له بتعريف مفهوم الامن كظاهرة، ورصد التطور التاريخي تطور المفهوم ضمن الدراسات الأمنية المتخصصة ايضاً، بمدارسها التقليدية والمعاصرة، وكيفية توسع المفهوم افقياً وعمودياً ليشمل ابعاداً جديدة، وللوصول الى مدركٍ صحيح حول مفهوم الامن القومي الامريكي(موضوع البحث) وتحديد ابعاده الاستراتيجية، إذ تحتم علينا الدراسة الاجابة عن هذه التساؤلات،فما المقصود بالأمن؟ لغةً كان ام اصطلاحاً، تقليدياً ام حديثاً؟ وما أبعاده و مستوياته؟ ما المقصود بالأمن القومي الامريكي؟ وما أبعاده الاستراتيجية؟ وما المراحل التي تطور فيها الأمن القومي الأمريكي؟ وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب كالآتي:

- **المطلب الأول: ماهية الأمن القومي الأمريكي.**
- **المطلب الثاني: الأبعاد الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي.**
- **المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي.**

المطلب الأول

في ماهية الأمن القومي الأمريكي

يواجه تحديد مفهوم (الأمن القومي الأمريكي) العديد من المصاعب المختلفة، وذلك لحداثة هذا المفهوم بمعناه الجديد نفسه، وحداثة دخوله قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أعطاه العديد من التفسيرات والتعريفات، فضلاً عن استعمال هذا المفهوم في بعض المجالات لتغطية مخططاتها واهدافها التوسعية، فأصبح من العسير حصر مشتقات ومخرجات هذا المفهوم، لتعدد استخداماته في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وللوصول الى مفهوم الأمن القومي الامريكي ينبغي علينا تحديد مفهوم(الأمن) ثم نتطرق الى مفهوم (الأمن القومي) بشكل عام، للوصول الى استنتاج صحيح حول الرؤية الأمريكية لأمنها القومي.

أولاً: مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن واحداً من المفاهيم الخلافية الغامضة والمثيرة للجدل، اذ يتبادر الى الذهن معانٍ و قيم مختلفة حول الأمن لدى الدارسين و صانعي القرار.

فالأمن لغةً: جاء في أغلب المصادر اللغوية بدلالات متقاربة أو متطابقة أحياناً،إذجاء ذكر كلمة (الأمن) في مصادر اللغة العربية بمعنى كونه ضد الخوف، وهو حالة الطمأنينة، فيقال اطمأن ولم يخف، أي أمن. [1] ويقدم قاموس (مريام_ويبستر) الانجليزي دلالتين لكلمة (security) هما[2]: التحرر من الخطر، أي السلامة (safety)، او التحرر من القلق، أي الشعور بالثقة أو الطمأنينة (confidence).

---

[1] محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الكتب العربي، بيروت،19981، ص26.

[2] Merriam-Webster's Collegiate Dictionary, American Webster's incorporated, USA, 11th ed. 2003, p1123.

والأمن بدلالة (security) تشير هنا الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينةمن جرّاء انتفاء الخطر واستعمالات هذه اللفظة في اللغة متشعبة وكثيرة، فــالأمنهو: طمأنينةالنفس، وزوال الخوف، وأصل المفردات (الأمن، والأمانة، والأمان) مصادر تستعمل في اللغة اسما للحالة التي يكون عليها الانسان في الأمن[1].

اما اصطلاحاً: فهو مفهوم مرن وغير محدد ولا يقتصر على تفسير حالة أمنية محددة وهو في ذلك شأنه شأن المفردات الاصطلاحية المعاصرة، التي تتنوع مقاصدها ودلالاتها واستخداماتها التطبيقية بحسب طبيعة التعامل معها والهدف من ذلك التعامل، وبالرغم من تفاوت الآراء ووجهات النظر حول مفهوم (الأمن)اصطلاحاً، ألا أن جوهر اي تعريف للأمن يدور حول غياب الشعور بالتهديد، وانتفاء الاحساس بالخطر[2]. وجاءت مفردة الأمن في القرآن الكريم على نقيض الخوف، في قوله تعالى (**أَطْعَمَهُمْ مِنْ جوعٍ وَآمَنَهُمْ مِن خَوفٍ**)[3].

ويؤكد البعض ان الأمن هو التحرر من الخوف والشعور بالطمأنينة[4]. وبهذا المعنى يعرف الدكتور حامد ربيع (الأمن) بأنه"الحالة التي يكون فيها الانسان محمياً ضد، او بعيدا عن خطر يهدده، والواقع ان الأمن قبل ان يكون في تلك الحال، هو احساس يتملك الإنسان، بالتحرر من الخوف، الخوف من أي خطر يواجه[5]. ويرى "ارنولد ولفرز" (Arnold Wolvers) أن الأمن، "في جانبه الموضوعي يعني،

---

(1) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مصدر سبق ذكره، ص27.

(2) علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1988، ص137.

(3) القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (4).

(4) سعد ياسين الناصري،محددات مفهوم الامن القومي العربي، دراسات سياسية، العدد 5، بيت الحكمـــة، بغداد، شتاء 2001، ص51.

(5) حامد ربيع، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط، دار ماجد للطباعة، القاهرة 1984، ص37.

غياب اية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، و في جانبه الذاتي، فهو يعني غياب الخوف من ان يتم المساس بأي من هذه القيم".[1] انه الاحساس الذي يشعر به الفرد سواء بسبب غياب الاخطار التي يمكن أن تهدده أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك التهديدات حال ظهورها[2].

ويُعد الأمن هنا والاحساس به بشكل فردي أو جماعي من غرائز الإنسان الطبيعية والظواهر القديمة قدم الخليقة، فهي لم تكن غريبة عن الفكر الإنساني طيلة مراحل تطوره، بل هي حقيقة ملازمة له منذ ان بدأ الفرد يشعر بالمعاني المترتبة على الخوف من ظاهرة ما، لأن الله فطر خلقه، وفي طيات أنفسهم عدد من الغرائز، ومنها: غريزة الخوف، ولذلك اتخذ السبل الكفيلة لمواجهتها ومعالجتها الأمر الذي يمكن على ضوئه القول: بأن فكرة الخوف والاحساس بالخطر كانت الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي لجأ اليها الفرد لحماية ذاته، وضمان بقائه.[3] هذا ويقوم البعضبصياغة الأمن على ضوء اربع ركائز اساسية هي[4]:

1. ادراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
2. رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة.
3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة.
4. اعداد احتمالات للتهديدات الداخلية والخارجية، واتخاذ إجراءات لمواجهتها.

---

[1] عادل زقاغ، اعادة صياغة مفهوم الامن: برنامج البحث في الامن المجتمعي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:http://www.geocities.com/adelzeggagh

[2] عطا محمد صالح زهرة، في الامن القومي العربي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط1، 1991، ص32.

[3] عبدالقادر محمد فهمي، في مفهوم الأمن القومي و الامن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، بغداد، العدد 3، 1988، ص68.

[4] زكريا حسين، "الأمن القومي"، مجلة الفكر السياسي،اتحاد الكتاب العرب،دمشق،العدد 17، شتاء 2002، ص34.

ويرى البعض الآخر عندما يتم تحليل مصطلح (الأمن) يظهر ان أي مسألة امنية متكونة من ثلاثة عناصر الطرف الحامي او المدافع (projector) عن القيم (asset)، والقيم وهي موضوع التهديد سواء التي يحملها الفرد أو المجتمع أو الدولة، واخيراً مصادر التهديد (threat) وهو الكيان الذي يعتبره الطرف الحامي انه قادر على تهديد قيمة معينة من قيم الفرد والمجتمع او الدولة.[1]

وصولاً الى المفهوم الشامل للـ(أمن) كونه يعني "القدرة التي تتوفر لدى الدولة، والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في المجالات كافة، في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل او الخارج، وتمكنها من تهيئة الاوضاع والمناخ الملائم لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات وطنية رئيسة، داخليا وخارجيا بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف ابعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم"[2].

ويبقى ان نشير هنا إلى انه يوجد مستويات وعديدة للأمن، إلا أنها مترابطة، ومتفاعلة فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر، متبادلة افقية وعمودية، سلبية وايجابية، ويمكن اجمال تلك المستويات استنادً الى دمج معيارين:الاول ديموغرافي (جغرافي – بشري) والثاني سياسي، وكما يلي[3]:

1. الامن (الانساني) الفردي: وهو الامن المادي والنفسي للفرد،والذي تتطلع بمهامها الدولة لغرض حمايته الأفراد من التهديدات، واشباع حاجاته الأساسية.
2. الامن (القطري) الوطني: اي امن الدولة الواحدة او القطر الواحد.

---

[1] Giovanni Munnunta, Security: An Introduction , Grranffield University. p53.

[2] علي الدين هلال،الامن القومي العربي: دراسة في الاصول، مجلة شؤون عربية، العدد(35)، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 1984، ص13.

[3] علي هادي حميدي الجبوري، تحديات الامن القومي العربي في التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،1992، ص14.

3. الامن القومي: هو امن مجتمع دولة متكونة من قومية واحدة او امن مجتمع قومية واحدة مجزأة بين دول عدة[1].
4. الأمن الاقليمي: والذي يتمثل باتفاق دول عدة في اطار إقليم واحد على التخطيط والعمل المشترك لمواجهة التهديدات المشتركة.
5. الأمن الدولي: هوالذي تتولى تحقيقه بعض اجهزة المنظمات الدولية سواء المتمثلة بالجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ،وذلك في ضوء ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة[2].

كما ان للأمن ابعاداً متعددة،متفاعلة فيما بينها،بحسب المفهوم الشامل للأمن والذي يحوي الأبعاد الآتية: الامن السياسي – الأمن الاقتصادي – الأمن الاجتماعي – الأمن الصحي – الأمن الثقافي – الأمن الغذائي – الأمن المعلوماتي....الخ، حيث اننا كلما اتسعنا بالاتجاه الأُفقي لمفهوم الأمن،ستفرز لدينا قائمة جديدة بأبعاد الأمن[3].

ثانياً: مفهوم الأمن القومي

بدءً يمكن القول ان الأمن القومي هو صورة مفاهيمية وتطبيقية خاصة لمصطلح عام هو (الأمن) لأن فهم ما هو خاص وتحديد مضمونه، وادراك طبيعته وخصائصه يتطلب ويشترط فهم ما هو عام، وهذا يعني انهتم اشتقاق مصطلح (الأمن القومي) من هذا المستوى من كلمتين الأولى (الأمن) وهي ضد الخوف وتعني الشعور بالثقة والطمأنينة[4]. والأخرى (قومي) وتعبر عن مفردة قوم او أمة

---

(1) المصدر نفسه، ص15.

(2) فيصل بن معيص آل سمير، استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الامن الوطني، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ص136.

(3) نشأت الهلالي، الامن الجماعي (سلسلة مفاهيم)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 9، القاهرة، السنة الاولى، 2005، ص6.

(4) سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص51.

او جماعة تربطهم وشائج ومقومات مادية ومعنوية في اطار الوحدة السياسية للدولة[1].

وقد شاع استخدام (مصطلح الامن القومي) بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان جذوره تعود الى القرن السابع عشر، وخاصة بعد معاهدة (وستفاليا) عام 1648 التي اسست لولادة الدولة – القومية او الدولة – الأمة (National- state) وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الاطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية واطر مؤسساتية وصولاً الى استخدام تعبير (استراتيجية الأمن القومي) منذ تسعينات القرن المنصرم وبدمغة امريكية خاصة يتم استنساخها عالمياً[2].

فيرى الدكتور (احمد برقاوي) ان الامن القومي "هو سيادة الأمة على أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي"، وهذا يعني ان ارتباط (الأنا) بالصفة القومية يحيل مباشرة الى ضرورة وجود (الأمة – الدولة) الواعية لسيادتها والواعية لأشكال التهديدات الممكنة والآتية من دول اخرى سواء اكانت دول مجاورة او بعيدة، وتبعاً لذلك فإن غياب هذا الأمن يعني غياب السيادة او القدرة على تحقيق سيادة الامة[3].

أما (نورمان بادل فورد) و(جورج لنكولن) فيعرّفان الأمن القومي بأنه " مفهوم نسبي يعني ان تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال، والدفاع عن وجودها ضد العدوان أو التهديد الخارجي، أي إنها تمتلك القدرة المادية والبشرية

---

(1) محمود وهيب، الدفاع الوطني والامن القومي، مجلة الدفاع، عدد (1)، جامعة البكر، بغداد، 1986، ص49.

(2) منذر سليمان، دولة الامن القومي وصناعة القرار الامريكي: تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، بيروت، 2006، ص37.

(3) انظر: احمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2003، ص73.

التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف، بما يضمن مركزها الدولي، ومساهمتها في الامن الدولي"[1]. ويرى الدكتور (حامد ربيع) أن الأمن القومي هو "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع ان تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الاقليمية"[2]. فيما يعرفه الدكتور (علي الدين هلال) أنه " غياب الشعور بالتهديد وانتفاء الاحساس بالخطر وتحقيق الأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة المجتمعات كلها، بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يشير في الاذهان الى معاني البقاء والتكامل الاقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية"[3].

وفرّق (عبد الرحمن البزاز) بين القومي والوطني على اعتبار: إنّ الوطنية ترتبط بالأرض بحيث يصح ان نقول: بأنها حب ارض الآباء،في حين تعني: القوميةارتباط الفرد بمجموعة من الناس هي الأمة[4]. في حين يرى (ساطع الحصري)، ان مفهوم (الوطنية) لايختلف في الحقيقة عن مفهوم (القومية) كل هذا الاختلاف، لأنّ حب الوطن يتضمن بطبيعة الحال حب المواطنين الذين ينتمون إلى هذا الوطن. كما ان حب الأمة يتضمن في الوقت نفسه حب الأرض التي تعيش عليها الأمة[5].

لذلك فإنه من المفيد ان نزيل اللبس بين مفهومي (الأمن الوطني) و(الأمن القومي) واللذين يستخدمان من وقت لآخر وبالمعنى نفسه، في البدء يمكن القول بأنه

---

[1] نقلاً عن: ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة،مصدر سبق ذكره، ص81.

[2] حامد ربيع، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط،مصدر سبق ذكره، ص40.

[3] نقلاً:عن احمد صدقي الدجاني، التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص302.

[4] حامد ربيع،نظرية الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره. 43.

[5] علي الدين هلال، الامن القومي العربي: دراسة في الاصول، مصدر سبق ذكره، ص14.

عندما تكون (الأمة) موحدة في دولة واحدة، فان الامن الوطني يتطابق مع الامن القومي، لأن موضوعهما واحد فالأمة لها نفس الوطن ومثل هذا الوضع ينطبق على الأمن الوطني الياباني[1].

إلا ان الأمر يختلف عندما تتكون الامة من دول عدة او عدة اوطان غير موحدة سياسياً،كما هو الحال للأمة العربية،عندئذ الامن الوطني لا يعني الامن القومي، لأن الامن الوطني هنا ينسحب على امن الدولة الواحدة أو القطر الواحد كما اسلفنا من قبل، في حين الامن القومي ينسحب على أمن الأمة جمعاء[2].

وبالرغم مما ذكر من التعريفات بصدد مفهوم الأمن القومي، ومحاولة البعض التفريق بين الأمن القومي والأمن الوطني واعتراض البعض الآخر علي هذا التفريق، يبقى هناك شيء مشترك بين كل التعريفات الآنفة الذكر والتي جاءت حصيلة لدراسات عدة، هو في ارتكاز كل التعريفات على محور رئيسي هو (الأمن) الذي يعني "المحافظة على الوجود الكياني للدولة أرضاً وشعباً ونظاماً، وان هذا الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة، اي ليس هنالك امن مطلق، وشامل بكل جوانبه، مهما بلغت الدولة من القوة والبناء الصناعي والعسكري، فلابد من وجود نقاط ضعف تعتريه، أي هناك مصادر تهديد تواجهها بين حقبة واخرى، تهددها وتقوض أمنها "[3].

صفوة القول، يمكن أن نصل الى تعريف شامل لمفهوم الأمن القومي على انه "قدرة المجتمع واطاره النظامي (الدولة) على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية كافة، بما يؤدي الى المحافظة على كيانه وهويته واقليمه وموارده وتماسك تطوره وحرية ارادته"، بهذا المفهوم لا يتعلق الأمن القومي بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو

---

(1) فيصل بن معيص آل سمير،استراتيجية الاصلاح و التطوير الاداري، مصدر سبق ذكره، ص131.

(2) المصدر نفسه، مصدر سبق ذكره، ص132.

(3) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة،مصدر سبق ذكره، ص81.

جماعة عرقية أو لغوية أو دينية مسيطرة على صناعة القرار ويعكس رؤاها الخاصة، وانما يتعلق بكل المجتمع الذي اطاره النظامي الدولة والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم، ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ليعكس الادراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها، و يستهدف المحافظة على الكيان المجتمعي وتماسكه وحرية ارادته[1]. وهنا يشير الدكتور (ابراهيم محمود حبيب) إلى أن الأمن القومي له خصائص وسمات هي[2]:

1. مفهوم استراتيجي لكونه يعالج مكونات حياة الأمة والدولة المادية والمعنوية على المستويين المتوسط والبعيد المدى.
2. حقيقة نسبية يتأتى من خلال تحديد الغايات القومية للدولة.
3. إنه متغير لقدرته على توجيه الدولة نحو البناء الإيجابي، متحدياً ثوابت التاريخ والجغرافيا السياسية.
4. الخاصية الأخيرة التي يتمتع بها الأمن القومي هي أنه يصعب وضعه في إطار محدد لعدم وجود إطار عام يحدد مفهومه وغاياته التي عادة ما تستنبط من مشروع قيادة الدولة.

مما تقدم، يتبين انطواء الأمن القومي على الاهمية الخاصة، والاولوية الاستراتيجية للدول وصناع القرار تبعاً لمصالحها القومية، وفي ضوء فلسفة النظام السياسي، ولذلك يتباين مفهوم الأمن القومي بين رؤى مدرستين رئيستين وهما:

- **الأولى**، هي المدرسة (الكلاسيكية) الاستراتيجية: وفق هذه المدرسة يتم النظر الى الدولة بوصفها أقوى فاعل بالنظام الدولي، وبالنسبة للدولة فالأمن هو التزام مطلق، وهي تتحرك على وفق ادراكها للمحافظة على أمنها بما يقتضي بناء

---

(1) مدحت ايوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، في: مدحت ايوب وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير مدحت ايوب، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة، 2003، ص17.

(2) ابراهيم محمود حبيب، اصول دراسات الامن القومي: اصول ادارة الدولة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، 62.

قدرتها العسكرية بوصفها العامل الوحيد لتنفيذ السياسات الأمنية، وتحقيق اهدافها، ومن ثُمّ فالأمن المستهدف هو أمن الدولة، وظهر هذا المفهوم التقليدي بعد نشأة الدولة القومية التي هي الاطار السياسي، والقانوني، والنظامي لمفهوم الأمن والسيادة، وهي السند الشرعي الذي يستند إليه مفهوم الأمن القوميوهذه المدرسة التي تركز على الجانب الاستراتيجي العسكري والتهديد الخارجي[1].

هنا نجد مدى الارتباط الوثيق بين مفهوم الأمن القومي والدولة باعتباره الاطار النظامي للمجتمع، لذا فإن استراتيجيات الأمن القومي تتطلب من الدولة ثلاثة شروط هي: تحديد المصالح و الغايات والقيم التي تسعى الدولة الى تحقيقها وحمايتها، تحديد التحديات التي تواجه الدولة التي تتكون منها الامة والوصول الى اتفاق عليها، وأخيراً رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتقبة.[2]

بناء على ما سبق، ينظر الى الأمن القومي على أساس أنه (مفهوم عسكري استراتيجي للأمن) ويضع القوة العسكرية باعتبارها الاطار المجتمعي الأكبر، وليربط الأمن بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن ان تضطلع به القوة العسكرية للدولة، وبالتالي فهو مرادف للسياسة الدفاعية التي تتحدد بحماية القيم والمصالح الحيوية للدولة وتشكل جوهر سياسة امنها القومي، وتأخذ اشكالاً متعددة كالتحالفات، والتسلح، والردع، وتوجه بالأساس لمواجهة التهديدات الخارجية.[3]

---

(1) عمر احمد قدور، شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الامن، ط1، مكتبة مـدبولي، القـاهرة، 1997، ص163.

(2) انور ماجد عشقي، الاستراتيجية الامنية لمواجهة العولمة، ط1، مركـز الشـرق الاوسـط للدراسـات الاستراتيجية والقانونية، الرياض، 2005، ص28 – 29.

(3) مازن اسماعيل الرمضاني، الامن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، بغداد، 1988، ص63.

❖ **الثانية**، وهي المدرسة (المعاصرة) التنموية: والتي ترى أن مصادر التهديد لاتقتصر فقط على التهديد الخارجي، وإنما أيضاً على التهديد الداخلي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية، لذا لا تنظر هذه المدرسة الى الأمن القومي على أنه مفهوم عسكري فحسب، وإنما اصبح يعني قضية تنموية ودفاعية شاملة، وذات أبعاد متعددة[1].

لقد جاءت اراء هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من التطورات العلمية الحديثة في الجوانب المختلفة، والتي أوجدت مشكلات أمنية مشتركة وتطور وظيفة الدولة في وضع البرامج التي تهدف المحافظة على كيانها داخلياً وخارجياً[2]. وتنظر هذه المدرسة على أن المجتمع نواة الدولة ومصدر وجودها، وبالتالي فان حمايته من خطر التهديد يأتي في مقدمة الاهتمامات الاستراتيجية، إذ لا يمكن الحديث عن أمن الدولة دون تحقيق أمن المجتمع المرتبط بحدودها السياسية والقانونية برابطة الولاء والانتماء القومي، ولا يتحقق هذا الامن الا عبر تحقيق امن الفرد باعتباره يشكل مادة المجتمع ومضمونه، وعليه فإن الفرد وفق هذا المنظور يشكل غاية الأمن وسيلته[3].

ووفق هذه الرؤية (التنموية) فان الأمن القومي هو مفهوم مركب يحتوي على عدد من المتغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية.... الخ، والتي تتفاعل معاً لتنتج مفهوم الامن القومي للمجتمع، وتحتل المتغيرات الاقتصادية أهمية خاصة تبعاً لهذه المدرسة، حتى ان هناك من يرى انها تؤدي دور المتغيرات المستقلة، والمتغيرات السياسية وغيرها بكل عناصرها وتطبيقاتها تمثل دور المتغير التابع[4].

---

(1) ابراهيم محمود حبيب، اصول دراسات الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص86.

(2) نجدت صبري ئاكره يي، الاطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، ط1، مطبعة زانكو، اربيل، 2004، ص22.

(3) عبدالقادر محمد فهمي، في مفهوم الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص68.

(4) متحت ايوب، الامن القومي العربي في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص18.

ومن هنا اكتسب الامن القومي البعد التنموي الشمولي كما يصفه (روبرت مكنمارا) الذي يرى بأن القوة العسكرية لا تكون الضمانة الحقيقية للأمن إلا تبعاً للتوازن والاستقرار الداخليين، واللذين لا يتحققان الا عبر التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية السياسية المتطورة، فالأمن هو التنمية، ومن دون التنمية لامجال للحديث عن الأمن[1]. ولابد من القول ان المدرسة التنموية لا تستبعد القدرات العسكرية بل تضعها في اطار المجتمع الاوسع وبالتفاعل مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الأخرى[2].

ثالثاً: مفهوم الأمن القومي الأمريكي

بدايةً من الصعوبة بمكان حصر مفهوم الأمن القومي الأمريكي بما هو متعارف عليه في العادة لغة وحجماً من حيث التشكل، فالأمن القومي المطلق لدولة يعني في ما يعنيه، تحديد هذه الدولة خطوطا حمراء، وعوامل لما يمس أمنها داخلياً وخارجياً بالشكل الذي يتهدد معه وجودها كدولة، بما يعني حقها في اتخاذ إجراءات واسعة واحتياطات متسلسلة من حيث شكلها وحدّتها وصولاً إلى شن حرب من أجل اتقاء خطر هذه العوامل.

وبقدر تعلق الأمر بمفهوم الأمن القومي الأمريكي، فإن اول هذه الصعوبات تكمن في تحديد مفهوم (الأمة – القومية الأمريكية) او (الأنا الأمريكية) كما يدعوها الأمريكيون، لأنه في حقيقة الأمر ان التأريخ الأمريكي لا يمتد طويلا في الزمن مما يفقده سمة العراقة والعمق، ولا يمكن مقارنته مع الأمم الأخرى، لذا فإن التفسير الأمريكي للقومية يختلف عن تفسيرات دول اخرى، فالمعروف ان هنالك عوامل مشتركة يفسر في ضوئها الانتماء للامة مثل الارتباط التاريخي والديني، والجغرافي، والثقافي...الخ، في حين ان التعبير الأمريكي للقومية هو تعبير قانوني،

---

(1) روبرت مكنمار، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 1970، ص105.

(2) طلعت احمد مسلم، حرب الخليج والامن القومي، ط1، دار الملتقى للنشر، قبرص، 1992، ص23.

إذ يعد منشأ الأمة هو القانون بمعناه السياسي، فعندما تستقل أُمة من الأمم وتستكمل متطلبات الكيان الدولي من تمثيل دبلوماسي وعضوية في المنظمات والمؤسسات الدولية تخلق الامة، فنشوء الأمة مقرون بقيام الدولة المستقلة، وهكذا قامت الدولة او الأمة الأمريكية حسب هذا المنظور[1].

هكذا تشكل الأمن القومي الأمريكي على اساس النظرية الأمريكية، والتي تقوم على تغليب العناصر المعنوية بكل ما يدخل فيها من وحدة في الصفات والعادات، ووحدة في الثقافة والمصير، وترى بأن الشعور القومي لا يمكن ان يتحقق ما لم تقم بين افراد المجتمع علاقة قرابة معنوية تجمعهما المصلحة المشتركة في العيش سوية داخل الدولة[2]. وكان عام 1947 تحديداً المحطة الاولى لانطلاق مفهوم الامن القومي الأمريكي، وبداية التشكيل التنظيمي المؤسساتي له بصدور قانون الامن القومي لعام 1947، والقاضي بتشكيل (مجلس الأمن القومي) باعتباره الوكالة الرئيسة داخل الحكومة الأمريكية المختصة بصياغة الاستراتيجية والسياسات الخارجية والامنية، وتنسيق عمل الإدارات المعنية بهذه السياسات والتي تتعلق بالدولة الامريكية ومصالحها في الداخل و الخارج[3].

وعليه فإن مفهوم الأمن القومي الأمريكي، يشمل ضمان المصالح الأمريكية باعتبارها تمثل جوهر الامن القومي الامريكي والقضية المحورية فيها، لتأتي هذه الرؤية الامريكية للأمن القومي والمصالح متطابقة مع التصور الذي اورده الرئيس

---

(1) كوثر عباس الربيعي، الأمن قومي الأمريكي والصراع العربي – الإسرائيلي في التسعينيات (دراسة تحليلة)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 1999 بغداد، ص17.

(2) نجدت صبري ئاكره يى، الاطار القانوني للأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص19.

(3) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص194.

الأمريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون) لتلك المصلحة والتي تقع في ثلاثة مستويات كما يأتي[1]:

- **المستوى الأول:** المصالح الحيوية التي يشكل فقدانها بحد ذاته خطراً مباشراً على الأمن الأميركي فتهديد مناطق أوربا والخليج وشرق آسيا يعد تهديداً للأمن الأميركي نفسه.
- **المستوى الثاني:** المصالح المهمة والتي عند تعرضها للخطر لا تهدد الولايات المتحدة مباشرة لكنها تؤثر بشكل مهم على رفاهها الاقتصادي وهي قد تستوجب اجراءً عسكرياً إذا كان مفيداً في إنجاز غايات الولايات المتحدة.
- **المستوى الثالث:** المصالح الهامشية التي لايشكل فقدانها تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً فالأمن القومي الأمريكي هو مجموع مصالحها الحيوية والهامة وفق التقسيم الآنف الذكر، ومن ثم فإن تحقيق الأمن القومي الأمريكي انما يتم بحماية هذه المصالح عن طريق التصرفات التي تسعى الدولة من خلالها الى تأكيد حقها في البقاء كمصلحة أساسية وأولوية استراتيجية[2]. ونتيجة للتطلع الأمريكي نحو الانغماس في السياسة الدولية والنزوع الي الهيمنة وخاصة بعد الحرب الباردة، الامر الذي جعل المصالح الامريكية تمتد لتشمل انحاء العالم، فبات مفهوم الأمن القومي الأمريكي لا يقتصر علي حدود الامة الامريكية، فحسب بل اضحى ذا طابع عالمي[3].

---

[1] ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص39.

[2] انظر: اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط3، الكويت، 1984، ص24.

[3] احمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص57.

المطلب الثاني

الأبعاد الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي

ان مفهوم الأمن القومي الأميركي كان ولا يزال يشكل الإطار الذي تتحرك بموجبه الاستراتيجية الأمريكية وسياستها الخارجية. فضمان الأهداف والمصالح الأمريكية على شتى الأصعد، العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية، عُدت من أولويات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

وبما ان استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تنظر الى المصلحة الوطنية عن طريق المصالح الحيوية ذات الأهمية الواسعة والطاغية لبقاء وسلامة وحيوية الامة الأمريكية، وكما جاء في تعريف (مجلس الأمن القومي الأمريكي) لعام 1998، "من بين هذه المصالح الأمن الطبيعي لأراضينا، واراضي حلفائنا، وسلامة المواطنين، ورفاهنا الاقتصادي، وحماية بنانا التحتية الحيوية، وسنفعل ما يجب علينا للدفاع عن هذه المصالح عند الضرورة"وهذا يتطلب استراتيجية كونية تطال بأذرعها (السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية.....الخ) انحاء العالم كافة واصفة تلك المناطق الحيوية لديمومة أمنها القومي وسيطرتها العالمية[1]. و بناءً على ما تقدم،يتضح لنا ان الأمن القومي الامريكي الشامل يتمحور حول الأبعاد الآتية:

أولاً: البعد السياسي

فضمان أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الاقليمية وسلامة مواطنيها وحرياتهم،والدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية في الخارج من خلال التعرف على التحديات والأخطار قبل أن تصل حدود الولايات المتحدة ومحاولة مواجهتها واحتوائها تأتي في مقدمة اهداف الامن القومي للولايات المتحدة، باعتبارإنّ جوهر

---

[1] مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسين، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص36.

الأمن القومي الأمريكي هو تحقيق الاستقرار، والطمأنينة، والحفاظ على المصالح الحوية والمهمة[1].

كذلك الحفاظ على شكل النظام الدولي الذي يقوم على الهيمنة الأمريكية، حيث دأبت الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجياتها الى اشاعة ادراك عالمي مفاده وجود قوة واحدة مهيمنة على العالم، وهذا الاتجاه تبناه اكثر من رئيس أمريكي، وليس آخرهم الرئيس (بوش الابن) الذي امتلك رؤية وتصور قيمي بكيفية ادارة النظام العالمي[2].

وقد اكتسبت الولايات المتحدة استراتيجيتها في فرض هيمنتها وأجنداتها على النظام العالمي من عناصر القوة التي تمتلكها،سواء اكانت ما تملكه من عناصر قوة قومية، او الناتج عن تحالفها مع دول العالم الغربي واهمها حلف الشمال الاطلسي (الناتو)، او دخولها في تحالفات مع دول محورية مثل اليابان و كوريا الجنوبية وتايوان والسعودية[3]، وهذا النزوع الاستراتيجي نحو الهيمنة يؤكده (زبيغيو بريجنسكي) مستشار الامن القومي في عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر)، قائلاً "مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد انه لامثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، والتأثير الابداعي للدينامية التكنلوجية الامريكية، ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة المحض أمريكية المتعددة الأوجه، وقد وفرت هذه العناصر كلها لأمريكا نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظير له، وأصبحت أمريكا في كافة الاحوال ضابط الايقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور"[4].

---

(1) Eugene Gholz.Daryl G. and Harvey M. Sapolsky, Come Home, America the strategy of Restraint in the face of temptation Ibid, p 145.

(2) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية والنظام الدولي الجديد، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص12.

(3) المصدر نفسه، ص12.

(4) زينغينيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم،ترجمة عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص7.

وقد أصدر (توماس دونلي) و "هو من رموز المحافظين الجدد"، قراءة استشرافية لأولويات الاستراتيجية الأمريكية لضمان الهيمنة الأمريكية المطلقة من خلال المحاور التالية[1]:

1. تحديد المضمون القيمي للاستراتيجية القومية الأمريكية بصفتها استراتيجية نشر الحرية والدفاع عنها في العالم،مما يعزز شرعيتها داخلياً و خارجياً، و يسمح بتحمل التكلفة المترتبة عليها.
2. الحيلولة دون تشكل محور شر في صيغة ائتلاف عدائي للولايات المتحدة.
3. الحفاظ على وحدة الغرب وتضامنه مع الولايات المتحدة، واحتواء المشاعر العدائية لأمريكا في الأوساط الحليفة تقليدياً لها.

كما يعد العمل على ديمومة وتعزيز التحالفات العسكرية والسياسية، ودعم الحكومات الموالية والصديقة التي تخدم المصالح الحيوية الامريكية هدف اساسي من اهداف الامن القومي الامريكي، فالاستراتيجية الامريكية في هذا المجال مازالت تعتمد على حكومات حليفة وصديقة لحماية مصالحها الحيوية، فقد اعتمدت ادارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ليندون جونسون) على استراتيجية الدعامتين (ايران) و(المملكة العربية السعودية) في حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي[2].

وبقدر تعلق الامر بإسرائيل، فهي منذ تأسيسها اصبحت في السياسة الأمريكية تقوم بدور الغاية والوسيلة في استراتيجية الامن القومي الأمريكي، وذلك للذود عن المصالح الأمريكية، وهذا يتناسب مع ماقاله وزير الخارجية الامريكي الاسبق (وارن كرستوفر) "ان العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، هي

---

(1) السيد ولد اباه، عالم مابعد 11 سبتمبر 2001: الاشكالات الفكرية والاستراتيجي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص50.

(2) براديلي آ. تاير، اسلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11ايلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت،2004، ص16-17.

علاقات خاصة لأسباب خاصة، وانها قائمة على مصالح وقيم مشتركة،لا بل ان اسرائيل وامنها ورفاهيتها تعد احد المصالح الحيوية الرئيسة للولايات المتحدة[1].

كذلك فأن الحد من ظهور قوى دولية منافسة يعد من أولويات الأمن القومي الأمريكي، باعتبار ان هذا الهدف يمثل الحلقة المكملة من حلقات التوسع الأمريكي على رؤية جديدة تمثل (طموح أمريكا الامبراطوري)، والذي يقوم على استراتيجية الحفاظ على عالم احادي القطبية، لا يكون للولايات المتحدة فيه اي منافس حقيقي،ولايسمح بقيام اي تحالف دولي لايضمن للولايات المتحدة اي درجة من درجات الهيمنة الدولية[2].

ثانياً: البعد العسكري

إن الحفاظ على ديمومة التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، وعمل كل ما هو ضروري لتبقى امريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم هو من اهم أولوياتها في هذا المجال، اذ تحتل القوة العسكرية مكانة متميزة في تأريخ تكوين الولايات المتحدة وصيرورتها كقوة عالمية وحيدة لا تناظرها اي قوة اخرى،لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك القوة الغريمة (الاتحاد السوفييتي)، فبالقوة العسكرية استقلت الولايات المتحدة الأمريكية، وبها توحدت بعد حربها الاهلية، وبها انتصرت في الحرب العالمية الثانية ايضاً واصبحت القوة العظمى الأكبر لتضع المنظومة الرأسمالية تحت جناحها، فبالرغم مما تملكه الولايات المتحدة من وسائل لتحقيق استراتيجيتها الشاملة، لكن تبقى القوة العسكرية الوسيلة الأبرز من بين تلك الوسائل[3].

---

(1) السيد ولد اباه، عالم مابعد 11 سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت 2009، ص561.

(3) عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(114)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، آذار 2011، ص3.

لذا فإن القوة العسكرية حاضرة دوما في استراتيجيات الولايات المتحدة سواء باستخدامها او التلويح والتهديد بها، بل ان المبدأ الرئيس الذي لم يتغير في الاستراتيجية الأمريكية هو استخدام القوة العسكرية[1]. وحددت هذه الاستراتيجيات دور القوة العسكرية بثلاث مهمات اساسية هي[2]:

أ- منع وصد القوى التي ترغب في ايذاء الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها الحيوية.

ب- ضمان عدم خلق الدول الهشة استراتيجياً والدول الضعيفة الآخذة في الفشل اخطارا على الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها.

ت- المحافظة على الأفضلية الاستراتيجية للولايات المتحدة على كل الدول الكبرى المنافسة لها،و العمل على دفع هذه الدول للتعاون مع الولايات المتحدة بدلاً من تهديد مصالها عسكرياً.

وقد أشارت وثيقة الرئاسة الأمريكية المعنونة (الاستراتيجية الامريكية للأمن القومي) عام 1994 بأن المطلوب عسكرياً هو الحفاظ على القدرة العسكرية الامريكية لتصبح الدولة الوحيدة كونياً،والقادرة على ادارة اعمال قتالية عسكرية على نطاق شامل وخارج حدودها، وزيادة قدرات القوات الامريكية على التواجد وتأمين تمركزها عبر البحار بالقرب من المصالح الحيوية[3]. كذلك اشارت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (مادلين اولبرايت) في شباط 1998، فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية بقولها " اذا توجب علينا استخدام القوة، فهذا لأننا امريكا،

---

[1] عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص32.

[2] رودولف جولياني و جون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية: جمهورية و ديموقراطية، مجلة دراسات عالمية، العدد(72) ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ص37.

[3] كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الامن القومي الامريكي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (25)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص25.

إننا الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها"[1]. في حين اكد الرئيس السابق (جورج ووكر بوش) "ان أمريكا تمتلك قوة عسكرية لا تقبل التحدي و سوف تحافظ عليها " وبامتلاك هذه القوة تستطيع الولايات المتحدة ان تفرض السلام في كل مكان[2].

كذلك يمثل السيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل هدفاً آخر من اهداف الأمن القومي الأمريكي في بعدها العسكري، اذ تعد الولايات المتحدة قضية انتشار اسلحة الدمار الشامل واحدة من أخطر التهديدات لأمنها القومي، ولهذا تناولت ادارة الرئيس السابق (جورج ووكر بوش) قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل في وثيقة (الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي) عام 2002، واشارت الى ان تحديات مميتة بدأت بالبروز، صادرة عن دول خارجة عن القانون، وهذه التهديدات مختلفة عن السابق، بسبب طبيعة الأعداء الجدد ودوافعهم، واصرارهم على الحصول على قوة تدميرية متوافرة الى الآن لدى اقوى دول العالم، وهناك امكانية كبيرة انهم سيستخدمون أسلحة الدمار الشامل ضدنا[3].

وعزز ذلك (زبيغنيو بريجنسكي) قائلاً "ان التهديد الاساسي الذي يواجه الولايات المتحدة والعالم هو الاضطراب السياسي العنيف الذي قد ينتهي بفوضى عالمية، وما الارهاب الا واحد من ابشع مظاهرها، وانتشار اسلحة الدمار الشامل من اعظم اخطارها، ولن يقلل من انعدام الامن القومي الامريكي، إلا السعي الدؤوب الى استراتيجية عالمية تتصدى لأسباب النزاع التي يقوم عليها النزاع العالمي، وهذا يستدعي تعبئة دعم عالمي على نطاق واسع، وستكون القوة الأمريكية العالمية هي نقطة الأنطلاق الضرورية لهذه الاستراتيجية"[4]. لهذا شملت

---

[1] عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص32.

[2] برادلي آ تايلر، السلام الامريكي والشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص34.

[3] منير الحمش، استراتيجية الامن القومي الامريكي، قضايا استراتيجية، العدد(26)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ايار، 2003، ص10.

[4] رزبيغنيو برجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص49-50.

(استراتيجية الأمريكية للأمن القومي) لعام 2002 آليات لمكافحة وضبط اسلحة الدمار الشامل تضمنت ما يلي:

أ- مكافحة انتشار هذه الأسلحة، وضرورة ردع واقامة دفاع ضد هذا التهديد قبل انطلاقه.

ب- تعزيز الجهود لحرمان (الدول المارقة والارهابية) من الحصول على المواد والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

ت- ادارة العواقب بكفاءة للرد على تأثيرات اسلحة الدمار الشامل عند استخدامها من قبل الارهابيين أو الدول العدوة، والتقليل من أثر استخدامها الى الحد الأدنى،مما يساعد في ردع من يمتلكون مثل هذه الاسلحة، وتثبيط الساعين للحصول عليها.

كما أن المحافظة على مستوى عال من الاستعداد الاستراتيجي وديمومة جاهزية القوة العسكرية الأمريكية،وضمان انتشارها الاستراتيجي العالمي لحماية المصالح الأمريكية، هو ايضاً يعد أولوية أخرى من اولويات الأمن القومي في هذا المجال[1]. فقد تركت أحداث 11 سبتمبر 2001 بصمات واضحة على الاستراتيجية الأمريكية، وخصوصاً العسكرية منها، وأفرزت هذه الاحداث انماطاً اخرى من التهديدات، تكلم الرئيس السابق (جورج ووكر بوش) مؤكدا ان الأمن القومي الأمريكي يواجه عسكرياً تهديد الصواريخ (البالستية)، وتهديدات الحرب الجرثومية والكيمياوية والنووية، والارهاب الدولي، ودول محور الشر، ولتحقيق اهداف الاستراتيجية الامنية، المطلوب الارتكاز داخلياً على قدرة اقتصادية هائلة لتوفير احتياجات نظم التسليح المتطورة،ونظام تعليمي يلبي احتياجات الجيش من الكوادر العلمية اللازمة، اما خارجياً فالمطلوب السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين الوجود والسيطرة العسكرية الأمريكية على طرق المواصلات الدولية والمناطق

---

[1] خليل حسين، النظام الدولي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص406.

ذات الاهمية الحيوية لأمريكا[1]. وبالفعل بعد أحداث 11ايلول بدأت مراجعة شاملة للخطط الدفاعية الأمريكية، وبنيت استراتيجية جديدة اعتماداً على مبدأ الدفاع الوقائي كاستراتيجية أمريكية جديدة للأمن القومي، ولتأمين سياقات عمل تضمن سلامة الوظيفة التي تضطلع بها تلك الاستراتيجية، ولأجل ذلك كان على الولايات المتحدة توفير مبدأين استراتيجيين: الاول: هو الانتشار الاستراتيجي لقواتها العسكرية العاملة لتوائم المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله وأقاليمه المختلفة، والثاني: هو توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الصديقة والحليفة عسكرياً.[2]

وبناءً على ذلك تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من مليون جندي موزعين على قارات العالم، وتنتشر أربع مجموعات قتالية محمولة في كل محيطات الارض، وأنشأت عام 2007 قيادة عسكرية مستقلة للقارة الافريقية (الافريكوم)، وهناك اكثر من (800) منشأة عسكرية أمريكية في الخارج، منها (60) قاعدة عسكرية رئيسة، ووجود عسكري أمريكي في (140) دولة، منها انتشار رئيسي في (25) دولة، فضلاً عن التزامات قوية بالدفاع عن (31) دولة، واتفاقات دفاعية مع (29) دولة اخرى، تضمن بقاء عدداً من الدول بدءاً من اسرائيل إلى كوريا الجنوبية[3].

ثالثاً: البعد الاقتصادي

إن البعد الاقتصادي في الأمن القومي الأمريكي يتضمن، الحفاظ على قوة وحيوية الأداء الاقتصادي الأمريكي بما يسهم في تعزيز الامن الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمواطن الامريكي، إذ ان الرفاهية الاقتصادية هي اكثر ما يهم الأمريكيين

---

[1] نجدت صبري ئاكره يى، الاطار القانوني للأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص27.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص230.

[3] احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي: دو القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، القاهرة، يناير 2009، ص11.

بعد سلامتهم الشخصية[1]. فالاقتصاد الأمريكي المزدهر هو احد اعظم مظاهر قوتها، لذا فان الولايات المتحدة الأمريكية لا تتردد باستخدام قوتها العسكرية من أجل حماية مصالحها الاقتصادية[2]. وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون)، مشيراً بأن استراتيجية الامن القوم الامريكي تبنى على دعائم ثلاث هي: الأمن الاقتصادي في الداخل، واعادة هيكلية القوات المسلحة الامريكية، ودعم القيم الديموقراطية في كل أنحاء العالم.[3]

وهذه الاستراتيجية ليست جديدة على الولايات المتحدة، فقد خطب الرئيس الأمريكي الاسبق (ودرو ولسن) عام 1916 في مؤتمر لرجال الاعمال في مدينة (دترويت) الأمريكية قائلاً "ان ديموقراطية الاعمال الأمريكية يجب ان تتولى الغزو السلمي للعالم" ويقصد هنا تمدد الشركات التجارية و المؤسسات المالية الامريكية في كل انحاء العالم[4]. لذا تسعى الولايات المتحدة الى دعم السياسات الاقتصادية الدولية، باعتبار ان الريادة المالية والاقتصادية التي تعززت بفعل دينامية العولمة، تتحكم بها الولايات المتحدة الامريكية،لأنها تمثل مركز اقتصاد العالم[5].

وتأمين مصادر الطاقة وفي مقدمتها (النفط) أصبح من أهم الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية الأمريكية، باعتباره يمثل العامل الحاسم في خلق القدرات والامكانيات التجارية والاقتصادية وعليه يتوقف نمو الاقتصاد الامريكي الرأسمالي[6].

---

[1] Nina Hachigian &Mona Asutphen ,Strategic collaboration ;How th United State Can Thrive as Other Powers Rise, Washington Quarterly,2008, p33

[2] رودولف جولياني و جون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص21.

[3] نجدت صبري ئاكره يى، الاطار القانوني للأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص26.

[4] رفيق عبدالسلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2011، ص26.

[5] السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص40.

[6] يوسف المراشدة، العولمة واثرها على العالم العربي: مشروع الشرق الاوسط الكبير، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008، ص167.

وليس هناك من شك في أن النفط لا يقتصر في أهميته علـى كونـه سـلعة اقتصادية فقط، وانما يتعدى هذه الأهمية ليصبح للنفط اهمية اخرى لا تقل شأناً عن الاولى، ألا وهي الأهمية الاستراتيجية من وجهة نظر البلدان الرأسمالية المسـتهلكة له، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الاوربية، اذ انه يمثل شريان الحياة الأساسي لاقتصادها[1]. فاصـبح الـنفط هـو الهـاجس الأمريكـي الأول، فالولايات المتحدة تستهلك ربع نفط العالم وهي تستورد نحو ثلث احتياجاتهـا مـن النفط من المنطقة العربية مما يجعل هـذه المنطقـة فـي قلـب الأمـن القـومي الأمريكي[2].

فضلاً عن ما سبق، ترى الولايات المتحدة ان تحقيق أهداف مثل: منع روسيا والصين والهند واوربا، وثنيها عن منافسة الولايات المتحدة مستقبلاً على السـيطرة العالمية، يستدعي الإمساك بنقطة مفصلية، هي السيطرة على حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية و أنابيبه، و بـذلك تحـافظ الولايـات المتحـدة الأمريكية على حصة سخية من النفط لصالح اقتصادها، وتحافظ على مفاتيح ابتزاز اقتصاديات الدول المنافسة لها، عبر السيطرة على النفط والتحكم بأسعاره[3].

كما ان تعزيز الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الاقتصادية العالمية، وتوظيفها كأداة في ضمان وتحقيق مصالحها الحيوية، وعولمة الاقتصاد الرأسمالي لا تقل اهمية عن باقي اهداف الامن القومي الامريكي في هذا المجال، اذ ان الثالوث الاقتصادي المتكون من (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة

---

(1) سوسن اسماعيل العساف ايناس عبد السادة، الثوابت والمتغيرات في السياسـة الخارجـة الامريكيـة: امريكا في مواجهة العالم، دراسات مترجمة، العدد (25)، مركز الدراسات الدوليـة، جامعـة بغـداد، 2003، ص2.

(2) احمد الطحان، حتمية التغيير، مصدر سبق ذكره، ص163.

(3) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية: بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعيـة، ط1، الـدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص34.

التجارة العالمية) يشكل محور الحركة الاقتصادية في العالم، وتسيطر هذه المؤسسات حسب وظائفها على كل حركة من حركات الاقتصاد العالمي، لتكون وسيلة النمو والتنمية فيه، واساس تقدم اقتصادات بعينها وتراجع اقتصادات اخرى[1]. وبالتالي فإن السيطرة على هذه المؤسسات هو مسعى وهدف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا اشار وزير المالية الأمريكي الأسبق (روبرت روبرن) قائلاً "إن المهم هنا ان نعمل على نحو يسمح لنا بالسيطرة على الهياكل المالية والاقتصادية العالمية"[2].

رابعاً: البعد الثقافي – القيمي

بعد نهاية الحرب الباردة رفع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) شعار "النظام الدولي الجديد" والذي يعني بالنسبة له "انتصار القيم الليبرالية والديموقراطية الرأسمالية على الايدلوجيا التوليتارية الشيوعية، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره آليا بفعل هذا الانتصار وبأثره كما بينت تجربة اوربا الشرقية"[3].

أما المقاربة الديموقراطية في فترة الرئيس (بيل كلينتون) فقد اتخذت من استراتيجية التوسع التي صاغها (انطوني ليك) مستشار الامن القومي آنذاك، والقائمة على "توطيد النواة الصلبة للحزام الديموقراطي الليبرالي، والمتمثل بالولايات المتحدة الامريكية، وكندا، واليابان واوربا، وتوطيد الديموقراطيات الجديدة في اوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، واتباع استراتيجية هجومية ضد

---

[1] فهد بن عبدالرحمن آل ثاني، جيوبوليتيكية الاقتصاد العالم من الجزيرة العالمي الي امريكا الكبرى، مجلة المستقبل العربي، العدد (275)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، كانون الثاني 2002، ص99.

[2] ادريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، مجلة ديوان العرب، العدد: (30)، الرباط، 2006، ص3.

[3] السيد ولد اباه، عالم مابعد 11سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص32.

الأنظمة المناوئة للديموقراطية، وتقديم العون الاقتصادي والإنساني في دعم وتوطيد الديموقراطية"[1].

بينما يرى الباحث الامريكي (صاموئيل هنتنغتون) إن "الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تقوم على مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية، والمتمثلة بالديموقراطية والمساواة وحرية السوق، ونشر الديموقراطية وحقوق الانسان هي من صميم السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تتفوق بها على جميع الدول"[2]. ويدعو (جوزيف ناي) الولايات المتحدة الى ممارسة الديموقراطية في ديارها بشكل أفضل، لكي يكون بوسعها ان تحفز الشعوب الاخرى على محاكاتها في التقليد والممارسة، ولتصبح أمريكا كما اطلق عليها الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغن) "المدينة المشرقة على التل"[3].

فتحقيق الهيمنة الثقافية على العالم من خلال تصدير الثقافة والنموذج الامريكي يمثل محور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في هذا المجال، فالولايات المتحدة الأمريكية ومنذ ظهورها على المسرح العالمي كقوة بازغة في مطلع القرن العشرين، تحاول نقل مركز الحضارة والتأثير من شرق المحيط الأطلسي وعالمه القديم (أوروبا-أفريقيا-آسيا) إلى غرب المحيط والعالم الجديد[4]. فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة وهي تمتلك مزيجاً مركباً من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية بما لانظير له في الامبراطوريات القديمة و الحديثة، وفتحت عولمة الاقتصاد آفاقا جديدة للأنموذج الأمريكي كي ينتشر عالمياً[5]. وفي هذا

---

(1) المصدر نفسه، ص35.

(2) لطيفة ابراهيم خضر،الديموقراطية بين الحقيقة والوهم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص17.

(3) جوزيف س ناي، اعادة النظر في الترويج للديموقراطية، مقال منشور بتاريخ 2009/5/11 على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الموقع:www.Project-Synicte.org

(4) سعد سلوم، امبراطورية العصر: في نقد العقل السياسي الامريكي، مجلة مسارات، العدد 2،بغداد، 2005، ص11.

(5) رفيق عبدالسلام، الولايات المتحدة بين القوة الناعمة والصلبة، مصدر سبق ذكره، ص39.

السياق روج المفكر الاستراتيجي الأمريكي (فرنسيس فوكوياما) في نظريته "نهاية التاريخ "ان النموذج الليبرالي الامريكي المعولم نهاية المطاف وخاتمة المسير في تطور النظم الاجتماعية والسياسية، وان النظام الرأسمالي الليبرالي هو الخيار الوحيد المتاح أمام تطور المجتمعات الحديثة ورقيها[1]. ويرى (برجنسكي) أن"التأثير الاجتماعي لأمريكا على العالم، هي ظاهرة شبيهة بالثورة الثقافية، لكن ثورة مغرية وغير عنيفة وذات مدى بعيد، وديمومة اطول، وبالتالي قادرة على تحقيق تحول اعمق،نحو تقليد الأنموذج الأمريكي[2].

وفي السياق ذاته ماطرحة المفكر الاستراتيجي الأمريكي (جوزيف ناي) في نظريته (القوة الناعمة) والتي يعرفها "بأنها قدرة دولة في الحصول على ما تريد من خلال اشياء جاذبة، بدلاً من الاجبار، وتتمثل في الثقافة والقيم السياسية البراقة والسياسة الخارجية القائمة على التعاون"، ويعتبر (ناي) هذه الأشياء الجاذبة هي وسيلة تحقيق ما اسماه بـــ"الهيمنة الرضائية" التي تقوم على استراتيجية الجذب و لاتستند على اي اكره او اجبار[3].

لا شك، في أن سياسة "القوة الناعمة"ليست بالطرح الجديد، وانما يعد استكمالا لمسيرة امريكية وغربية للسيطرة على العالم، فسابقاً كانت العربة الأمبريالية (ترويكا)[*] يجرها الطبيب والعسكري والمبشر، ونتج عن هذه الثلاثية، ثلاثية

---

[1] جوزيف س ناي، اختبار سياسة اوباما الخارجية ،مقال منشور بتاريخ 2009/8/10 على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الموقع: www.Project-Synicte.org

[2] زبينغيو برجنسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره ص303.

[3] جوزيف س ناي، القوة الناعمة و الكفاح ضد الارهاب،مقال منشور بتاريخ 2004/6/5 على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الرابط:www.Project-Synicte.org

[*] (الترويكا) هي عربة روسية خفيفة تجرها ثلاث جياد،و قد استخدم مصطلح (الترويكا) التي تعني بالروسية المجموعة الثلاثية على الخطة (عام 1960م) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب = السكرتير العام بدلاً من واحد،ومنذ ذلك الزمن بات وجود 3 مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة تسمى ترويكا، انظر (وكيبيديا) الموسوعة الحرة، على الرابط: http:/www.wikipedia.org

امبريالية اخرى هي المدرسة والكنيسة وهما شيء واحد والمستشفى والقاعدة العسكرية، وكان التناغم بين عمل هذا الثلاثي قائماً طوال تجربة غزو العالم.[1]

خامساً: البعد الذكي – المعلوماتي

شهدت الولايات المتحدة تطوراً كبيرا في قدرتها التكنلوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت واستفادت من ما يسمى "الثورة الصناعية الثالثة" أي ثورة المعلومات وهذا ما يعني ريادتها وتقدمها في حقل التكنلوجيا المعقدة في المجالات العسكرية والاتصالات والفضاء والعقول الألكترونية وغيرها من المجالات، وتعد هذه التكنلوجيا المتطورة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية، وهذا هو الجانب (الايجابي) المشرق في ثورة المعلومات والتكنلوجيا الذكية[2]. اما الجانب (السلبي) المظلم فتحدث عنه (بريجنسكي) مبيناً تأثير الثورة المعلوماتية على الأمن القومي، ومؤكداً" ان مفهوم الأمن القومي الشامل اصبح خرافة، ففي عصر العولمة وثورة المعلومات لا يمكن التوصل الى الأمن الشامل والدفاع الشامل"[3]. فيما يوضح الاستاذ الدكتور (منعم صاحي العمار) أثر التكنلوجيا الذكية وثورة المعلومات على "نظرية الردع" والتي أوجدت حالة تسمى "الانكشاف الاستراتيجي"، مؤكدا إن "الردع بفضل التكنلوجيا وثورة المعلومات أصبح مجرد رسالة يبثها الطرف الرادع الى الطرف المردوع،لكي يستلمها ويتفاعل معها "أي اصبح الردع مجرد رسالة وشفرات تبث وتوجه للخصوم، ولا يحتاج الى تحريك القوات المسلحة كما كان بصورته التقليدية[4].

---

[1] منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي العالمي، محاضرات القيت على طلبة الماجستير قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011-2012.

[2] سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية واثرها على النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد(42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2009، ص165.

[3] زبينيغيو برجنسكي، الاختيار: قيادة العالم ام الهيمنة على العالم، مصدر سبق ذكره، ص27.

[4] منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي العالمي، محاضرات القيت على طلبة الماجستير /قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العام الدراسي 2011-2012.

فتقنية المعلومات خلقت وضعاً وصفه (ولتر رستون) بـ"أفول السيادة" نظراً لما جلبته تلك التطورات من مخاطر قاسية فقدت بموجبها الدول قدسية حدودها السياسية، بسبب عدم قدرتها على الوقوف بوجه الموجة العارمة التي أطلق عليها (الفين توفلر) بـ "الموجة الثالثة"[1].

بناءً على ذلك ركزت وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على هذا النمط من التهديدات التي اسمتها "التهديدات العابرة للقومية" و الموجهة الى بنية الولايات المتحدة المعلوماتية من خلال التخريب الالكتروني لنظم المعلومات والأنظمة المسيطرة عليها، و بالأخص انتشار التكنلوجيا الخطرة ذات الاستخدامات العسكرية[2]. وأشارت استراتيجية الأمن القومي في ظل ادارة الرئيس الأسبق(رونالد ريغن) بجانب تحقيق "الأمن المعلوماتي" و التي يمكن تعريفها بانها "الوسائل والأدوات والاجراءات المطلوب توفيرها لضمان حماية المعلومات من الاخطار الداخلية و الخارجية" الى ادخال المعلوماتية الى الشؤون العسكرية، وهذا ما اطلق عليه "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" والتي تهدف الى غزو الفضاء الخارجي بمجموعة من الأقمار الصناعية ذات الاغراض العسكرية والاستخباراتية والتي تساعد بدورها القوات الموجودة على الارض وتساعد في عمليات التجسس وتقديم المعلومات الدقيقة عن تحركات العدو[3]. واستحدثت الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين مجموعة من البرامج والمشاريع داخل وزارة الدفاع (البنتاغون)، كمشروع "جيش القرن الواحد والعشرين " ومشروع القوة الجوية المسمى بـ"الطاقم الفضائي" ومهمتها رصد وتوظيف التكنلوجيا المعلوماتية في الشؤون العسكرية

---

(1) احمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص107.

(2) منير الحمش، استراتيجية الامن القومي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(3) فهد العرابي الحارثي، المعرفة قوة وحرية ايضاً: المستقبل ليس هدية المستقبل انجاز، ط1، مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام، الرياض، 2010، ص521.

واجراء الاختبارات على صنع اسلحة فتاكة وصيانة برامج دفاعية على اساس الثورة التكنلوجية[1]، فطورت الولايات المتحدة ترسانتها العسكرية، لكن ليس بزيادة حجمها وقدراتها وانما بابتكار ما يسمى بـ(الأسلحة الذكية) والتي تستخدم تتميز بدقتها العالية في اصابة الأهداف وامكانية توجيهها عبر الأقمار الصناعية[2].

المطلب الثالث

تطور الأمن القومي الأمريكي

بدون شك ان لكل مفهوم أو ظاهرة سياسية جذورا تأريخية اسهمت في نشأتها وبلورة نماذج أدائها، والتعمق في تلك الجذور وظروفها وما لآحها من مؤثرات يعد أمرا ضرورياً لاستيعاب جميع المتغيرات الي تحيط بالظاهرة، ولكي نفهم الأمن القومي الأمريكي اليوم وكيف أصبح ذا ابعادا عالمية، لابد لنا من الاقتراب بنظرة فاحصة ومتأملة لتاريخ الولايات المتحدة ورصد اهم محطات تطور الأمن القومي الأمريكي خلال المراحل المختلفة، لذا ارتأينا الى تقسيم مراحل تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي بما تفق واغراض الدراسة الى اربع مراحل:

- **المرحلة الاولى: حقبة ما قبل و بعد الحرب العالمية الاولى (مرحلة بناء الذات):**

كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وطيلة القرن التاسع عشر تتجه نحو العزلة التي كانت ترى فيها أفضل الاستراتيجيات التي تكفل الأمن القومي الأمريكي وتوفر لها فرصة التركيز على مسؤوليات التنمية والبناء الاقتصادي[3]. حيث ان

---

[1] ابريل تيرفولد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، سلسلة دراسات عالمية، العدد(13)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ضبي، ص30.

[2] ابراهيم اسماعيل كاخيا، الاسلحة الذكية المستخدمة في حرب العراق، مجلة الفكر السياسي، العدد(17)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، خريف 2002، ص39.

[3] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص32.

البيئة الداخلية للولايات المتحدة الحديثة النشأة، والظروف الدولية التي شهدتها اوربا ذات الصراعات الدامية، ساهمت في بلورة أول استراتيجية أمريكية قوامها (العزلة) وعدم التدخل في الشؤون الاوربية، وقد اقترنت هذه الاستراتيجية بـــ"مبدأ مونرو" نسبة الى (جيمس مونرو) الرئيس الخامس للولايات المتحدة، إذ تضمن هذا المبدأ شعار "أمريكا للأمريكيين" والذي يقضي عدم التدخل والانغماس في الشؤون الأوربية، ومنع تدخل القوى الأوربية في شؤون امريكا اللاتينية التي اصبحت المجال الحيوي للأمن القومي الأمريكي، وبقي هذا المبدأ المحور الاساس لاستراتيجية الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الاولى[1].

ولا جدال في أن دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الاولى في نيسان 1917 كانت نقطة تحول ومحطة تطور في مفهوم الأمن القومي الأمريكي من حيث انهاء سياسة العزلة[2]. وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى التي كان من ابرز احداثها ظهور الولايات المتحدة قوة كبرى من حيث المصالح والوسائل، ولم يعد في وسعها ان تتستر خلف نزعة انعزالية ميزت استراتيجيتها منذ مبدأ مونرو[3].

ومع أن الولايات المتحدة لم تكن منعزلة كلياً قبل الحرب العالمية الاولى، ومع دخول القرن العشرين بدأت المصالح الأمريكية بالتوسع افقياً (اقليمياً) وعامودياً (سياسياً، اقتصادياً، عسكرياً)، وبدأت نشاطاتها الدبلوماسية والبحرية في الشرق الأقصى والمحيط الهادي تهدف الى حماية المصالح الأمريكية من تحدي القوى الاوربية[4]. إلا أن اخفاق (ودرو ولسن) في وضع بنوده الأربعة عشر

---

[1] عبدالمجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، ط1، دار النهضـــة العربيـــة، بيـــروت، 1983، ص118.

[2] كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص19.

[3] كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، ط1، شركة اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1988، ص235.

[4] ابراهيم ابو خزام، اقواس الهيمنة: دراسة تطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، ط1، الدار العامة للنشر، طرابلس، 2005، ص33.

موضع التطبيق أدى الى عودة الولايات المتحدة الى عزلتها، فعندما رجع (ولسن) من باريس ومعه ميثاق (عصبة الأمم) وجد ان الدعوة الانعزالية كانت قوية في بلده فخسر في الانتخابات ورفض الكونغرس المصادقة على ميثاق العصبة، لأن الكونغرس الأمريكي وجد ان نظام الامن الجماعي الذي تفرضه (عصبة الأمم) لا يلائم اهداف الامن القومي الأمريكي، اذ انها ستقيد حرية حركة الولايات المتحدة ويجر الاقتصاد الأمريكي الى نتائج مميتة، ويلزمها بالدفاع عن اوضاع لا تمت بصلة لأمنها القومي ومصالحها[1].

وهكذا لم تشهد حقبة ما بين الحربين العالميتين دوراً متميزاً للولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الدولية، اذا اقتصرت انجازاتها على بعض الامتيازات النفطية والتسهيلات الاقتصادية والسياسية مع بعض الدول المنسلخة عن الدولة العثمانية[2]. واستمرت الولايات المتحدة بسياستها القائمة على بمبدأ العزلة والتي بلورت استراتيجية قوامها "الاستقلالية" حتى الحرب العالمية الثانية، من ثم خروج الولايات المتحدة قوة عظمى تسعى الى تقوية وحماية مصالحها على حساب الدول المتحاربة[3].

- **المرحلة الثانية: حقبة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة (مرحلة التوسع)**

مثلما بدأ وانتهى سيناريو الحرب العالمية الاولى، تكرر سيناريو الحرب العالمية الثانية، لكن بأسلوب مختلف لاسيما من حيث حجم النتائج السلبية والايجابية للأطراف المشاركة، ومثلت الحرب نقطة تحول استراتيجية في مفهوم الأمن القومي

---

(1) ابراهيم ابو خزام، الحروب و توازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص172.

(2) كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(3) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص236.

الأمريكي، فقد عد قرار الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) بتطبيق قانون "الاعارة والتأجير" عام 1941 تحولاً في استراتيجية الولايات المتحدة فهذا القانون خول الحكومة الأمريكية بتقديم معدات ومعلومات دفاعية تحت ذريعة "مصلحة الدفاع القومي الأمريكي لأية دولة يعتقد ان دفاعها ضروري لأمن الولايات المتحدة"، وبهذا القانون خرجت الولايات المتحدة من العزلة[1]. وبمقتضى قانون "الاعارة والتأجير" الذي أحدث تحولاً هاماً في الاقتصاد الأمريكي، حيث بدأ الانتاج الزراعي والصناعي ينمو بشكل هائل، وخلقت الملايين من فرص العمل بعد سنوات من الركود، والذي هيأ المجتمع والدولة الامريكية للدخول في الحرب عام 1941 إثر الهجوم الياباني على السفن الامريكية في(بيرل هاربر)[2].

وأدى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية الى تطور آخر في ابعاد الأمن القومي الأمريكي، فعلى الرغم من النتائج الكارثية للحرب على اطراف الصراع، إلا أن العائد الاستراتيجي من دخول الولايات المتحدة الحرب هو بزوغها كقوة عظمى، والتي مثلت اهم محطات التحول والتطور في الأمن القومي الأمريكي، مما حتم على جميع القوى الاعتراف بقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي، خاصة وان جيوشها واساطيلها بدأت تجوب المحيطات شرقاً وغرباً[3].

ولاشك في ان أبرز ما نتج عن الحرب العالمية الثانية هو اعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للعالم من جديد، إذ شهدت تغييرات بالقوى الدولية متمثلة بأفول قوى وصعود اخرى، وبروز قطبين على الساحة الدولية هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأردف ذلك بتقسيمها الى معسكر غربي بقيادة

---

(1) كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(2) ابراهيم ابو خزام،الحروب و توازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص176.

(3) منعم صاحي العمار، الهيمنة الامريكية وجدلية المواجهة:دراسة في صور المقاومة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد( )، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002، ص1.

الولايات المتحدة الأمريكية، وآخر شرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، مما ادى بالولايات المتحدة ان تعيد رسم استراتيجيتها لحماية أمنها القومي الذي تعاظم بعد الحرب العالمية الثانية وتنامي ملامح الصراع الايدلوجي بين المعسكر الرأسمالي الذي تقوده و المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي[1].

ومن هنا بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي بالتطور وذلك لضرورات بعدها الدولي وبسبب اتساع فكرة الأمن القومي حين أدرك الأمريكيون ان هناك مصالح أمريكية خاصة بالأمنالقومي خارج حدود البلاد وإن التزام الولايات المتحدة بتحقيق تلك المصالح والحفاظ عليها يقتضي فعلاً استخدام القوات الأمريكية في أية بقعة من العالم[2].

ففي الفترة اللاحقة أي (حقبة الحرب الباردة) وضعت الولايات المتحدة على رأس أولوياتها مواجهة ما اسمته "الخطر الشيوعي" الزاحف من الاتحاد السوفييتي باتجاه القارة الاوربية القاعدة الامامية للنفوذ الأمريكي، فاستطاعت الولايات المتحدة بسط هيمنتها على القارة الاوربية عن طريق ذراعها العسكرية الضاربة وفق استراتيجية قائمة على خيار "الاحتواء" للمد السوفييتي، فأصبحت هذه الاستراتيجية التي وضعها (جورج كينان) بمثابة حجر الزاوية لسياسة الولايات المتحدة خلال مدة حكم الرئيس (هاري ترومان)[3]. ثم عن طريق مساعداتها المالية والاقتصادية في اطار "مشروع مارشال" مما اتاح لها حماية القارة الأوربية التي اصبحت تمثل القاعدة الأمامية للأمن القومي الامريكي[4].

---

(1) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط5، الكويت، 1987، ص228.

(2) دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية-دراسة وتحليل، ترجمة حسين عمر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952، ص117.

(3) رفيق عبدالسلام، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والناعمة، مصدر سبق ذكره، ص24.

(4) المصدر نفسه، ص25.

وطورت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة مفهومها للأمن القومي، بصدور قانون الأمن القومي عام 1947 والذي بموجبه تم تأسيس "مجلس الأمن القومي" ليكون الركيزة الأساسية في اعادة صياغة وتنظيم ادوات السياسة الخارجية والدفاع والاستخبارات في الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية، والتي كانت تهدف بالأساس الى تحجيم النفوذ السوفييتي، وضمان ديمومة الزعامة الامريكية للمعسكر الرأسمالي[1].

فمثلت حقبة الحرب الباردة مرحلة مهمة أثرت في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، باتباع اساليب اداء جديدة لحماية الأمن القومي، وكانت هذه المرحلة هي محطة اختبار حقيقية لقدرة الثبات الاستراتيجي، والقدرة على التكيف مع بيئة اكتنفتها تحديات مصيرية للولايات المتحدة، وساهمت في بناء ترسانة عسكرية أمريكية هائلـــة لمواجهـــة العـــدو السوفييتـــي[2]. كما ساهمت في بلورة مفاهيم ومصطلحات جديدة للاستراتيجية الأمريكية في اطار الحرب الباردة، والتي حملت اسماء عدد من الرؤساء الأمريكان،وشكلت سلسلة متصلة في اطار التطبيقات العملية لمفاهيم الأمن القومي الأمريكي[3].

صفوة القول ان مفهوم الأمن القومي في حقبة الحرب الباردة تمحور حول هدفين: الأول: هو تحجيم واحتواء النفوذ او الخطر الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفييتي،والثاني: الحفاظ على ديمومة السيطرة الأمريكية على المعسكر الغربي ومنع ظهور قطب دولي ينافسها، وكانت هذه الحقبة بمثابة الامتحان لمقومات الاستراتيجية الامريكية، حيث لم تعد القارة الأمريكية آمنه في ظل امتلاك الاتحاد السوفييتي السلاح النووي وهذا ما القى بظلاله على استراتيجية الأمن القومي وانعكس بشكل مبادرات دفاعية واستراتيجيات انتشار عسكري في مختلف مناطق

---

(1) منذر سليمان، دولة الامن القومي و صناعة القرار الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(2) منعم صاحي العمار، الهيمنة الامريكية وجدلية المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص4.

(3) عبدالقادر محمد فهمي المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص323.

العالم، وقد وفر هذا الانتشار بدوره الى جانب تعاظم النفوذ السياسي، سبقاً كبيرا للآلة الصناعية والتجارية الأمريكية، مما ساعد على تسريع خطوات التوسع في ابعاد الأمن القومي عالمياً.

- **المرحلة الثالثة: حقبة مابعد الحرب الباردة (مرحلة التفرد)**

ما أن أُسدل الستار عن الحرب الباردة بتفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، وظهور نظام دولي جديد تمثله صيغة الأحادية القطبية، التي تسيدتها الولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من امكانيات على المستويات كافة، حتى وجدت الولايات المتحدة نفسها بلا عدو حقيقي يهدد مصالحها العالمية والاقليمية، وبدون منازع على الصدارة العالمية[1]. فحصل نوع من التباطؤ النسبي في دوائر الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إذ وجدت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها أمام مهمة وضع واعتناق رؤية نظام عالمي جديد، وتحديد دور الولايات المتحدة في ظل غياب عدو حقيقي تصاغ الأفكار والنظريات الموجهة ضده لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي،إذ كانت حقبة الحرب الباردة بمثابة البوصلة التي توجه الاستراتيجية الأمريكية،واستمدت ديمومتها ودوافعها المحركة من وجود عدو تحرك امكانياتها لصده واحتوائه، فبدا من الضروري استبدال عقيدة الأمن القومي[2]. وقد أسست تلك الضرورة انقسام الرأي حول ماهية الدور العالمي للولايات المتحدة إلى اتجاهين رئيسين هما[3]:

- **الرؤية الأولى:** (الحمائم) وتدعو إلى أن السيادة الأمريكية المطلقة على العالم مستحيلة والأفضل ينحصر في قبول سيادة نسبية تسمح بوجود

---

(1) منعم صاحي العمار، الهيمنة الامريكية، وجدلية المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص4.

(2) محمد سعدي مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات الى انسنة الحضارات وثقافة السلام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص184.

(3) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص112.

شركاء، ويرى اصحاب هذا الرأي،انه مع انحلال الاتحاد السوفييتي وزوال "الخطر الشيوعي" لم يعد هناك ما يشكل تهديدا للمصالح الامريكية، وهـذا يمكن ان يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على التخلي عـن لعـب دور (رجل الانقاذ) وعليها الاهتمام لشؤونها الداخلية وذلك لأن الامـن القـومي الامريكي لم يعد مهددا عسكريا، كما ان الدول الكبرى منفردة او مجتمعـة ليست قادرة ولحقبة قادمة على ان تكون البديل للاتحاد السوفييتي السـابق، او راغبة في ذلك فمعظمها ينتمي الى معسكر واحد[1].

- **الرؤية الثانية:** (الصقور) وتدعو إلى أن الولايات المتحدة لا تتحملوحـدها مسؤوليات الحرب الباردة وأعبائها لكي تقبل شراكة تزاحمها على جـوائز النصر خصوصاً من أوروبا التي غازلت الاتحاد السـوفيتي. لـذا فأمـام الولايات المتحدة فرصة سانحة ليس لها الحق إذا ترددت وليس لها العـذر إن تخلت[2]. ويـرى المنـادون بهـذا الاتجـاه ان التغييـرات السياسـية والاقتصادية والعسكرية والايدلوجية التي تجري في العالم أجمع، تؤثر فـي أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وأن انصرافها عن المشاركة في المجـال الدولي وتحدياته قد يكلفها ثمناً غالياً، وقد تظهر لها في المستقبل دولة ذات نفوذ وسيطرة دولية مرة أخرى[3].

لاشك في ان أزمة وحرب الخليج 1990-1991 مثلت أول مؤشر على مـا تقصده الولايات المتحدة من النظام العالمي الجديد، إذ كان التدخل العسـكري فـي الخليج العربي نذيراً بأن الدور الدولي الذي اختارته الولايات المتحـدة لنفسـها لا

---

(1) كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي، مصـدر سـبق ذكـره، ص34.

(2) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، مصدر سبق ذكره، ص122.

(3) كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي، مصـدر سـبق ذكـره، ص29.

يختلف عما كان عليه أثناء الحرب الباردة[1]. وعندما انتهت حرب الخليج اعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) عن بداية عهد جديد في الفكر الاستراتيجي الامريكي في خطاب له عام 1992 قال فيه "حان الوقت لتقول امريكا للعالم ان عهداً جديداً قد بدأ، عهداً ستصنعه الولايات المتحدة بمبادئها الليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم اتي دافع عنها اسلافنا، انه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية جسيمه لكنها قادرة على تحملها، لأننا شعب خلق لتحمل المسؤوليات الدولية"[2].

وبينما انتشر مصطلح "النظام الدولي الجديد" وتداوله الباحثون، بدأت الادارة الامريكية بوضع استراتيجية جديدة، قوامها توسيع مدى نفوذها ليشمل مناطق جيوستراتيجية جديدة، وضمان مصالحها في اجزاء كثيرة من العالم مثل الشرق الاوسط ووسط آسيا، وهي المناطق الغنية بالنفط والذي يشكل عصب الحياة للدول الصناعية، وتوسيع نطاق التحالفات التي تقوده شرقاً في مواجهة روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي، وتقوية العلاقات مع القوى التي تصفها بـ"الديموقراطية" في شرق آسيا في مواجهة الصين او اي تجمع اقتصادي اقليمي بقيادة اليابان[3]. وقد حاول الرئيس(بيل كلينتون) السير على نهج سلفه (جورج بوش) في التأكيد على الدور القيادي لأمريكا، الا ان تراجع الاقتصاد الامريكي جعله يواجه استحقاقات داخلية كان من اولوياتها اعادة حيوية الاقتصاد الأمريكي، وحين تولى الرئاسة الامريكية اعلن عن استراتيجية الامن القومي لإدارته وكانت مبنية على ثلاثة اسس هي: الأمن الاقتصادي في الداخل، واعادة هيكلة القوات المسلحة، ونشر

---

(1) نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة "إرهاب الدولة"، مجلة المستقبل العربي، العدد(297)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص75.

(2) خير الدين العايب، البعد الامني في السياسة الامريكية المتوسطية وانعكاسها على الامن الاقليمي العربي،مجلة الفكر السياسي العدد(19)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص3.

(3) روبرت كيغان، الفردوس والقوة:امريكا واوربا في النظام الدولي الجديد، تعريب فاضل جتكر، ط1، الحوار الثقافي، بيروت، 2004، ص99.

الديموقراطية[1]. بيد أنه ورغم تعدد الظواهر والطروحات الفكرية خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم وزوال المنافس الرئيس والند للولايات المتحدة، فالاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة أصيبت بحالة من فقدان التوجه مع غياب العدو والتهديد الحقيقي للمصالح الحيوية الأمريكية بشكل مباشر.

- **المرحلة الرابعة: ما بعد أحداث 11/ أيلول 2001 والحرب على الارهاب (مرحلة الهيمنة)**

إن أحداث 11/ايلول 2001 شكلت صدمة حفزت التفكير الاستراتيجي الأمريكي لمراجعة الاستراتيجية الشاملة، ومثلت فرصة للمحافظين الجدد لسوق افكارهم التي حملوها (كتيار ايدلوجي) لدور الولايات المتحدة على الساحة العالمية اعتمادا على القوة العسكرية، وبسط سلطتها بوصفها قطباً منفرداً[2].

إذ مهدت تلك الأحداث لتحولات استراتيجية بارزة على الساحة الدولية ليس على صعيد استراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية فقط،ولكن على صعيد اعادة هيكلة حركة التفاعلات الدولية كاملة أيضاً، فأعاد الى الواجهة النظريات الاستراتيجية التي تفترض وجود العدو المهدد للأمن القومي الأمريكي والتي تستوجب مواجهته بكل السبل المتاحة، عبر التوظيف الاستراتيجي لخدمة الهيمنة الامريكية وبقائها بلا عدو او منافس، ولتبدو هذه المرحلة بكليتها فرصة أمريكية لبناء استراتيجية الأمن القومي الأمريكية[3].

---

[1] فريدون كاكه يى، تقرير المجموعة الرئاسية للدراسات السياسية الامريكية في الشرق الاوسط، منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد 23، السليمانية، 2002، ص16.

[2] صبحي فاروق صبحي توحلة،الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات اقليمية، العدد(38)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص178.

[3] عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص58.

وقد حفزت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة رؤية ومفاهيم جديدة للأمن القومي، لذا برزت من داخل تيار المحافظين رؤية استراتيجية تحدد المصلحة القومية الأمريكية بصفتها تعبيراً عن منظومة القيم التي تشكل خصوصية وتميز الأنموذج الأمريكي من خلال العولمة الديموقراطية القائمة على نظرية مفادها ان "محرك التاريخ ليس ارادة القوة، وإنما ارادة الحرية"[1]. وهذه الرؤية الأمريكية لا تقر سياسة الاحتواء وتوازن القوى واستراتيجيات الردع في حماية الأمن القومي، ولا تلتزم بالقواعد القانونية التي قامت عليها العلاقات الدولية، فبعد ان كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية الى الحفاظ على الوضع القائم،اصبحت قوة داعية الى تغيير النظام الدولي، حتى لو استلزم هذا التغيير التدخل في سيادة الدول[2].

ومن هنا برزت الى الواجهة استراتيجية الضربات الوقائية كمفهوم جديد في الأمن القومي الأمريكي، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي الى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل[3]. فاتخذت الولايات المتحدة من هذه الاستراتيجية نقطة انطلاق لتغيير النظام الدولي، والتغيير المقصود هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير أنظمة بعض الدول على النحو الذي يثبت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، ونشر الحرية وقيم الديموقراطية في العالم كله[4]. لذلك طرح "تشارلز كراوثمار" رؤيته الاستراتيجية لكي توفق الولايات المتحدة بين اشكالية الضربات الوقائية في اطار (الحرب على الارهاب)، وتغيير أنظمة بعض الدول ونشر قيم الديموقراطية والحرية، في الاعتماد على سياسة "الواقعية

---

[1] السيد ولد اباه، عالم مابعد 11 سبتمبر، مصدر سبق ذكره ص46.

[2] خليل حسين، النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص408.

[3] نقلاً عن: حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(150)، مركز الأهرام، القاهرة، 2002، ص293.

[4] آشتون ب كارتر و وليام ج بيرلي، الدفاع الوقائي: استراتيجية امريكية جديدة للأمن، ترجمة اسعد حاجم، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص29.

الديموقراطية" أي التدخل ذي المردودية العليا المضمونة في مواجهة أي خطر يهدد الأمن القومي، كما كان الشأن بالتعامل مع النازيـــة والشـــيوعية، وهـــذه السياســـة تستوجب القضاء على الأنظمة المستبدة المارقة، واقامة دول متحضـــرة وموالـيـــة للغرب، وفرض اصلاحات ديموقراطية على البلدان العربية الاسلامية، مما يســـمح بتغيير موازين القوى الاستراتيجية الدولية[1].

مما تقدم، وجدنا طغيان الطابع العسكري علـــى المفـــاهيم والاســـتراتيجيات المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي في هذه الحقبة، والتي عبرتعن الانسجام مع حدة التحدي وصورته وأسلوبه الذي تعرضت له الولايات المتحدة في أحداث11/أيلول ، وواقع المكانة التي تمثلها كقوة عظمى. فقد اعتمـــدت مؤسســـات الأمـــن القـــومي الأمريكي في هذه الحقبة على القوة العسكرية أساساً لوضع خططهـــا فـــي حمايـــة مصالحها الحيوية، وسخرت إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، لدعم المؤسسة العسكرية وتأمين متطلبات استراتيجية "الضربات الوقائيـــة" فـــي اطـــار الحرب المعروفة بـــ(الحرب على الإرهاب) فشكلت فكرة الحرب الوقائية المحـــور الذي التقت عنده كل صور التخطيط والتنفيذ، ودخلت في جانب مهم منها في اطار عملية (تصدير الأمن) الى المناطق التي تشكل تهديدا للأمـــن القـــومي الأمريكـــي ومصالحها الحيوية وخاصة المنطقة العربية (محل البحث).

---

[1].Charles Krauthammer: An American foreign policy for unipolar World , American Enterprise Institute ,February ,10,2004.

المبحث الثاني

التغيير (المفهوم والمنطلقات الأساسية)

لعلمن أهم واجبات البحث والتحليل لأي مفهوما وظاهرة، تحديد المقاصد واستشفاف المضامين الرئيسة والفرعية، لإزالة مايسودها من اللبس والتداخل في المعنى، ومن هنا تدعونا دراستنا الى تحديد مفهوم التغيير انطلاقا من رؤى الأكاديميين بمختلف مجالاتهم باعتبار أن ظاهرة التغيير متلازمة مع الفروع صعودا ونزولا كما ونوعا، وبما ان تحديد معاني الألفاظ هو شرط المعرفة العلمية، لذا عمدنا الى تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب كالآتي:

- **المطلب الأول: مفهوم التغيير**
- **المطلب الثاني: مقومات التغيير**
- **المطلب الثالث: أنماط التغيير**

المطلب الأول

مفهوم التغيير

ليس من الصعب البت بمعنى قاموسي محدد لمفهوم التغيير،فهو من الكلمات الشائعة والأكثر تداولا في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء،كما انه مثقل بالدلالات المتنوعة والمختلفة احياناً،ويصبح هذا المفهوم أكثر تشعباً إذ ما تعلق الأمر بالظواهر الإنسانية[1].

بناءً على ذلك اختلف الباحثون والدارسون في فحوى التغيير،فمنهم من عده مفهوماً مركباً، ينطوي على أبعاد شمولية تتعلق بكل جوانب الحياة السياسية

---

(1) احمد منسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي – دراسة للحالة المصرية، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص10.

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1] ومنهم من أفرد للبعد السياسي مكانة قيادية عليا،على ان السياسة هي محور الحياة والمحرك الاول فيها،واخرين نظروا اليه من زوايا اخرى[2]. الامر الذي ولد اختلافات إدراكية لرواده تبعاً للمدارس التي تناولته،وتحسباً لمثل هذا الاختلاط وما يفرزه من غموض وارباك،وجدنا ان من المناسب أثر نقتفي التغيير في موضوعات عديدة وصولاً لرسم صور كاملة عن الموضوع، تعيننا في فهم معناه في النظام الدولي الراهن الذي نستظل بقوانينه ونخضع لآلياته، بيد إنه لا يجب الخلط بين مفهوم التغيير وبعض المفاهيم التي هي جزء منه او ذات صلة مباشرة به، خاصةً تلك المفاهيم التي يراها البعض إنها مرادفة لمفهوم التغيير.[3]

التغيير لغةً:

من الثابت أن دلالة الاصطلاح لاتبتعد عن الدلالة اللغوية له او لأصله، لذلك لا غرو في ان ننطلق من المعجم اللغوي في أي لغة، هذا ما أكده معجم لسان العرب اذ يشير التغيير على: التحول في الظاهرة والتبدل، فالتغيير هنا مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غُيّر) الشيء، بمعنى حوله وبدله بآخر، كذلك جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر: تحول وتبدل[4]. وعرّف قاموس (أكسفورد – Oxford) التغيير على أنه "العملية التي تجعل الأشياء مختلفة بشكل

---

[1] Jeffrey C. Alexander ,Introduction, In: Differentiation theory and social change,(editor) Jeffrey C. Alexander and Paul Colony, Columbia University Press, New York, 1989, p78.

[2] د عبدالسلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسـي، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص16.

[3] رحالي حجيلة، التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائـري، مجلـة كليـة الآداب والعلـوم الانسـانية والاجتماعية، العدد(7)، جامعة محمد خضيرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – الجزائـر، 2010، ص3.

[4] ابن منضور، معجم لسان العرب، دار احياء التراث، ط1، بيروت، 1993، ص256.

تلقائي أو مقصود"[1]. وعليه يعرّف التغيير على أنه "الاختلاف الحاصل في حالة ما خلال مدة زمنية معينة مقارنة بما سبقها"[2].

اما التغيير باللغة الانكليزية جاء بدلالة (change) اما التغيّراو ما يترجم في احيان عديدة على انه تحول والذي استخدم له مصطلح (changeability) اي القدرة على التغيير، ايضا مصطلح (mutation)،فبالنسبة للكلمة الاولى نجدها تحمل معنى يختلفعن (التعديلalter)، وكذلك (التحسن modify) وغيرها من المعاني التي تفيد معنى التميز[3]. لذا فالتغيير في اللغة الانكليزية هواستمرار حالة الاختلاف والتي تطبع سمات ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها،وهنا يكمن المعنى الحقيقي للتغيير فهو مرتبط بظاهرة أو نظام ما تتعرض سماته العامة او اجزاء منه الي حالة اختلاف مقارنة بالمدة السابقة بغض النظر عن الامد الزمني،بيدأن نقول إن الاختلاف الموجود بين المدتين فضلا عن استمرار الاختلاف هو ما يعبر عنه بحدوث حالة التغيير[4].

يقودنا التحديد اللغوي لمفهوم التغيير للاقتراب لمفهوم آخر هو التغيّر بدلالة (changeability) في اللغة الانكليزية، إذ أن المفهومين يعودان لأصل لغوي واحد، لكن الاختلاف في المفهومين هو اختلاف في الجهة والتعليق والأداة وليس في المادة، لأن المادة واحدة وهي الأصل اللغوي،بينما الفرق هو في العلاقة بينهما (التغيير) و(التغيّر)، ففي الاولى فاعلية بشرية إرادية ولا إرادية في الثانية، وهذا

---

[1] Oxford World Power, oxford Universitypress, New York, 1999, p116.

[2] د عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص18.

[3] عماد مؤيد جاسم المرسومي، اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية – التنمية البشرية نموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2006، ص ص58-59.

[4] حازم حمد موسى، ادارة التغيير "الاستراتيجية الامريكية انموذجاً"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص11.

يميز الآلية بينهما كذلك فهي شعورية في الاولى ولاشعورية في الثانية.[1] بيدأن الجامع بين مفهومي (التغيير) و(التغيّر) هو ان كلا المفهومين يتضمن أمكانية التحول، وأمكانية حدوث النتائج السلبية والايجابية من جراء هذا التحول.[2]

أما التحسن (modify) فيعني التغيير الذي طرأ على الحالة المعنية إنما هو نحو الافضل،أي التغيير الايجابي، وهي بعكس التغيير السلبي أي التغيير نحو الأسوأ والتي يعبر عنها بمصطلح التراجع[3]. كما يقترب من التعديل (alter) فيقصد بها الحالة المقصودة التي طرأ عليها نوع من الاختلاف في بعض سماتها وليس في مجموعها الكلي، حتى وان كان التعديل طفيفاً كونه بشكل عام يعبر عن التغيير[4]. ويتشابه مع الانتقال (transition) والذى يعرف بانه التحول من الوضع الراهن الى وضعٍ معين افضل بالتأكيد من الوضع الراهن، على الأقل من وجهة نظر من يسعون الى هذا التغيير.[5]

التغيير اصطلاحاً:

يعد التغيير مصطلح الساعة الآن، لما يمر به العالم من فورة وثورة في التغيير في كل شيء، وإن صح القول ان كل شيء آيل للتغيير إلا قانون التغيير فهو سمة ثابتة وحتمية، وقديما قالوا إن التغيير قانون الوجود وان الاستقرار موت وعدم[6].

---

(1) فادية عمر الجولانى، التغيير الاجتماعي- مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993، ص11.

(2) طه جابر العلواني، الازمة الفكرية ومناهج التغير، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص12.

(3) القاموس العربي، هيئة الابحاث والترجمة، دهر الراتب الجامعية، ط1، 1999، ص133.

(4) Don f. westerheijdeb:The concepts changing first edition , university of twenty ,USA 2007, p9

(5) احمد منسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي مصدر سبق ذكره، ص10.

(6) عمر عبيد حسنة، رؤية في منهجية التغير، ط1، المكتب الاسلامي، بيروت، 1994، ص19.

بناءً على ذلك، تخضع للتغيير جميع مظاهر الكون انبثاقاً من البعد الحركي والزماني، ولاتتوقف حالة التغيير على البعد المادي في الكون، فالتغيير يشمل البعد المعنوي في حركة الحياة، ثقافياً واجتماعياً وتأريخياً، فإذا كان الإنسان في عمق الحركة الكونية، فإنه لاشك يتفاعل مع حركة المتغيرات، ليخلق لنفسه سلوكاً جديدا ليتناسب مع واقعه الجديد[1]. وهذه السنن تفرض نفسها على حياة الانسان بحيث لايمكن أن يخترق هذا القانون الإلهي ويقاومه ويختار لنفسه الجمود والبقاء، وهنا ربط ارادة التغيير بالإنسان وجهده في احداث التغيير المنشود[2]. وهذا ماذكر في القرآن الكريم بقوله تعالى (**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**)[3].

وقد تعددت التعريفات حول مفهوم التغيير الاصطلاحي، ويرجع ذلك الى اختلاف الزاوية التي ينظر منها الدارسون، فالبعض يدرسونه من زاوية اسبابه، وبعضهم من زاوية النتائج، والبعض الاخر يدرسونه من زاوية المظاهر والأعراض، واخرين يعرفونه في اطاره العام او بإبراز خاصية من خصائصه كالتغيير السياسي والاقتصادي...الخ.[4] فمن حيث الهدف يعرف التغيير بانه "الانتقال من وضع قائم بالفعل الي وضع مستهدف لتحقيق اهداف محددة في اطار رؤية واضحة ومشتركة بين مجموعة من الأفراد والتنظيمات،سواء اكانت على مستوى اسرة او شركة او دولة او حتى مجموعة من الدول مادام فيه الهدف والغاية نهائية"[5]. في حين ذهب البعض في اظهار خصائص التغيير، فذكر (احمد بدوي) التغيير الاجتماعي بأنه" التبدل الذي يطرأ على مختلف البنى الاجتماعية، والذي

---

(1) حنان محمد، التغيير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، 2002، ص35.

(2) حنان محمد، المصدر نفسه، ص36.

(3) القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية (11).

(4) Marlene Fiol, Charismatic Leadership: Strategies for Effecting Social Change, University of Colorado – Denver, Second revision February 1999,p1.

(5) محمد الحسيني، ادارة التغيير التعليمي والاصلاح التربوي، مصدر سبق ذكره، ص4.

يمس جميع انواع الفعاليات وما يرتبط بها من التزامات تقضي اعادة النظر في الوسائل والامكانات"[1].

بينما تعّرف موسوعة المصطلحات السياسية التغيير بأنه"مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع،او طبيعة العمليات والتفاعلات بين القوى السياسية، وتغيير الاهداف بما يعنيه كل ذلكمن تأثير في مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ في الدولة نفسها اوبين الدول"[2]. ويعرّفه (روبنسون Robonson) على أنه "التحرك من الوضع الحالي الذى نعيشه إلى وضع مستقبلي أكثر كفاءة وفاعلية، وبالتالي فالتغيير هو تلك العملية التي نتعلم فيها ونكتشف الأمور بصورة مستقرة"[3]. بينما يرى ابن خلدون التغيير السياسي هو أحد سمات الدول والمجتمعات فيقول "ان احوال العالم والأُمم وعوائدهم ونحلهم،لاتدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال الى حال، وكما سيكون ذلك في الأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول"[4].

أما من الناحية الإدارية والاقتصادية نذكر تعريف (فرينش وبل enchFr& Bel) فإنهما يعرفان التغيير بأنه "جهد ونشاط طويل المدى يستهدف تحسين قدرة المنظمة على حل مشكلاتها وتجديد ذاتها، من خلال إدارة مشاركة وتعاونية وفعالة لمناخ التنظيم، تعطى تأكيداً خاصاً للعمل الجماعي الشامل"[5]. وهناك من ينظر الى

---

(1) احمد بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، بيروت 1978، ص382.

(2) اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ط1، الكويت، 1999، ص47.

(3) آلان وليمز وآخرون، ادارة التغيير بنجاح: استخدام النظرية والخبرة في تنفيذ التغيير، ترجمة سرورعلي ابراهيم، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص23.

(4) ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر العربي، بيروت، بلا تاريخ، ص371.

(5) نقلاً عن: احمد الزيود، ادارة التغيير في منظمات العمل، المنتدى العربي للإدارة الموارد البشرية، عمان، 2006، ص24.

التغيير من زاوية اقتصادية تضع التغيير في أولوية المتغيرات المحركة للمجتمع والدولة اقتصادياً، فيرون في التنمية نواة التغيير وفحواه، بوصفها عملية تحريك لعوامل التغيير من داخل المجتمع، مع اعتبار خصوصيته، بحيث تصبح عملية التغيير والتنمية ليست عملية تسقط على البلد من الخارج بمفاهيمها ومعاييرها، بل عملية احياء للصراع بين القديم والجديد في كيان المجتمع نفسه، كيانه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، الصراع بين من يقبل التغيير والتطوير وبين من لم يعد قابلاً لهما[1]. لذا يعرّف التغيير بمفهومه العام على "انه النسق المنظم للجهود البشرية باتجاه الصدام مع القيود على ارض الواقع وازالتها والتأثير عليها بإزالة ماهو فاسد و احلال ماهو صالح"[2].

وتناغماً مع ما تقدم، نرى ان التغيير مصطلح يوحي باستمرارية الفعل،وله علاقة وطيدة بالزمن، لذا فان النظرة الدهرية المطلقة للزمن قد تغيرت، وحلت محلها النظرة النسبية، إذ ينظر للزمن وكأنه مرتبط بظاهرة التغيير، فبدون الزمن يفقد التغيير دلالاته اذ ينفى الوعاء التغيير، وبدون التغيير يتوقف الزمن، إذ يمثل التغيير مؤشرا لكل الانتقال والتواتر والتتابع، إذ يتم قياس درجة التغيير فيالظواهر بوحدة زمنة[3]. كما ان التغيير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستقبل، بحيث بدت لفظة التغيير مرتبطة بحالة مستقبلية، فالذي يدرس المستقبل يبحث عن التغيير، والذي يدرس التغيير يبحث عن المستقبل[4].

---

(1) عبدالسلام ابراهيم بغدادي،مصدر سبق ذكره، ص21-22.

(2) كيريت ليوين، ديناميكية الجماعة والتغيير الاجتماعي، ترجمة احمد حنونة، ط2، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1984، ص184.

(3) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، المركز الثقافي العربي، ط1، الجزائر، 1991، ص13.

(4) روبرت بالدوك، ماذا يخبئ لنا المستقبل، تعريب احمد الجمل، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص174.

نستشف مما سبق، أن التغيير هو تعديل جذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع، وهو يعني انتقالاً شاملاً وليس جزئياً في مختلف مناحي الحياة وانشطتها، من وضع الى وضع آخر مختلف، يشبه ظاهرياً الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية، وفق عمليتي هدم وبناء، بإزالة البنى والآليات القديمة واحلال آليات جديدة على انقاضها، والتغيير عملية ديناميكية متحركة باستمرار، إلا أن للتغيير قواعد وسنن ينبغي التنبه اليها ومن ثم مراعاتها، لكي نحقق التغيير المنشود الذي يخلق قدراً من الاستقرار.

المطلب الثاني

مقومات التغيير

إن من أولى مهام الفهم التي ينبغي ان يتسلح بها المتتبع لمسيرة السياسة الدولية بمجملها لاسيما الاكاديميهي الرصد، من خلاله يستطيع الباحث ان يُعين ملامح تطور تلك المسيرة ونقاط ذروة الفعل فيها وانتكاساته وحجم الفاعلين وساحات الفعل ومستجداته، بذلك ستكون اول انشغالاته هي رصد حركة التغيير، فمنذ ان بدأ الوعي بالعالم، بدأ الجميع يبحث عن ظاهرة موضوعية هي احتمالية التغيير[1]. فالتغيير كعملية ديناميكية مستمرة لايحدث من فراغ، بل انه يتم بواسطة معطيات آنية ومتغيرات ماثلة وسابقة، مما يتطلب فهما وتحليلاً موضوعياً لخلفياته التاريخية وشروطه الابتدائية، وللمتغيرات الداخلية والخارجية التي تسهم في تحفيزه وزيادة تفاعلاته، وللمقومات التي تعين مساره وعلته[2].

ولاشك أنه ليس من السهولة بمكان حسم رأي ثابت بخصوص مقومات التغيير واشكالية حدوثه، فالتغيير يرتبط دائماً بزمن يحدد فروضه، مثلما يرتبط في

---

[1] منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وادارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص2.

[2] تركي حمد، الثقافة العربية امام تحديات التغيير، بحوث اجتماعية، ط1، دار الساقي، 1993، ص13.

اغلب حالاته بتوافر البديل تعمل الظروف السابقة للتغيير على تسويقه، مثلما تعمل عناصر ومفردات التغيير ذاته على انضاجه في حقب اخرى[1].

تبعاً لذلك، اختلف الباحثون في تحديد مقومات التغيير، ومرد ذلك الى اختلاف الزاوية التي ينظر منها هذا الباحث او ذاك الى التغيير، ليفسر بناءً على ذلك مقومات ذلك التغيير ومساره، فمنهم من حدد مقومات التغيير، بثلاثة عناصر أساسية يجب ان تكون جاهزة لإنجاز التغيير المطلوب وهذه العناصر هي[2]:

1. القيادة: وتعني توافر القيادة الباعثة على الحركة والتغيير والابداع والنشاط.
2. الرؤية: أي البصيرة في تحديد ورسم المستقبل، والتي ينبغي توافرها لدى قادة التغيير.
3. التحدي والاستجابة: أي القدرة العالية على مواجهة التحديات والعقبات التي تمنع التغيير، واستلهام حاجات الناس في التغيير بسرعة ودقة ومرونة عالية.
4. القدرة على التنبؤ: وذلك مهم لمعرفة النتائج وتفادي الوقوع بالخطأ، وتحقيق التغيير المنشود.

في حين يذهب الدكتور (عبدالجبار عيسى السعدي) في تحديد مقومات التغيير بالنظر الى التغيير بإطاره الشامل، وهذه المقومات التي سماها بـــ(ثالوث التغيير) وهي: الفقر، ويقصد بالفقر هنا ليس بمعناه الفردي وانما بمفهوم التنويع الذي يقاس بشكل عام، وفساد السلطة، واخيراً الحرمان السياسي.[3] فيما يرى الاستاذ الدكتور

---

[1] منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وادارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص3.

[2] دين كيث سايمنتن، العبقرية والابداع والقيادة، ترجمة شاكر عبدالحميد، الكويت، سلسلة عالم المعرفـــة، رقم 176، آب 1993، ص13.

[3] عبدالجبار عيسى السعدي، ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، ط1، بيت الحكمـــة، بغـــداد، 2011، ص12.

(منعم العمار) أن للتغيير مقومات عدة، لكن لايشترط توافرها جميعاً لكي يتم التغيير، وهذه المقومات هي[1]:

1. الثغرة: حاول بعض الكتّاب رد أصل التغيير الى الثغرات الناشئة في أنماط التفاعل، كأن يكون هناك قصور في الآلية، او تراجع طرف عن تأدية مهامه كطرف موازن كما هو الحال مع الاتحاد السوفيتي.
2. الأزمة: يرى بعض الكتّاب ان أي تغييرٍ ينتج عن أزمة سواء كانت كامنة او ظاهرة تنضجه، ومثلما اسفرت الاشتراكية عن أزمات ظاهرة دفعت بالمجتمع السوفيتي ودولته للتغيير دفعة واحدة والتي جاءت بمضاعفاتٍ خطرة على موازيين القوى، والفعل الامريكي لاحقاً.
3. الرغبة (الطموح والمصلحة): والتي تظهرها أطراف معينة، كما هو الحال مع الطموح الألماني المسبب للحرب العالمية الثانية، والذي أنهى السيطرة الأوربية على العالم، كذا الحال مع الطموح الأمريكي لإعادة صياغة العالم بثوب جديد.
4. توفر البديل: في أغلب مراحل التغيير التي يمر بها النظام الدولي كان هنالك بديل جاهز، وهذا ينطبق على التغيير الذي اصاب العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فكان البديل انفراد الولايات المتحدة كما كان مشخصاً، بالرغم من حساب الجميع بأن العالم سيتجه نحو التعددية القطبية لا ان ينتكس.

فيما ذكر (روبنسون Robonson) أن مقومات التغير في مجتمعٍ ما اودولة هي كالآتي[2]:

---

(1) منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وادارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص3-4.

(2) نقلاً عن: احمد الزيود، ادارة التغيير في منظمات العمل، ط1، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، عمان، 2006، ص31.

- الأزمة (Crsis): بمعنى إدراك أن الأمور يجب أن تتحرك من مكانها وتتغير.
- الرؤية (Vision): عند امتلاك الجهة صاحبة مشروع التغيير الصورة الواضحة للمستقبل الممكن الوصول إليها بالتغيير المنشود، واحداث تطورات ايجابية في المجتمع.
- الفرصة (Opportunity): بمعنى أن القوى الفاعلة في عملية التغيير تستطيع التنبؤ بأن التغيير سيكون إلى الأفضل وبالتالي يجب استثمار هذه الفرصة وإحداث التغيير المنشود.
- التهديد (Threat): أي التنبؤ بحدوث تأثيراتٍ سلبية فى المستقبل سيؤثر على بنية المجتمع والنظام، بذلك يكون احداث التغيير ذو اهمية عالية.

بينما يرى بعض الباحثين أن التغيير وامكانية حدوثه تعتمد على مستويين من المقومات وهي[1]: **اولاً**: مقومات داخلية: وهي مجموعة من العوامل الداخلية والتي توفر بيئة ملائمة للتغيير في المجتمع أو الدولة، وهذه البيئة ترتبط بشكلٍ أو بآخر بطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، بمعنى ادق بوجود أو عدم وجود شرخ بنيوي بين الطرفين، وكلما انعدم هذا الشرخ او تلاشى كلما غابت او تلاشت ضرورات التغيير وادواته، وكلما وجد تنامي وتعاظم في صيرورة فاعلة، كلما تعاظمت قدرة التغيير وادواته كذلك.

ثانياً: مقومات خارجية: ويقصد بها دور القوى الخارجية وموقفها من التغيير داخل المجتمع والدولة، وهذا الدور يتجسد في كونه مزدوج التأثير في حصول التغيير من عدمه، فاذا ما تحركت هذه القوى الخارجية مستفيدةً ما تملك من وسائل

[1] حسين حافظ وهيب، قراءة في الافق الاستراتيجي للدور الامريكي في رياح التغيير الشرق اوسطية، اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 198، شباط 2011، ص9.

تأثير في مساندة وتحفيز قوى التغيير الداخلي سيتحقق التغيير، أما اذا غيب أو تجاهل دور القوى الخارجية أو عملت بالضد وأصبحت كابح ومناهض للتغيير بما تمتلك من قدرة في التأثير في وقف حراك التغيير الداخلي عندئذٍ يصاب التغيير بالشلل[1].

في حين اوجز الباحثون في التغيير الاجتماعي،أن التغيير يتطلب عوامل ومقومات عدة، منها: الظلم الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص والتفاوت الطبقي، تبني السلطة الحاكمة سياسة البطش والقمع ضد أبناء المجتمع، التضخم السكاني والذي يقابله نقص في الموارد[2].

نخلص من ذلك انه من الصعب الاحاطة بكل مقومات التغيير،ذلك لأن مفهوم التغيير يتسم بالاتساع والشمولية، وتعدد أشكاله وأنماطه، فمقومات التغيير الاجتماعي تختلف عن مقومات التغيير الاقتصادي، ومقومات التغيير السياسي تختلف عن التغيير الثقافي، فضلاً ان لكل مجتمع او دولة خصوصيته واسلوبه في خوض غمار التغيير.

المطلب الثالث

أنماط التغيير

لاشك ان للتغيير صوراً وأنماط مختلفة ومتشابكة، والخوض في غمار هذه الأنواع أمراً لايخلو من الصعوبة، مرد ذلك هو ان هذا المفهوم له دلالات عدة، حتى ان بعض الدارسين عده مفهوماً مركباً، ينطوي على ابعاد شمولية تتعلق بكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحاول الكثير من الدارسون حصر وتحديد صور وانماط التغيير وتأطيرها، إلا أنهم وجدوا انفسهم

---

(1) نقلاً عن: ربيع السامي و وخالد الشاذلي، المراجعات الاستراتيجية للتوجه الامريكي تجاه الشرق الاوسط بعد عام 2003، ط1، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 2008، ص85 -87.

(2) انور عبدالملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، ط1، القاهرة، 1983، ص67.

أمام كم هائل من أشكال وفروع التغيير المتوالدة بصورة افقية تبعاً لاختلاف الزاوية التي نظر منها كل دارس للتغيير، وكم هائل من أنماط التغيير المتوالدة عمودياً لاختلاف تعمق الدارسين في دراستهم للتغيير.[1]

واتساقاً مع موضوع البحث، ارتأينا التركيز في هذا المطلب على التغيير السياسي، والذي يحمل في اطاره العام معنى الحراك وعدم الثبات.[2] لكنه يختلف في التفاصيل والمنهج، وهذا الاختلاف افرز لنا انماطاً من التغيير تبعاً لأساس وطرق واتجاه التغيير، كالتغيير من الاسفل الى الاعلى (الثورة)، او من الاعلى الى الاسفل (الانقلاب)، التغيير بقوى داخلية، والتغيير بقوى خارجية، التغيير السلمي والتغيير العنيف[3]. لذا سنتناول بالدراسة هذه الانماط من التغيير، وكما يأتي:

اولاً: التغييرالمخطط ــ الاستراتيجي

الاستراتيجية في أبسط صورها تعمل على تحديد نظام الأولويات التي تسمح بقلب وتغيير الأوضاع في المستقبل واستخدام القوى بأحسن طريقة عقلانية[4].

والتغيير الاستراتيجي تبعاً لما سبق يعني عملية التغيير التدرجي المتعاقب، والذي يكون على شكل مراحل متتالية بحيث أن كل مرحلة تمهد السبيل لدخول مرحلة جديدة، والتغيير الاستراتيجي يأخذ مدة زمنية لانتهاء كل مرحلة، وهي عملية تغيير تتسم بالاستمرارية، والانضباط، لأن فيها سلسلة من المراحل للوصول للهدف المنشود من قبل السلطة العليا التي اقرته، وبالنسبة للتغيير الاستراتيجي هو

---

(1) حازم حمد موسى، ادارة التغيير "الاستراتيجية الامريكية الشاملة انموذجاً"، مصدر سبق ذكره، ص17.

(2) Moore W. ARecoust, Million of Theories of social changes, in S.N Instant Reading in Social Evaluation and Development:Pergimin ,New York,1970,pp 123-124.

(3) نايف عبدالرحمن الزريق، الاسلوب الاقوى والالطف في التغيير، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص31 – 36.

(4) مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص23.

تغيير شامل، ومبرمج لأمد طويل[1]. لذا نجد أن التغيير الاستراتيجي يمتاز بسمات وخصائص هي:

1. عملية تغيير متدرجة، وغير مفاجئة.
2. هو تغيير جذري ومتسلسل على مراحل لأمدٍ طويل.
3. يتسم بالانضباط ووضوح الهدف من التغيير.
4. آلياتهُ وأدواتهُ غالباً ماتكون سلمية ولاتنطوي على العنف.

ثانياً: التغييرالجذري ـــ الثوري

بدءاً، يشتق لفظ (الثورة) بحسب معجم لسان العرب من:ثار الشيء ثورا وثؤورا تثّور: هاج، والثائر: الغضبان[2]. وفي سياق السياسة المقصود بالثورة، هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة،او خارج الشرعية،يتمثل هدفه في تغيير بنية نظام الحكم القائم تغييراً شاملاً،وهي بذلك تعني كل فعل يؤدي الى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً شاملاً،وحديثا يلحظ أن مصطلح الثورة يشتمل على دلالات وسياقات مختلفة سياسية واقتصادية وصناعية وتكنلوجية....الخ لوصف التغييرات الجوهرية في المجالات التي يطرأ فيها التغيير،بذلك يعني أن الثورة دلالة على التغيير الذي يحدثه الشعب[3].

بناءً على ذلك، نجد أن (التغيير الثوري) والتغيير بنمط الثورة بصورته (التقليدية) وحراكه التغييري للأوضاع السياسية أو الاجتماعية، يتسم بسمات وخصائص تميزه عن باقي انماط التغيير وهي:

1. إنها حدث مفاجئ.

---

(1) احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) ابن منظور، معجم لسان العرب، دار احياء التراث، ط1، بيروت، 1993، ص63.

(3) نقلاً عن: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسـات، ط1، بيروت، 2012، ص25-30.

2. تتميز بمشاركة شعبية واسعة النطاق وقيادة كاريزمية او نخبوية.
3. غالباً ما يكون مصدر التغيير وأدواته داخلية.
4. تمتلك توجه سياسي منظم، او ايدلوجية تعبر عن الرغبة العامة لجموع أفراد الشعب[1].
5. تهدف الى إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي أو الاجتماعي بما يتفق وطموحات من يقودون (حراك التغيير)[*].
6. تتراوح أدواتها مابين السلمية والعنيفة لإحداث التغيير[2].

ويؤخذ على هذا النمط (التغيير – الثوري) بصورته التقليدية، إنه بالرغم من انه تحقق انجازات مميزة وتؤدي الى تغيير شامل إلا أنه قليلاً ما يحقق الحرية لعامة الشعب الذين شاركوا في الثورة، لأن الثورات التقليدية العنيفة غالباً ما تواجه بممارسات قمعية عنيفة تقتل ما تبقى من امل في تحقيق الحرية للشعب، كما ان اللجوء الى الثورة بهذا النمط العنيف مهما كانت حسناته التغييرية إلا أنها تعكس امراً واحداً، وهي لجوء الشعب الى وضع الثقة في أساليب العنف، والتي تعني استخدام اسلوب الحكم الذي تمتاز الأنظمة الدكتاتورية التفوق فيه[3]. كما أن الديناميكية الخاصة بهذا النمط من التغيير، والمراحل التي تمر بها تجعل حتمية

---

(1) نقلاً عن: علي حرب، ثورات القوى الناعمة في العلم العربي: نحو تفكيك الدكتاتوريات والاصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2011، ص31 – ص40.

(*) حراك التغيير: الحراك: هي صيغة مبالغة ومشتقة من فعل حركة ويتحرك والتحي تعني عدم الثبات، وفي لغة السياسة الحركة تعني، التيار العام، و تبعاً لذاك تعني حراك التغيير، هو التيار العام المستمر الذي يدفع طبقة من الطبقات او فئة اجتماعية معينة الى تنظيم نفسها، بهدف القيام بعمل موحد لتغيير حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى وضع احسن، وهي تتسم بالاتساع في المشاركة الشعبية وقلة التماسك والانضباط. انظر..احمد منسي، حركات التغيير الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الاوسط، العدد 139، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011، ص34.

(3) جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية اطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار العمر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص19 – 20.

اقامة الثورة لنظام ديموقراطي هي مسألة غير أكيدة، خاصةً وأن الثورة في هذا النمط تظهر ميلاً ثابتاً للإطاحة بصورة من صور الطغيان لاستبدالها بصورة اخرى من الطغيان، وهنا تكمن آفة الثورات، مثال ذلك الثورة الفرنسية التي استبدلت الملوك الفرنسيين بـــ(نابليون) الذي نصب نفسه امبراطوراً واشرف على دولة بوليسية متكاملة الأركان[1]. وهذا ما يطابق للمنظور الفلاسفة اليونان الذين كانوا يرون في الثورات دورة متكررة من تغيير الأنظمة، فتؤدي الثورة الى تغيير النظام، لذا فإنها تشكل حركة دائرية من صعود نظامٍ ما و هبوطه من دون ان يحدث جديد في التاريخ الانساني، لذا كانوا يستخدمون كلمة (Revolution- الثورة) للتعبير عن مسار حركة الكواكب[2]. ولعل هذه الاسباب كلها ادت الى ما يسمى بـــ(افول نجم الثورات) حديثاً، فبالرغم من الجاذبية التي كانت تتمتع به الثورات كنمط تغيير للأنظمة الدكتاتورية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، إلا أن جاذبيتها تراجعت بحلول الثمانينيات من القرن العشرين، ففي عام 1989 شهدت المناطق الشيوعية في أوربا الشرقية وغيرها ثورات ضد النظام الشيوعي بعدما كانت ترى في الاتحاد السوفييتي مثالاً يحتذى به[3].

لكن ما فتحته (العولمة) من الإمكانات الهائلة، بأدواتها الفائقة وشبكاتها العنكبوتية ووقائعها الافتراضية، وما فرضته من نمط الثقافة التواصلية، كلها أعادت انتاج (الثورة) كنمط للتغيير الشامل، لكن بوسائل عولمية جديدة تتناسب والهدف من التغيير باتجاه تحقيق الديمقراطية والحرية[4]. وإذا كان لكل عصر ثوراته، فإن لكل ثورة أساليبها وأدواتها، تبعاً لذلك فإن نمط (التغيير- الثوري) بصورته (الذكية)

---

[1] ايمن احمد رجب، الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد184، القاهرة، ابريل 2011، ص13.

[2] عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، مصدر سبق ذكره، ص36.

[3] ايمن رجب، الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص14.

[4] على حرب، ثورات القوة الناعمة، مصدر سبق ذكره، ص10.

التي انتجها هذا العصر المعولم تخلى عن منطق العنف كأسلوب للتغيير، واستبدله بأساليب ووسائل سلمية ومدنية وتواصلية[1].

هذا النمط من التغيير هو سلمي يعمل بأدوات "القوة الناعمة"[2]. ويؤكد الباحث الامريكي في (مؤسسة البيرت انيشتاين) (جين شارب) على أهمية (التغيير- الثوري) بصورته (الذكية)، او كما يسميها (نضال اللاعنف) في احداث عملية التغيير، إذ يرى (شارب) أن "التغيير بأسلوب (اللاعنف) ضد الانظمة الدكتاتورية، يؤدي الى تنازع في صفوفه والى حصول الثوار على دعم كبير من عامة الناس والذين هم عادة مؤيدون للنظام والى حصول الثوار على دعم من اطراف اخرى"[3].

مما سبق، يمكننا ذكر بعض السمات والخصائص للتغيير- الثوري بصورته (الذكية) وهي:

أ- إنها حدث مبرمج، ومتدرج المراحل باتجاه التصعيد، إذ تقوم دينامية الثورة الذكية على منظومة الكترونية معقدة،منها (فيس بوك) الذي يعمل بآلية "التشبيك الأفقي" لإيجاد قدر من التنظيم بين ملايين البشر[4].

ب- تتميز بطيعة التنوع الفكري الشديد والمشاركة الواسعة للتيارات المختلفة التي تهدف الى التغيير والتحول الديمقراطي.

---

(1) الطاهر بنجلون، الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2012، ص94.

(2) علي حرب، ثورات القوة الناعمة، مصدر سبق ذكره، ص22.

(3) جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص51.

(4) فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة "دراسة في صناعة المستقبل"، مجلة المستقبل العدد (390)، العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، آب 2011، ص163.

ت- كما تمتاز بغياب القيادة الكارزمية والخطاب الايدلوجي المؤطر للتغيير الثوري.

ث- تهدف الى إحداث تغيير شامل.

ج- يعتمد هذا النمط على أدوات وآليات سلمية (اسلوب اللاعنف) تتراوح بين الاحتجاج والتظاهر في الشارع[1].

وعموماً يمر التغيير- الثوري بصورته (التقليدية) و(الذكية) بمرحلتين أساسيتين: **المرحلة الاولى**، هي مرحلة هدم النظام وبنيته الاساسية وهي المرحلة الأقصر والأسرع. و**الثانية**، هي مرحلة بناء نظام جديد يختلف بشكل جذري عن النظام السابق، والذي يجب ان يتفق مع هدف التغيير المنشود، والمرحلة الثانية هي الأكثر صعوبة[2].

ويزخر التأريخ بالعديد من الأمثلة حول التغير الثوري بصورته (التقليدية)، والتي تبدأ بالضغط الشعبي من اسفل هرم السلطة باتجاه الاعلى، وخير مثال على ذلك الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، والثورة الايرانية عام 1979، اما نمط التغيير- الثوري بصورته (الذكية) فإن ما حدث في تونس من تغيير وما يحدث الآن في المنطقة العربية الى حدٍ ما هو صورة واقعية لهذا النمط من التغيير.

ثالثاً: التغيير التعديلي - الاصلاحي

الاصلاح لغةً: هو الشيء المخالف للإفساد،ويشير الى الرتق وسند ماهو موجود، أي انه أشبه بإقامة دعائم لمنع انهيار المباني المتداعية[3]. وكمصطلح يعني تغييرغير جذري سواء أكان في شكل الحكم السياسي، او في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها واسسها، وهو إجراء يلجأ إليه لتلافي الخطأ والنقص،

---

(1) احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص14.

(2) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص35.

(3) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

بمعنى آخر يقصد منه إحداث عملية تغيير واعٍ وهادف، من قبل جهة او سلطة تمتلك الصلاحيات والقدرة على ضبط عملية التغيير وفق سياقات محددة سلفاً، أي وجود هدف من إجراء عملية التغيير بحيث تتم السيطرة عليه من خلال مجموعة من الآليات[1].

كما أن التغيير الاصلاحي لايقوم على مبدأ نفي ماهو قديم،وانما يهدف الى ايجاد نوع من الموائمة بين القديم والجديد، وايجاد نوع من التعايش بينهما على أساس أن القديم لايمنع الجديد من البروز،فضلا عن تداخلهما قيمياً وإجرائياً، وحتماً يكون هذا التغيير نحو الأحسن.[2] ويحدث هذا النمط من التغيير داخل النظم الحاكمة، من خلال حملات الضغط والاحتجاج على أصحاب السلطة من أجل التسليم بمطالب وضغوط القوى الاصلاحية، فيحدث التغيير تدريجياً في اطار المؤسسات القائمة.[3] وللتغيير الاصلاحي مجموعة من الخصائص والسمات هي[4]:

1. التغيير الاصلاحي هو تغيير جزئي وليس شاملاً.
2. يقرر ويقاد من اعلى (قمة هرم) السلطة.
3. التغيير الاصلاحي هو تغيير تطوري و ايجابي باتجاه الاحسن.
4. يتميز هذا النمط من التغيير بالانضباط ووضوح الهدف من التغيير.
5. ادوات وآليات التغيير الاصلاحي غالباً ما تكون سلمية.

---

[1] د.احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط الكبير، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص224.

[2] منعم العمار، ادارة التغيير، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011-2012.

[3] احمد تهامي عبدالحي، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011، ص47.

[4] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص67.

اخيراً ان هذا النمط من التغيير شائع في المجالات السياسية والاقتصادية والدستورية كافة، وخصوصاً التغييرات التي تهدف القضاء على الأخطاء التي تبرز عند الممارسة والتنفيذ، وقد شهدت الدول العربية موجة من هذا النمط للتغيير الاصلاحي بعد احدث 11/ايلول 2001 في كافة المجالات وخاصة السياسية منها، اذ قامت دولة الكويت بمنح المرأة حق التصويت والترشيح بالانتخابات البلدية والبرلمانية عام 2003، وكذلك نظمت المملكة العربية السعودية أول انتخابات بلدية عام 2004، وثم فتح المجال امام المرأة لتولي بعض المناصب القيادية.

رابعاً: التغيير التبدلي ــ الانقلابي

الانقلاب يقصد به: عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان الى الجيش ضد السلطة السياسية فتقلبها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا، ويتخذ الانقلاب أشكال عدة، ويتدخل الجيش بشكل غير مباشر ليفرض الحكومة التي يريد، كذلك يتدخل الجيش متذرعاً (بعجز المدنيين)، وسوء استغلال اللعبة الديمقراطية[1].

وبمعنى آخر هو عملية التحول من حالة الى أخرى تختلف عنها.[2] والانقلاب هو أحد أنماط التغيير، والذى يعنى حالة التغيير المفاجئ من حالة الى أخرى تختلف عنها، والتغيير الانقلابي هو نمط يستخدم للدلالة على ظواهر محددة وضيقة، وخاصةً التحولات السياسية وعمليات تغيير السلطة وبشكل قسري[3]. وللتغيير الانقلابى سمات وخصائص هي[4]:

1. حدث تغييري فجائي ومنضبط.

---

[1] غراهام ايفانيز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث، ط1، دبي، 2004، ص135.

[2] تركي ابراهيم، هندسة التغيير، ط1، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص16.

[3] بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص178.

[4] جين شارب، من الدكتاتورية الى الديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص18 – 19.

2. يتميز بوضوح الهدف، وهو احداث تغيير جزئي، يتمثل في تغيير السلطة، بطريقة غير دستورية.
3. التغيير الانقلابي مرتبط بفئة محددة، غالباً ما تكون نخبة من العسكريين.
4. ادوات التغيير الانقلابي غالباً ما تكون قسرية، بعمل عسكري.

وبالرغم من ان التغيير بنمط (الانقلاب) يمثل الطريق الأسهل والأسرع نسبياً في التغيير السياسي، الا ان هذا النمط التغييري يؤخذ عليه بعض السلبيات اهمها، أنه تغيير جزئي يستهدف قمة الهرم السياسي، ويمثل تغييراً شكلياً، لان الانقلاب يعمل الى إحداث تغييرٍ في السلطة الحاكمة دون المساس بجوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أي ازاحة وتغيير نظام او سلطة وفتح المجال أمام سلطة اخرى لتحل محلها، وايضاً يكون الهدف من التغيير وغايته مرتبطة بمصلحة فئة ضيقة، وهي قادة التغيير، والتأريخ يزخر بالأمثلة من هذا النوع وخاصة تاريخ البلدان النامية خلال القرن العشرين، والبلدان العربية في حقبة ما بعد استقلالها من الاستعمار في منتصف القرن العشرين.[1]

[1] جين شارب، من الدكتاتورية الى الديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص21.

المبحث الثالث

المنطقة العربية

(الماهية والاهمية الاستراتيجية)

حظيت المنطقة العربية بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، إذ شكلت مسرحاً مفتوحاً للصراعات الاستراتيجية بين القوى الدولية، لما تمتلكه من ميزات وخصائص موقعية اهلتها لأن تكون بالفعل من المناطق المحورية في العالم.

وقبل الولوج في البحث عن الخصائص الاستراتيجية، لابد لنا من توضيح القصد من مفهوم المنطقة العربية (موضوع الدراسة)، وفي سعينا لتوضيح هذا القصد، لابد لنا أن نبحث عن اجابات شافية لهذه التساؤلات، ما المقصود بالمنطقة العربية؟ وما المعايير المستخدمة في تحديدها؟ ماهي اهميتها الاستراتيجية؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا المبحث الى مطلبين وكما يلي:

المطلب الأول: ماهية المنطقة العربية.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية.

المطلب الاول

ماهية المنطقة العربية

حملت المنطقة تسميات عدة منها (المنطقة العربية) و(الوطن العربي) و(النظام الاقليمي العربي) وعبرت عن مكونها الديمغرافي، فهو مصطلح ذو أبعاد جغرافية- قومية-سياسية، يمتد من المحيط الأطلسي غرباً، إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تنضوي في (جامعة الدول العربية) باعتبارها

المؤسسة الكبرى المؤطرة لما يسمى بـــ(النظام الاقليمي العربي)، وتقع هذه الدول في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها.[1]

وتزايد الحديث بين الأوساط الأكاديمية والسياسية للدول الغربية التي صاغت ومن ثمّ اطلقت وروجت للعديد من التسميات والمصطلحات كناية عن المنطقة العربية، فتارة سمي بالشرق الادنى وتارةً اخرى سمي بالشرق الاوسط، وكلا التعبيرين ليس لهما مدلول واضح، اذ ان كليهما مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية روج له منذ أواخر القرن التاسع عشر لخدمة مصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي، فالشرق الأدنى كان يقصد به أملاك الدولة العثمانية آنذاك، واختفى هذا المفهوم ليظهر مفهوم الشرق الاوسط والذي يتسع ويضيق جغرافياً بحسب من يطلقها و الغاية المتوخاة منه، وفي كل مرة يتسع فيها يضم دولاً عربية جديدة حتى اصبحت المنطقة العربية هي قلب الشرق الاوسط بحسب المنظور الاستراتيجي الامريكي.[2]

لذا واتساقاً مع موضوع (البحث) سوف نحاول تحديد مفهوم المنطقة العربية (لأغراض الدراسة) باعتباره مفهوم مركب (جغرافي - سياسي - قومي - قيمي) مستندين في ذلك الى المعايير الآتية:

اولاً: المعيار الجغرافي:

يراد بالمعيار الجغرافي، الحيز أو المجال الذي يضم وحدات سياسية (دول)، تلتقي عند معايير محددة.[3] والمنطقة العربية تبعاً لذلك، هي متسع جغرافي متكون

---

(1) خليل حسين، جامعة الدول العربية: الاخفاقات وسبل التجاوز، مجلة شــؤون الاوســط، العــدد(132)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء2009، ص37.

(2) عبدالقادر فهمي، النظام الاقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق اوســطية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص13.

(3) Norman J.G. Pounds, Political Geography, New York, Megraw –hill ,1963,P408.

من مجموعة من الدول المتشابهة ثقافياً، ومتقاربة سياسياً، ومتجاورة جغرافياً.[1] تضم (22) دولة، تنتمي الى منطقة جغرافية واحدة ومحددة، تمتد من رأس مسندم على اطراف الخليج العربي شرقاً، الى رأس الأبيض على شواطئ المحيط الاطلسي غرباً، ومن حدود تركيا الجنوبية شمالاً، الى البحر العربي وهضبة الحبشة والصحراء العربية الكبرى جنوباً، وبمساحة قدرها (13,6) مليون كم2، والتي تشكل (11%) من اجمالي مساحة الكرة الارضية البالغة (120) مليون كم^2[2]. فهي تقع فيقلب العالم القديم، لتكون العقدة القارية الضخمة التي تصل بين القارات الثلاث الكبرى: آسيا، وأفريقيا، وأوربا المكونة للعالم القديم، وتتوزع الدول العربية بالتساوي تقريباً على قارتي آسيا وافريقيا، حيث أن (12) دولة عربية هي (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الاردن، السعودية، قطر، البحرين، الامارات، الكويت، عُمان، اليمن) والتي تسمى بالمشرق العربي، تمثل دول جنوب غرب آسيا[3].

وتشكل دول المشرق العربي هيكلية متكاملة لأنها متقاربة اقليميا، وتقع في منطقة تمثل نقطة التقاء القارات الثلاث آسيا وافريقيا واوربا، كما انها مطلة على سواحل بحرية وتسيطر على أهم منفذين بحريين، هما مضيق هرمز في الخليج العربي، ومضيق باب المندب الذي يربط بحر العرب بالبحر الاحمر[4].

في حين تقع 10 دول عربية في قارة أفريقيا هي (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي)، وهذه الدول تشكل فيما بينها ثلاثة أرباع مساحة المنطقة العربية، وتحتل منطقة شمال

---

(1) احمد الشيخ، جغرافية الوطن العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص49.

(2) عبدالخالق عبدالله، حكاية السياسة، المؤسسة الجامعية، ط 1، للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص232.

(3) هنري لورانس، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والاطماع الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراتة، 2007، ص8.

(4) شفيق عبدالرزاق السامرائي، المشرق العربي، ط 1، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 19980، ص32 – 39.

وشمال شرقي أفريقيا، وتتحكم في قناة السويس الاستراتيجية التي تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الأحمر، ومضيق جبل طارق الذي يوصل البحر الابيض المتوسط بالمحيط الاطلسي[1].

ثانياً: المعيار السياسي:

هي مجموعة الدول العربية المستقلة البالغ عددها حالياً (22) دولة المنضوية في عضوية جامعة الدول العربية، باعتبارها شكل مؤسسي اقليمي يعبر عن النظام الذي شكلته حكومات الدول العربية حديثا[2]. مكونةً بما يعرف "بالنظام الاقليمي العربي" والذي يعكس الواقع العربي العام للمنطقة العربية من خلال تشكيلاته البنيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي دلت عليه الدول العربية، إذ عرفت هذه الدول منذ نشأتها كدول حديثة خرجت من السيطرة الأجنبية الأوربية الى الاستقلال الوطني، تماثلاً يكاد يصل الى درجة المطابقة من حيث وحدة التطورات الحاصلة على مستوى بنياته الداخلية سواء في اطار تشكيلاتها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، ام في طبيعة النظام السياسي والأداء العام للسلطة السياسية، وكذلك في طبيعة القوى الاجتماعية – السياسية من احزاب وحركات سياسية ونقابية وهيئات المجتمع المدني[3].

فمفهوم "المنطقة العربية" هنا يجمع بين طابعين في آن واحد، فهو من ناحية ذي طابع (اقليمي – جغرافي) يربط بين عدد من الدول المتجاورة جغرافياً التي تجمعها مصالح اقتصادية واستراتيجية مشتركة، شأنه في ذلك شأن النظام الاقليمي

---

(1) عبدالخالق عبدالله، حكاية السياسة، مصدر سبق ذكره، ص234.

(2) مجموعة باحثين، جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص24.

(3) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت 2009، ص66.

لدول شرق افريقيا أو دول أمريكا اللاتينية[1]. ومن ناحية اخرى ذي طابع (قومي) باعتبار أن (العروبة) هي الهوية الاساسية لهذا الاقليم الجغرافي، إذ منحته صفة (العربية) بعداً ثقافياً وقومياً، والتي تتمثل في عدد من الروابط المعنوية والرمزية، لذا فأن العلاقات بين الدول العربية تمثل نظاماً اقليمياً قومياً، ويصبح ادخال صفة (العروبة) في تعريف المنطقة وتحليل العلاقات بين دولها أمراً ضرورياً، وبدونه لا يمكن التعرف على هذه المنطقة وفهم الكثيرعن تفاعلات هذا النظام ومؤسساته[2].

وتتخذ المنطقة العربية لنفسها اطاراً تنظيمياً مؤسساتياً ممثلا بـــ(جامعة الدول العربية) والتي أنشأت عام 1945 بصبغة (قومية – جغرافية) من قبل الدول العربية المستقلة وشبه المستقلة (آنذاك)، لتكون اول تنظيم في العصر الحديث يعبر عن العلاقات المتشابكة بين الدول العربية، سواء أكانت علاقات تفاعلية ايجابية او علاقات خلافية سلبية[3]. وعلى مدى السنين اللاحقة تكيفت (جامعة الدول العربية) مع تغييرات هامة في عضويتها، فقد زاد عدد الاعضاء من سبع دول عند الإنشاء ليصل الى (22) دولة في عام 2012 اي كل الدول العربية حالياً[4].

تتميز المنطقة العربية بنظامها الاقليمي في اطار(جامعة الدول العربية) عن سواها من الأنظمة الاقليمية الأخرى، لأنه يحتوي على نظامين مكونين له في الوقت نفسه، احدهما نظام دولي (نسبة الى دولة)، والثاني نظام مجتمعي ينبثق من وجود هوية اصلية تشكل الإنتماء الثقافي والحضاري وهي العروبة[5]. ولا جدال،

---

(1) علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص12.

(2) سعدون حمادي، عن القومية والوحدة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص28.

(3) عبدالمنعم السيد علي، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد(9)، بيت الحكمة، بغداد، صيف 2002، ص98.

(4) علي الدين هلال،النظام الاقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص14.

(5) فيصل كلثوم، النظام العربي بين الطموح والواقع، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص62.

في ان هذا التناقض والالتباس الاصيل في تكوين الجامعة العربية كمعبر عن النظام الاقليمي العربي في صفتيها الإقليمية والقومية انعكس سلباً على أداء الجامعة العربية كمنظمة اقليمية تهدف الى تحقيق نوع من الاندماج السياسي والاقتصادي، لأن الاقليمية تقوم على احترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما نص عليه ميثاق الجامعة في المادة التي حددت هدف المنظمة في "تحقيق التعاون بين الدول العربية وصيانة استقلالها"، أما صفتها القومية والمتمثلة بهويتها (العربية) فإنها تدعو الى تجاوز هذه السيادات وصولاً الى تحقيق الاتحاد او الوحدة بين الدول العربية[1].

أخيراً، يمكن القول بأن تأسيس النظام الاقليمي العربي في اطاره التنظيمي بـــ(جامعة الدول العربية) لم يكن إلا نتيجة من نتائج وجود علاقات فريدة ومتميزة بين كيانات دولية، وليس سبباً في وجود تلك الكيانات، وهو نظام قام اصلاً لاستعادة الامة العربية لكيانها الدولي بحدودها التاريخية المعروفة و ليس لتنظيم علاقات بين دول يجمعها جوار جغرافي وترغب في مستوى ارفع من التعاون او التنسيق او التكامل[2].

ثالثاً: المعيار القيمي – الحضاري:

إن أهم ما تتميز به المنطقة العربية هو، هويتها (العروبة) التي تعد كمفهوم (اجتماعي – قيمي)، وتشير الى السمات الذاتية لكيان المنطقة، وتكسبه ذاتيته وخصوصيته التي تميزه عن المناطق والاقاليم الاخرى، وكما ان للأفراد والجماعات هويتهم فإن للدول والنظم الاقليمية الهوية الخاصة بهم، والتي تنبع من سمات الشعوب والدول المكونة لها، وفي حالة المنطقة العربية كانت (العروبة) هي الهوية الاساسية لها، فقدت منحت صفة (العربية) للمنطقة (موضوع الدراسة) بعداً مركباً، فالدول العربية لا ترتبط ببعضها بعلاقات جوار جغرافي فحسب، وانما

---

(1) علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص15.

(2) مجموعة باحثين، جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص27.

توجد علاقات اللغة الواحدة والثقافة والتاريخ المشترك الذي ربط مجموع هذه الدول العربية على مدى قرون عدة[1]. كما ان لها كيانها البشري الفريد، إذ يقطن فيها كياناً بشرياً (أُمة) واحدا وضعت لبناته الاولى الهجرات البشرية التي تمت عبر التأريخ من منطقة الجزيرة العربية، وتجمعهم لغةً واحدة هي اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وبالرغم من اختلاف اللهجات المحلية إلا أنها تشكل أكبر تجانس لغوي في العالم[2].

والمنطقة العربية تتميز كذلك بأبعاد (جيو- اسلامية) والمقصود بها المنطقة الجغرافية التي شهدت ولادة الإسلام فاحتضنته وحملت رسالته الى العالم، و(الجيو- اسلامية) هنا لم تحدد فقط بحجم الكتلة البشرية البالغة 80% من سكان المنطقة المعتنقة للدين الاسلامي، وإنما بخصوصية عروبة الإسلام في تحوله الى اهم العوامل التي دخلت في الاساس التكويني للأمة العربية، واعطت القومية العربية مضامينها الإنسانية والقيمية المرتكزة الى تعاليم الإسلام نفسه، وليوجد الحاضنة للإنتماء الروحي والحصن الفكري للدول العربية[3]. وبهذا اعطى الإسلام أهمية خاصة لعنصر الجغرافيا (الارض) من حيث استقرار القبائل العربية، وتعميق تفاعلها الاجتماعي والثقافي، ومن هنا تحولت الأرض العربية مع الإسلام الى ركن اساسي من أركان الأُمة الناشئة، فالإسلام جعل هذه الارض منطقة عربية اسلامية، وصهر الاغلبية العظمى من شعوبها وقبائلها ولغاتها في البوتقة العربية[4].

---

[1] علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص12.

[2] عبدالخالق عبدالله، حكاية السياسة، مصدر سبق ذكره، ص232.

[3] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت، 1997، ص21 وما بعدها.

[4] عصمت سيف الدولة، عن العروبة والاسلام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيـــروت، 2000، ص156.

وترتبط الدول العربية بروابط تاريخية عميقة تراكمت عبر السنين وكونت هوية ثقافية مشتركة، هي الثقافة العربية الإسلامية النابعة من الحضارة العربية الاسلامية التي استطاعت في مرحلة معينة من بناء امبراطورية عربية اسلامية، على انقاض الامبراطوريتين الفارسية والبيزنطينة، وامتدت الى أعماق واسعة في قارة آسيا وأوربا، ويقول الرئيس الامريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون) في ذلك "عندما كانت اوربا في العصور الوسطى، كانت الحضارة الاسلامية في أوج قوتها، فالإسلام ليس ديناً فقط، بل هو ايضاً الاساس لحضارة كبرى"[1].

ومما سبق يمكن تحديد بعض السمات والخصائص التي تميز المنطقة العربية عن سواها من مناطق واقاليم العالم، من حيث بعدها القيمي – الحضاري هي[2]:

1. انها مهد الرسالات النبوية في ظهورها التأريخي، إذ انفردت باحتضان الرسالات الدينية عبر التأريخ.
2. هي أرض الحضارات المتميزة، اذ سجلت سبقاً حضارياً على سائر شعوب العالم القديم والوسيط، فكانت الهيروغليفية المصرية والأبجدية الفينيقية والتشريعات البابلية وفنون العمارة العربية الاسلامية جزأ من انتاج حضاري اتسم بالغنى والتنوع لقرون طويلة.
3. خصوصية التفاعل بين العروبة والاسلام، فكانت المنطقة بالنسبة للإسلام بمثابة قلب الموجة التي حملت رسالة العرب الى العالم.
4. إن المنطقة العربية بهذه الخصوصيات المشار اليها، كانت ولازالت المسرح الأكثر كثافة وتسجيلاً للأحداث في التأريخ البشري قديماً وحاضراً ومعاصراً.

---

[1] ماجد كيالي، المشروع الشرق اوسطي: ابعاده – مرتكزاته – تناقضاته، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، العدد 13، ابو ظبي، 1998، ص16.

[2] سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم، مجلة المستقبل العربي، العدد(184)، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 1994، ص11.

المطلب الثاني

الأهمية الاستراتيجية

تتمتع المنطقة العربية بأهمية خاصة ومنفردة عن بقية أقاليم العالم، وتنبع هذه الأهمية من خاصيتين: الاولى أهمية الموقع الجغرافي، اذ تمثل منطقة محورية تحتل بامتدادها القاري في آسيا وافريقيا مساحات شاسعة من الاراضي، كما لسواحله الطويلة على البحار ميزة جغرافية مهمة، مما اعطى المنطقة موقعاً جغرافياً واستراتيجياً مميزاً بين الشرق والغرب، والاخرى كونها مصدراً للمواد الاولية، لاسيما النفط الذي يعد شريان الحياة في العالم الغربي الصناعي، فضلاً عن اهميتها المالية والتجارية. كل هذا جعل من المنطقة محوراً رئيسياً من محاور الاستراتيجية الدولية المتعددة الجوانب، في السلم والحرب.

اولاً: الأهمية الجيو – ستراتيجية:

يرى منظرو ورواد الفكر الجيو– ستراتيجي بأن هنالك مناطق واقاليم تمتلك مقومات مواتية لتنمية القوة يطلق عليها بالمناطق المحورية او مناطق القوة، وتعد المنطقة العربية احدى هذه المناطق المحوية،لأنها وبحكم ما تمتلكه من مكانة عابرة للإقليمية نتيجة عوامل عدة، يأتي في مقدمتها الموقع الاستراتيجي الفريد والمتميز، فهي تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوربا وافريقيا، وتغطي المساحة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً الى قوس المرتفعات التركية – الايرانية شرقاً، ومن البحر المتوسط وأوربـا شمالاً الى المحيط الهندي جنوباً، كما يسيطر على مداخـل ومخـارج هذه القـارات الثـلاث وتتحكـم فـي طرق مواصلاتهـا وملاحتها[1].

كما وتكمن الأهمية الجيو– استراتيجية للمنطقة العربية كذلك، في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركزاً بالسكان، اذ يجتمع فيها أكثر من ثلثي

---

[1] محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2009، ص12.

سكان العالم وهما آسيا الموسمية وأوربا[1]. وتتحكم الأراضي العربية بثلاثة شرايين للملاحة العالمية هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وزادت هذه الاهمية مع تدشين قناة السويس عام 1869 الذي عزز من دينامية الطرق البحرية بين السواحل الجنوبية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي[2].

كذلك تشرف المنطقة العربية على مساحة مهمة من الساحل الجنوبي لأهم بحر في العالم (البحر المتوسط)، فضلاً الى اشرافه على عدد من البحار الداخلية والمضايق والممرات المائية الحيوية، وفي مقدمتها مضيق هرمز وقناة السويس، كما تحوي العديد من الأنهار منها: نهر النيل ونهرا دجلة والفرات بالإضافة الى العديد من الأنهار الداخلية والجداول، و العديد من الموانئ الصالحة للملاحة على امتداد المنطقة العربية[3].

ومما زاد في أهمية المنطقة هو اكتشاف النفط، الذي يمثل العصب الحيوي للاقتصاد الدولي، اذ تمتلك المنطقة العربية حوالي ثلثي احتياطي العالم[4]. فضلاً عن تأثيرات الصراع العربي – الاسرائيلي على علاقات بلدان المنطقة بعضها مع البعض الآخر وعلاقاتها مع القوى الدولية الاخرى، وبؤرة الصراع المزمنة في الخليج العربي على مصالح الاطراف الدولية المرتبطة بها[5].

وتبعاً للأهمية الجيو – الاستراتيجية والخصوصية الجغرافية – التأريخية أصبحت المنطقة العربية بمثابة "قلب العالم"، وتأسيساً على منهج الربط بين

---

[1] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص143.

[2] محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص22.

[3] محمد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، ط2، دار النهضة العربية، بيروت،1989، ص103.

[4] ماجد كيالي، المشروع الشرق اوسطي، مصدر سبق ذكره ص17.

[5] سرمد عبدالستار امين، ماذا يجري في الشرق الاوسط: قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية، سلسلة اوراق دولية العدد (198)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط 2011، ص13.

الجغرافية الرياضية والجغرافية التأريخية اي (الربط بين المكان والحدث) يتضح ان المنطقة العربية هي عبارة عن مجال جغرافي حيوي، بل انها المنطقة الاكثر حيوية في العالم من حيث جيو- استراتيجيتها الموقعية في قلب العالم، وكذلك شبكات الانفتاح على العالم عبر سلسلة من المنافذ البحرية والبرية، ونقاط الارتكاز في هذا المجال الحيوي فهي: الحجاز (شبه جزيرة العرب) ومصر (ارض الكنانة) وبلاد الشام والعراق (بلاد ما بين النهرين)[1].

وبناءً على تلك المميزات الجيو- ستراتيجية للمنقطة العربية التي جعلتها من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسة الدولية وتياراتها وتغيراتها، فالقضايا الساخنة المثارة على الساحة العربية اصبحت تحتل موقعاً متقدماً في استراتيجيات القوى العالمية الفاعلة، وتستأثر في الوقت نفسه باهتمام القوى الاقليمية المتأثرة بتطورات هذه القضايا، والمؤثرة فيها، وهو الأمر الذي جعل من المنطقة العربية نقطة تماس استراتيجي وساحة تنافس دولي بين كل الأطراف من ذوي المصالح المختلفة والأهداف المتباينة، إذ يتحرك كل منها في الاتجاه الذي يحقق اغراضه، وبالإيقاع الذي يخدم استراتيجيته[2].

ثانياً: الاهمية الجيو- اقتصادية:

إذا كانت المنطقة العربية ذات أهمية جيو- استراتيجية فريدة على الصعيد العالمي،اذ جعلت منه ركيزة للتنافس بين القوى العالمية، فإنها تحوي قوة اقتصادية لا تقل أهمية عن خصائصه الجيو- استراتيجية في شدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة، إذ تعد منطقة العربية، وبالتحديد دول الخليج العربي منها، أهم أقاليم العالم على الإطلاق فيما يتعلق بموارد الطاقة وخاصةً النفط الخام والغاز

[1] سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم، مصدر سبق ذكره، ص10.

[2] ثامر كامل محمد، الاخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 127، ابوظبي، ص25.

الطبيعي.[1] لاسيما وأن النفط يعد في عالم اليوم المصدر الأول والأساس ومحور أغلب الإنتاج الصناعي والزراعي، كونه سلعة استراتيجية ومادة أولية لإنتاج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم لذلك يعد أهم سلعة في التجارة الدولية[2].

فتوجد 13 دولة نفطية في المنطقة العربية من أصل 22 دولة عربية، أي أن 60% من الدول العربية هي دول نفطية تمتلك وتنتج وتصدر النفط الخام بكميات كبيرة او صغيرة، و يبلغ الانتاج النفطي العربي اكثر من 28% من الانتاج العالمي وتبلغ نسبة الاحتياطات النفطية للدول العربية حوالي 61% من الاحتياطي العالمي، ويتركز هذا الاحتياطي بالدرجة الاولى في الدول الخليجية الستة المنضوية في (مجلس التعاون الخليجي) والعراق، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر الدول النفطية العربية بامتلاكها احتياطي مقداره 264 مليار برميل من النفط الخام، اي 40% من اجمالي الاحتياطي النفطي العربي[3].

ويأتي العراق بعد المملكة العربية السعودية كثاني أكبر دولة نفطية باحتياطي نفطي يبلغ 143 مليار برميل من النفط الخام، يليها دولة الكويت بالمرتبة الثالثة باحتياطي مقداره 101 مليار برميل، ودولة الامارات العربية بالمرتبة الرابعة باحتياطي 97 مليار برميل، وبالمرتبة الخامسة تأتي ليبيا باحتياطي 30 مليار برميل، ثم سادسا تأتي دولة قطر اذ تملك احتياطي يبلغ 26 مليار برميل[4]. أما

---

[1] حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/أبريل 2001، ص17.

[2] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط2، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000، ص19.

[3] عبدالخالق عبدالله، حكاية السياسة، مصدر سبق ذكره، ص236. كذلك انظر: د. محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص161.

[4] خضر عباس النداوي، تأثير العامل النفطي في السياسات الامريكية ازاء منطقة الشرق الاوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص177.

باقي الدول كالجزائر تملك احتياطي يبلغ 10 مليار برميل، وعُمان 6 مليار برميل، ومصر 4 مليارات برميل، واليمن 4 مليار برميل، وسوريا 3 مليار برميل، والبحرين 200 مليون برميل، وتونس 300 مليون برميل[1].

واذا كان المعيار الاساسي الذي يحدد الوزن النفطي لأي دولة او منطقة في العالم فهو المدى العمري الذي يستغرقه استهلاك المخزون الاحتياطي مقاساً بمعدلات الانتاج المعمول بها حالياً، فإن المعطيات الإحصائية لعام 2002 تشير الى ان عمر النفط المتوقع في المنطقة العربية هو 82 سنة، منها ثلاث دول عربية هي الأطول عمراً وديمومة في انتاج النفط في العالم وهي العراق والكويت والامارات العربية المتحدة[2].

أما الغاز الطبيعي الذي لا يقل اهمية عن النفط من حيث الدور الذي في ميزان الطاقة في البلدان الصناعية المتقدمة، تعد المنطقة العربية غنية باحتياطي الغاز الطبيعي، مع أنه يصعب الوصول الى تقديرات فعلية و دقيقة لكميات الغاز الطبيعي الموجودة في المنطقة العربية، لأن إنتاجه مقترن بحقول النفط وآلية انتاجه واستخراجه، مع ذلك تحتل المنطقة العربية المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي من الغاز الطبيعي،اذ تساهم بنسبة 26% من الاحتياطي العالمي للمثبت للغاز الطبيعي والبالغ 156 ترليون م^3، وتأتي دولة قطر المرتبة الاولى بامتلاكها 15 ترليون مليار م^3 احتياطي من الغاز الطبيعي، تليها الامارات بامتلاكها 6,5 مليار م^3، والسعودية 6 مليار م^3، وتليها باقي الدول العربية منها، الجزائر والبحرين والعراق لكن بكميات اقل[3].

---

(1) عبدالخالق عبدالله، حكاية السياسة، مصدر سبق ذكره، ص237.

(2) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص163.

(3) حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص84.

فضلاً عن ذلك، تملك المنطقة العربية مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 197مليون هكتار، اي حوالي 14% من المساحة الكلية للمنطقة العربية، مع وجود الأنهار فيها، فضلاً عن سقوط كميات كافية من الأمطار في أغلب الدول العربية[1]. كما تعد الدول العربية منطقة استثمارية واعدة تمتاز بنمو اقتصادي جيد من حيث التبادل التجاري والطلب على الخدمات، ذلك للقوة البشرية ــ الديموغرافية الهائلة التي تحتضنها المنطقة، والتي يمكن التعويل عليها في انتاج السلع والخدمات والاستهلاك لها[2]. فالقوة البشرية ــ الديموغرافية العربية تتميز بأن الفئة الجيلية الأكثر فتوةً، والتي هي اصغر من 20سنة تشكل حوالي 50% من اجمالي السكان، وهذه النسبة تظهر حيوية المجتمع العربي لجهة الحجم المرتفع للثروة الشابة في الهرم السكاني العام والتي يمكن ان توافر دينامية فاعلة في العمل يمكن استثمارها في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد في حل توفر الظروف الملائمة لإعدادها وتأهيلها[3].

بناء على ما سبق، نجد أن المنطقة العربية بما تنفرد به من خصوصية الموقع ومخزون الطاقة وحجم الكتلة السوقية الاستهلاكية تحولت الى مسرح للصراع الاقليمي والدولي ونقطة الارتكاز في الاستهداف الاستراتيجي بهدف الاخضاع والسيطرة، وزاد هذا الأمر مع تزايد حاجة الرأسماليات الغربية الى ربط المنطقة العربية بعجلة اسواقها من جهة، وظهور النفط كعنصر حاسم في الاقتصاد العالمي من جهة اخرى، لهذا تكتسب المنطقة أهمية فائقة في استراتيجيات الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، إذ أصبحت المنطقة العربية موضعاً لتحرك الاستراتيجية الأمريكية منذ ان توسعت مصالحها لتشمل مناطق مختلفة من

---

(1) شفيق عبدالرزاق السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص32.

(2) البرت حوراني وآخرون، الشرق الاوسط الحديث، ترجمة اسعد صقر، ط1، دار طلاس للنشر، دمشق، 1996، ص15.

(3) محمد مراد، السياسة الامريكية، تجاه الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص145.

العالم وفي مقدمتها المنطقة العربية، لذا باتت هذه المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي الذي تجسد بصورة واضحة في طروحات منظريهم الاستراتيجيين، وتصريحات الرؤساء الأمريكيين واداراتهم المتعاقبة.

الفصل الثاني

المنطقة العربية وضرورات التغيير

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الرؤى العربية للتغيير

المبحث الثاني: الأسباب والدوافع الذاتية للتغيير

المبحث الثالث: القوى والمتغيرات الخارجية الدافعة للتغيير

الفصل الثاني

المنطقة العربية وضرورات التغيير

توطئة:

مما لا ريب فيه هو أن المنطقة العربية هي من أكثر اقاليم العالم سرعة في التغيير، حتى بات من العسير بمكان التكهن بما سيؤول اليه ذلك التغيير، والذي يترافق مع حدوثه موجات ارتدادية تنعكس على الموازين الدولية والاقليمية، لتتعدى آثارها الدولة الواحدة، ولينطوي تحت لواء تأثيرها نظم متاخمة او ان تعم الاقليم باسره.

وعند البحث في حيثيات التغيير الذي يعصف بالمنطقة العربية، يظهر لنا أنه يحمل محمل التدخل من قبل قوى دولية، او قوى اقليمية بدافع ذاتي او وكالة من قبل قوى خارجية، وليتضح لنا ان هنالك اربع جهات لها صلة بهذا التغيير: أولها العولمة وارتباطها بقضية الديمقراطية وتعميم أنموذج القوى المحركة لها، وثانيهما البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية لدول المنطقة الساعية الى خلق التغيير، وثالثها القوى الكبرى المحفزة للتغيير، ورابعها القوى الاقليمية ذات المصلحة في التغيير سلباً وايجاباً.

وتشكل هذه الجهات الاربع نسيجاً من العلاقات المتداخلة والمتقلبة، لذا فإن فهم التغيير في المنطقة العربية، لا يحصل إلا إذ جرى عن طريق جادة واحدة، وبما انه من العسير السبق في تحديد كيفية حدوث التغيير او المسار الذي سيتخذه، فإن اهتمام صناع السياسة ينصب في تحليل بواعثه وصولاً الى أفضل وانجع السبل للتعامل مع هذا التغيير، ومن اجل الاحاطة بما تقدم، إرتأينا أنه من المناسب تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وكالآتي:

المبحث الاول: الرؤى العربية للتغيير.

المبحث الثاني: الأسباب والدوافع الذاتية للتغيير.

المبحث الثالث: القوى والمتغيرات الخارجية الدافعة للتغيير.

المبحث الأول
الرؤى العربية للتغيير

عند النظر الى الواقع العربي في المرحلة الراهنة، نجد إن قضية التغيير تحتل مكان الصدارة على المستويين الرسمي والشعبي، ومع إن المواقف من قضية التغيير تختلف وتتعدد الى حد يبدو لافتاً للأنظار، فإن نقطة الإجماع الوحيدة في خضم هذا الاختلاف هو ان البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية تعاني من اختلالات خطيرة تدفع بالتغيير الى الأمام، هذه الاختلالات أبرزتها وجسدتها ظواهر البطالة والفقر والتهميش السياسي والاقتصادي التي طفت على سطح الحياة في اغلب الدول العربية بشكل واضح وخطير يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية.

وإذا تناولنا قضية التغيير ذاتها، وحاولنا أن نفكك الادراكات المختلفة للمفهوم، سوف نلاحظ أن هذا المطلب مشحون بطاقات نفسية وتخيلية عارمة، ومكثفة في جانب كبير من حقيقته، حتى يمكن القول إننا ازاء حالة نفسية جماعية تقف وراء هذا التغيير، بمعنى أن هنالك أرضية اجتماعية سياسية انتجت حالة نفسية جماعية تدفع الجميع الى الحديث عن التغيير، وبالتحديد التغيير السياسي.

وبالرجوع الى المعيار العقلاني، نجد ان التغيير هو مطلب مشروع لا يمكن انكاره، بل يجب على النخب الحاكمة في الدول العربية التسليم بها، ومرجع ذلك كما أشار الفيلسوف السياسي الأمريكي (ليوشتراوس)(*) بأن "جوهر السياسة هو

(*) ليوشتراوس (1899 – 1973): فيلسوف أمريكي يهودي من أصل ألماني، يعده البعض الملهم لأيديولوجيا المحافظين الجدد التي تسود حالياً داخل الحزب الجمهوري الأمريكي.

التغيير او الحفاظ علي الأمر الواقع، إذ ينبغي علينا أن نغير عندما يكون التغيير للأفضل، وأن نحافظ عندما يكون التغيير للأسوأ".[1]

وانطلاقاً من هذه الاشكالية، يرى الباحث انه من الواجب رصد المحاولات الرسمية والشعبية (المدنية) المؤسسة لرؤية عربية بشأن التغيير والتحول الديمقراطي في المنطقة من قبل كل طرف.

وقبل الدخول في مناقشة هذه الرؤى والمحاولات تصادفنا العديد من الأسئلة التي يراد الإجابة عليها ومنها: ما خصائص وسمات النظم الحاكمة في المنطقة العربية؟ وهل يمكن رصد بعض السمات المشتركة بين هذه النظم؟ وهل كانت هذه السمات سبباً في جعل قضية التغيير في الدول العربية قضية حتمية؟ وهل تملك النخب العربية الحاكمة رؤيتها الخاصة للتغيير والاصلاح؟ وماهي هذه الرؤية؟ وهل تبنى هذه الرؤية في الواقع العملي؟ وماهي الرؤية الشعبية للتغيير؟ وهل استطاعت الشعوب العربية أن تؤسس لرؤية مشتركة للتغيير المنشود؟ ام انقسمت الى تيارات ولكل منها رؤية خاصة للتغيير؟.. وللإجابة عن هذه الأسئلة وجد الباحث ضرورة تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: الخصائص والسمات العامة للنظم العربية.

المطلب الثاني: رؤية الأنظمة السياسية العربية والنخب المحيطة بها للتغيير.

المطلب الثالث: الرؤية الشعبية – المدنية للتغيير.

---

[1] ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص190.

المطلب الأول

السمات العامة للنظم السياسية العربية

لا جدال، في ان النظم السياسية للدول العربية بالرغم من اختلافها في الشكل، إلا انها تلتقي في نقطة اساسية تتمثل بقضية غياب الديمقراطية التي لاتعد فقط أنموذجاً نظرياً لنطاق الفعل السياسي، بل يعد كذلك اطاراً جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات الإدارة والأداء الاستراتيجي، واذا كان الاصلاح والتنمية لايزال في المنطقة العربية مطلباً وغاية، فإن ركنها الأساسي يكون في سندها السياسي والعقائدي المتمثل في التغيير والتحول الديمقراطي كأساسٍ لأي اصلاح تنموي[1]. وبالرغم من التباين بين الدول العربية في انظمة الحكم وشكلها الا انها تشترك في سمات وخصائص، لترسم واقع وملامح النظام السياسي والسلطة فيها مما يجعل الانظمة السياسية في الدول العربية متمايزة تمايزا يستحق الانتباه، وهذه السمات هي:

اولاً: شيوع ظاهرة الاستبداد السياسي وتركيز السلطة في قمة هرم النظام السياسي، بدءاً يعّرف الاستبداد بمعناه الشامل بأنه "الانفراد" فأستبد برأيه أي انفرد به، واستبدَ الأمير بالسلطة اي اخذها لنفسه ولم يشارك بها احداً، لذا فهو مستبد[2]. وعند اقران الاستبداد بالسياسية يعني الانفراد بإدارة شؤون المجتمع والسلطة السياسية سواء أكانت من قبل فرد او مجموعة من الأفراد دون اشراك المواطنين[3].

---

(1) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1، مطبعة كلية الحقوق جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص111-114.

(2) محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992، ص22.

(3) ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل الى فلسفة الأمر، ط1، دار امواج بيروت، بيروت، 2001، ص356.

وبالرغم من تعدد وتباين انظمة الحكم في الدول العربية ما بين نظم ملكية ونظم جمهورية، نظم تعددية ونظم حزب الواحد واخرى لا تسمح بوجود احزاب سياسية، إلا أن هذا لا يعني شيئاً في واقع وحالة هذه الانظمة، فالاستبداد السياسي هو سيد الموقف في جميع أشكال الحكم[1]. ويتجسد هذا الاستبداد في التمسك بالسلطة وادارة البلاد برؤى أُحادية تمنع الآخرين من المشاركة وتجيز لنفسها استخدام كل وسائل القمع ومؤسساته ضد معارضيها ومن لهم رأيٌ آخر[2]. إذ تمنح المركزية المتزايدة رأس الدولة سلطات وصلاحيات دستورية واسعة باعتبارها الرئيس للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء وللقوات المسلحة والخدمة العامة[3]. فضلاً عن الصلاحيات المطلقة للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الاخرى، فإن بعض الانظمة العربية تتبع آليات اخرى لتركيز السلطة، منها ما يسمى بـــ"الحزب الحاكم" والتي تعد مؤسسة تابعة للسلطة التنفيذية، الخاضعة بالأساس لطغيان الحاكم[4]. وبالرغم من التفاوتات الادائية، فالدول العربية متشابهة بشكل ملحوظ في اخذها بأنموذج الحكم الاستبدادي، وكلها محكومة "بتكتل احتكاري من الانظمة الاستبدادية المتمرسة في فنون القمع" والهدف الاساسي للحكام، هو تدعيم سلطاتهم وتأمين المنافع لمؤيديهم، من الضباط وكبار الموظفين والمسؤولين في الحزب الحاكم، واعضاء العائلة الحاكمة[5].

بعد انتهاء الحرب الباردة تزايد انحسار النظم الاستبدادية والدكتاتورية في العالم بما فيها دول العالم الثالث، لصالح نظم ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة، إلا

---

(1) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) خيري عبدالرزاق جاسم، دور المؤثر الخارجي في ثورة التغيير للأنظمة السياسية العربية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص22.

(3) احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص206.

(4) عبدالحي على قاسم، السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري، مجلة المستقبل العربي، العدد(399)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار2012، ص18.

(5) Oliver Schlumberger, Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non Democratic Regimes, Stanford ,CA: Stanford University Press, 2006,p7

أن أنموذج الحكم الفردي الدكتاتوري ظل هو السايد في الدول العربية وكأن هذه الدول تعيش خارج العصر، كما لم تقدم الدول العربية أنموذجا ناجحاً للحكم طيلة مرحلة ما بعد الاستقلال حتى الآن، فهي اما نظم جاءت عن طريق انقلابات عسكرية ورفعت شعارات ثورية، او أنظمة قبلية وراثية، والقاسم المشترك بينها هي الاستبداد وغياب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

ثانياً: انتشار سياسة توريث السلطة، تهدف جميع الأنظمة العربية تهدف الى إدامة مبدأ التوريث في السلطة، اذ تمتاز هذه الأنظمة بأن تداول السلطة قائم على أساس عائلي وفردي، حيث تقوم فلسفة الوراثة السياسية على انتقال السلطة من الحاكم (الوارث) الى أحد أفراد العائلة (الوريث)، فأصبح حكم الأُسر والعائلات هو السائد في الدول العربية[2]. الا ان الجديد في هذا الأمر هو أن فلسفة (التوريث السياسي) لم تقتصر على الأنظمة الملكية، بل صار مشروعاً تأخذ به الأنظمة الجمهورية التي كانت تتفاخر بأنها ليست "نظم وراثية رجعية"، لتحول بذلك المؤسسات المعنية بالعلاقة بين والدولة الى مؤسسات عائلية، بعدما انحرفت عن مبادئها الثورية[3].

ولهذا لا نجافي القول، في أنه حتى النظام الوراثي في انتقال السلطة لم يمنع من ظهور حالات عزل وعنف وقوة رافقت هذا الانتقال، مثال ذلك ما حدث في المملكة العربية السعودية عندما عزل الملك فيصل اخاه الملك سعود عام 1964،

(1) سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية: التحول الافتراضي للدمقراطية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، حزيران/ يونيو 2012، ص112.

(2) على الدين ونفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص17.

(3) فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في صناعة الثورات العربية المعولمة، مصدر سبق ذكره، ص158.

وايضا عندما عزل الشيخ القطري حمد آل ثاني اباه عام 1995 بإنقلابٍ ابيض[1]. وهذا ما اكسبها سمة اخرى وهي غياب ثقافة التداول السلمي للحكم في كل اشكال النظم العربية الملكية والجمهورية[2].

ثالثاً: تعاني الأنظمة العربية بكل اشكالها من ازمة الشرعية، ويمكن تعريف الشرعية كما اوردها (موريس ديفرجيه) بأنها "الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية، من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها" وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ أن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات، يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان[3]. وبهذا المعنى فإن عنصر الرضا والقبول الشعبي يعد من أهم مرتكزات الشرعية السياسية والتي يفتقد اليها الكثير من الأنظمة[4]. وبغياب الشرعية المستمدة من إرادة الأغلبية، لجأت معظم الانظمة العربية الى الاستناد الى شرعيات تقليدية (دينية قبلية) او ثورية (قومية تحررية) او(ابوية) تدّعي الوصاية على المجتمع بحكمة رب العائلة، تغلفها أُطر تاريخية وأسرية او ايدلوجية[5]. وتُعضّد بعض الأنظمة العربية الآن شرعيتها بعد فشلها في قضايا مصيرية مثل التعاون العربي والقضية الفلسطينية، الى اعتماد صيغة مبسطة لتغطية فشلها وتبرير استمرارها، كون هذا النظام أهون الشرين، وخط الدفاع الأخير ضد الاستبداد الاصولي او ما هو اسوأ، اي الفوضى وانهيار الدولة، وهذا ما اسماه البعض بـــ"شرعية الابتزاز"، كذلك

---

(1) علي الدين هلال و نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مصدر سبق ذكره، ص62.

(2) خيري عبدالرزاق جاسم، دور المؤثر الخارجي في ثورة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص22.

(3) خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربيـــة، ط1، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربية، بيروت، 2003، ص47.

(4) خيري عبد القوي، مدخل الى دراسة السياسة العامة، منشـــورات ذات السلاســـل، الكويـــت، 1988، ص130.

(5) احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص208.

تركز بعض الأنظمة العربية في خطابها للجماهير على ما يمسى "شرعية الانجاز" بناءً على ما حققته هذه النظم من انجازات في بعض المجالات، مثل الاقتصاد او السلام او الاستقرار والمحافظة على القيم والتقاليد[1]. في حين ارتكز البعض الآخر من النظم الى شرعية ثورية يعتمد على الشخصية الكارزمية للقائد الملهم المغلفة بأطر ايدلوجية بعيدة عن الدستور مجسدةً السلطة بشخصية القائد، فأوجد ما يسميه الدكتور(صادق الأسود) بـ"شخصنة السلطة"[2].

رابعاً: غياب التعددية السياسية، بالرغم من مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض الانظمة العربية، بقيت الدول العربية اقل المناطق تأثرا برياح التغيير التي هزت الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول الدكتاتوريات العسكرية في امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا، ولازالت النخب العربية الحاكمة بعيدة من الاعتراف بمبدئ صدور السلطة من الشعب، ولاتزال الوصاية على الشعب هي العقيدة الرئيسة التي تحكم ممارسات هذه النخب، والأنموذج الغالب في الدول العربية هو سيادة الرأي الواحد والفكر الواحد والقائد الواحد، وتتسم عملية صنع القرار بالسلطوية، ويتم حرمان القوى السياسية من حقها في التمثيل السياسي، لذا تصطبغ العملية السياسية بصبغة شخصية تعتمد على شخص الزعيم الفرد والدائرة الضيقة التي تحيط به، وهذا يؤدي الى انخفاض كفاءة العملية السياسية[3].

وبناءً على ذلك يمكن تصنيف الدول العربية اعتماداً على مبدأ التعددية السياسية الى ثلاثة انواع: اولها، دول تنتهج منهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي،

---

[1] احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص209.

[2] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص47.

[3] يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين: ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص331.

وثانيها دول تأخذ بالحزب الواحد[1]. وثالثها، دول تسمح بتعدد حزبي مشروط (ديمقراطية شكلية) غالباً ما يشمل حضر أهم وأقوى حزب معارض، مع انحياز الدولة الى حزبٍ تنشئه السلطة يسمى "الحزب الحاكم"[2]. ويؤدي التهميش والعنف التي تمارسه السلطة تجاه احزاب المعارضة الى ضمورها او دفعها الى اختيار العمل السري وانتهاج اساليب القوة والعنف والارهاب وفقا لشعار البقاء للأقوى[3].

واجمالاً لما تقدم فالدول العربية هي اما دول الفرد الواحد او الحزب الوحيد، وأما دول المؤسسة العشائرية القبلية، او دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية، وجميع الدول العربية بدون استثناء تعاني اوضاعاً تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار الى مؤسسات المجتمع المدني والتي إن وجدت إما أنها تخضع لهيمنة السلطة السياسية او تواجه عنف السلطة، عبر استراتيجية ثناية من الاحتواء والقمع تتبعها هذه النظم المتسلطة.

المطلب الثاني

رؤى النخب العربية الحاكمة للتغيير

(الرؤية الرسمية)

شهدت المنطقة العربية مطلع الألفية الجديدة، تطورات بالغة الاهمية تتمثل في: خضوع دولها لتأثيرات العولمة وتبعاتها التي تتخطى الحدود القومية، وتأثر المنطقة بالحرب التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية على الارهاب في إثر احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001، كذلك تعرض دول المنطقة لضغوط الادارة الامريكية الداعية في اطار مقاربتها لمكافحة الارهاب النابع من المنطقة العربية كما

---

(1) علي الدين ونفين مسعد، النظم السياسية العربية، مصدر سبق ذكره، ص68.

(2) عبدالاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص25. كذلك انظر: احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص209.

(3) احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص210.

تدعي، الى اجراء اصلاحات سياسية ونشر الديمقراطية، هذا فضلاً عن تداعيات الحرب الامريكية على العراق عام 2003 واعادة تشكيل النظام السياسي فيه[1].

كما شهدت المنطقة العربية تحولات واحداثاً سياسية اخرى داخلية، بدءاً باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الاقصى) في نهاية ايلول/ سبتمر عام 2000، وتنامي قوة ما يسمى حركات (الاسلام السياسي)[*]، كذلك تزامن هذا مع تصاعد الحراك السياسي والاجتماعي العربي بشكل غير مسبوق، والذي كان في جزء منه مدفوع بالأحدلات الآنفة، وتجسد هذا بالتحركات الشعبية والقوى المدنية المطالبة بالديمقراطية والحرية وتكريس حقوق الانسان في كثير من الدول العربية، وكان هذا حراك جديد خرج كمطلب عربي جماهيري عبر عن نسمات التغيير القادم[2].

وكان من مظاهر استجابة الدول العربية لتلك التطورات والأحداث، أن جرت محاولات رسمية لتغيير ظاهري او تجميل واقع النظم السياسية، ليس لدافع ذاتي او استشعاراً بالأخطار المحدقة بالمجتمع او الأُمة، وانما استجابةً للضغوط المحلية

---

[1] جمال سند السويدي، تقديم: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007، ص7.

[*] مصطلح (الاسلام السياسي) هو تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو الى تطبيق الشريعة الاسلامية منهجاً حياتياً مستخدماً بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة اسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجاً تدخل ضمن التعريف، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مطلح (الاسلام السياسي) ليست توصيفاً للإسلام بمقدار ماهي توصيف و تعريف للحركات الاسلامية التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتقان الى صناديق الاقتراع... للتفاصيل انظر: رضوان السيد، الاسلام السياسي والانظمة العربية، مجلة شؤون الاوسط، العدد(41)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 1995، ص12-13.

[2] معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، ديناميات التغيير في العالم العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007، ص11.

والدولية.[1] ومن هذه المحاولات نشير الى "اعلان صنعاء" الذي تمخض عن مؤتمر صنعاء الحكومي الاقليمي حول الديمقراطيـــة وحقوق الانسان المنعقد في اليمن 11-12 يناير 2004 بمشاركة وفود برلمانية وحكومية من الدول العربية ودول الجوار الاقليمي، والتي جاء فيبيانها الختامي "أن الأنظمة الديمقراطية تحمي حقوق ومصالح الكل من دون تمييز، خصوصا وأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان مصدرها ثابت، كما أكد البيان على أهمية الشراكة مع المجتمع المدني".[2]

ومما لاشك فيه، أن أبرز محاولات التغيير الرسمية تمثلت في الوثيقة التي اعتمدتها الحكومات العربية في مؤتمر القمة العربية السادسة عشرة في تونس في 23 مايو- ايار 2004 والتي سميت بـــ"وثيقة العهد" او اعلان تونس تحت عنوان (مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح في الوطن العربي).[3] إذ أكدت "وثيقة العهد" على "تصميم سعي الدول للإصلاح والتحديث ومواكبة المتغيرات الدولية بتبني الممارسات الديمقراطية و توسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة من خلال تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وطرح رؤى لمجتمع الغد وتوسيع مشاركة المرأة، وحماية الشباب العربي".[4]

---

(1) عبدالسلام بغدادي، نحو مشروع عربي للتغيير في ضوء المشاريع الوافدة، مجلـــة دراســـات دوليـــة، العدد(46)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2010، ص17.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر: اعلان صنعاء يناير 2004، منشـــور علـــى شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة (الانترنيت) على الرابط:

www.islamonline.net

(3) عبدالسلام بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات الاصلاح والتغيير، مصدر سبق ذكـــره، ص104. كذلك: انظر، نفس المؤلف، نحو مشروع عربي للتغيير في ظل المشاريع الوافدة، مصدر سبق ذكـــره، ص17.

(4) عبد النبي العكري، هل نلحق بالديمقراطية، مقال منشور في صحيفة: الوسط البحرينية، العـــدد 856، بتاريخ 18 مايو 2005، الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الرابط:

http://www.alwasatnews.com/865/news/read/446121/1.html

مما سبق نرى أن المشهد السياسي العربي في السنوات القليلة المنصرمة كان يموج ويضطرب من كل ناحية، وكان من المتوقع ان تسهم تلك الأحداث وذلك الحراك معاً في ولادة نظام عربي جديد، وذلك باعتبار أن مطاليب الجماهير العربية بالتغيير التقت مع ضغوط القوى الخارجية الداعية لها والتي تمثلت بـ(مشروع الشرق الاوسط الكبير) بالرغم من الاختلاف بينهما في الغايات والمقاصد، إلا أن الأنظمة العربية القائمة استطاعت ان تلتف على مطالبات الاولى وضغوط الثانية.[1] والحال ان النخب الحاكمة ادركت ان تطبيق برنامج التغيير المطلوب يعني إلغاء وجودها نفسه لمصلحة صعود نخب جديدة، ومن ثم فإنهُ بمثابة انتحار ذاتي،لذا وقفت بجميع الوسائل ضد برنامج التغيير الذي يشكل بالأحرى انقلاباً على هذه الأنظمة واحلال أنظمة تعددية محلها.[2]

ومع ذلك يمكن القول ان المنطقة العربية شهدت بوادر تغيير في أكثر من مجال، وان كانت في مجملها لا ترتقي الى المستوى الذي يمكن القول في شأنه بأن العالم العربي يشهد عملية تحول وتغيير ديمقراطي.[3] فقد ولدّت تلك الأحداث والتحولات الداخلية والخارجية، انعكاسات بعيدة المدى وعميقة الأثر في مدركات النخب الحاكمة ومواقفها إزاء مطالب التغيير الداخلية والضغوط الخارجية الداعية للتغيير، مما تبلور لدى النخب العربية الحاكمة رؤية استراتيجية للتغيير الديمقراطي توازن بين مطلبي استقرار أنظمة الحكم القائمة ومواكبة التغيير، قائمة على المبادئ الآتية[4]:

---

(1) معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، ديناميات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) برهان غليون، اشكالية الاصلاح في العالم العربي، في جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007، ص36.

(3) معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، ديناميات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص12.

(4) معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، ديناميات التغيير ومحدداته في المنظومة الخليجية، في: معالي عبدالرحمن العطية وآخرون، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008، ص30-31.

1. الحرص في المقام الأول على ان ترتبط عملية التغيير وادارة التغيير باستقرار النظم السياسية والحفاظ على تماسكها.
2. التأكيد على منهج التدرج والتطور في عملية التغيير بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن قبل ذلك المؤسسية والهيكلية.
3. التركيز على ان منطلقات التغيير ومبادراته وأدواته لابد أن تكون داخلية وذاتية تبادر بها النخب المجتمعية كلها، وعياً بضرورات التغيير.
4. الحيلولة دون الانزلاق الى فراغ القوة او اختلال التوازنات او مخاطر الفوضى والصراع الداخلي.
5. الوعي الكامل بأن عملية التغيير ذاتها تحتاج الى الاعداد والتخطيط الهادئ والمدروس والانتقال السلس، حتى لا يلحق الضرر بمناخ الاستقرار والتوافق الوطني.

نخلص ممّ تقدم، أن المحاولات العربية الرسمية على التغيير كانت وستبقى محدودة، تأتي من القمة ولفترة محدودة ثم تبدأ بالتراجع، والحديث الرسمي عن التغيير السياسي لم ولن يفضي اطلاقاً نحو الأخذ بمبدأ تداولية السلطة والمشاركة السياسية الحقة، من دون أن يمنع كل ذلك النظم العربية أن ترفع شعارات التغيير والتحول باتجاه الديمقراطية والتعددية مع سعيها الدائم لمصادرة واجهاض اي مبادرة تحقق مثل هذه الشعارات.[1]

---

[1] فيصل دراج، وراء الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(367)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول 2009، ص256.

المطلب الثالث

الرؤية الشعبية. المدنية للتغيير (الرؤية غير الرسمية)

أن التغيير كظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود، في المادة الحية والمادة غير الحية، وكذلك في الحياة الاجتماعية، وإن اي نسق اجتماعي يحتوي على نوعين من العمليات: الأول، يعمل الحفاظ عليه وضمان استمراره وتثبيت اوضاعه الراهنة. والثاني، يعمل على تبديله وتغييره ابتداءً بالتعديل، مروراً بالإصلاح وانتهاءً بالثورة[1].

وفي دراستنا للمجمع العربي و رؤيته للتغيير لابد من النظر الى وجهي الصورة: صورة الواقع العربي، اي الثبات في الحركة، وهي المثبطات والعوائق التي تقف حجر عثرة في طريق التغيير في محاولة لتثبيت الأوضاع الراهنة للأنظمة العربية (التي تناولناها في مطلبٍ سابق)، وصورة المستقبل اي الحركة في الثبات، والمقصود به عوامل التغيير ومثيراته في المجتمع العربي، موضوعنا في هذا المطلب[2].

وفي هذا الاتجاه، لو نظرنا الى المنطقة العربية سنجد أن لكل بلد عربي ديناميته الخاصة للتغيير، تبعاً لظروفه الاجتماعية والاقتصادية ومشهده السياسي، كما أن هنالك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهو أن لكل بلد ايضاً تيارات وحركات طامحة، ولكلٍ منها رؤيتها الخاصة لقضية التغيير، وإن كان هنالك عوامل مشتركة عملت على تأهيل هذه التيارات ودفعها للنطق برؤاها للتغيير، وازاء هذا الوضع بدى المجتمع العربي منقسماً حيال التغيير الى عدة تيارات بارزة، وهي[3]:

---

(1) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص154.

(2) المصدر نفسه، ص155.

(3) سعد بن ناصر الغامدي، التغيير مطلب ام مذهب، مجلة البيان، العدد (188)، مجلة شهرية جامعة تصدر عن المنتدى الاسلامي، 2003، ص29.

اولاً: التيار الليبرالي، يتبنى رؤى التغيير الهادفة الى تحقيق الديمقراطية (الليبرالية) وفق المنظومة المعياريةوالرؤية الفكرية والخصائص النفسية الغربية الحديثة، وانصار هذا التيار هم من العلمانيين والليبراليين العرب[1]. وهذا التيار يعد نفسه من إرهاصات المستقبل، الذي يعول علية طيفٌ واسع من المجتمع العربي ليلعب الدور الحاسم في قيادة التغيير، وذلك للإتساع في نمو الوعي النقدي الجديد في اوساط النخبة المثقفة التقدمية التي تعد ركيزة التيار الليبرالي[2].

اذ تقوم قواعد الدولة المقترحة وفق رؤية هذا التيار، على اساس تشكيل الدولة الديمقراطية – الليبرالية المحايدة، والقاعدة العامة لهذا الأنموذج هي: توسيع المساحة المحمية للأفراد والجماعات بالحريات والحقوق المتساوية وتحصينها، وابراز أهمية المجتمع المدني ودوره الرئيس في التغيير، وحيادية الدولة يقصد بها أمرين:

1. حيادية الدولة او نظام الحكم تجاه الأهداف النهائية والمثل العليا والتصورات المتنافسة بشأن الحياة الخيرة او الفاضلة او بشأن ما يعطي معنى للحياة.
2. ضمان التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع ضرورة اقتصاد السوق[3].

وتناغماً مع ذلك، فإن الدولة المقترحة هي دولة حيادية أخلاقياً وقيمياً، تسمح بالقدر المناسب من التعددية السياسية والفكرية، وتستند الى الشرعية الشعبية، وتعتمد على حكم نيابي ديمقراطي، أما الليبرالية فتعني الليبرالية القائمة على

---

(1) سعد بن ناصر الغامدي، التغيير مطلب ام مذهب، مصدر سبق ذكره، ص31.

(2) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص163.

(3) سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في: علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب لمستقبل عربي (19)، بيروت، 2000، ص64. كذلك انظر: ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص223.

المساواة في توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية والمساواة القانونية في الوقت نفسه، لتأمين شبكة واسعة من الحريات والحقوق المتساوية للمواطنين وتثبيتها دستورياً[1].

ثانياً: التيار الاسلامي، ويتبنى التغيير الهادف الى تحقيق الديمقراطية المقيدة بضوابط شرعية، والتأكيد على الجانب الأخلاقي للديمقراطية المستندة الى المرجعية الاسلامية للمجتمع العربي، وأنصار هذا التيار هم من الحركات الاسلامية المعتدلة (الإسلام السياسي)[2]. اذ تتشارك هذه الحركات الاسلامية المعتدلة في رؤاها الى واقع المنطقة العربية في ثلاث نقاط هي[3]:

أ- ينتقدون الاوضاع الراهنة في المنطقة العربية، ويصفونها بالانحطاط والتخلف والظلم.
ب- يلومون النخب الاستبدادية الحاكمة على هذه الاوضاع المجتمعية، وبالتالي يعدون تشجيع التغيير السياسي خطوة اولى باتجاه تغيير الواقع العربي.
ت- تضفي هذه الحركات الإسلامية الشرعية على حراكهم للتغيير السياسي، ويخلقون الجاذبية الشعبية لحركاتهم بجعل أساس هذه الحركات المعايير والقيم الدينية، والتي تصبح الإطار المرجعي الأيديولوجي النهائي للمجتمع والسياسة.

وعلى الرغم من ان الاسلاميين المعتدلين يواصلون الجدل الداعي الى تأسيس دولة اسلامية في عموم المنطقة، إلا أن ذلك أصبح اليوم مسألة لغة رمزية وبلاغة

---

[1] ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص224.

[2] سعد بن ناصر الغامدي، التغيير مذهب ام مطلب، مصدر سبق ذكره، ص33.

[3] عمر حمزاوي، الاسلاميون المعتدلون والاصلاح في العالم العربي: حالة حركة الاخوان المسلمين في مصر، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007، ص99.

تقليدية، فهذه الافكار اصبحت خاضعة في السياسية لأولويات التغيير[1]. ورؤيتهم اليوم للتغيير هي هادفة الى تكوين حكومات ديمقراطية تتوافق مع الاسلام، او كما تسمى (الديمقراطية الاسلامية)[*] عند بعض الباحثين[2].

ثالثاً: التيار القومي، يتبنى الرؤية الهادفة الى تحقيق مشروع عربي للتغيير، يتمتع بالاستقلالية والتميز ويحافظ على الهوية العربية، وأنصار هذا التيار هم من القوميين[3]. ورؤية هذا التيار لقضية التغيير تتمحور بالنضال من اجل إحداث تغيير حقيقي في الأوضاع السياسية للبلدان العربية، وإعادة بناء الدولة على اسس المواطنة والحرية والتقدم باعتباره مطلباً، من دون تحقيقه يستحيل النهوض بالوطن العربي الى الموقع المنشود (الديمقراطي)[4]. ويرى دعاة هذا التيار أن حراك التغيير في المنطقة العربية يتطلب نضالا شعبياً سياسياً وثقافياً طويلاً يسير باتجاهين: **الأول**، تصحيح مسار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل قطر عربي، **والثاني**: تصحيح مسار العلاقات بين الدول العربية، وتشكيل وضع يمكّن الدول الوطن العربي من ضمان حقوقهم ومصالحهم واطلاق نهضتهم ومشروعهم الذاتي للتغيير، والتصدي للهيمنة الاجنبية والمشاريع الغربية الوافدة لتغيير وتقسيم المنطقة العربية[5].

---

[1] احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص68.

[*] في سؤال طرح على (محفوظ نحناح) رئيس مجتمع حركة السلم في الجزائر، كيف تختلف الديمقراطية الاسلامية عن غيرها من انواع الديمقراطية؟ اجاب قائلاً "الديمقراطية يجب ان تؤسلم بممارستنا لهـا، فالديمقراطية الاسلامية لا تأمر بالمنكر ولا تنهى عن المعروف": انظر. معتـز عبـدالله عبـدالفتاح، المسلمون والديمقراطية، دار الشروق، ط1، بيروت، 2008، ص48.

[2] معتز عبدالله عبدالفتاح، المسلمون والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص35.

[3] عبدالسلام بغدادي، نحو مشروع عربي للتغيير في ظل المشاريع الوافدة، مصدر سبق ذكره، ص22.

[4] احمد منيسي، حركات التغيير في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص30.

[5] عبدالحليم خدام، النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المسـتقبل، ط1، المركـز الثقـافي للنشر، بيروت، 2003، ص303.

بناءً على ما تقدم، يتضح ان دعاة التغيير والمنظّرين له من النخب والتيارات الشعبية العربية، لا يمثلون وجهة نظر واحدة او محددة، وانما تتعدد منطلقاتهم ورؤاهم، لكنهم يتفقون على نقطة جوهرية وهي ضرورة التغيير مع ادراكهم أن لهذا التغيير وجوه متعددة، ورؤى متنوعة[1]. لذا ارتأت هذه التيارات بأن التحالف من اجل الديمقراطية تعد وسيلة مهمة في الصراع مع سلطة الدولة الاستبدادية، وعبّرت عن اجماعها بضرورة التغيير السياسي في المنطقة العربية، في مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" والذي عقد في آذار/مارس 2004، بمبادرة من مكتبة الاسكندرية، واكدت الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر والتي حملت عنوان "وثيقة الإسكندرية" على ضرورة التغيير في الدول العربية[2]. الا ان تعنت الأنظمة العربية الحاكمة وقناعتها بأن تطبيق الاصلاح السياسي والمضي بعملية التغيير، يعني النتيجة الحتمية لإلغاء سيطرتها واستبدادها على الحياة السياسية، لهذا أقدمت هذه الأنظمة على الالتفاف والتصدي لكل مبادرات التغيير ومواجهة النقمة والغضب الشعبي بمزيد من القمع والتعسف، الامر الذي زاد من انسداد افق الاصلاح السياسي في ظل وجود هذه الانظمة، وزاد حراك الشعب العربي واصراره على التغيير.

---

(1) عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص114: انظر كذلك، نفس المؤلف، نحو مشروع ذاتي للتغيير، مصدر سبق ذكره، ص29.

(2) ياسر عبدربه، الاصلاح الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي: ضغوط خارجية ام استجابة داخلية، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007، ص49.

المبحث الثاني

الأسباب والعوامل الذاتية

للتغيير في المنطقة العربية

بدايةً، نستشهد بمقولة الباحث الفرنسي (جاك بيرك) في تعليقه على الأزمة التي اطاحت بحكومة الرئيس الفرنسي الأسبق (شارل ديغول) قائلاً: "إن الدولة التي لا تمتلك الوسائل للتغيير، هي دولة لا تمتلك الوسائل للمحافظة على ذاتها" فالجمود وعدم القدرة على التغيير والتكيف مع المتغيرات يؤدي الى زوال الكيان السياسي.[1]

هكذا كان حال المنطقة العربية،التي شهدت مطلع العام 2011 ما لم تشهده طيلة عقود طويلة، فبعد ان ظل العالم العربي خارج موجات التغيير الديمقراطي المتتابعة "مما دفع البعض للحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال اوعن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية " حتى بدأت الـ(ثورات)[*] تتابع من اجل التغيير، وكانت البداية في تونس لتنتقل الشرارة بعد ذلك الى باقي الدول العربية لتغير نظماً سياسية في بعضها وتزرع الفوضى في بعضها الآخر، ولتعلن

---

[1] احمد سليم البرصان، الديمقراطيات والاستقرار السياسي والاستبداد والثورات الشعبية، مجلة آراء الخليج، العدد(84)، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، سبتمبر 2011، ص58.

[*] تعبر ظاهرة التسميات ومرادفاتها التي صاحب الانفجار الثوري في الدول العربية،عن صعوبة مقارنة الحدث بالأدوات المفهومية التي الِفنا استخدامها عند مقاربة الثورات التي حدثت في التاريخ، لذلك فإن عدم استخدام البعض لمفهوم الثورة يشير الى تحفظٍ منهجي مقبول، فالحدث لايزال مشتعلاً ولاتزال تداعياته تصنع من الآثار والنتائج. مع ذلك يمكن القول ان الثورات العربية حملَ مفهوم(الثورة) معنىً جديداً، تنهض اقلمته على حراكٍ سلمي مدني، يهدف الى تغيير النظام الاستبدادي، وتشارك فيها قطاعات واسعة من الشعب، وتتمحور اهدافها حول مقولة ثلاثية، تجمع بين الخبز والحرية و الكرامة. انظر:د. وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص28.

بداية عهد جديد، هو عهد تفكيك بنية النظم السلطوية[1]. تلك النظم التي ظلت حتى وقت قريب عصية على التغيير، ليس بسبب جودة أدائها، وإنما لقوة أجهزتها التحكمية في كل مفصل من مفاصل الحياة[2].

ولاشك، في أن الثورات او الانتفاضات الشعبية التي انفجرت مع مطلع عام 2011 على الساحة العربية اشّرت بداية تغيير جدي ومتتالي، غيّرت من المعطيات والمفاهيم السائدة، وفرضت معادلات جديدة على أرض الواقع، وأوضحت أنه لم يعد من الممكن إعادة الأحوال الى ما كانت عليه سابقاً، فقد تحرر العرب كشعوب من مشاعر الخوف والسلبية وركبوا أمواج التغيير[3].

ومع أن حراك الثورة والتغيير مازال مستمراً في المنطقة العربية، فإن لحظة انفجار التغيير الثوري لا يمكن انتزاعها من سياقها، فقد سبقتها لحظات او احداث كانت بمثابة المقدمات للحدث، وتلتها تحولات واحداث تمخضت عن الحدث التغييري وتعد استمراراً له[4].

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولهذا فإن هدف الثورة ظل واحداً وهو التغيير الشامل للأنظمة السلطوية، رغم الاختلاف في الرؤى وخطوات التغيير

---

[1] دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011، ص10.

[2] خيري عبدالرزاق، النظم السياسية العربية: انهيارات وثورات متعاقبة، مجلة الراصد الدولي، العدد(17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 2011، ص57.

[3] سعيد رفعت، الثورات والانتفاضات العربية بين نوازع الفرقة وعوامل التعثر، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2011، ص8.

[4] محمد صفار، ادارة مرحلة ما بعد الثورة:حالة مصر، مجلة السياسة الدولة، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011، ص18.

في كل دولة[1]. وهذا ما انعكس كذلك على التشابه في طبيعة ثورات التغيير التي انفجرت في أكثر من بلدٍ عربي، وذلك للأسباب التالية[2]:

1. إنها تعد وليدة نفس الظروف التي تشهدها المنطقة، وتمثل نتاجاً طبيعياً لنفس ممارسات نظم الحكم فيها، كما تتشارك في المطالب والاهداف.
2. إنها تدور في افقٍ مشترك، وتنطلق في تكاملها من وحدة المنطقة الجغرافية والتأريخية، وترتبط ارتباطاً عضوياً ظهرت مفاعيله عند انفجار الثورة في احدى دولها فتح الطريق أمام قيامها في دولة عربية اخرى.
3. ان طبيعة هذه الثورات وحقيقة انطلاقها في ظروف متشابهة وأهدافها المشتركة، يجعلها تتبادل التأثير والتأثّر مع بعضها البعض ويفرض عليها نسق التكامل والتناسق حيث أن تعثر بعضها او فشلها في احدى الدول يكون لها انعكاسات مباشرة (بحكم المحاكاة والعدوى الثورية) على نجاح واستمرارها في دولة عربية أخرى.

وهنا من المفيد التوقف عندّ عدة اسئلة يجب طرحها والبحث عن جواب حاسم لها وهي: ما الأسباب التي أدت الى انفجار الشارع العربي في ثورات اطاحت بنظمٍ عربية وأدخلت غيرها مخاض التغيير؟ ولماذا هذا التوقيت وليس قبل ذلك؟ ولما كانت البداية من تونس؟ وما أسباب انتقال (العدوى الثورية) الى باقي الدول العربية؟ وسيحاول الباحث الاجابة عن هذه الأسئلة في هذا.

فإذا كان هناك اجماعٌ على الطابع المفاجئ للثورات العربية، فهناك اجماعٌ مماثل على ضرورته، فالأمر يتعلق بمنازلة تأريخية تتجه الى اسقاط حكم الطغاة،

---

[1] دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص10.

[2] سعيد رفعت، الثورات والانتفاضات العربية بين نوازع الفرقة وعوامل التعثر، مصدر سبق ذكره، ص7.

ومما ساعد على اطلاق الحدث، جملة من المواقف التي حصلت قبله وساهمت في عمليات التعجيل بوقوعه، كان منها اقدام الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) على احراق نفسه احتجاجاً على منعه من ايصال شكواه الى المسؤولين، اثر مصادرة العربة التي كان يبيع الفاكهة عليها لعدم امتلاكه الترخيص، ليكون هذا الحدث الشرارة التي اشعلت الثورة في تونس[1]. وانتقلت الثورة الى باقي الدول العربية من خلال ما يسمى (العدوى) او ما يطلق عليها (نظرية الدومينو)[*] وهذا المفهوم يرتبط بما تحدث به المفكر الاستراتيجي الامريكي (صاموئيل هانتغتون) في نهاية القرن العشرين عن موجات المد الديمقراطي في العالم، وينطلق هذا التصور من تناقض أهمية الحدود السياسية والجغرافية بين الدول[2]. وينسحب ما حدث في تونس وباقي الدول العربية من احتمالية انتشار الثورة وحراك التغيير عبر المشترك "العروبي" بين الدول العربية، مع أنه لا يجوز في هذا العصر فرض الهوية، إلا أنه لا يمكن تجاوز القوة التوحيدية الجامعة للهوية العربية بين الدول العربية[3]. ومع هذا كله فإن العدوى الثورية تتطلب عدداً من العوامل الذاتية الواجب توافرها للانتقال الثورة وإحداث التغيير. إذاً فما هي هذه العوامل؟ وللإجابة على هذه الاسئلة ارتأى الباحث تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب كالآتي:

---

(1) هيفاء احمد محمد، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي، مجلة المرصد الدولي، العدد (17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 2011، ص98.

(*) نظرية الدومينو: تفترض هذا النظرية وجود قوة خارجية قادرة على احداث تغيير بن مجموعة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، فبمجرد حصول تغيير في احد الكيانات تبدأ موجة عدم الاستقرار تمس باقي الكيانات، وتتطلب انتقال الموجة توفر قوى ذاتية للتغيير في الاولى، وان تمتلك باقي الكيانات الاستعداد للتأثر بالموجة. للتفاصيل انظر: امل حماده، نظرية الدومينو، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان /ابريل2011، ص15.

(2) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص31.

(3) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، مصدر سبق ذكره، ص79.

المطلب الاول: الأسباب السياسية (الضرورات).

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية (الحاجات).

المطلب الثالث: الثورة التكنلوجية ودورها في تعزيز دينامية التغيير (المحركات).

المطلب الأول

الأسباب السياسية (الضرورات)

إن استئثار الأنظمة الحاكمة بالسلطة ومأسسة الفساد السياسي والقمع الامني هي السمة البارزة في الدول العربية، وبعيداً عن الدساتير المعلنة والمواثيق المطبوعة وخطابات الحكام يمكن تصور نماذج النظم السياسية العربية في ثلاثة: الأولى أنموذج للحكم الاستبدادي الواضح أياً كانت مصادر شرعيته، سواء اكانت التقاليد او الشخصية الملهمة او الانقلاب الثوري، أما الثاني: التعددية السياسية المقيدة (ديمقراطية شكلية)، والثالث: أنظمة قائمة على اساس الشورى الاسلامية[(1)]. وعلى ارض الواقع تستند تجربة هذه الأنظمة على مفهوم مركزي يسميه الفقهاء "ولاية المتغلب" وبناءً على هذا المفهوم تستند شرعية الأنظمة الى الامساك بالسلطة والسيطرة عليها وتثبيت الأمن والاستقرار وديمومة بقائها في السلطة.[(2)] لذا تحولت المؤسسات السياسية من آلية تفاعل بين مكونات الجسد السياسي من ناحية، وبيئتها الموضوعية من ناحية اخرى، الى مجرد آليات لهندسة الاستبداد السياسي وفسادها (السياسي والمالي والاداري).[(3)] فبدلاً من تسيد المؤسسات والقانون، ساد الفساد

---

(1) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص67.

(2) خالد الدخيل، عقدة الاصلاح السياسي في منطقة الخليج، في: معالي عبدالرحمن العطية وآخرون، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008، ص51.

(3) وليد عبدالحي، حضور التاريخ من اللحظة الراهنة الى الآفاق السياسية، في: وليد عبد الحي وآخرون، الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص168.

عبر التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، وبغياب آليات المسائلة والمحاسبة والديمقراطية، تفشى الفساد بشكل واسع في كل مؤسسات الدول العربية.[1] وبهذا استطاعت النخب الحاكمة ان تزاوج بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية (زواج السلطة والثروة) عن طريق تحالف الأنظمة المستبدة و"الليبراليون الجدد" التجار والرأسماليون المحليون وممثلو الرأسمالية الغربية، فعن طريق هؤلاء تمكنت الانظمة الاستبدادية من تأمين تيار ضخم متدفق من الأموال والتقنيات زادت من قدرتها على القمع والسيطرة.[2] مقابل ذلك ظهرت طبقة طفيلية استغلت علاقاتها بالسلطة الحاكمة لتحقيق ثروات طائلة، إذ كشفت الثورة واحداث التغيير في (تونس) انه كان هنالك (7) عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة او مصاهرة بعائلة الرئيس التونسي المخلوع (زين العابدين بن علي) تتحكم في السياسة والاقتصاد.[3] وإن تحالف السلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الاداري، اضاف شروخاً جديدة بين السلطات الحاكمة ومكوناتها الاجتماعية، نتج عنه سيادة العنف في الحياة السياسية.[4]

كذلك اعتماد الانظمة العربية على الاجهزة الامنية والعسكرية كوسيلة لمعالجة الازمات الحادة وحل الخلافات التي تنشأ بين النظام الحاكم والشعب، وفرض قانون الطوارئ، مثل على أرض الواقع القاعدة، والوضع الطبيعي (سيادة

---

(1) سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية: فرضية التحول الديمقراطي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012، ص120.

(2) حازم قنديل، على هامش الهزيمة: دراسة اجتماعية للمفكرين العرب في ظل الاستبداد، في: اماني قنديل وآخرون، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، تحرير بهجت قرني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص168.

(3) سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية: التحول الافتراضي للديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص120.

(4) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص25.

القانون) هو الاستثناء في أغلب الدول.[1] إذ شكلت النخب الحاكمة عدداً كبير من الاجهزة الامنية ذات الاختصاصات المتداخلة والمتغلغلة في كل مناحي الحياة العامة، لتسود بذلك النزعة البوليسية و"تتغول الدولة الأمنية" في العقود الأخيرة في العالم العربي، وليزيد من سيطرة الأنظمة القائمة على مختلف اشكال الحياة العامة.[2] فأصبحت الشعوب في الدول العربية تعيش تحت حكم نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية ولا اوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك، ولكن تغلب عليها هيمنة الامن بالأساليب المختلفة، لذا ظهر مصطلح (الامنوقراطية) المطابق لوصفها.[3] اذ من أهم آليات تمكن (الامنوقراطية) هي "أمننة" القضايا السياسية، أي تحويل النشاطات والانشغالات ذات الطابع السياسي الى موضوعات تعالج امنياً، وهنا اصبحت الاجهزة الأمنية شريكة أصلية في وضع السياسات وفي تنفيذها، فهي تمسك بالقضايا المصيرية والحيوية في الدولة من ناحية، وتغلق باب الحوار والاختلاف من ناحية اخرى.[4] ونتيجة لذلك ضعف حراك المجتمع المدني، وفقد المجتمع العربي أشكال التعدد الثقافي والفكري، وفي المجال السياسي تكونت ثلاث فئات مجتمعية: **الاولى**، فئة منافقة مستفيدة من النظام السياسي، وتؤيده في كل إجراءاته وتتماهى بتسلطه وتحرص على تخليده، و**الثانية**، فئة كارهة للنظام السياسي وتبحث

---

[1] زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، في: جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر- المغرب - سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2011، ص18.

[2] توفيق شومان، الثورات العربية: البنى والهياكل والمنطلقات، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(1)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2011، ص25.

[3] حيدر ابراهيم علي، الامنوقراطية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولة، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل2011، ص50.

[4] بول روبنسون، القاموس الدولي، مصدر سبق ذكره، ص156.

دوماً عن الأيدولوجيات التي تبين مساوئ النظام الذي يمثلهم، و**الثالثة** وهي الأكبر فئة خائفة غير مبالية تنتظر التغيير.[1]

وصولاً لغياب الحريات السياسية، اذ تعمد الأنظمة العربية الحاكمة الى هيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر.[2] وهذه الحالة اوجدت ما تسمى "أزمة المشاركة السياسية" والتي تعّرف بـــ(قدرة المواطن على الانخراط بفاعلية في الشأن العام).[3] وتعدأبرز الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية في الوطن العربي، فهي المصدر المباشر لتفشي حالة عدم الاستقرار السياسي بانعكاساتها السلبية على الحياة السياسية فيها بشكل عام.[4] وتفاقمت في السنوات الأخيرة هذه الأزمة مع تزايد أعداد القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية والساعية إليها، واتساع مجال تأثيرها في الحياة السياسية لهذه الدول[5]. يقابله ازدياد في حالة الجمود وترهل المؤسسات التقليدية في الدول العربية، وفي مقدمتها الاحزاب الحاكمة، فأوجدت اليأس في نفوس الجماهير العربية من امكانية التعويل على هذه المؤسسات والاحزاب التقليدية المترهلة في إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب.[6] هذا الانغلاق في المجال السياسي، دفع المهتمين بالشأن السياسي العام،

---

(1) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص26.

(2) منير الحمش،الثورات العربية الى اين؟، مجلة شــؤون الاوســط، العــدد(138)، مركــز الدراســات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2011، ص26.

(3) احمد مالكي، دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، في: وليد عبدالحي وآخرون، الانفجــار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربــي للأبحــاث و دراســة السياســات، الدوحة، 2012، ص282.

(4) حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربــي، العــدد (223)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، أيلول 1997، ص64.

(5) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص212.

(6) احمد بهاء الدين شعبان، الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر – المبررات – الاتجاهات – الآفــاق، مجلة شؤون عربية، العدد(123)، الامانة العامة لجامعة الدول العربيــة، القــاهرة، خريــف، 2005، ص13.

وخاصة من ابناء الطبقة الوسطى المتعلمة، الى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتي تحولت الى اهم فاعل في مواجهة النظم المستبدة، كما ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأُطر المؤسسية الشرعية، ورفضت تلك الحركات ان تشارك في المنظومة المؤسسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابات التغيير الشامل في مواجهة الأنظمة الحاكمة.[1]

يضاف الى كل ما سبق، تأزم أوضاع الأحزاب والقوى المعارضة في الدول العربية، الأمر الذي حال دون المراهنة عليها كأدوات للضغط على النظم الحاكمة من اجل التحول الديمقراطي، ويرجع هذا التأزم الى عدة عوامل، ابرزها الآليات المقيدة للعمل الحزبي، والتي تفرضها البنية التسلطية للنظم العربية، والعامل الآخر هو اختلال مفهوم العمل الحزبي لدى الأحزاب العربية نفسها، وعجزها عن تطوير هياكلها التنظيمية وأُطرها الفكرية، وهو ما يجعلها تعيد انتاج سلبيات النخب الحاكمة ذاتها، من رفض تداول السلطة، وانكار الحق في الاختلاف، والانقطاع عن الجماهير.[2] كذلك ضعف الاداء الاستراتيجي للدول العربية على المستوى الدولي، اذ لم تستطع الدول العربية الحديثة منذ الاستقلال، ان تحقق نصراً حقيقياً يفخر به مواطنوها، فمن الحروب مع اسرائيل، الى احتلال العراق، تبين ان الدول العربية واهنةٌ جداً، ولا تستطيع ان تقاوم أي خطر خارجي.[3]

نخلص مما تقدم، الى أن هذه العوامل السياسية الآنفة الذكر، أسهمت في خلق فجوة بين النظم السياسية الحاكمة من جهة، وما بين أفراد المجتمع العربي من جهة اخرى، وفرضت هذه الأنظمة استمرار تلك الاوضاع السياسية على حالها، الأمر

---

(1) دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص27.

الذي افقدها ثقة الجماهير وولّد شعوراً بالإحباط في المجتمعات العربية، وازدادت فيها الرغبة والتطلع الى التغيير.[1]

المطلب الثاني

العوامل الاقتصادية والاجتماعية (الحاجات)

اسهمت عدة عوامل اقتصادية واجتماعية في ايجاد ظاهرة الحراك السياسي من اجل التغيير والتحول الديمقراطي في الدول العربية، منها:

أولاً: اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إذ تكمن الثروة الحقيقية والأمل للدول العربية في شعوبها، فهي الثروة الفعلية القابلة للتجدد، وتشكل الاسس التي ترتكز عليها عملية التنمية والاهداف المرجوة لها، وباتت مثل هذه التنمية ترتبط ارتباطاً متزايداً بتوسع دائرة خيارات الناس واتاحة الفرص امامهم لإدراك قدراتهم من دون ان يقف الجوع والمرض او الاضطهاد عائقاً أمامهم[2] فبالرغم من الثروات البشرية والمالية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، إلا أن العرب كساسة أخفقوا في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ومع ان بعض الدول حققت نمّواً اقتصادياً، إلا ان نخبة ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة الحاكمة استأثرت بعوائد التنمية، عبر تكريس معادلة (زواج السلطة ورأس المال) بينما همشت قطاعات واسعة.[3] إذ وقعت الدول العربية فريسة لجيل جديد من رجال الاعمال "الليبراليون الجدد" ممن استغلوا توجه الدول العربية نحو الخصخصة (العنوان

---

[1] سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية: التحول الافتراضي للديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص118.

[2] عاطف قبرصي، مقتضيات ومنطق الاصلاح الاقتصادي العربي، في: جمال سند السويدي وآخـرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العـالم العربـي، ط1، مركـز الامـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007، ص67.

[3] نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد(48)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2011، ص4.

العلمي للفساد في الدول العربية) وبيع القطاع العام، والتي القت آلاف العمال على قارعة الطريق بلا عمل.[1] فأختفت بذلك الطبقة الوسطى المنتجة التي كانت تعتمد على دعم الدولة، وتحول العالم العربي الى طبقتين: **الاولى**، طبقة من المدراء الأغنياء، ويعمل لديهم جيش من الوافدين والاجانب، و**الثانية** طبقة معدمة ولكن متعلمة وقادرة على العمل، ولكنها محرومة.[2] وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعداً في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الاجور، ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية للعمال.[3]

ثانياً: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث شهدت المنطقة العربية في العقود الماضية طفرة سكانية، بمعدل نمو سكاني هو الأعلى في العالم، إذ يشير تقرير النمو السكاني العربي للعام 2009 انه من المرتقب ان يكون معدل نمو السكان في المنطقة العربية بين عام 2010-2015 هو 1،9% سنوياً، أي ضعفي المعدل العالمي لنمو السكان.[4] وتركز هذا النمو في الفئة العمرية من (15ــ 30) سنه، وهي تشكل الآن ما يقارب ثلثي سكان المنطقة العربية، وهو ما يطلق عليه "الانتفاخ الشبابي" وهم يشكلون ما يُسمى بالمجموعة المعالة في الهرم الاجتماعي.[5] وتعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر اقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في

---

(1) فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة، مجلة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص161.

(2) لطفي حاتم، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، ط1، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2012، ص137.

(3) دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(4) احمد ابراهيم محمود وآخرون،حال الامة العربية:2010-2011 رياح التغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص136.

(5) بهجت قرني، مواجهة تحدي التغيير و ضرورة الهندسة الاجتماعية، في: اماني قنديل وآخرون، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، تحرير بهجت قرني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص316.

مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير، اذ تعد ظاهرة البطالة من أهم المشكلات التي يعاني منها الشباب العربي، فترتفع مستويات البطالة الى 25% بين الشباب، مقارنة بالمتوسط العالمي 14,4%، وتتركز نسب البطالة بشكل كبير بين أوساط الشباب الحاصل على تعليم عال.[1] فسياسات التحديث للحكومات الدكتاتورية، مكنت هؤلاء الشباب من الحصول على تعليم عال، و زاد في السنوات الاخيرة معدل الالتحاق بالكليات اضعافاً في عموم المنطقة العربية، بحيث لم تتمكن مؤسسات الدولة المترهلة اصلاً، من خلق وضائف جديدة واستيعاب الخريجين الجدد، مما فاقم من مشكلات البطالة.[2]

وفيما يخص قضية الفقر، فقد أشارت الاحصائيات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن برنامج الأُمم المتحدة الانمائي، الى ان هنالك قرابة 20,3 % من سكان البلاد العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً، مما يعني ان هنالك اكثر من 34 مليون عربي يعيشون في فقرٍ مدقع.[3] ويقدر التقرير من خلال عينة تمثل 65% من اجمالي عدد سكان المنطقة العربية، فالنسبة الكلية لمعدلات الفقر هي في حدود 39,9% وبالتالي فإن 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر.[4] وارتفعت هذه المعدلات في السنوات القليلة الماضية، نتيجة

---

(1) دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(184)، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) جاك اي كولد شتون، استيعاب ثورات 2011: الضعف والهشاشة في الحكومات الاستبدادية في الشرق الاوسط، ترجمة علي عبد الرضا، مجلة الراصد الدولي، العدد(17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 2011، ص137.

(3) احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، حال الامة العربية 2005: النظام العربي وتحدي البقاء والتغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص46.

(4) سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية:التحول الافتراضي للديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص119.

انخفاض الاجور، وارتفاع اسعار الغذاء بنسبة 32% وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية (FAO) مما انعكس على استمرار الفقر على نطاق واسع.[1]

ثالثاً: شهدت معظم الدول العربية تطورات جذرية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي كان لها انعكاساتها المباشرة على المطالبة بالتغيير، وأبرزها النمو الواضح في الشرائح الطبقية الوسطى، ونمو الطبقة العاملة الحديثة في جميع التجمعات العربية، إلا أن هذا النمو لم يصحبه القدر المناسب من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية.[2] وكنتيجة للتطور الكبير في مجال التعليم في عموم المنطقة العربية، ازداد وعي المجتمعات العربية، وازداد معها الشعور بالإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وتولّد لدى المجتمع الرؤية في إمكانية وضرورة التغيير، او ما يسمى بـــ"القابلية للثورة" المرتبطة بتنامي الوعي، فالحاجة عند(هيغل) تنشئ حالةً من وعي النقص بشيء، و"القابلية للثورة" هنا تشكلت من الوعي بأن وضع المعاناة التي تعيشها الشعوب العربية هي حالة من الظلم غير المبرر.[3] لذا بدأ المجتمع العربي يتطلع الى العيش الكريم عبر زيادة فرص العمل وتحسين الأحوال المعاشية، وأيقنت بأن البنية السياسية الفوقية (النخب الحاكمة) فقدت مبرر شرعيتها حينما اخفقت في إحراز تنمية حقيقية.[4]

كما أن تناقض البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع المستجدات المترتبة ساعد على تكوين قطاعات متعاظمة من الأجيال العربية المتعلمة، التي درست وعملت لسنوات في الخارج، وتشعر بالاغتراب في مجتمعاتها المحلية عند

---

(1) جاك اي كولد شتون،، استيعاب ثورات 2011: الضعف والهشاشة في الحكومـــات الاســـتبدادية فـــي الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص137.

(2) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص164.

(3) هارلمبس وهولبون، سيسيلوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط1، دار كيـــوان للطباعـــة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص26.. كذلك انظر: عزمي بشارة، الثورة و القابلية للثورة، مصدر سبق ذكره، ص64.

(4) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص165.

عودتها، ويأسها من قدرة الأطراف المسيطرة على تحقيق اهدافها.[1] ذلك لأن التعليم يعد الحافز الأكثر فاعلية من بين العديد من الحوافز التي تدعو وتقود للتغيير، اذ يقدم التعليم روافد لثلاثة معطيات رئيسة لعملية التغيير الذي يقوده الفرد هي: المعرفة، والطموح، والتحول، وهذه المعطيات الثلاثة كل منها يكمل بعضها البعض وينطلق منها، فالفرد المتعلم المستنير يصبح واعياً لحقوقه وواجباته تجاه المجتمع، ويعتبر الأداة الفاعلة في عملية التغيير.[2]

رابعاً: فشل النخب العربية الحاكمة في تحقيق الاندماج والانصهار الوطني، إذ لاتزال قضية التعدد الاثّني تثير داخل المجتمعات الكثير من المشاكل السياسية والثقافية والاجتماعية، بل انها تشكل في بعض المناطق العربية مكبوتات ينفض الغبار عنها بين الحين والآخر[3]. حيث شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وخاصة في الدول التي تتمتع بقدر من التنوع العرقي والديني والاثني[4]. نتيجة عوامل هي: نشوء الدول العربية لم يكن نتاجاً لصيرورة تأريخية نابعة من تطور المصالح الاقتصادية لمكوناتها الاجتماعية، بل بمساعدة خارجية سلبية تجسدت نتائجها بغياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية والثقافية، وفشل الانظمة العربية من بناء موازنة سياسية – اجتماعية بينها وبين تشكيلاتها الاجتماعية، بالتالي انعكست على قصور

---

(1) احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص19.

(2) فيصل الرفوع، موقع التعليم كحافز للتغيير الاجتماعي في العالم العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007، ص310.

(3) كمال عبداللطيف، مدخل الى قراءة الابعاد الثقافية للثورات العربية، في: وليد عبدالحي وآخرون، الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص44.

(4) دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص11.

في مستلزمات بناء الوحدة الوطنية.[1] كذلك قيام النظم السلطوية بحجب الحريات الثقافية والدينية، وحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير عن هويتها وثقافتها وعقيدتها.[2] وممارسة سياسة اقصاء وتمييز بحق جماعات اثنية او دينية، وحرمانها من بعض الحقوق السياسية والمكاسب الاقتصادية، مما أوجد ما يسمى بـ"المواطنة غير المتوازنة"، وهذه السياسات التمييزية قوضت مشاعر المواطنة وأضعفت روابط هذه الاقليات بالوطن في كثير من الدول العربية.[3] وهكذا فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية ومظاهر التمييز الثقافي والاقتصادي التي مارستها الانظمة العربية، دفعت بعدد هذه الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية الى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها الى المطالبة بالتغيير والانفصال عن الدولة المركزية وتكوين دول جديدة.[4]

خامساً: تنامي وزن المجتمع المدني في المنطقة العربية، إذ يقوم مشروع التغيير والذي بدأ يتبلور بشكل متسارع في المنطقة العربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، على دعامتين هما: بروز المجتمع المدني كقوة ضاغطة على الأنظمة العربية من جهة، وتبدل سياسات التكتل الغربي المتنفذ في المنطقة العربية من جهة اخرى.[5]

---

[1] محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني، في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(167)، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 1996، 12.

[2] محمود قاسم، حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، العدد(175)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2009، ص49.

[3] ابتسام الكتبي، قضية المواطنة في دول الخليج، في: معالي عبدالرحمن العطية وآخرون، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008، ص81.

[4] نصر محمد عارف، الاتجاهات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011، ص63.

[5] برهان غليون، اشكالية الاصلاح في العالم العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007، ص28.

لا جدال في أن المجتمع المدني الذي يتشكل من" المنظمات المستقلة القائمة على العمل التطوعي، والمؤلفة بحرية، والتي تقع في مكانة بين العائلة والدولة، ولا تسعى الى الربح وانما الى النفع العام لبعض القطاعات المهمشة..... وهي ملتزمة بقيم التسامح والحل السلمي للنزاعات".[1] قد تنامى وزنه ونشاطه في الوطن العربي، والذي يعد مخرجات لمدخلات انتشار التعليم، واتساع الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، وهما ركائز المجتمع المدني العربي.[2] وملامح نهوض المجتمع المدني العربي سار في اتجاهين: الأول كمي، إذ بلغ العدد الكلي لمنظمات المجتمع المدني المسجلة بحسب التشريع العربي وصل بحلول عام 2008 الى 300 الف منظمة.[3] أما الاتجاه الثاني، نوعي، يتعلق بالناشطين في هذا المجال، اذ شهد المجتمع المدني العربي منذ عام 2008 نهوض الناشطين من خلفيات اجتماعية متنوعة، وفئات عمرية مختلفة، بدأوا يمارسون ضغوطاً على الانظمة الحاكمة للوصول الى الاصلاح السياسي والاقتصادي، ويشكل قسم منهم أركاناً مهمة للحركات الاجتماعية، كما يشكل قسم آخر منهم محاور النشاط في مجموعات ما يسمى بالمدونين[*].[4]

---

[1] مارينا اوتاواي، دور الاطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007، ص 264.

[2] ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 292.

[3] اماني قنديل، التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية، منشورات الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، على موقع المنظمة في الشكة الدولية (الانترنيت) على الرابط:

http://www.shabakaegypt.org/ar_cmspage.php?id=3

[*] مدوَّنة ـــــ بالإنجليزية (Blog) هي تعريب كلمة " "blogالإنجليزية التي تتركب من كلمتي "web log" بمعنى سجل الشبكة. المدونة تطبيق من تطبيقات شبكة الإنترنت، والمدونين " هم الشباب الذين يستخدمون تطبيقات الانترنيت لنشر آرائهم"و قد عُرفت المدونات في الغرب عام 1995، و انتشرت عام 2002 لما بدأت الحرب على العراق، اذ ظهرت الكثير من المدونات التي تتحدث عن الحرب، و في عام 2004 أصبحت ظاهرة عامة: للمزيد انظر: محمد فتحي يونس،ادب المدونات ينتقم من النشر الورقي، مقال منشور في جريدة الشرق الاوسط،على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700

[4] اماني قنديل، محاولة لتقييم المجتمع المدني العربي، في: اماني قنديل وآخرون، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، تحرير بهجت قرني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص100.

هكذا أصبح المجتمع المدني العربي قوة ثالثة، تتوق الى تسريع وتيرة التغيير في الدول العربية، من خلال تعريف المواطنين بحقوقهم المنتهكة والدفع بهم لنيلها، وممارسة الضغط على الحكومات ومطالبتها بالإصلاح الدستوري والقانوني والاجتماعي، باعتبار منظمات المجتمع المدني أحد أهم روافد التغيير وتعزيز وتمكين الديمقراطية التي تنشدها.[1]

المطلب الثالث

الثورة التكنلوجية وتعزيز دينامية التغيير (المحركات)

احتل حقل المعلومات وتكنلوجيا الاتصال، خاصة الشبكة المعلوماتية "الانترنيت" مكانة بارزة في المجتمع العربي، فالمعلومات وتكنلوجيا الاتصال بمجالها الواسع في البحث ونشر المعرفة والبعيد عن الرقابة المباشرة للحكومات تتمتع بوسائل عديدة ومتنوعة في الدعوة الى التغيير.[2]

ففي الوقت الذي تتنامى فيه قوى الاتصال التقني وينشط التفاعل والتجديد المعلوماتي، نشهد ويشهد العالم نوعاً من التراجع الاتصالي للوسائل التقليدية كالحوار واللقاءات الشخصية، فيما اتسعت دائرة ثقافة الصورة لتصبح هي البوصلة وأدوات الأثارة والتحريك عبر الصورة والأفلام الرقمية، التي تنتج وترسل وتستهلك عبر الحاسوب، ومن ثم الاتساع الى تشبيك وتوسيع مديات التأثير عبر الانترنيت وانظمته اللحظية في نقل المعطيات.[3] إذ أسهمت سرعة التدفق وانسياب المعلومات وأشكال التكنلوجيا الأخرى، عاملاً مهماً في توعية الشعوب العربية وإثارة نوازعها نحو التغيير، ولم يعد تلكؤ الجهات الرسمية العربية نحو التغيير ذا

---

[1] عبدالحسين شعبان، هل المجتمع المدني العربي قوة ثالثة؟، مجلة دراسات دولية، العـدد(46)، مركـز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2010، ص10-11.

[2] فيصل الرفوع، موقع التعليم كحافز للتغيير الاجتماعي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص324.

[3] كامل القيم، نعيم التكنلوجيا الاتصالية: فضاء عربي دون هوية، مجلة حمورابي للدراسات، العـدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران2012، ص140.

معنى امام تكنلوجيا الاتصال التي استطاعت ان تستقطب فئات الشعب المختلفة لمتابعتها والوقوف على مستجداتها.[1] كذلك لم تعد الحدود السياسية وسيادتها عائقاً أمام تفاعل المواطنين العرب في اقطارهم المتعددة، ولا بالإمكان قهر آلاف من الاشخاص دون خبر او صورة، فتكنلوجيا المعلومات والطفرة الرقمية "الديجيتل" ربطت البلدان العربية ببعضها البعض، ثم ربطتها بالعالم، ودفعت شعوبها للتفاعل لكي تلعب الدور الحاسم في عملية التغيير ورسم صورة المستقبل.[2]

فقد ادت تكنلوجيا الاتصال الى فضاءٍ واسع للتعبير في الدول العربية بعيداً عن الرقابة الحكومية، فالشبكة المعلوماتية (الأنترنيت) بطبيعتها هي وسيلة ديمقراطية، إذ أوجدت مجالاً لنشر الأخبار والتعليقات ومقاطع الفيديو واي محتوى آخر بعيداً عن قمع الحكومات، من ناحية، واسهمت في تسليط الضوء على القضايا المجتمعية والسياسية المهمة، من ناحية اخرى، كما أن تطبيقاتها التفاعلية كـ(الفيسبوك) و(تويتر) جعلت من الشبكة المعلوماتية(الانترنيت) أكثر ديمقراطية من ذي قبل.[3] فتكونت تبعاً بذلك بيئة ثقافية يتم من خلالها تبادل المعلومات والمعارف، وساهمت في توفير أرضية خصبة لإنشاء مجموعة من الفضاءات التخيلية التي تجمعها مع الآخر في انساق تواصل متنوعة باتت تشكل مورداً جديداً لحوار رقمي بين الحضارات والثقافات.[4] وفرضت تطبيقات (الانترنيت web2,0) على المجتمع العربي نمط الثقافة التواصلية، واصبح (الفيس بوك) و(التويتر)

---

[1] وجيه قاسم حمقة، الربيع العربي آمال وآلام، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012، ص240.

[2] عبدالحسين شعبان، الشباب وفن الانتفاضة: خريف الايدلوجيا وربيع السياسة، مجلة التسامح. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، العدد(32)، فلسطين، نيسان 2011، ص20.

[3] رشا عبدالله، الشرق الاوسط المتغير: الاعلام العربي في السنوات العشرين السابقة.. الفرص والتحديات، في: اماني قنديل وآخرون، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، تحرير بهجت قرني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص144-147.

[4] بو حنية قوي، الاتصال ودمقرطة المسار السياسي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد(3)، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ايلول 2011، ص8.

يؤديان دوراً مركزياً في التعبئة الشعبية وتنظيم الخطاب الثوري للتغيير بالأسباب والمبررات والأساليب والأهداف، ولأن القيادة تؤدي جوهرياً في عملية التغيير، كان طبيعياً ان يسهم جيل الشباب المثقف بالنصيب الأوفر لقيادة هذا النضال الإلكتروني ضد أنظمة الاستبداد العربي.[1]

كما إن ارتفاع نسبة شريحة الشباب (الفئة العمرية 15-30 عام ويشكلون ثلث سكان العالم العربي) من بين مستخدمي الانترنيت في الدول العربية، مقارنة بتدني استخدام الشرائح الأكبر عمراً لهذا الوسيط نفسه، وفي المقابل ضعف مشاركة الشباب في مؤسسات العمل السياسي، وارتفاع نسبة الشريحة الثانية فيه، قد اوجد وضعاً ملتبساً، حيث فصل الأجيال بعضها عن بعض، مما قلص من ولاية وتسلط الأجيال الأكبر سناً على الاصغر (الشباب) من ناحية، وزاد من تهميش وعزلة الشباب، من ناحية اخرى.[2] وانطلاقاً من ذلك شكل جيل الشباب المحرك الأول والحافز الأساسي للتغيير، إذ تميزت هذه الشريحة بملامح أساسية وهي[3]:

1. نشأتهم سياسية شبكية لا هرمية، إذ خرج هذا الجيل من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية في المنطقة العربية، فاستخدام (الفيس بوك) و(التويتر) وباقي وسائل الاتصال الاجتماعي ليست مجرد أداة تواصل فحسب، بل تحمل قيماً تسللت الى لتلك الشريحة الجيلية، وتجعل من الممارسات في هذا العالم الشبكي تكسر السلطة وتدفع مستخدميها الى بلوغ الخيال السياسي.

---

[1] توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص267.

[2] نها البنا، الاعلام الرقمي واثره على السياسة العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد (184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011، ص21.

[3] احمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الادراكية لجيل الثورات العربية، تحولات استراتيجية،، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد (184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل 2011، ص15.

2. تمازج العالمي والمحلي لدى هذا الجيل، لأنهم تخطوا مرحلة الأدلجة الى الانخراط والتطلع لبناء عالم جديد (ما بعد الحداثة) يوائم بين عالميته ومحليته.
3. يمتلك وعياً واعلاماً بديلا، إذ إنه منذ بداية الألفية الجديدة تعرض هذا الجيل الى وسائل اتصال (انترنيت، فضائيات) أشبعته برسائل اعلامية قوامها فكرة التمرد على كل ما يأتي من السلطة وإعلامها، فالإعلام البديل (الأنترنيت) وفر وعياً مستقلاً وحركياً عن السلطة القائمة، ودمج بين العالمين الافتراضي والواقعي.

هكذا اتسمت حركات التغيير التي انطلقت في المنطقة العربية مطلع عام 2011 بطابع تحالفي عابر للأيدولوجيات بين ثورات الاحتجاج الشبابية، والثورة في تكنلوجيا الاتصالات، وركز الشباب العربي على الاهداف المشتركة والعمل السياسي المباشر، بالاعتماد على ادوات الاتصال والتكنلوجيا الحديثة، مثل رسائل الهاتف المحمول، ومجموعات البريد الالكتروني، وعلى المدونات وتطبيقات (التويتر) و(الفيس بوك) كوسائل للتعبير والتنظيم والحشد الجماهيري، من خلال خاصية التشبيك الافقي التي توفرها هذه التطبيقات بين ملايين البشر.[1] وإن ذلك كله يعمل وفق منظومة الكترونية معقدة، تتحدّد فيها معالم العمل الثوري، على النحو الذي دل عليه التطبيق العملي لتكنلوجيا الاتصالات في ثورة (25يناير 2011) في مصر، فكانت ادارة الثورة وآليات تفاعله تتم الكترونيناً عبر شبكة (الأنترنيت) وتطبيقاتها، من خلال مجموعات الشباب الذين قسموا ادارة فعاليات الثورة الى مناطق افتراضية،على النحو الآتي[2]:

---

[1] دينا شحاته ومريم وحيد، سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(86)، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011، ص80.

[2] فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في صناعة الثورات العربية المعولمة، مصدر سبق ذكره، ص163.

أ- منطقة القلب النابض: وكانت مسؤولة عن الغالبية الساحقة من عمليات انتاج المشاركات التي استخدمت في الدعوة الى الاحتجاج والتظاهر، ثم المتابعة والتوجيه اللاحقين، وقد برزت في هذا العمل مجموعتان رئيستان هما: مجموعة (كلنا خالد سعيد(*))، و مجموعة (شباب 6 ابريل(**)).

ب- منطقة الجسد: وتضمّ كل الاطياف السياسية والاجتماعية والعمرية، التي نهضت بأعباء مكملة عندما تأججت الثورة، وانشغلت منطقة الجسد بالاشتباك الميداني بعيداً عن الاتصال الشبكي.

ت- منطقة الأطراف: كانت تضمّ المجموعات الفنية والتكنلوجية والمهنية التي شكلت المحيط الخارجي لدائرة عمل الثوار، والإتساع الذي يخفف الضغط علي منطقة القلب ويشتت مجهود المواجهة لدى الطرف المناور.

مما تقدم، نتوصل الى إنه كانت الوسائط التقليدية تتناسب مع مفاهيم الدعوات الايدلوجية ونشر الافكار، وتعمل على صناعة الرأي العام، فإن الوسائط التقنية

(*) (كلنا خالد سعيد) وهي صفحة على الفيس بوك شكلها (وائل غنيم) الناشط المصري عبر الإنترنت ومهندس حاسوب يشغل منصب المدير الإقليمي في شركة جوجل لتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخالد محمد سعيد هو شاب من مدينة (الاسكندرية) في مصر مات بعد تعذيبه من قبل الشرطة المصرية في 6 يونيو2010، فأنشئ وائل غنيم صفحة على (الفيس بوك) باسمه للحشد التأييد الشعبي والمطالبة بالقصاص من قتلة (خالد سعيد). انظر: محمود محسن وهيثم التابعي «كلنا خالد سعيد» مهدت الطريق نحو ميدان التحرير، مقال منشور في جريدة الشرق الاوسط، على الشبكة المعلوماتية(الانترنيت) على الرابط:
:http://www.aawsat.com/details.asp?section=4

(**) (شباب6ابريل) وهي مجموعة على (الفيس بوك) شكلتها المدونة المصرية (اسراء عبدالفتاح) والتي تبلغ من العمر 28سنه، لحشد التأييد للعمال في مدينة (المحلة الكبرى) المصرية، والخروج لمظاهرة في يوم (6ابريل/نيسان 2008) واعلان العصيان المدني، وقد استجاب للدعوة اكثر من 73الف شخص، وبدأت التظاهرة في اليوم الموعود، ترتب عنها فوضى كبيرة في مصر، فاعتقلت الشرطة (اسراء) التي لقبت بعدها بـ(فتاة الفيس بوك): انظر، محمد البرغوثي، تحية احترام ل"6ابريل"، مقال منشور في جريدة المصري اليوم، على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/753906

الحديثة تقوم على مفهوم التبادل التي تتيح للأفراد لا تلقي الآراء وتشرب الأفكار، بل وإبداعها او المساهمة في ذلك الابداع، كما سمحت بخلق تواصل من نوع جديد مكنت كثرة بشرية من النزول الى الميادين، واشعال ثورات اسقطت انظمة استبدادية، كما جعلت هذه الكثرة ترتقي الى جماعة متوحدة تحت لواء عقيدة معينة، او تنظم الى حزب معين.[1]

مما تقدم، يمكن القول أن التغييرات في الدول العربية لم تكن آنية او طارئة، وانما هي نتاج تراكم عوامل ضغط سياسي واقتصادي واجتماعي على القاعدة الشعبية، مما ادى الى تفجر الوضع الى ثورات شعبية عصفت رياحها بدول عربية ويمكن أن تمتد الى دول عربية اخرى، مستعينة بالثورة التكنلوجية التي سرعّت من وتيرة التغيير، باعتبارها وسيلة ذات فاعلية كبيرة لتعبئة الجماهير لمواجهة الأنظمة الاستبدادية، ومستفيدة أيضا من التحولات السياسية في البيئة الخارجية التي اصطفت الى جانب العوامل الداخلية وحرّكت التغيير.

لكن الى جانب هذه الحقيقة، تكمن حقيقة اخرى، هي إن قوى ومتغيرات دولية واخرى اقليمية، وإن لم تكن طرفاً مباشرا في تفجير بعض تلك الثورات والانتفاضات، فإنها كانت طرفاً مباشراً في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات، سواء بتجاه الاحتواء وضبط المسار، او باتجاه تفعيل التطورات والوصول بها على النحو الذي آلت إليه.

---

[1] عبدالسلام بنعبدالعالي، الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي، في: وليد عبدالحي وآخرون، الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص88.

المبحث الثالث

القوى والمتغيرات الخارجية

الدافعة للتغيير في المنطقة العربية

يجد المتتبع لدور القوى الدولية وتأثيرها فيما يجري من تحولات في المنطقة العربية، ان هذه الادوار تنشط وبقوة، وأن الفعل الخارجي لا يقل أهمية عن العوامل الداخلية الفاعلة في التغيير بل ان الفاعلين الخارجيين لا يخفون رغبتهم في إحداث تحولات في المنطقة، وقد كان هناك الكثير من المشاريع بهذا الصدد وفي مقدمتها المشاريع الأمريكية.

إلا أن هذا لا يعني التقليل من قدرة الشعوب وقابليتها على التغيير، بل لأن هذه القدرة محكومة بعاملين يؤثر بعضهما بالبعض الآخر، الأول، **العامل داخلي** الذي يوفر بيئة ملائمة للتغيير، وهو يرتبط بطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، بمعنى وجود او عدم وجود تأزم او شرخ بنيوي في هذه العلاقة، إذ كلما تلاشى هذا الشرخ تلاشت ضرورات التغيير، وكلما تنامى وتعاظم في صيرورة فاعلة تعاظمت قدرة التغيير وأدواته، وهنا يأتي دور العامل الثاني المتمثل **بالدور الخارجي** المعتمد أساساً على وجود البيئة الداخلية للتغيير، بمعنى وجود شرخ بنيوي في العلاقة بين السلطة والمجتمع.[1]

إذ إن الخبرة التاريخية تؤكد ان التغيير الذي حدث على الصعيد العالمي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، أن دور العوامل الخارجية كان مساعداً، فتأثير العوامل الخارجية يكون محفزاً لعملية التغيير ومسانداً لها، إلا أن استمراريتها وصيرورتها تتوقف بالأساس على العوامل والاعتبارات الداخلية.[2]

---

(1) حسين حافظ وهيب،قراءة في الافق الاستراتيجي للدور الامريكي في رياح التغيير الشرق اوسطية، سلسلة اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(198)، جامعة بغداد، شباط 2011، ص10.

(2) Paul D'Amato , US Intervention in the Middle East: Blood for Oil , International Socialist ReviewIssue, 15, December, 2001 .

وانطلاقاً من ذلك، فإن المنطقة العربية كانت ولازالت حبلى بالكثير من أسباب التغيير، والعامل الداخلي كان مهيأ لها، ولم يكن منتجاً ظرفياً مفاجئاً، بل كان حاضراً منذ عقود، لكنه لم يكن كافياً لإحداث التغيير كما هو الآن عندما تحرك العامل الخارجي باتجاه تثوير ومساندة قوى التغيير الداخلية، فالعوامل الداخلية بمعطياتها السياسية والاقتصادية... الخ، وإن طغت على العوامل الخارجية، لكن تأثير العوامل الخارجية يبقى مؤثراً، لاسيما أن أية ظاهرة سياسية ثورية تأتي كنتيجة لتضافر وتراكب عوامل عدة.

وازاء ما تقدم نجد أنفسنا أمام العديد من الأسئلة التي تلح علينا بالإجابة وهي: ما العوامل الخارجية التي حفزت التغيير في المنطقة العربية؟ وماهي مصدرها؟ وكيف كان طبيعة هذا التأثير؟

وقبل الولوج في فحوى العوامل الخارجية المحفزة للتغيير في المنطقة العربية، وجب علينا التركيز على القوى والمتغيرات الدولية المؤثرة والقابضة على الكثير من توجهات الدول العربية، والتي من ابرزها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة بشكل مؤثر على الساحة العربية، إذ ما انفك قادتها وصناع القرار يدعون الى التغيير في الدول العربية، لأسباب منها ما يتعلق بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة او ضمان مصلحة أمنها القومي، باعتباره يمثل المدخل السياسي المهم في تحقيق الاستقرار في عموم الشرق الاوسط.[1] وللإجابة على هذه التساؤلات كان علينا تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: العولمة وتأثيرات قواها الناعمة (مدخلات للتغيير).

المطلب الثاني: الولايات المتحدة (صانعة التغيير).

المطلب الثالث: الأُمم المتحدة (شرعنة التغيير).

المطلب الرابع: القوى الاقليمية (أقلمة التغيير)

---

[1] Daniel I.Byman and Kenneth M Pollack ,Democracy in Iraq, The Washington Quarterly, Summer,2003,p119

المطلب الأول

العولمة وتأثيرات قواها الناعمة (مدخلات التغيير).

لا يخطئ منيظن أنالعالم الذيعجّ بالمتغيرات والتيشهدها أعقاب الحربالباردة والتيغيرت أسس الأداء السياسي، وجد نفسه أمام عصر التناقضات التي تتجاهلفيه الايديولوجيات كمحصلة للتغيير الدولي الذي اعقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومته الاشتراكية، وتبلور النظام العالمي الجديد بقيادة القطب الاوحد (الولايات المتحدة الامريكية) ممثلة للرأسمالية العالمية.[1]

ونتيجة لهذه المتغيرات برزت (العولمة) كظاهرة تأريخية ولكنها متجددة، وإن اختلفت الآراء حول تاريخ هذه الظاهرة، فإن الجميع يتفق على انها مرحلة متطورة من مراحل الحداثة، إذ اتجه العالم نحو عهد جديد بقدراته التقنية التي تنمو يومًا بعد يوم، وازداد تكثف العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، واصبح التفاعل والتبادل قائماً بين المحلي والاقليمي والعالمي، وبين قوى السيطرة وقوى الممانعة، وارتبط الداخل بالخارج بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية.[2]

إذا حدث الانفجار المعرفي الهائل وثورة الاتصالات والمعلومات ما اصطلح المفكر الاستراتيجي الأمريكي (الفن توفلر) على تسميته بـــ "صدمة المستقبل"، الذي جسدها بتعريض الدول والأفراد إلى ضغط شديد وتغيرات كبيرة لا تقدر على مجاراتها، حتى أصبح هذا المستقبل بيد الأقدر على التحكم والتصرف في هذه المستجدات والمكتسبات.[3] وّسرعت التطورات التكنلوجية وبالأخص ثورة الآلة

---

(1) منعم صاحي العمار، الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة نموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد (16)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص9.

(2) جيهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، مجلة المستقبل العربي، العـــدد (293)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز 2003، ص118.

(3) الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمةعبد اللطيف الخياط، نهضة مصر للطباعـــة والنشـــر والتوزيـــع، القاهرة، 1974، ص5.

والمعلومات من تطور ظاهرة (العولمة) التي نجمت اساساً عن توسع وانتشار حقائق مادية، وتطورات تأريخية معاصرة اسهمت في ابرزاها، وهي، **أولاً:** ثورة التقدم التكنلوجي في مجال المعرفة والاتصال والمعلومات، **وثانياً:** نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسية (العابرة للقومية).[1]

لقد برزت (العولمة) كدينامية جديدة داخل دائرة العلاقات الدولية تعكسها كثافة وسرعة انتشار المعلومات والانجازات التكنلوجية والعلمية للحضارة المعاصرة، وفي اطار هذه الديناميكية الجديدة يتزايد دور العوامل الخارجية في تحديد مصير الاطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ولهوامشها أيضاً.[2] فـ(العولمة) تدفع نحو انكماش العالم وزيادة وعي الافراد والمجتمعات بهذا الانكماش، وهذا يعني ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية اخرى.[3] هكذا وكلما اصبح العالم مترابطاً أكثر فأكثر، فإن ادراك الثقافات الأخرى والتفاعل والتبادل معها سيزداد دون شك.[4] كما أن السيادة الوطنية بدأت بالتآكل بسبب (العولمة)، والدولة الوطنية والقومية لم تلغ وإنما تغير دورها في ظل اقتصاديات السوق والثقافة الكونية.[5] فتصاعد الميل الى الكوكبية(عولمة السياسات) أي تنامي وجهات النظر العالمية في قضايا الشأن السياسي الداخلي، وشكل الأنظمة

---

(1) خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنلوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق 2009، ص121،

(2) خالد المعيني، الحافات الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص121.

(3) شملان يوسف العيسى، التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج، في: جمال سند السويدي وآخرون، الخليج: تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابوظبي، 2005، ص114.

(4) عبدالحي زلوم، ازمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009. ص148.

(5) جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص32.

وازماتها، بالشكل الذي قاد الى تعولم مصائر وخصائص وثقافات شعوب لصالح اخرى تحت مسميات (الأمن، السلم، حقوق الإنسان، الديمقراطية) ولتشير بذلك الى الدول القومية التي ألغيت، لتصبح من حصة الأطراف الدولية الكبرى للسير بعجلة التحكم في العالم من خلال نافذة العولمة.[1]

وفي الوقت الذي تنزع فيه (العولمة) الى توحيد الأسواق العالمية ودمج اقتصاديات دول العالم، فإنها تنزع في الوقت ذاته الى تفتيت ثقافات قائمة واختراقها، فعولمة الثقافة ليست نتاج التقدم التكنلوجي في مجال التواصل البشري فحسب، بل هي نتاج آليات عولمة الاقتصاد ونجاح الرأسمالية من خلال الشركات المتعددة الجنسية، والتي أسهمت في تعميم أنماط انتاج واستهلاك واحتكار التكنلوجيا والذي كان له انعكاسات ثقافية واجتماعية تحمل في طياتها ايدلوجية التنميط والاختراق الثقافي، والتي تتجلى في صياغة ثقافة عالمية مندمجة لها قيمها ومعاييرها في ضبط سلوك الأفراد والشعوب والدول حيث يؤدي نمذجة النشاط الاقتصادي الى نمذجة القيم واخلاقيات المجتمع مما يسهل التأثير فيه، عبر عملية تحويل في مدركاته الصحيحة او ما يعرف بتوجيه العقول.[2] هذا ويمكن تلخيص الأهداف المتوخاة من العولمة الثقافية القائمة على تكنلوجيا الثقافة و وسائلها الحديثة وآليات العولمة الاقتصادية، بالأهداف الآتية[3]:

1. اخضاع الثقافة لمنطق التجارة، والتصدي لمحاولات الاستثناء الثقافي.
2. دينامية السيطرة الثقافية للثقافات الاقوى تكنلوجياً.

---

[1] كامل القيم، نعيم التكنلوجيا الاتصالية: فضاء عربي دون هوية، مجلة حمورابي، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012، ص139.

[2] هربرت أ. شيلر، المتلاعبون بالعقول كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والاعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام، ترجمة عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، آذار 1999، ص14-33.

[3] خالد المعيني، الحافات الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص124.

3. تصميم أزمة الهويات الثقافية.
4. تهميش الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك الخصوصية، كمحصلة لتجانس الطلب وخضوع المنتجات الى تنميطات موحدة ذات بعد عالمي.

اذاً فالعولمة تدعو الى إحداث تغييرات في بنى المجتمعات ومؤسساتها ومنظمة القيم الاجتماعية والثقافية فيها، والتي تتمثل في نشر نمط من القيم ذا طابع عالمي ينصبّ التركيز فيه على فرض القيم والثقافة الغربية السائدة والمهيمنة، والتي تدعو الى زيادة الاهتمام بمضامين المجتمع المدني وتشريعاته، وحقوق الانسان وحقوق الأقليات والمشاركة السياسية والديمقراطية، لذا فإن العولمة هي حركة قسرية وليست طوعية، فرضت نفسها على الأُمم الاضعف.[1] والعولمة بحسب مؤيديها تتعارض مع النظم السياسية والقمعية والتسلطية، وتتوافق مع النظم الديمقراطية والحرية السياسية والاقتصادية والثقافية وحقوق الإنسان.[2] وقد انطلقت العولمة في صورتها وأبعادها لمرحلة (ما بعد الحداثة) لتركز على امورٍ كثيرة أهمها[3]:

أ- اتساع العولمة في نظم حركتها وتطوير تياراتها لمساهمين من غير الدول، كالشركات المتعددة الجنسية والعابرة الحدود والمنظمات الاقليمية والدولية.
ب- تنامي تأثيرات العولمة داخل حركة الإعلام وتكنلوجيا الاتصالات الحديثة، والتثاقف والحرية (اللبرلة) السياسية.

---

(1) سليم الحص، العروبة والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2006، ص6.

(2) قحطان احمد سليمان الحمداني، العولمة وامكانيات العولمة (العروبة) البديلة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، العدد(17)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثالث، 2009، ص64.

(3) علي محمود العائدي، الاعلام العربي امام تحديات معاصرة، دراسات استراتيجية، العدد(35)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999، ص73-74.

ت- تتجه العولمة الى زيادة التكامل العالمي ضمن مرحلة جديدة من العلاقات الدولية والعوامل المتغيرة عالمياً.

ث- تقوية الاتجاه نحو تقارب الدول وعولمتها في سياق المتغيرات العصرية.

ج- السرعة في التدفقات العالمية للتجارة والتبادل والمعلومات.[1]

لذلك فقد قادت الولايات المتحدة المجتمع الدولي نحو ربط الديمقراطية في المنطقة العربية بالعولمة، تعبيرا عن مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي والبيئة الخاصة للمنطقة العربية من اجل اعادة بناء المجتمع العربي عن طريق العولمة.[2] وهذا يعني الدعوة الى تنميط العالم الجديد وفق مفهوم العولمة في النظام الدولي الجديد.[3] ذلك لأن العولمة تؤثر في الدولة التي تمثل مركز العضوية والهيكلية للنظام الدولي، عبر استهداف عناصر الدولة الأربعة وهي: السيادة والاقليم والشعب والحكومة، إذ لا يمكن لأي من هذه العناصر ان تكون بمنأى عن التأثير او التغيير لذلك تتغير الدول وتتغير تبعاً لذلك هرميات النظام الدولي.[4]

مما تقدم، فان العولمة المتنامية بفضل الثورة التكنلوجية عززت من الحرية والمطالبة بالمساواة وكرست الفردية، كما إنها أثرت في الروابط الاجتماعية وأضعفت من قدرات الدولة في الضبط الاجتماعي والثقافي والسياسي، وولدت قيماً

---

(1) بول كيركبرايد وآخرون،العولمة: الضغوط الخارجية، تعريب رياض الابرش، تحرير بول كيركبرايد، ط1، العبيكان، 2003، ص32.

(2) زياد حافظ وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص25.

(3) سمير امين، العولمة والنظام الدولي الجديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص33.

(4) عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية العدد(123)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني 1996، ص86.

جديدة متأثرة بالعولمة وقواها الناعمة (عولمة الافكار) المتدفقة عبر تكنلوجيا الاتصالات.

وقد وجدت الولايات المتحدة في استغلال منتجات الثورة التقنية في مجال الاتصالات والاعلام فرصة لفرض هيمنتها العالمية، وحسب ما تشير منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، فإن شبكات التلفزة في الوطن العربي تستورد ثلثي اجمالي البث من الولايات المتحدة الأمريكية كما ان انتشار القنوات الفضائية عبر الأقمار الصناعية ساعد على أن تكون اللغة الانكليزية وخاصة اللهجة الأمريكية لغة عالمية، مما أدى الى نفاذ القيم والمفاهيم الامريكية الى المحتوى الثقافي لبقية شعوب العالم، وتتأكد خطورة ذلك إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تسيطر على 65% من مصادر المعلومات في العالم، وعلى 80% من صناعة البرامج التطبيقية وأنظمة تشغيل الحاسوب، مما يمكنها من تمرير المعلومات التي تدعم سياستها في الهيمنة والانفراد بالنظام الدولي.[1] ولم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه التأثيرات، فكان ان تداخلت تأثيرات العولمة مع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية وصولا الى قيام الثورات وتغيير الانظمة بأساليب جديدة وباستخدام الشباب لمعطيات العولمة من أدوات التكنولوجيا المتقدمة وتأثيراتها.

المطلب الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية (صانعة التغيير)

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية اساليب وادوات مختلفة في تعاملها مع المنطقة العربية، بقصد دعم فكرة التغيير ضمن اطار حماية الأهداف والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، من دون أن يعني ذلك بناء قواعد ومرتكزات تتضمن بناء نظم سياسية تجسد فكرة الديمقراطية في المنطقة العربية.

---

[1] فادية عباس، التغييرات في الانظمة السياسية العربية ودور الاعلام الامريكي فيها (دراسة لنموذج مصر)، من بحوث كتاب: رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكي، لمجموعة باحثين، بيت الحكمة، بغداد 2012، ص185.

فضلاً عن أن سياسة الترويج للتغيير والتحول باتجاه الديمقراطية اللبرالية ليست جديدة في السياسة الخارجية الامريكية، إذ نجد في استراتيجية الأمن القومي الامريكي لبداية التسعينات منطلقاً لها، حين روج مستشاره (انطوني ليك) فكرة "التوسع الديمقراطي".[1] وبناءً على هذه الاستراتيجية أعطت الادارة الامريكية آنذاك الاولوية في دعم مجتمعات أوربا الشرقية على التغيير واجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح من اجل درء خطر العودة الى الأنظمة الاستبدادية.[2]

أما فيما يتعلق بالمنطقة العربية فإنها ظلت خارج "الموجة الثالثة للديمقراطية" التي تكلم عنها (صاموئيل هنتنغتون).[3] والشعارات المؤيدة للديمقراطية أُستخدمت كذريعة، لأن الولايات المتحدة كيّفت عقيدة التوسع الديمقراطي مع سياسة واقعية هدفها الحفاظ على المصالح الحيوية، للولايات المتحدة الأمريكية.[4] وأهمها، الحصول على القواعد والتسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية في احتواء الدول المارقة، ودعم الجهود الأمريكية لتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي بما يضمن تفوق إسرائيل، والسيطرة على الثروات النفطية.[5] وهذه الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة كانت تقود الى هدفٍ مركزي، وهو الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة العربية، والذي يعني[6]:

---

(1) Anthony Lake:From Containment to Enlargement , International Herald Tribune,24 September ,1993.

(2) فؤاد نهرا، امريكا و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(139)، بيروت، صيف 2011، ص45.

(3) Samuel Huntington ,The Third Wave of Democratization in the Twentieth Century ,USA:University of Oklahoma Press , 1st Published , 1991, p65.

(4) فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص46.

(5) السيد ياسين، الامبراطورية الامريكية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الامريكية، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص30.: كذلك انظر: محمد علي حوات، العرب وامريكا: من الشرق اوسطية ال الشرق اوسط الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص119.

(6) سرمد عبد الستار امين، ماذا يجري في الشرق الاوسط: قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية. سلسلة اوراق دولية العدد(198)، مصدر سبق ذكره، ص14.

1. منع اي تغيير داخل البلدان العربية، وبالتالي تبني مبدأ الدعم لجميع النظم القائمة مهما كانت طبيعتها طالما لم تتعرض المصالح الأمريكية للخطر.
2. احتواء الحركات والتنظيمات الراديكالية الغير المنسجمة مع الرؤية الأمريكية للمنطقة من خلال تطبيق سياسات (الترغيب والترهيب).
3. منع أي تغيير جيوسياسي يؤثر في معادلات القوة الاقليمية، وبالتالي الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية والقومية التي عصفت بالمنطقة.

هذه الاستراتيجية انتجت فيما بعد، بيئة عربية متشنجة ذات اسقاطات بعضها يتميز بطابع فكري متطرف، تجسد في موضوعة المتبنيات الايدلوجية من قبل البعض من المنظمات الدينية السياسية استهدفت المرتكزات والمصالح الامريكية، على خلفية أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن معاناة الشعوب العربية.[1] أما البعض الآخر فتميز باسقاطات عملية تم التعبير عنها بضرب البنى الارتكازية الامريكية كان ابرزها، احداث 11سبتمر/ ايلول 2001 بضرب برجي التجارة العالمية في قلب امريكا، ليشكل التحول الأبرز في دفع حراك التغيير في المنطقة العربية.[2] فقد اجمع صناع القرار في الادارة الأمريكية على ان الحفاظ على الوضع الراهن اكثر كلفة واشد خطراً على أمن الولايات المتحدة من اية سياسة ترمي الى إعادة رسم المنطقة بقوة السلاح او بالتهديد والابتزاز.[3] وفي اطار الحرب على الارهاب التي بدأت قاعدتها تتوسع في العالم، زاد الاتجاه في الولايات المتحدة على ضرورة تعزيز فرص التغيير في المنطقة العربية، ودفعت الاحداث

---

(1) حسين حافظ وهيب، قراءة في الافق الاستراتيجي للدور الامريكي في رياح التغيير الشرق اوسطية، مصدر سبق ذكره، ص10.

(2) حسنين ابراهيم، الولايات المتحدة وقضية التغيير في الوطن العربي، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2003، ص6.

(3) فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص46.

الدرامية التي شهدتها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر/ أيلول الى طرح مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي يرمي الى إعادة هيكلة النظام في الشرق الاوسط.[1] وقد تلقت الادارة الأمريكية آنذاك شيئاً من المؤازرة في العالم العربي لحملتها النشيطة باتجاه تفعيل "اجندة الحرية" والتي افرزت بشكل جلي بروز التيارات الاسلامية على المشهد السياسي في العديد من العربية.[2] فتراجعت الادارة الأمريكية عن مطالبتها المعلنة للحكومات العربية بضرورة التغيير، لتقوض بذلك مصداقية مشروع "التغيير" الذي فرضته على الدول العربية.[3] بعدما وجدت في الأنظمة الدكتاتورية سبيلاً لإقامة سداً امام طوفان الحركات الاسلامية.[4]

ومما لاشك فيه، ان وصول الحزب الجمهوري بزعامة (باراك اوباما) الى الرئاسة الأمريكية في نهاية 2008 احدث تحولاً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية، فشعار "التغيير" الذي رفعه (اوباما) كان يعبّر عن رغبة حقيقية في تغيير ساسة امريكا من حيث المنهج والطريقة.[5] والذي تمثّل بالتخلي عن السياسات اليمينية المتطرفة لإدارة الرئيس (بوش الابن) والمستندة الى مبدأ (صدام الحضارات) في تعاملها مع العالم الاسلامي، وبالتالي التخلي عن نهج الدبلوماسية المصحوبة بالتهديد باستخدام القوة، والتي اعتمدتها الادارة السابقة (ادارة بوش) في تعاملها مع حكومات الشرق الأوسط.[6]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين: القرار الوطني والفوضى البناءة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007، ص208.

[2] برهان غليون، اشكالية الاصلاح في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص31.

[3] ريتشارد هاس وآخرون، عهد اوباما: سياسة امريكية للشرق الاوسط، سلسلة دراسات عالمية العدد(74)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي، ص5.

[4] برهان غليون، اشكالية الاصلاح في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، 32.

[5] رخا احمد حسن، التراجع الامريكي في عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة شؤون عربية، العدد(140)، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، شتاء، 2009، ص36.

[6] فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص56.

وقد استدعى ذلك أن تعيد الولايات المتحدة الامريكية ترتيب اولوياتها على هدى المحافظة على مصالحها الاستراتيجية وتقليل الخسائر الامريكية على مستوى المادية والسمعة الدولية، وبانقضاء عهد المحافظين الجدد، كان على الديمقراطيين اعادة النظر في جل السياسات الامريكية المتعلقة بقضية التغيير في المنطقة العربية، من منطلق موضوعين أساسيين هما[1]:

أ- ضرورات ومستحقات التغيير الكلي للنظام السياسي العربي الذي بدأ على غير انسجام مع متطلبات التحول في الاستراتيجية الأمريكية والبيئة الدولية المتغيرة، فأنموذج التغيير في العراق لم يعكس ارتدادات خلاقة في عموم الشرق الأوسط، لذا من الضروري خلق نماذج للتغيير قادرة على خلق ارتدادات في المنطقة.

ب- ضرورات التغيير الاستراتيجي في مواجهة التحديات النوعية التي تمثلها المنظمات الارهابية الآخذة في الاتساع رغم الجهود الأمريكية للقضاء عليها، لذا فإن تعزيز نماذج الحكم الجديدة يمكن ان توفر بيئة ديمقراطية متآخية ومقبولة، لا ان تخلق بيئة متشنجة ومولدة للإرهاب.

واستناداً الى ما تقدم دشنت ادارة الرئيس (اوباما) استراتيجيتها للتغيير بتكتيكٍ جديد في المنطقة العربية، تعتمد على ما جاء من توصيات مراكز التفكير الاستراتيجي الأمريكية، ومنها توصية تقدمت بها مؤسسة (Hoover) عام 2010 والتي ركزت على تعزيز الديمقراطية كمدخل للحد من الارهاب، من خلال استثمار عناصر التوتر القائمة في الدول العربية لخلق حالة ثورية تطيح بالأنظمة القائمة

---

(1) حسين حافظ وهيب، قراءة في الافق الاستراتيجي للدور الامريكي في رياح التغيير الشرق اوسطية، سلسلة اوراق دولية، العدد(198)، مصدر سبق ذكره، ص10. كذلك انظر: حسين حافظ العكيلي، اثر الدور الاستراتيجي الامريكي في تغيير النظم العربية، مجلة رؤية، مركز الدراسات الدولية، العدد(1)، جامعة بغداد، 2012، ص37.

وبرعاية دولية كاملة.[1] وقد اعتمدت الولايات المتحدة على (الدبلوماسية الذكية)[*] كآلية لتحفيز قوى التغيير الداخلية في الدول العربية، من خلال تحقيق الاتساق والاندماج بين الدبلوماسية والتنمية عبر تفعيل قوى المجتمع المدني.[2] وبناءً على ذلك تحركت الدبلوماسية الأمريكية لدفع التغيير في المنطقة العربية في مسارين:

- **الأول:** الدبلوماسية الرسمية، فالتغيير في السياسة الأمريكية بعد عام 2005 ازاء الوطن العربي ساهم نسبياً في جعل الحراك ممكناً، من خلال التخلي عن دعم الانظمة الدكتاتورية ودعم تيارات المعارضة، ليس لأن هذه الأنظمة كذلك، لكن لأن وجودها لم يعد يحقق المصالح الأمريكية.[3] كما لا يخفى دور الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم عام 2008 وما تركته من آثار على الاستراتيجية الأمريكية، ودفعها للتخلي عن تغيير الشرق الاوسط باستخدام (القوة الصلبة) المكلفة جداً، والانتقال الى اسلوب سلس في إحداث التغيير باستخدام (القوة المرنة).[4]

---

(1) Shadi Hamid and Steven Brooke, Promoting Democracy to stop Terror, Policy Review, Hoover Institution, 2010.

(*) (الدبلوماسية الذكية) روج هذا المصطلح من قبل(هيلاري كلنتون) وزيرة الخارجية الامريكية، والتي تعرفه بأنها "دبلوماسية متوازنة تقوم على تحقيق الاتساق والاندماج بين الدبلوماسية والتنمية، تعزيز دور القوة الامريكية المدنية، كنهج جديد لحل المشكلات الدولية، وترسيخ مفهوم القوة الذكية". للمزيد انظر: علاء عبدالله، القيادة عبر القوة المدنية: اعدت تعريف للدبلوماسية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد(191)، القاهرة، يناير 2013، ص93.

(2)Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacyand Development. Foreign Affairs ,November/December 2010.

(3) محمد عصام لعروسي، الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟، مجلة المستقبل العربي، العدد(393)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2011، ص125.

(4) محمد عصام لعروسي، المصدر نفسه، ص126. كذلك انظر: شامل حبيب النجمي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط بعد عام 2008، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2009، 80.

- **الثاني:** الدبلوماسية الشعبية (دبلوماسية الدرب الموازي)، واستراتيجية عملها تعتمد آليات غير تقليدية، تبادر بها اطراف رسمية، للتأثير على اطراف المجتمع المدني والنخبة لمجتمعٍ ما، بهدف تغيير وجهات نظرهم ورفع الحواجز الثقافية والنفسية التي تحول دون تقدم الدبلوماسية الرسمية.[1]

وبقدر تعلق الأمر بالمنطقة العربية، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على هذا النمط الموازي من خلال تشجيع الجمعيات الاهلية الامريكية على بناء صلات وثيقة بمثيلاتها في المجتمع المدني العربي، وتقديم الدعم والتمويل اللازم لتسويق الديمقراطية الأمريكية في المنطقة العربية.[2] وفي هذا الاتجاه يوضح البروفيسور (ويليام روبنسون) استاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، قائلاً " إن أهم تحدٍ كان يواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هو خلق قوة مناوئة للقوة الجماهيرية التي تعتمد عليها الأنظمة السياسية في المنطقة، وللتغلب على هذا التحدي، عملت على اختراق منظمات المجتمع المدني في الدول المستهدفة بالتغيير، واستطاعت أن تحقق هذا الاختراق عبر تشكيل وتمويل منظمات مجتمع مدني جديدة لتقود الجبهة التغييرية في الدول المستهدفة".[3] كما نشرت مجلة (النيورك تايمز) في الاول من شباط 2011 تقريراً حول (مدرسة وزارة الخارجية الامريكية للمدونين الثوريين) تناولت دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر وباقي الدول العربية.[4] كما ساهمت مؤسسة (البيرت أينشتاين) الأمريكية

---

(1) Mark Lynch," US Public Diplomacy and the Arab Uprisings ",Foreign Policy, April 13,2011.

(2) فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص62.

(3) نقلاً عن: سرمد زكي الجادر، التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012، ص104.

(4) عصام عبد الشافعي، العامل الدولي: تراجع الدور الامريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مصدر سبق ذكره، ص90.

بدور ملحوظ في تدريب الشباب العربي وفق برنامجٍ شامل يسمى (كيف تثور بحداثة) اي وفقاً لأساليب العمل السلمي وإدارة الجماهير.[1] ودُرّب الشباب العربي على التحركات التكتيكية والمرحلية لتشكيل استراتيجية شاملة ومنظومة اعلامية وتثقيفية تروج لأفكار الكفاح السلمي المدني والعملي على الإطاحة بالنظام الحاكم، وفقاً للأسلوب (نضال اللاعنف) التي يروج لها الباحث الأمريكي (جين شارب).[2]

لاشك، أن هذه المنهجية الجديدة تنطوي على مزايا عديدة بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية ومنها:[3]

1. إن العمل من داخل المنطقة لإحداث التغيير عبر العناصر المحلية في المنطقة العربية، هو اكثر جدوى وفاعلية، كما إنه يعفي الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة تكرار صورتها المرفوضة عربياً كقوة مهيمنة تفرض إرادتها المنفردة على الآخرين بدواعي التصدي للإرهاب، بل على العكس ستغدو الولايات المتحدة ظهيرا دولياً متميزاً في دعم تطلع شعوب المنطقة الى التغيير باتجاه الحرية والديمقراطية، وبما ينسجم مرة اخرى مع الصورة الجديدة التي تتطلع اليها الولايات المتحدة بدلاً من الصورة السلبية.
2. إن العمل من داخل المنطقة سيعفي الولايات المتحدة من التكاليف المادية والبشرية المرافقة للعمل المباشر بالأدوات العسكرية الامريكية المعروفة.

ونستشف مما تقدم، أن تأثير الولايات المتحدة الامريكية في تحفيز حراك التغيير في المنطقة العربية، والذي عبرت عنه بآليات "الدبلوماسية الذكية" بمساريها الرسمي عبر الخطاب الدبلوماسي الرسمي الداعم لتطلع الشعوب العربية الى التغيير

---

(1) سرمد زكي الجادر، التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص107.

(2) جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص48 وما بعدها.

(3) سرمد عبدالستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط: وجهة نظر امريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(112)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2011، ص59،

والتحول باتجاه الديمقراطية، او الخطاب الغير الرسمي من خلال تمويل قوى المجتمع المدني الداعمة للتغيير، والذي أسهم بفاعلية في كسر الحواجز النفسية لدى الشعوب العربية في الحفاظ على الوضع القائم خوفاً من الفوضى، كما إنها نقلت إليها اساليب متطورة في الإدارة والقيادة زادت من فرص نجاح التغيير، وبوسائل سلمية وفعّالة.

المطلب الثالث

الامم المتحدة (شرعنة التغيير)

لا يعد الالتزام بالنظام الديمقراطي شرطاً من شروط العضوية في منظمة الأُمم المتحدة، ولا تعتبر حماية مثل هذه النظم (الديمقراطية) من واجبات المنظمة التي تمنع في المادة (4) والفقرة (2) من المادة(7) من ميثاقها اي تدخل في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الاعضاء إلا في اطار (الفصل السابع)، أي عندما يسمح لمجلس الأمن بالتدخل لحماية الأمن والسلم الدوليين.[1] إذ إن التطورات والتغييرات التي شهدها العالم في العقود الماضية، أدت الى انتقال مفهوم "السيادة" من مفهوم "سيادة الحاكم "، الى مفهوم "سيادة الشعب" فاصبح من واجب المجتمع الدولي حماية هذه النسخة الجديدة من السيادة.[2]

واتسمت العلاقات الدولية بظهور قضايا جديدة مثل التجارة العالمية وقضايا الطاقة والبيئة ومكافحة الجريمة المنظمة وحماية حقوق الانسان ونشر الديمقراطية، واخترقت حدود الدول التي تخلت عن بعض مظاهر السيادة لصالح العلاقات الدولية

---

[1] عادل عبداللطيف، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الاقليمية: في، سليم الحص وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، القاهرة، 2010، ص98.

[2] ابراهيم احمد السامرائي، السلطان الداخلي (السيادة) وتطورات حقوق الانسان، مجلة قضايا سياسية العدد (17)، مصدر سبق ذكره، ص81.

المشتركة الأوسع، رغم وجود تأكيدات جادة على مبدأ السيادة.[1] وهذا يعني ظهور شكل جديد للسيادة، عرف بالسيادة الدولية، والتي تعبر عن المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، أي اعتماد مبدأ السيادة المرنة (المقيدة) من حيث التدخل لأسباب انسانية.[2]

إن التسليم بوجود حقوق دولية للإنسان يعني ان مجالا من مجالات السلطان الداخلي للدول والمتمثل بـــ(السيادة) أصبح محلا لتدخل القانون الدولي (الامم المتحدة) بالتنظيم والحماية والرقابة.[3]

وبناء على ما تقدم من التطور في نهج منظمة الأمم المتحدة، ازدادت المهام المناط بها في ميدان حقوق الانسان وحماية الأقليات، والديمقراطية وسيادة القانون والذي اصبح من ثوابت النظام الدولي الجديد واساس قيام المجتمعات الحديثة، وهي ليست شأناً داخلياً بل امراً دولياً.[4] وازاء هذا الامر غيرت الامم المتحدة من آلياتها القانونية والسياسية، واتجه النظام الدولي الى ما يلي[5]:

1. اخضاع دول العالم الى قواعد سلوك من شأنها أن تتحول الى قواعد قانونية تلزم الدول وتحاسبها عن أي انتهاكات في ميدان حقوق الانسان.
2. اعتبار انتهاكات حقوق الانسان جريمة مخلة بأمن الانسانية وبالسلم والأمن الدوليين، وهذا يعني دفع مجلس الامن لممارسة صلاحياته بموجب الفصل السابع عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان.

---

(1) محمد المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل ومفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد(109)، القاهرة، ابريل 1992، ص116.

(2) احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص178.

(3) احمد ابراهيم السامرائي، السلطان الداخلي (السيادة) وتطورات حقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص83.

(4) جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية "الطريق الى نظام دولي انساني جديد"، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2009، ص130.

(5) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط1، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص110.

3. اعتماد مبدأ التدخل الانساني وجعله امراً ممكن التنفيذ في حالات وقوع انتهاكات لحقوق الانسان.

هذا التغيير في أولويات الأُمم المتحدة والتوسع في مهامها، يعكس ازدياداً في التوافق الدولي على أهمية تشجيع الممارسات الديمقراطية والالتزام بها، بحيث يمكن القول بأن الأُمم المتحدة تميل نحو دعم شرعية التغيير الهادف الى اقامة نظم ديمقراطية وفق المعايير الدولية.[1] كما أن الصلة بين السلم والأمن الدوليين والتنمية البشرية المستدامة وارساء الديمقراطية اكدتها منظمة الامم المتحدة من جديد عندما اقر بالأجماع اعلان الألفية في مؤتمر قمة الالفية والذي عقد في أيلول/ سبتمبر عام 2000.[2] والذي اطلق برنامج الامم المتحدة الانمائي، الساعي الى إحداث التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد التي تساعد الشعوب على بناء حياة أفضل.[3] كذلك اعلنت الأُمم المتحدة ابان القمة العالمية في عام 2005 الاعلان عن انشاء "صندوق الامم المتحدة للديمقراطية"لدعم التغيير وتعزيز قدرات الدول على تنفيذ مبادئ وممارسات الديمقراطية وترويجها من خلال المعونات التي يقدمها للمشروعات الرامية الى انشاء وتدعيم المؤسسات الديمقراطية والنهوض بحقوق الانسان وتأمين مشاركة الجميع في العملية الديمقراطية.[4]

---

[1] عدل عبداللطيف، الاصلاح السياسي في الدول العربية وفق المعايير الدولية، مصدر سبق ذكره، ص98.

[2] رواء زكي الطويل، الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، ط1، دار اسامة للنشر، عمان، 2010، ص28.

[3] عادل عبداللطيف، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء المعايير الدولية، مصدر سبق ذكره، ص69.

[4] خريطة طريقالديمقراطية والتجديد في العالم العربياليونسكو تدعم التحول إلى الديمقراطية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002116/211659a.pdf

ومن المؤكد أنه مثلما تستجيب الحكومات والمجتمعات للعقوبات الدولية، فهي تطمع الى المكافآت المتوقعة من المجتمع الدولي لدعم جهود وشرعية التغيير، ففي الجوانب المالية فإن الأطراف الدولية المانحة في الأُمم المتحدة بادرت الى اعتبار اشاعة الديمقراطية السياسية شرطاً ثالثاً لتقديم المعونة بجانب شروط ضمان حقوق الانسان والاصلاحات الاقتصادية لأي دولة تسعى الى التغيير.[1]

وفي الجانب السياسي والقانوني اتجهت الأمم المتحدة الى اضفاء الشرعية القانونية على التغيير الهادف الى اقامة النظم الديمقراطية في الدول، فالولايات المتحدة التي شنت الحرب على العراق بدون غطاء من الشرعية الدولية ودون تفويض من الامم المتحدة، نجحت لاحقاً بعد الاطاحة بالنظام العراقي على استصدار قرار مجلس الامن المرقم (1483) في 22/ مايو 2003 والذي وفر لها الشرعية القانونية للتغيير، ونص على الاعتراف بالولايات المتحدة وبريطانيا كدولتي احتلال للعراق.[2] كذلك اصدر مجلس الامن القرار(1500) في آب 2003 الذي رحب فيه بإنشاء مجلس الحكم في العراق، واعتبره مجلساً شرعياً يمثل القطاع العريض من سكان البلاد.[3]

ومع انطلاق أحداث التغيير في المنطقة العربية مطلع عام 2011 كثفت منظمة الامم المتحدة من جهودها لدعم تطلعات الشعوب العربية الى التغيير، ومن هذا المنطلق جرى عقد اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته (اليونسكو)[*] في

---

[1] لاري دياموند وآخرون، العولمة: الطوفان ام الانقاذ؟..الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، تحرير فرانك جي لينتشر و بولي جون، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص437.

[2] دينا محمد جبر، التأثير الامريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003: رؤية لواقع الهيمنة الامريكية والشرعية الامية، مجلة قضايا سياسية، العدد (18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص117.

[3] المصدر نفسه، ص119.

[*] (اليونسكو): منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (بالإنجليزية: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، أو ما يعرف اختصاراً باليونسكو (UNESCO)

المقر والمعنون «الديمقراطية والتجديد في العالم العربي» وتتمثل مهمة اليونسكو في ايجاد وادامة أفضل المقومات والشروط للارتقاء بمثل الديمقراطية.[1] وفي ليبيا عندما تحولت الاحتجاجات السلمية الى عمليات عسكرية قمعية داخلية قادها النظام الليبي ضد المتظاهرين، اصدر مجلس الامن القرارين الدوليين المرقمين (1970) في 26 شباط/فبراير و(1973) في 17 اذار/مارس 2011 واللذان ينصا على إحالة القضيــــة الليبيـــة الى محكمـــة الجنايات الدولية، والى تفويض قوة دولية بقادة حلف الشمـــال الاطلسي (الناتو) لإقامة منطقة حضر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين.[2]

ومما تجدر الإشارة اليه، هو أن الأمم المتحدة هي في النهاية عبارة عن مؤسسة دولية خاضعة في حركتها الى توازنات القوى في المجتمع الدولي، وفاعلية العناصر المكونة لهذه التوازنات داخل هذه المؤسسة.[3]

نخلص من جملة ما تقدم، الى أن التغيير الهادف الى اقامة النظم الديمقراطية يعد أحد أهم الاهتمامات الدولية، التي تدخل في صميم اختصاصات المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي انشأت مؤخرا العديد من البرامج والوكالات الخاصة بدعم التغيير والتحول الديمقراطي في العديد من دول العالم، من خلال آليات الحوافز والمساعدات وآليات الضغط والعقوبات.

---

[1] خريطة طريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربياليونسكو تدعم التحول إلـــى الديمقراطيـــة، بحـــث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، مصدر سبق ذكره.

[2] اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة الى التدخل في الازمات العربية، مجلة السياســـة الدولية، العدد(185)، القاهرة، يوليو 2011، ص27.

[3] ديفيد م. مالبون، الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والعراق تحـــديات متعـــددة امـــام القانون الدولي، سلسة محاضرات الامارات، العـــدد(93)، مركـــز الامـــارات للدراســـات والبحـــوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص35.

المطلب الرابع

القوى الاقليمية (أقلمة للتغيير)

انتجت ثورات التغيير العربية التي انطلقت في مطلع عام 2011 ارتدادات راجعة على تركيبة النظام الاقليمي العربي الذي بدأ يتعرض للتغيير، إذ زالت أنظمة دول عربية ودخلت غيرها مخاض فوضى الانتقال والتغيير، واوجدت بذلك حالة من الفراغ الاستراتيجي أغرى بعض القوى الاقليمية للتحرك من أجل اعادة ترتيب الاوضاع الاقليمية لصالحها، بحيث بدأ في المنطقة العربية ما يمكن ان نسميه بـــ(المحاور الاقليمية) المتحركة، لتشهد المنطقة فترة مماثلة لما يسمى في التاريخ الدبلوماسي "توازن القوى" خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، او ما جرى منذ سنوات قليلة بتشكل محور الراديكاليين (الممانعة) ومحور الاعتدال، واما اليوم يبدو أنه قد بدأت بالفعل أفكار المحاور بالظهور وكأنها استعداد للصراع والتنافس في المنطقة العربية، فهناك المحور الغربي التي تمثله (اسرائيل) والمحور الاسلامي (الثيوقراطي) التي تمثله (ايران)، والمحور الاسلامي (المعتدل) والتي تمثله (تركيا).[1]

ولاشك، ان الصراع على الادوار الاقليمية في المنطقة العربية وإن كان سمة دائمة، الا ان التغيير في المنطقة العربية جاء ليفسح مجالاً اضافياً لبعض القوى الاقليمية، وبطبيعة الحال فإن لكل طرف اقليمي مغانمه واهدافه للقيام بالدور الاقليمي، والسؤال المطروح هو: ما فرص هذه القوى الاقليمية للتأثير على صيرورة التغيير في المنطقة العربية؟ وللإجابة على هذا السؤال سنتناول دور أبرز القوى الاقليمية في التغيير العربي:

---

[1] محمد عبدالسلام، اقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الاوسط، مجلة السياســة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو 2011، ص6 -9.

❖ تركيـــــا:

نكاد نتفق على أن الشخصية الاستراتيجية لتركيا تغيرت الى حد بعيد مع تغير التوازنات العالمية والاقليمية عقب انتهاء الحرب الباردة، وكغيرها من الدول، تأثرت تركيا بموجة التغيير هذه، وهو ما انعكس على استراتيجيتها المتعلقة بالمناطق القريبة منا.[1]

ومع بدايات وصول الاسلاميين الى الحكم في تركيا بدأت السياسة الخارجية التركية تأخذ ملامح جديدة تمثلت في مساعيها الى ترميم العلاقة مع العالم العربي والتي تصدعت بسبب تنامي العلاقات مع اسرائيل، فبدأت تركيا بالانفتاح على الدول العربية وفي ذات الوقت التجاوب مع السياسة الامريكية، لكن بطريقة مغايرة عن السابق وفقاً لما تمليه المصلحة التركية التي تحاول أن تكون لاعباً اساسياً في الشرق الاوسط باعتبارها احد اعمدة المثلث الاستراتيجي المكون من (تركيا، مصر، ايران).[2]

هذه السياسة بات يصفها البعض بــ(انتقال المحاور) اي التحول من محور الغرب والتوجه جنوباً نحو الشرق الاوسط على اعتبار أن تركيا اخذت تولي اهتماماً كبيراً بمناطقها التقليدية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، هذا التوجه (انتقال المحاور) سماه البعض بــ(العثمانية الجديدة) او (ما بعد الكمالية) بعد ان تكشفت ملامح الرؤية الاستراتيجية التركية الساعية لقيادة العالم الاسلامي.[3] ولعل

---

[1] مصطفى اللباد، السياسات الاقليمية لــ(حزب العدالة والتنمية) خلفيات ايدلوجية ام مصالح وطنية؟ في: النموذج التركي والمجتمعات العربية، مجلة شرق نامه، العدد(7)، مركز الشرق للدراســات الاقليميـــة والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر/ تشرين الاول 2010، ص112.

[2] علي حسن باكير، صعود تركيا الاقليمي: تصورات عن دور انقرة المفترض، في: تركيا من الاقليميـــة الى العالمية (ملف)، مجلة آفـــاق المســـتقبل، العـــدد (4)، مركـــز الامـــارات للدراســـات والبحـــوث الاستراتيجية، ابوظبي، مارس/ ابريل2010، ص81.

[3] Cengeiz Candar , Turkey`s "Soft Power" strategy: A New Vision for a Multi – Polar World, Policy Brief: December ,2009 , p2-p4.

هذا التحول التركي في اتجاهات الاهتمام الاقليمي انما يرد الى حالة التلكؤ التي لقيتها من الاتحاد الاوربي، وعدم بذل الولايات المتحدة جهوداً كافية لإقناع الاوربيين انضمام تركيا الى اتحادهم، لذا بادرت تركيا للامساك بالفرصة المتاحة لفرض وجودها كقوة اقليمية رئيسية.[1]

وهذا بدا واضحاً على سياسة تركيا الخارجية مع تسلم (حزب العدالة والتنمية) والتي بدأت اعمالها منذ عام 2002 لتشهد تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف دور تركيا في المنطقة والعالم، ونقلتها نقلة نوعية اتاحت لها ما يمكن تسميته (الصعود الاقليمي التفاعلي).[2] إذ أخذت تركيا تسعى بشكل دؤوب للانتقال من بلد يعد طرف في محاور وتكتلات الى بلد يكون هو الصانع للسياسات الاقليمية، او بشكل آخر انتقلت تركيا من الأطراف الى مركز الأحداث، يحدوها في ذلك الرغبة في لعب ادوار اقليمية أكثر فاعلية خصوصاً في المناطق التي تمتلك فيها تركيا ارثاً ثقافياً وتأريخياً واسعاً مثل المنطقة العربية.[3]

لذا أخذت التوجهات التركية تركز على تطور العلاقات التركية – العربية، وكانت البداية في تحسين العلاقة مع سوريا بإبرام الاتفاقات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2007 ثم تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي التركي – السوري عام 2009، وأصبح تميز العلاقات مع سوريا الواجهة الرئيسية لنجاح الدبلوماسية الجديدة لتركيا تجاه الشرق الاوسط.[4] فضلاً دورها الذي بدأ يتنامى في القضية

---

(1) هاينس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، ط1، العبيكان، الرياض، 2001، ص170.

(2) بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة، السياسة الدولية ، العدد (177) ، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2009 ، ص227.

(3) احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد طارق ثلجي وطارق عبدالجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص168.

(4) علي حسن باكير، الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يونيو/حزيران 2011، ص3.

الفلسطينية وسعيها لحل الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية عام 2005 والذي انعكس سلباً على العلاقات مع اسرائيل، والذي وصل التوتر فيه الى درجة غير مسبوقة بعد الهجوم الاسرائيلي على سفينة المساعدات التركية (مافى مرمرة) في مايو عام 2010.[1]

ومع انطلاق ثورات التغيير في المنطقة العربية في مطلع عام 2011 تحفزت تركيا لاتخاذ زاوية رؤية تمكنها من الامساك بنبض العالم العربي، والتقاط ايقاع التغيير السياسي وجعل ذلك مرحلة اعداد أولية ومحطة انطلاق لدبلوماسيتها.[2] لذا ازداد الحراك الاقليمي لتركيا في محاولة منها لتصدير نموذجها في بناء الدولة، والقائم على تجربتها الفريدة في الموائمة بين الشورى الاسلامية والديمقراطية العصرية، إذ أدت ثورات التغيير العربية الى استدعاء الدور التركي كأنموذج، للاستفادة من خبرتها في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، عبر آليات ضبط الاسلام السياسي وضمان مدنية الدولة.[3] وبجانب هذا الدور كأنموذج لبناء الدولة، وفرت الثورات مجالاً لتركيا في طرح دورها كوسيط ثالث لحل الخلافات العربية الداخلية، عبر المداخل السياسية والدبلوماسية، كممارسة الضغط السياسي على الحكومات العربية للتعامل بسلمية مع المتظاهرين وتحقيق التحول الديمقراطي، واستضافة مؤتمرات المعارضة السورية في انطاليا والتي تطورت لاحقاً بتأسيس (المجلس الانتقالي السوري)، كذلك ممارسة الضغط بالوسائل كافة على الحكومة السورية لإجراء التغيير والذي تراه تركيا حتمياً بالنسبة للوضع في سوريا.[4] ومن

---

[1] بشير عبدالفتاح، حسابات انقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011، ص120.

[2] Steven a.Cook," Erdogan`s Middle Eastern Victory Lap, Turkish Domestic Politics After the Uprisings" www.foreignpolicy.com/node/787826, September 15,2011.

[3] علي جلال معوض، الارتباك: تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو 2011. ص61.

[4] عبدالعظيم محمود حنفي، الثورة والشرعية: عوامل سقوط النظام السياسي السوري (1963-2012)، النسخة الالكترونية، منشورات اي – كتب، 2012، ص63... كذلك انظر:محمد نورالدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ص133.

جانب آخر برزت أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا في اطار المشاركة في حملة الناتو في فرض الحظر الجوي وايصال المساعدات الإنسانية الى المدنيين.[1]

ومع وصول الحركات الاسلامية الى الشرعية البرلمانية في المنطقة العربية (مصر، تونس، المغرب) توفرت مجالات حيوية امام الدبلوماسية التركية للنفاذ الى المنطقة العربية بشكل اوسع.[2] هكذا أخذت تركيا تروج لتعميم الأنموذج التركي المدعوم من قبل الولايات المتحدة على المنطقة العربية، إذ تراهن تركيا على هذا الرأسمال الرمزي على حساب مكتسبات مادية، لاكتساب عوامل تأثير جديدة في المنطقة العربية.[3]

❖ ايران:

لعلنا لا نجافي الحقيقة، في إن ايران تسعى في حراكها الاقليمي تجاه المنطقة العربية على تصدير نموذجا لبناء الدولة القائم على الموروث الاسلامي، فبالرغم من التأكيد الايراني على انتهاء عصر (تصدير الثورة) بعد وفاة الامام الخميني عام 1989، والتحول الى ما يسمى (الانتقال من حالة الثورة الى حالة الدولة)، إلا أن الواقع يشير الى ان ايران لاتزال مخلصة لسياسة (تصدير الثورة او الأنموذج) والذي احتل على الدوام مكانة مركزية في سلم اهدافها بعيدة المدى.[4]

---

(1) علي جلال معوض، الارتباك: تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص62.

(2) خالد عبدالعظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية لتركيا في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، القاهرة، يناير 2012، ص 23.

(3) ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي، العدد(3)، مصدر سبق ذكره، ص69.

(4) حسام عيتاني، ايران: من تصدير الثورة الى حماية الدولة، في: سياسات ايران الخارجية "دبلوماسية الرقم الصعب" الطموح والواقع، (ملف) مجلة آفاق المستقبل، العدد(6)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، يونيو/ اغسطس 2010، ص48.

اذ تعد ايران قوة اقليمية رئيسة في منطقة الشرق الأوسط بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة الى جانب إرثها الحضاري الامبراطوري الذي لا يمكن اغفاله، والذي اكسبها القدرة خلال مراحل معينة على أن تمارس أدواراً متباينة في صياغة الترتيبات الاقليمية في المنطقة.[1] واستطاعت ايران في السنوات الأخيرة تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسة على غرار سوريا بهدف اكساب تمددها في الاقليم غطاءً عربياً، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل "حزب الله" اللبناني، وحركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي" الفلسطينيتين.[2] كذلك استثمارها فرص التحولات الاقليمية في اعقاب الحرب الامريكية على الارهاب وتغيير النظام في العراق والذي مثل فرصة لدعم طموحها في التوسع الاقليمي ضمن مجالها الحيويالمحيطبها، عبر ملء فراغ القوة في العراق والتحول الى لاعب مهم في الملفات الاقليمية.[3]

ومع انطلاق موجات التغيير التي تشهدها المنطقة العربية منذ مطلع 2011، بدت ايران مطمئنة وداعمة للتغيير في المنطقة العربية، وخصوصاً التغيير في مصر والذي ترى فيه مكسباً مرحلياً لنفوذها على المستوى الاقليمي، لذا اندفعت ايران الى الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد على انقاض الأنظمة الشمولية ودعت الى تبني مشروعها في اقامة شرق أوسط اسلامي.[4] كذلك سعت ايران في

---

(1) محجوب الزوري، دور إيران الشرق أوسطي في الميزان، مقال منشور على موقع الجزير في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/c2042909-3aef-463e-b12a-35d2528613

(2) محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو2011، ص54.

(3) جاسم يونس محمد الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد72، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص3.

(4) محجوب الزويري، ايران "الثورية" والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية لإيران ومآلاتها، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مايو 2012، ص15.

خطابها الرسمي الى "أدلجة" و "أسلمة" منطلقات ثورات التغيير العربية، واعتبارها من نتاج "الصحوة الاسلامية " المستوحاة من روح الثورة الايرانية، وهو ما تردد في خطاب المرشد الاعلى للجمهورية (علي خامنئي) على ان "الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الاسلامية في ايران وبالتالي فهي استمرار لها".[1]

إلا أن الموقف الايراني الداعم للتغيير العربي أخذ يتراجع تدريجياً لسببين، **اولهما:** إن رياح التغيير أخذت تمتد الى الداخل الايراني نفسه، في شكل تحديد مطالب التيار الاصلاحي في ايران. **وثانيهما:** إن رياح التغيير وصلت الى دول حليفة لإيران وعلى الاخص سوريا، ليتحول التغيير في المنطقة العربية من فرصة لتوسيع النفوذ الاقليمي لإيران الى تحديات لهذا التوسع.[2]

هذا الأمر دفع بالسلطة في ايران الى اتخاذ مواقف متناقضة فيما يتعلق بثورات التغيير العربية وفقا لمنظورين، **الأول:** العلاقة مع ايران، أي علاقة النظام الحاكم الذي يتعرض للتغيير مع ايران ودورها الاقليمي، **والثاني:** تأثير التغيير على التوازن الاقليمي وخرائط التحالفات والصراعات، وبشكل عام يتحدد مواقف ايران من ثورات التغيير العربية انطلاقاً من تحالفاتها ومصالحها الاقليمية وسعيها لتكريس دورها كدولة اقليمية كبرى في المنطقة.[3] لهذا وقفت ايران داعمة ولو معنوياً لثورة تونس ومصر والبحرين واليمن، لكن الأمر اختلف بالنسبة للتغيير في سوريا، فإن المساندة الايرانية جاءت في صالح النظام السوري، يقابل ذلك التغيير

---

[1] فراس ابو هلال، ايران والثورات العربية:الموقف والتداعيات، المعهد العربي للبحوث والدراسات، الدوحة، يوليو /تموز، 2011، ص3..كذلك انظر: محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مصدر سبق ذكره، ص57.

[2] محمد السعيد ادريس، اتجاهات معاكسة:مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد، (188)، القاهرة، نيسان/ابريل، 2012، ص78.

[3] سامح راشد،شرق اوسط قديم جديد...الخريطة الاقليمية في عصر الثورات، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 146، صيف 2011، ص47.

في البحرين والتي تقـدم مثالاً أنموذجياً على الدور الاقليمي لإيران الداعم للتغيير.[1]

وعلى الرغم من تقلص النفوذ الايراني في المنطقة مؤخرا نتيجة تراجع جاذبية الأنموذج الايراني كدولة ثيوقراطية قائمة على تديين السياسة، فإن ايران تجمع بين يديها اوراقاً اقليمية متعددة لتأكيد محورية دورها كقوة اقليمية في الشرق الاوسط.[2]

❖ اسرائيل:

لا جدال في القول إن إسرائيل تّعد المستفيد الأول استراتيجيا من عموم التغييرات الجيو- ستراتيجية التي طرأت على المنطقة العربية طوال العقود الماضية، بدءاً من حرب الخليج الاولى وتوقيع اتفاقيات السلام في الشرق الاوسط، وانتهاءً بالاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، فقد خرج الجيش العراقي والعراق بأكمله من الصراع العربي مع إسرائيل، وأضعف الاحتلال سوريا وأفقدها قدرة التهديد والمناورة، هذا الوضع الديناميكي مثل عنصراً مهماً لديمومة الفاعلية لاستراتيجية إسرائيل الاقليمية.[3] ذلك لأن موقع إسرائيل كقوة اقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة العربية يعتمد على شروط أساسية، وهي[4]:

---

(1) نشأت عنتر امين، ازدواجية المواقف الايرانية من الثورات العربية، مجلة آراء الخليج، العدد(82)، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، يوليو 2011، ص53.

(2) شهرام شوبين، التوازنات الجديدة: النفوذ الاقليمي لإيران بعد الربيع العربي، عرض طارق رشيد عليان، مجلة السياسة الدولية، العدد191، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2013، ص87.

(3) محمد احمد، الغزو الامريكي – البريطاني للعراق عام2003" بحث في الاسباب والنتائج"، مجلة جامعة دمشق، العدد(4)، المجلد الرابع، دمشق، 2004، ص13 وما بعدها.

(4) لبنى نبيه وثروت محمد حسن، عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بحث منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) بتاريخ 2012/6/12، على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-12-06-12.htm

1. استمرار الدعم الدولي كأساس للمشروعية القانونية في الأمم المتحدة، والمتمثل من خلال الدعم الامريكي الفاعل وتوجيهها للمنظمة الدولية في هذا الاتجاه.
2. التحكم في ايقاع التوازنات بين الدول العربية، عبر المناورات التي تمنع تحول الدول العربية الى معسكر واحد.

من هذا المنطلق تبني اسرائيل استراتيجية التعامل مع ثورات التغيير التي عصفت بالمنطقة العربية بداية عام 2011، والتي وفرت فرص وفرضت تحديات على اسرائيل كقوة اقليمية فاعلة في المنطقة العربية.[1] ومع أن اسرائيل قلقة من الارهاصات الاولية لتغيير الخريطة السياسية العربية وخصوصا التغيير الذي اطاح بالنظام المصري المعروف بالحليف الاستراتيجي لإسرائيل.[2] إلا أنها بدأت بالتوجه لبناء تحالفات اقليمية بديلة، وأعادت النظر في علاقاتها القائمة مع القوى الاقليمية، وفي هذا الاطار برزت الى الواجهة السياسية العلاقات الإسرائيلية-الخليجية وبالأخص العلاقة مع قطر، والعمل على توظيف هذه العلاقات للتأثير في مسار ثورات التغيير العربي.[3]

كما تسعى إسرائيل الى الاستفادة من حالة التّنافسالجيوستراتيجي في المنطقة بين اللاعبين الدوليّين والإقليميين، وانشغال الدول العربية بترتيب أوضاعها لإنجاز ثوراتها، أو إتمام المرحلة الانتقالية لها، من أجل إنجاز توجّهاته الهادفة إلى إغلاق القضية الفلسطينية بحلولٍ جزئية، واستكمال نهجها في توسيع الاستيطان، وفرضه كمعيقجغرافي وديمغرافـــي ليكون أحد المحدّدات الثابتة في أيّ عملية تفاوضية

(1) احمد داوود اوغلو، الديناميات الاساسية في الشرق الاوسط (العرب واسرائيل وايران)، مجلة شـؤون الاوسط، العدد(114)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت،خريف 2004، ص49.

(2) مصطفى عبدالعزيز مرسي، الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الادوار الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص29.

(3) نورهان الشيخ، علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية في اعقاب الثورات العربية، مجلة حمورابي، العدد(3)، مصدر سبق ذكره، ص78.

مقبلة، كما انها ستستمـــر في سعيهـــا لتكريس فارق القوة بينها وبين جيرانها العرب.[1]

وبالرغم من أن اسرائيل تنظر بعين الريبة والقلق الى تداعيات التغيير في المنطقة العربية، وصعود التيارات الاسلامية الى السلطة في العدد من الدول العربية، إلا أنها ترى في الثورات العربية فرصة لتفكيك المحيط الاسرائيلي والتخلص من الجيوش العربية (العراقي، المصري، السوري) القوية التي حاربت اسرائيل.[2] والتركيز على تفكيك ما تبقى من سوريا كهدف استراتيجي، فسقوط النظام في سوريا يعني تغيراً جذرياً في ميزان القوى في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها ويعني خروج لاعب إقليمي رئيس من اللعبة وهي (إيران)، وبالتالي احتواء آخر حركات المقاومة العربية "حزب الله" اللبناني، وحركتا "حماس" و"الجهاد الاسلامي" الفلسطينيين، بزوال الدول (المعبر) الجسر للإمدادات.[3]

وفي الوقت ذاته تعمل اسرائيل على اعادة هيكلة أولوياتها الاستراتيجية في ضوء التغييرات الحاصلة في التهديدات الاستراتيجية على امنها القومي، والناتجة عن الثورات العربية وتقدم التكنولوجيا وسهولة الحصول عليها من قبل أطراف معادية، في ظل توقع زيادة قوة "القوى الإسلامية" في العالم والمنطقة،وإمكانية نشوء لما يسمى باللغة الاستخبارية بـــ"تقاطع المخاطر" في البيئة الاستراتيجية والمتمثلة بالمخاطر الآتية[4]:

---

(1) فوزي حسن حسين، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ابريل 2012، ص 14.

(2) نورهان الشيخ، علاقة اسرائيل بالقوى العربية، مصدر سبق ذكره، ص81.

(3) محمد الحمادي، ربيع عربي و"قلق" اسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد(191)، مؤسسة الاهـــرام، القاهرة، يناير 2013، ص 43.

(4) عدنان ابو عامر، المخابرات الإسرائيلية ما بعد الربيع العربي، تقرير منشور على موقع الجزيرة فـــي الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، بتاريخ 2012/8/29، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/8f16c950-b509-42e9-a2b6

1. سقوط أنظمة عربية، بالترافق مع خطر امتلاك سلاح نووي، على شكل الخوف القائم حاليا إزاء إمكانية سقوط النظام السوري، والتركيز الإسرائيلي على مآل السلاح الكيماوي.
2. استعداد جهات متطرفة لتنفيذ عمليات ضد اسرائيل، بالترافق مع أسلحة الدمار الشامل.
3. تبلور دولة فلسطينية معادية لإسرائيل بالترافق مع انتفاضة في أوساط عرب 48، لمحاكاة إخوانهم في الدول العربية.

نستشف من مجمل ما سبق، أن التفاعل المتبادل بين الداخلي (العربي) والاقليمي (تركيا، ايران، اسرائيل) في المنطقة تصاعد على وقع التغيير المتواتر في المنطقة، ويمكن رصد ارتفاع منحنى التدخل الخارجي بشكل عام، والدور الاقليمي بصفة خاصة فيما تشهده المنطقة من تغيير، الأمر الذي يشير الى أن المستقبل يتجه نجو "اقلمة" الاوضاع العربية، ويفتح الباب امام تفاعلات اقليمية جديدة قوامها تغيير الداخل تارة، و محاولات دفع التغيير تارة أخرى، ومنع التغيير في حالات ثالثة. كما ان المشهد العام للتغيير في المنطقة العربية، نتيجة لطبيعة الادوار الاقليمية والدولية المؤثرة في مسار تطور العملية الثورية، تنعكس على مشهد توازن القوى الاقليمي ومصالح القوى الدولية مستقبلا، وبالتالي فمن المؤكد ان المنطقة العربية ستشهد تغييرات هائلة تمثل مخرجات لمدخلات وممارسات ومتغيرات دولية أسهمت في تطور الأحداث والوصول الى ما آلت اليه المنطقة من ثورات، لعل اهمها ممارسات الولايات المتحدة المتنفذة في عموم المنطقة العربية.

الفصل الثالث

الأمن القومي الأمريكي واستراتيجية التغيير في المنطقة العربية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التحولات في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

المبحث الثاني: الأصول الفكرية للتغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

المبحث الثالث: الأصول المادية (الأدائية) للتغيير في استراتيجية الأمن الأمريكي

الفصل الثالث

الأمن القومي الأمريكي
واستراتيجية التغيير في المنطقة العربية

توطئة:

لطالما ردد القادة ومنظروا الاستراتيجية الأمريكية فكرة مفادها، ان اعادة تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الاولى، هي المسؤولة عن الحروب اللاحقة لها، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية، وهذه النظرة مشتركة بين القادة ومنظّري الاستراتيجية في الادارات الامريكية المتعاقبة، وهي تلقى دعمها من خلال مراجعة حروب القرن العشرين وعلاقاتها بتلك الجراحات الجغرافية التي كرستها معاهدة فرساي وملحقاتها السرية، وأهمها معاهدة سايكس ــ بيكو لتقسيم المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط.

ومع انغماس الولايات المتحدة في الشأن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ازداد الحراك الامريكي لتغيير العالم، لاسيما مع اتساع المصالح الحيوية الامريكية على المستوى العالمي، والتحولات التي طرأت على النظام الدولي والتي افرزت هيمنة الولايات المتحدة على هذا النظام، مما استلزم اعادة النظر في مكتسبات الحرب العالمية الاولى، والخرائط التي رسمت بموجب معاهدة سايكس ــ بيكو، ليكون النظام الدولي بشكل عام، والنظام الشرق أوسطي بشكل خاص صناعة امريكية بعد ان كان صناعة أوربية. ومن اجل الاحاطة بما تقدم، ارتأينا من المناسب تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وكالآتي:

المبحث الأول: التحولات في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المبحث الثاني: الأصول الفكرية للتغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المبحث الثالث: الأصول المادية (الأدائية) للتغيير في استراتيجية الأمن الأمريكي.

المبحث الأول

التحولات في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

بالرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية في دعم قضية التغيير والتحول الديمقراطي منذ سبعينات القرن الماضي في العديد من دول امريكا اللاتينية وآسيا وشرق اوربا، وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، إلا أن هذا التغيير لم يكن ضمن أولويات السياسة الامريكية تجاهه المنطقة العربية، بل انها سعت الى الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة العربية، بما يعنيه ذلك الحيلولة ما امكن دون حصول تغيير ذا مغزى في المنطقة لاعتبارات استراتيجية منها:

1. محاربة المد الشيوعي.
2. سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين المصالح الامريكية في المنطقة العربية.
3. الخشية من وصول الحركات والاحزاب الاسلامية الى السلطة.
4. الاعتبارات المتعلقة بقضية الصراع العربي – الاسرائيلي، وسهولة توقيع اتفاقيات السلام مع النظم العربية غير الديمقراطية لمصلحة اسرائيل.[1]

لكن مع دخول الالفية الجديدة شهدت السياسة الخارجية الامريكية تحولاً جذرياً، غيرت معها الاولويات الاستراتيجية، فأصبحت قضية التغيير تقع ضمن الأولويات الاستراتيجية الملحة لهذه السياسة تجاه المنطقة العربية خصوصاً بعد أحداث 11 ايلول/ سبتمبر2001 التي كانت بمثابة الحافز على تبوء التغيير في مقدمة أجندات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية. وهذا الامر الذي يدفعنا الى التساؤل عن اهم مستدعيات التغيير في الاستراتيجية الأمريكية؟ لذا

---

[1] محمد وائل اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، ط1، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2011، ص129–132.

سنحاول جاهدين الإجابة عن هذا السؤال الشامل عبر تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: وصول المحافظين الجدد الى السلطة.

المطلب الثاني: أحداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001 والحرب على الارهاب.

المطلب الثالث: مؤسسة الرئاسة وتجديد الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الأول

وصول المحافظين الجدد الى السلطة

إن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة هم تيار جديد، فهو تيار يعود جذوره الى النصف الاول من القرن العشرين، ويمكن القول بأن إرث المحافظين الجدد وإلهامهم الفكري يرجع في إلى أفكار وكتابات الفيلسوف اليهودي الألماني الأصل (ليوشتراوس Leo Strauss) المهاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938 من بطش النازية في ألمانيا، والذي اسس ما عرف بـــ(الشتراوسية الليبرالية) التي مثلت الجذور الاولى لفكر المحافظين الجدد، والمنتجة للحراك الامريكي داخلياً وخارجياً.[1]

برز تيار المحافظين الجدد كمجموعة سياسية امريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهم ليسوا سياسيين فقط، وانما كتاب نافذون ومفكرون استراتيجيون ومحاربون قدامى ومسؤولون سابقون وصحفيون ناشطون وباحثون في خزانات الفكر المعروفة بـــ"Think Thanks"، جمعهم تيار فكري واحد ونزعة اطلق عليها اسم (المحافظون الجدد Neo Cons) تميزت بميولها الى اليمين المسيحي المتطرف وايمانها بقوة الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم.[2]

---

[1] هادي قبيسي، السياسة الخارجية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص18.

[2] احمد فايز صالح، دور المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، فلسطين، 2011، ص13.

وفي الواقع أن المحافظين الجدد ليسوا جدداً، إلا في اعادة ممارسة ادوارهم وتوجهاتهم، فقد ظهروا في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) كمجموعة منشقة عن الحزب الديمقراطي، وكانوا يلقبون باسم (ديمقراطيو ريغان) حيث توزعوا في المراكز الاكاديمية والبحثية والاعلامية.[1] إذ استطاع (ريغان) بتبنيه رؤى متشددة تجاه كثير من القضايا الداخلية والخارجية أن يلاقى دعمًا كبيرًا من كثير من السياسيين والمثقفين الذين يتبنون الرؤية الريغانية القائمة على الاستثناء الامريكي.[2] فمثلت تلك الفترة المرحلة التي تبلور فيها تيار (المحافظين الجدد).[3]

وقد ذاع صيت المحافظين الجدد عبر المشاريع والاستراتيجيات التي نظّرت لرؤيتهم للقرن الحادي والعشرين، وقد مثلت الدراسة التي اعدها(وليام كريستول) و(روبرت كاغان) وهم من رواد هذا التيار عام 1996 بعنوان "نحو سياسة ريغانية جديدة"، المرجعية الفكرية الجديدة لخطاب المحافظين الجدد في مرحلة التسعينات.[4] والداعية بحسب (كريستول وكاغان) الى ممارسة الولايات المتحدة ما تسمى "هيمنة عالمية خيرة" تستند الى بناء قوة عسكرية امريكية ضخمة.[5] كما تبلورت رؤى المحافظين بشكل اوضح في "مشروع القرن الامريكي" والدراسة الشهيرة التي وضعها هذا المشروع تحت عنوان "استراتيجية إعادة بناء الدفاع الأمريكي" والتي بدأت الادارة الامريكية بتطبيقها بعد مرور سنة من فوز مرشحها (جورج بوش

---

[1] سعد حسين، المحافظون الجدد والحرب الامريكية على العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد(5)، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2005، ص25.

[2] السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص41.

[3] احمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص13.

[4] السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص30.

[5] نقلاً عن: جويل لنجل، نمط التفكير للمحافظين الجدد، سلسلة ابحاث استراتيجية، مركز المعطيات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2004، ص5.

الابن) كرئيس للولايات المتحدة اي مع مطلع عام 2002.[1] إذ يعد المحافظون الجدد فوز (جورج بوش الابن) تعبير حي عن نجاح اليمين الأمريكي بشقيه: السياسي المعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد (Neo-conservatives)، والديني المعروف اصطلاحا باليمين المسيحي الجديد (New Christian right) من الوصول إلى أعلى مؤسسات السلطة والحكم في الولايات المتحدة، فيما عرف بـــ"عودة المقدس" وكلاهما معروف بتطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة، بما في ذلك ما يرونه الدورالواجب للولايات المتحدة عالميًا، وبذلك تكونت ثلاثية القوة، الثروة والدين كغاية ووسيلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.[2] وهذا ما احدث تحول بارز في السياسة الخارجية الامريكية، فعلى مدى تاريخ الإدارة الأمريكية المتعاقبة، لم يحدث أن وصل اليمين ببعديه السياسي والديني إلى المشاركة في السلطة في آن واحد.[3]

إن فكر المحافظين الجدد الذي بدا يتشكل منذ سبعينات القرن الماضي قد بني على مبدأين رئيسين هما[4]:

1. رفض انعزالية الديمقراطيين الذين يئسوا من نشر الديمقراطية والقيم الامريكية على المستوى الدولي، ورفض واقعية الجمهوريين التي تنظر الى العلاقات الدولية بالأساس كصراع قوى ومصالح، ولا تهتم كثيراً بالرؤى الاخلاقية مثل نشر الديمقراطية وحقوق الانسان.

---

(1) سويم العزي، اسباب فشل الاستراتيجية الامريكية في العالم، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011، ص133.

(2) سيد مرتضى، الامبراطورية الامريكية: ثلاثية الثروة – الدين – القوة من الحرب الباردة الى ما بعد احداث 11 سبتمبر، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص103.

(3) Charles w. Dunn and j. David Woodward, The conservative tradition in America, Langham Maryland, roman& Littlefield publishers, ١٩٩٦,p33

(4) Cecil v. Crab and Glenn J. Antizzo, Charting a new diplomatic course: Alternative approaches to America's post cold war, Louisiana state: university press, 2001, p 25.

2. البحث عن سياسة خارجية أمريكية تضمن هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، ونشر قيمها كالديمقراطية وحقوق الانسان من خلال سياستها الخارجية.

اذ يؤمن المحافظين الجدد بأن الولايات المتحدة يجب ان تقيم علاقاتها مع العالم الخارجي على اساس ايدلوجي، وان تنتهج خطا متشدداً مع الدول الغير الديمقراطية والتي تتعارض قيمها مع القيم الأمريكية.[1] فالتغيير الجذري الذي تم على المستوى الدولي بانهيار النظام القطبي وتفكك الاتحاد السوفييتي، عجل بالمنظرين داخل تيار المحافظين الجدد بالتركيز على مبدأ الديمقراطية، ليس كهدف لابد من تحقيقه، بل كوسيلة يتم من خلالها اضفاء صفة الرسالة الانسانية على الايدليوجية الامريكية الجديدة والتي اطلق عليها "السلام الامريكي".[2]

ان هذا التحول في استراتيجية الولايات المتحدة كان له آثار على الواقع السياسي الدولي، لعل أهمها بحسب رأي المحافظين الجدد، العدول عن دعم الانظمة التي تتعارض مبادئها مع الرسالة الأمريكية الكونية، كما انها تمثل دعوى صريحة لتغيير الانظمة التي لا تتفق مع هذه السياسة، حتى لو كانت أنظمة صديقة للولايات المتحدة، وبكل الوسائل ومن بينها اللجوء الى القوة لو دعت الضرورة.[3] كما ان المحافظين الجدد يدعون بأن رغبتهم في نشر الديمقراطية في الخارج لا تقوم على نظرة مثالية للنظام العالمي، بل تستند هذه الرغبة على أساس السعي إلى خدمة وتأمين المصالح القومية الأمريكية على المدى الطويل.[4] وفي هذا الاتجاه يشير (تشارلز كروثايمر Charles Krauthammer) أحد المحافظين الجدد البارزين

---

[1] Robin Wright, Global Realities Reshaping Bush Foreign policy vision, LA Times, March 11, 2001, p1.

[2] سويم العزي، اسباب فشل الاستراتيجية الامريكية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص134.

[3] نقلا عن: ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الاميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص20.

[4] محمد فلاح الزعبي، كيف يحكم المحافظون الجدد، مجلة العصر، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2010، ص23.

بأن نشر الديمقراطية في المناطق المضطربة من العالم مثل الشرق الأوسط سوف يحافظ على المصالح الأمريكية، لأن النظم الديمقراطية تكون أكثر قرباً وتقبلاً لفكرة التحالف مع الولايات المتحدة أكثر من غيرها من النظم غير الديمقراطية.[1]

وهنا يركز المحافظون الجدد على منطقة الشرق الأوسط وظاهرة الإسلام العالمي، بوصفه خطر حقيقي يهدد المصالح الأمريكية في الخارج، باعتبار أن الأنظمة السياسية القائمة في هذه المنطقة تعيش أزمة فقدان الشرعية، واي تحرير فجائي لطاقات الشعوب المكبوتة في دول هذه المنطقة سوف يدفعها للتشكل ضمن حركات اسلامية متطرفة خطيرة التداعيات على الامن القومي الامريكي.[2] لذا يؤكد (كروثايمر) بأن "الاطاحة بالأصولية وبداية نشر الديمقراطية لهما تأثير حاسم في الحرب الأمريكية على التهديد الجديد للحرية والديمقراطية، والعدو الجديد المتمثل بالتوتاليتارية العربية الاسلامية التي تهدد الامن القومي الامريكي".[3] لذا فأن افضل وسيلة لتوطيد أمن الولايات المتحدة هو تغيير الأنظمة الاستبدادية في الشرق الاوسط، واعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة وبما يتناسب والمصالح الأمريكية.[4]

وفي الشأن الخارجي يدعو المحافظين الجدد الى ضرورة تكريس سياسة القبضة الحديدية، واستخدام التفوق العسكري الأمريكي الكاسح لحماية المصالح

---

(1) هادي قبيسي، السياسة الامريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص42.

(2) عبدالقادر محمد فهمي، مكانة الاسلام والمسلمين في الادراك السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد(19)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد، 1999، ص39.

(3) Charles Krauthammer, The Neoconservative Convergence, Commentary Magazine , July, 2005, p2

(4) سهام حسين قحطاني، العذراء والرب: قراءة في الخطاب السياسي الامريكي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص52.

العليا للولايات المتحدة، ويدعون لتطبيق سياسة خارجية احادية، وهم يفضلون تغيير وتبديل الانظمة بدلاً من اعادة بناءها، كذلك يومنون بأن أمريكا مكلفة برسالة قوامها تحرير العالم من البربرية وفرض الديمقراطية بالقوة.[1] لذلك لا يتردد هذا التيار في وضع خطط طويلة المدى تهدف الى اعادة تشكيل العالم.[2]

ويعد المحافظون الجدد من أكثر الاتجاهات ميلا في اطار سياستهم الخارجية الى طغيان النظرة العدائية في ميدان العلاقات الدولية، والارتكاز الى العقيدة المانوية التي تقول بالتقسيم القاطع لقوتي الخير والشر المتصارعين، فمن ليس مع الخير (الذي تجسده الولايات المتحدة) فهو مع الشر حتماً، لذا يدعون الى تعزيز القدرة العسكرية في الولايات المتحدة واتباع استراتيجيتهم القائلة " ان افضل السبل للمحافظة على السلام يتمثل في الاستعداد للحرب".[3] هذا الفكر نفسه هو الذي أدى في النهاية إلى بلورة استراتيجية (الضربة الاستباقية)، والتحول من آلية تشريع الحرب من داخل المنظمة الاممية الى مبدأ "شرعية الحرب الذاتية" القائمة على التصرف الفردي دون الحاجة الى الحلفاء طالما ان ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة.[4]

بذلك نجح المحافظون الجدد في تسييس أفكار (شتراوس (الفلسفية وإسقاطها على الواقع السياسي المعاصر وبالذات كتاباته حول طبيعة النظام السياسي، حيث

---

(1) مارك دانر، اختطاف كارثة: 11سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية امريكية، تحرير ست جالي وجيرمي ايراب، تعريب عبداللطيف موسى ابو البصل، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص111-114.

(2) سهام حسين قحطاني، العذراء والرب: قراءة في الخطاب السياسي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص45.

(3) نقلا عن: عبدالله جمعان محمد الغامدي، الايدلوجية السياسية الامريكية: محدداتها..اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد(56)، الشارقة، ص105.

(4) محمد كمال، المحافظون الجدد: صنع قرار الشرق الاوسط في ادارة بوش، سلسلة قضايا استراتيجية، العدد(25)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2003، ص14.

آمن (شتراوس) بأن التغيير الناجح للأنظمة السياسية من الممكن أن يؤدي إلى تغيير أنماط وعادات المجتمعات البشرية.[1] لذلك ركزت ادارة الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش الابن) في اطار سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط على قضية التغيير، وجعلتها في مقدمة اهداف سياستها الخارجية، وتواصلت مع القوة العسكرية، واطاحت بنظام الحكم في افغانستان والعراق.[2]

مما تقدم، فإن تيار المحافظين الجدد الذي ظهر في الولايات المتحدة يحمل رؤية ثورية راديكالية في ولاية (رونالد ريغن)، قد طغى على الادارة الأمريكية في ولاية (بوش الابن) لينطلق هذا التيار في سياساته من هدف واضح هو (تحقيق المصلحة القومية الأمريكية) وفق اسس محددة هي: الحفاظ على القوة العسكرية وتدعيمها لضمان التفوق الامريكي، والقضاء على الانظمة المارقة عبر شن حروب(استباقية عليها)، والحفاظ على الدور الاحادي للولايات المتحدة لقادة العالم.

المطلب الثاني

أحداث 11 سبتمبر / أيلول 2001 والحرب على الارهاب

شكّلت أحداث 11/سبتمبر لحظة تغيير في تأريخ الولايات المتحدة الامريكية.[3] وعدّت منعطفا اساسياً لممارسات السياسة الخارجية الأمريكية وعقائدها، إذ ولدت هذه الأحداث فعالية وزخماً كبيراً في السياسة الامريكية تجاه العالم، ومثلت "المحفز الاستراتيجي" لإظهار عقيدة وأفكار المحافظين الجدد

---

[1] هادي قبيسي، السياسة الامريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص58.

[2] سهام حسين قحطاني، العذراء والرب: قراءة في الخطاب السياسي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص53.

[3] السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص11.

والمتمثلة بـــ"مشروع القرن الأمريكي" واوجدت المسوغ العملي لها.[1] فتشكلت المدركات السياسية الأمريكية باتجاه تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هو تغيير في ادارة العلاقات الدولية، وتغيير في انظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي وعلى النحو الذي يكرس احادية القطب الامريكي وسيطرته على النظام الدولي بنشر مبدأ الحرية والديمقراطية الذي اتخذته الولايات المتحدة معياراً لسياستها في شؤون العلاقات الدولية.[2]

فجاءت أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، لتهيئ الفرصة لتقديم رؤية جديدة قوامها الاعتماد على القوة والعمل انفرادياً، وتبني استراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية للتعامل مع العدو الجديد (الارهاب)، وعدم الانتظار حتى تتجمع المخاطر، وعدّ نشر الديمقراطية أحد أهم الأدوات التي تساعد على تجفيف منابع الارهاب ودوافعه.[3]

وعلى قدر أهمية ذلك الحدث، جاءت الاستجابة الأمريكية له، وفقاً لما أشار إليه (بيل كلينتون) بقوله "إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعبر عن نفسها بقوة الحوادث التي تجابهها".[4] سارعت الادارة الامريكية الى توظيف الاحداث لتحقيق طموحها الامبراطوري، فاستعادت خطاب الرئيس الامريكي الاسبق (رونالد ريغن) في التعامل مع الشيوعيين، لكن هذه المرة مع (الارهاب)، ليقدم الرئيس

---

(1) حسن نافعة، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 153، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو 2003، ص78.

(2) Zbigniew Brzezinski , The choice: Global Domination or Global Leader ship , Boulder, co: Persons Books Group, 2004, P, 87 By, www. Washington Post.com.

(3) فكرت نامق عبدالفتاح وعبدالجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي: بعد عام 2003، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص125.

(4) نقلاً عن: منعم صاحي العمار، صناعة العدو في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة قضايا عراقية، العدد(1)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بابل، 2008، ص6-10.

(بوش الابن) في خطابه خياراً واضحاً "على كل امةٍ في كل منطقة ان تتخذ الآن قراراً، أما أن تكون معنا، وأما أن تكون مع الارهابيين".[1] مقسما بهذا الخطاب العالم الى محورين، **الأول:** محور الخير، ويضم الولايات المتحدة وحلفائها، **والثاني:** محور الشر، وتضم الدول المستعصية والتي لا تتفق مع السياسة الامريكية.[2]

وقد بادر الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) اثر احداث 11 ايلول/ سبتمبر، الى اطلاق لفظة الحرب العالمية على الارهاب، معتبراً إياها أطول واقسى حرب دخلتها الولايات المتحدة، فقال "إن حربنا ضد الارهاب تبدأ من القاعدة ولكنها لا تنتهي عندها، لن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة ارهابية دولية بإيقافها وتحطيمها...ومنذ اليوم، فإن كل امةٍ تستمر في احتضان او دعم الارهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها".[3] وحرصت الولايات المتحدة على تصوير هذه الحرب بالطابع الحضاري من خلال خطاب الرئيس (بوش الابن) الذي تضمن عبارات "لنجعلها حرباً صليبية" معلناً بذلك نقل صدام الحضارات من الجانب النظري الى الجانب العملي.[4] كما ساهمت هذه الأحداث في بلورة "استراتيجية الامن القومي الامريكي لمحاربة الارهاب" والتي أفصحت عن فكرتها الأخطر المتمثلة بـ"الحرب الوقائية" القائمة على ضرورة افناء القيم والمفاهيم العدائية ومروجيها الذين عدّو (محوراً للشر).[5] وتحت شعار الحرب

---

(1) مادلين اولبرايت و بيل ودوورد، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الايوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص140.

(2) عماد فوزي شعيبي، السياسة الامريكية وصياغة العالم الجديد، مصدر سبق ذكره،

(3) Tom Lansford and Robert p. Watson and Other, American's War on Terror, second edition, ashgate publishing limited, U.S.A, p37.

(4) Hall Gardner , American global strategy and the war on terrorism , first edition , ashgate publishing limited , U.S.A, 2005 , p 58.

(5) نصير عاروري، جورج دبليو بوش: الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد(297)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2003، ص13.

على الارهاب طرحت الادارة الامريكية ابعاد استراتيجيتها للقرن الحادي والعشرين، والتي وجدت في احداث 11سبتمبر المسوغ الشرعي لتطبيقها.[1] هذه الاستراتيجية تمحورت على الركائز التالية[2]:

1. ملاحقة التنظيمات الارهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة.
2. السعي الى القضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها واسقاطها عند الضرورة (الدول التي دعاها بوش محور الشر).
3. الانتقال من الاحتواء الى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية هي في حد ذاتها خطراً على المصالح القومية الامريكية.
4. نشـــر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامـــة للأمن القومي الامريكي وغيابها مصدراً رئيسياً للإرهاب والتطرف.

ولما كان من ظاهر العرض الامريكي ان منفذي أحداث 11سبتمبر/ ايلول عناصر عربية واسلامية، جاءت الرؤية الامريكية، لتفسر احداث سبتمبر بأن لها علاقة بالصراع المحتوم بين الأنظمة العربية المستبدة وبين شعوبها.[3] لذا أصبح هذا الصراع قضية أمريكية بعد أن تحول الإحباط لدى الشباب العربي الذي فشلت أنظمته في تعليمه وتوظيفه الى غضب مضغوط مالبث أن تفجّر.[4] لتبرهن بأن دعم الولايات المتحـــدة للأنظمة العربية الفردية والاستبدادية في المرحلة السابقة

---

[1] كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(49)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تموز 2011، ص22.

[2] السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص80.

[3] ضياء رشوان، تداعيات احداث 11ايلول على الامن العربي، في متحت ايوب وآخرون، الامن القومي العربي في عالم متغير، تحرير متحت ايوب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص113.

[4] د. حسن نافعة، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص78.

كان خطأً كبيراً دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ثمنه في الحادي عشر من سبتمبر.[1]

وانطلاقا من التفسير السابق فإن التوجه الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يقوم على النقيض من سياستها في الحرب الباردة، والتي كانت تقوم في كثير من الأحيان على الحفاظ على الوضع الراهن، لكن الرؤية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تقوم على ان الولايات المتحدة ستعمل مباشرة وبنفسها على التغيير السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم وفي الشرق الأوسط.[2] بعدما ثبت لها بأن الجمود القائم في المنطقة هو مصدر الخطر الحقيقي على امنها القومي.[3] ليأتي بعد ذلك (هنري كيسنجر) و(صاموئيل هنتنغتون) ليضعا الحل العملي عبر هلال الازمات وصراع الحضارات، ودعوة الولايات المتحدة لشن (حروب استباقية) تقضي على محاضن الارهاب في بلاد العرب والمسلمين، وتغيير المقاومين لها.[4] فكان من مظاهر هذه الدعوة ما اعطته الولايات المتحدة لنفسها من حق التدخل وملاحقة العناصر المشتبه بها في اي مكان في العالم، دون ان يكون لبلادهم أي حق للاعتراض.[5] ووفقاً لهذا الاخراج بدت العلاقات الامريكية ـــ العربية في جانب منها محصورة بالعدائية من قبل الولايات المتحدة التي اتخذت من أحداث 11 سبتمبر المبرر الشرعي لإعلان التصادم والتدخل، ليتواكب ذلك مع ما

---

[1] سليم كاطع علي، محددات السياسة الخارجية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول، المرصد الدولي، العدد(5)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الاول 2007، ص69.

[2] الفضل شلق، العدوان على العراق، إدارة بوش والمحافظون الجدد، مجلة شؤون الأوسط، العدد(112)، مركز الدراسات الاقليمية والاستراتيجية، بيروت، صيف2003، ص45.

[3] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين، مصدر سبق ذكرة، ص58.

[4] مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على سطح الارهاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص25.

[5] ضياء رشوان، تداعيات احداث 11 ايلول على الامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص114.

أشار اليه الرئيس (جورج بوش الابن) بقوله "لن أتردد في الدفاع عن أمريكا... بغض النظر ما يتطلب ذلك من اسلوب".[1]

وهكذا فإن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 دفعت الولايات المتحدة الى قلب الأولويات في استراتيجيتها، إذ أصبحت القضايا الأمنية الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية.[2] وتم استخدام الهاجس الامني داخلياً لتبرير سياسات الرئيس (بوش الابن) الخارجية والتي تميزت[3]:

أ- تغيّر مفهوم (التنسيق المتعدد الاطراف) إذ كان التحالف هو الذي يحدد المهمة، الى مفهوم (مفهوم احادية التصرف) فأصبحت المهمة هي التي تحدد التحالف وليس العكس.

ب- استبدلت نظرية (الردع) المبنية على التوازن بين القوى، بنظرية (الحرب الاستباقية) للولايات المتحدة ضد أعداء محتملين.

ان ما يبينه هذان المبدأين، هو ان الرؤية الاستراتيجية الامريكية بعد 11 أيلول/ سبتمبر أصبحت تنتهج بوضوح مسلكاً جامعاً بين المثالية (الولسنية) التي تصور ان "أمريكا بصفتها ضمير الإنسانية والمسؤولة عن نشر الحرية والديمقراطية"، و(الاستثنائية الاحادية للولايات المتحدة) والتي تتخذ شكل طموح امبراطوري لا يتقيد بالضوابط التشريعية ولا تقيم وزناً للمنظمات الدولية، بل تنطلق من مبدأين متلازمين هما، من جهة الشرعية تتولد من السلطة المهيمنة، وان المصلحة القومية للولايات المتحدة هي مصلحة العالم من جهة اخرى.[4]

---

(1) نقلاً عن: سهام القحطاني، العذراء والرب: قراءة في الخطاب السياسي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص31.

(2) مصطفى مجدي الجمال، الامن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية: سياقات وآفاق، في متحت ايوب وآخرون، الامن القومي العربي في عالم متغير، تحرير متحت ايوب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص123.

(3) فنسان الغريب، مأزق الهيمنة الامريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص190.

(4) السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، مصدر سبق ذكره، ص50.

وبناءً على ذلك فإن التداعيات السياسية لأحداث 11 سبتمبر، اصبحت عاملا اساسياً لحقبة جديدة من تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، عبر ما اكدته (باولا دوبرانسكي) وكيلة وزارة الخارجية الامريكية آنذاك "إن تقدم الديمقراطية وحقوق الانسان هما وقود حربنا على الارهاب".[1] لنرى بعد ذلك نقلة في السياسة الخارجية الامريكية لمرحلة ما بعد أحداث 11 ايلول، تمثلت بالانتقال من دعم الأنظمة العربية المستبدة الى دمرقطة تلك الأنظمة وتغييرها لموائمتها متطلباتها المصلحية، لتبدأ حقبة طرح الرؤى والمشاريع الامريكية لإصلاح وتغيير الأنظمة العربية.[2] ليكون الاصلاح والتغيير في مقدمة الاجندات السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، ولتشكل عنصر ضغط استراتيجي على الحكومات العربية، ليس فقط دبلوماسياً وانما عبر الضغوط والوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية.[3]

اجمالاً لما سبق، فإن أحداث 11/ سبتمبر 2001، غيرت مجرى التاريخ لصالح الولايات المتحدة الامريكية، اذ قلبت الاولويات في السياسة الخارجية الامريكية، وهيأت الفرصة لتنفيذ رؤى المحافظين الجدد ومشروعهم الاستراتيجي للهيمنة على العالم والمتمثل بـ"مشروع القرن الأمريكي" عبر آليات الحروب (الاستباقية) وتغيير الأنظمة وترويج الديمقراطية، تحت شعار الحملة العالمية ضد العدو الجديد (الارهاب).

---

(1) محمد وائل اسماعيل، الولايات المتحدة وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(33) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، آذار،2011، ص76.

(2) احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص105.

(3) سعيد اللاوندي، الشرق الاوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب، ط1، شركة النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2005، ص15-17.

المطلب الثالث

مؤسسة الرئاسة وتجديد الاستراتيجية الأمريكية

لاشك، أن انتخاب (باراك حسين اوباما) في الخامس من نوفمبر 2008، أول رئيس للولايات المتحدة الامريكية من اصول افريقية هو حدث بحد ذاته يصب في مصلحة الادبيات السياسية الامريكية، التي طالما سعت الى تقديم الأنموذج الأمريكي في الديمقراطية وتكافؤ الفرص وتحقيق الاحلام.[1] كما إنها أحدثت نقلة نوعية في السياسة الخارجية الامريكية، تمثل في انتقال الشارع الامريكي من اليمين المحافظ الى اليسار والمدرسة الليبرالية، وطي صفحة حقبة الجمهوريين وعرّابهم (رونالد ريغن)، التي هيمنت على المشهد السياسي الامريكي منذ عام 1980، واستبدالها بانطلاقة جديدة واستثنائية لليبراليين والحزب الديمقراطي.[2]

وبعد أن تسلم مقاليد السلطة رسمياً في كانون الثاني/ يناير 2009، جدد الرئيس (باراك اوباما) تعهده الانتخابي للشعب الامريكي، والذي كان شعاره (التغيير) والعمل على ابعاد الولايات المتحدة عن إرث السياسة الداخلية والخارجية للمحافظين الجدد في عهد الرئيس (بوش الابن) والتي خلفت تركة ثقيلة من الازمات والاخفاقات في الشؤون الداخلية والخارجية.[3]

هكذا ورث (اوباما) إدارة مثقلة بالأزمات، تمثلت أساساً في اقتصاد أمريكي على شفير الكساد، نتيجة انخفاض الناتج القومي الاجمالي الامريكي، وتراجع مكانة

---

(1) خليل العناني، اوباما: قيود داخلية وتعقيدات خارجية، مجلة شؤون عربية، العدد(140)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، شتاء 2009، ص56.

(2) بشير عبدالفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص61-62.

(3) فواز جرجس، اوباما والشرق الاوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات، دراسات استراتيجية، العدد(154)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص7.

الولايات المتحدة في سوق الأوراق المالية والتبادلات التجارية.[1] وفي الجانب السياسي والاستراتيجي استلم (اوباما) ادارة موغلة في مستنقع الحرب على العراق التي أرهقت الاقتصاد الأمريكي، و خيبة امل في افغانستان التي عادت فيها قوات طالبان الى العمل العسكري، ملحقةً خسائر مهولة بالجيش الأمريكي، وحرباً مفتوحة على الارهاب، واخرى منتظرة مع ايران، بعد الفشل في اقناع الايرانيين عن العدول عن برنامجهم النووي.[2] ناهيك عن الصورة المشوهة التي اكتسبتها الولايات المتحدة في ظل إدارة (بوش الابن) على المستوى العالمي بشكل عام، والاسلامي والعربي على وجه الاخص.[3]

لذا انتهج (اوباما) نهجاً يشي بنزعة لا تهاون فيها، باتجاه "تغيير امريكا والعالم" واستعادة مكانة الولايات المتحدة عالمياً وتعزيز هيمنتها وريادتها، عبر التغيير (التكتيكي) في المنهج والطريقة لتحقيق اهداف الاستراتيجية الامريكية الشاملة.[4] فكان أول تغيير اعتمده (اوباما) هو تقديم الخارجية اي (الدبلوماسية) على الدفاع أي (القوة)، عن طريق أعادة الفاعلية لقوة أمريكا الناعمة، والاعتماد على "القوة الذكية" القائمة على الدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، كسبيل أمثل للإدارة السياسة الخارجية الأمريكية وتحقيق المصلحة والأمن القومي الأمريكي.[5] كذلك السعي الى تحرير السياسة الخارجية الامريكية من سطوة المفاهيم العسكرية،

---

[1] عمر عبد العاطي، الاحادية الامريكية بين الاستمرار والزوال، مجلة السياسة الدولية، العدد (173)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2008، ص225.

[2] حكيم التوراني، سياسة اوباما الخارجية: الانقلاب على الوعود، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011، ص156.

[3] محمد المنشاوي، الى اين تتجه الولايات المتحدة؟، في: الولايات المتحدة وتحديات التغيير، ملف (تحت الضوء)، مجلة السياسة الدولية، العدد(175)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2009، ص231.

[4] عاطف الغمري، امريكا في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، العدد(383)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2010، ص152.

[5] بشير عبدالفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص66.

والاهتمام بعناصر القوة الشاملة.[1] والتخلي عن "الحرب الاستباقية"، والغاء صفة المقاتل العدو في مطاردة المشتبه بهم في قضايا(الارهاب)، وقلب الصفحة على سياسات اشاعة الخوف التي مارستها ادارة (بوش الابن) منذ احداث 11سبتمبر.[2] كذلك العزوف عن مبدأ "صراع الحضارات" والذي كانت تعتمده ادارة (بوش الابن) في تعاملها مع العالم الاسلامي، والسعي لرأب الصدع الأمريكي الاسلامي، عبر تأكيد "أن الولايات المتحدة ليست ولن تكون ابداً في حالة حرب مع الاسلام".[3] كما وحذف (اوباما) مصطلحات "الجهاد" و"التطرف" من وثيقة الامن القومي الامريكي التي تم الاعلان عنها في ايار/ مايو 2010، في خطوة تعد اهم تغيير في عقيدة الامن القومي الامريكي، والتي تمت اعادة صياغتها على ضوء النقلة النوعية في السياسة الخارجية الامريكية، الساعية للتأكيد على أن الولايات المتحدة لا تنظر الى الدول الاسلامية من منظور الارهاب.[4]

وفيما يتعلق بالسياسات الدفاعية فقد تبنت ادارة (اوباما) طروحات الدفاع الذكي، والتي هي جزء من القوة الذكية المرتكزة على توظيف التكنلوجيا الحديثة في المهام العسكرية، والاعتماد على شبكة المعلومات الدقيقة والاقمار الصناعية، والتركيز على مبدأ التقنين البشري وذلك باستخدام (الروبوت) وحرب المعلومات والطائرات بدون طيار.[5] وفي مجال الانتشار العسكري، تعهدت ادارة (اوباما)

---

[1] معتز سلامة، استراتيجية الامن القومي الامريكي 2010، كراسات استراتيجية، ص9.

[2] علاء بيومي. باراك اوباما والعالم العربي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص75-97.

[3] وحيد عبدالمجيد، اوباما والشرق الاوسط: التغيير قد لا يكون للأفضل، كراسات استراتيجية، العدد(133)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نوفمبر، 2008، ص28.

[4] حسين حافظ وهيب العكيلي، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(110)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تشرين الاول 2011، ص52.

[5] Ted Galen , Smart Power: Toward a Prudent Foreign Policy for American , First Edition, Ted Galen carpenter, Cato institute , Washington DC, 2008, P193– 199.

بضرورة الانسحاب الكلي للقوات الامريكية من العراق في نهاية عام 2011 (وهذا ما حصل فعلاً)، والسعي الى إنهاء الوجود العسكري الامريكي في افغانستان كذلك في مطلع عام 2014.[1]

اما التحول الآخر الذي شهدته السياسة الخارجية الامريكية، فتمثل بتبني (اوباما) مبدأ "الشراكة" والانفتاح مع الحلفاء والاصدقاء، ونبذ مبدأ "الأحادية" والانفراد التي تبناها الرئيس (بوش الابن).[2] اذ يؤكد (اوباما) أن الولايات المتحدة ستكون أكثر مرونة في الانصات لحلفائها والتشاور معهم، وانها ستطور مفهوماً استراتيجياً مشتركاً، وانها ستكون أكثر مرونة بشأن قضايا خلافية مثل توسيع (حلف شمال الاطلسي) ونشر صواريخ بالستية في اوربا.[3] ولذا، ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ايار 2010، على تدعيم القدرة الأمريكية لتأدية دور قيادي في النظام العالمي لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، عبر صوغ نظام دولي يمكن عن طريقه مواجهة التحديات الدولية.[4] بالانطلاق من قناعة عبّر عنها (اوباما) في اكثر من محفلٍ دولي بأن "الولايات المتحدة لا يمكنها أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها، وفي الوقت نفسه لا يمكن للعالم ان يواجه تلك التهديدات بدون الولايات المتحدة" وهذا الأمر يفرض اعادة صياغة المقاربات التعاونية او التشاركية لتحقيق نجاحات دولية.[5] كما يؤمن

---

(1) سمير التنير، اوباما والسلام المستحيل: معركة المصير، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2011، ص165.

(2) Anthony H. Cordeman, The Obama Administration US Strategy: The First 100, Center For Strategy and International Studies, 2009, p5.

(3) تشارلز كوبشان، الشراكة وليس الصدارة، في: مذهب اوباما في العلاقات الدولية: اللامذهب؟ ام نظرية النظريات، (ملف خاص) مجلة آفاق المستقبل، العدد(4)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ابريل، 2010، ص39.

(4) عمر عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد(183)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مايو 2011، ص206.

(5) حكيم التوراني، سياسة اوباما الخارجية: الانقلاب على الوعود، مصدر سبق ذكره، ص157.

(اوباما) بالعمل الدولي، ويهدف الى تقوية المؤسسات الدولية المختلفة، والنظر الى هذه المنظمات الدولية لا باعتبارها مناهضة للمصالح الامريكية مثلما كان يراها(بوش الابن)، وانما باعتبار انه يحتم على امريكا السعي للعمل من خلالها، وتطويعها لخدمة المصالح الامريكية.[1]

وفي اطار التعامل مع الخصوم يؤكد (اوباما) ضرورة الحوار مع الخصوم واشراكهم بدلاً من عزلهم، وفي محاولة منه لإصلاح ما أفسدته ادارة (بوش الابن) التي اعتمدت على القوة المفرطة في التعامل مع الخصوم، يشير(اوباما) الى ان الدبلوماسية والحوار مع الخصوم (روسيا، ايران، كوبا، كوريا الشمالية..الخ) يعدان أمرين أساسيين لإعادة "بناء تحالفات الولايات المتحدة وترميم علاقاتها حول العالم، وتعزيز أمنها القومي فعلياً على المدى الطويل".[2] ثم تأكيد نائبه (جوزيف بايدن) ووزيرة خارجيته (هيلاري كلينتون) على تبني "سياسة ذكية" تؤخر اللجوء الى التصعيد العسكري والوسائل العقابية، واتباع نهج تصالحي مع العالم ينتهج الحوار بدلاً من الصدام.[3]

وفيما يتعلق بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، فإن إدارة (اوباما) اكثر براغماتية، ومع ان عقيدة "توسع الديمقراطية" مازالت احدى ركائز سياسته الخارجية، لكنه يطبقها بكثير من الحذر والبراغماتية، وينصرف عن فرض الأنظمة السياسية بالقوة.[4] ويرى (اوباما) أن المطلوب من الولايات المتحدة هو توفير الاطار الذي يحفز على القيام بالتغيير والتحول باتجاه الديمقراطية من قبل الأنظمة

---

(1) علاء بيومي، الازمة الاقتصادية قد تعوق تطور مبدأ للعلاقات الخارجية، في: مذهب اوباما في العلاقات الدولية: اللامذهب؟ ام نظرية النظريات، (ملف خاص) مجلة آفاق المستقبل، العدد(4)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، مارس/ابريل، 2010، ص41.

(2) فواز جرجس، اوباما والشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص22.

(3) بشير عبدالفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص66-67.

(4) فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف2011، ص56.

الحاكمة في المنطقة، ومؤازرة الجهود التي يبذلها المصلحون المحليون، وادراج مسألتي الديمقراطية والتنمية في سياق تعاون استراتيجي واسع النطاق بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط والعالم العربي.[1]

نخلص من ذلك، الى ان استراتيجية الأمن القومي الأمريكي شهدت مع تولي (اوباما) رئاسة الولايات المتحدة، نقلة نوعية في المنهج والطريقة، تمثل ذلك بالتخلي عن الربط بين الاسلاموالإرهاب، والتحرر من مبدأ "بوش" وعقيدة "الضربة الاستباقية" ورؤيته الصدامية مع العالم "من ليس معنا فهو ضدنا"، وطرح رؤية واقعية للتحولات الكونية وللقدرات الذاتية المطلوب تقويتها، والتأكيد على الشراكة الدولية،واعادة الاعتبار للنظام الدولي والدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الدولية، والتخلي عن سياسة نشر الديمقراطية كأولوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] ايزوبيل كولمن وتمارا كوفمن، التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط: تدبير امر التغيير وبناء نوع جديد من المشاركة، في كتاب: استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص122.

المبحث الثاني

الاصول الفكرية للتغيير

في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لا يمكن الخوض في تفاصيل استراتيجية التغيير التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط، من دون الخوض في التمهيد لهذه العملية عبر القراءة المتأنية لموقع فكرة التغيير في بنية الفكـــر الاســـتراتيجي الامريكي ومرتكزاتها والآليات التي تستخدمها فعلاً فـــي اطـــار عمليـــة التغييـــر المستمرة للمنطقة.

وفي ضوء القراءة المتأنية لتأريخ الفكر الاستراتيجي الامريكي، نجد ان فكرة التغيير متأصلة في رؤى وتصورات صناع الاستراتيجية الامريكية، والذين بـــاتوا يعرفون بـــ"محترفو الأمن القومي الأمريكي"، ومع انهم ليسوا استراتيجيين بالمعنى الحرفي للكلمة، ويخدمون في مواقع عديدة، إلا أنهم يمتلكون قدرة علـــى التفكيـــر، وفهم في صياغة الاستراتيجية الامريكية، والتي تتم وفق تراتبية موزعة على ثلاثة ادوار تؤخذ تصوراتهم بعين الاعتبار في صـــياغة الاســـتراتيجية وهـــم، القـــادة: باعتبارهم الذين يقدمون الرؤية الضرورية والمهارة التنظيمية والقيادة الشخصـــية، والمنظرون: الذين يطورون نظريات ومفاهيم عبر الدراســـة والتفكيـــر، واخيـــراً الممارسون، باعتبارهم الاشخاص المنفذون لكامل مستويات الاستراتيجية.[1]

وهنا يتبادر لنا السؤال الآتي، من هم الفاعلون الاكثر تـــأثيراً فـــي صـــياغة استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية؟ وهذا ما سنحاول ابانته من خلال تقسيم المبحث الى المطالب الآتية:

---

[1] هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاســـتراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز على، ط1، مركز الامارات للدراســـات والبحـــوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2011، ص33-34.

المطلب الاول: رؤى القادة "صناع التغيير".

المطلب الثاني: رؤى المنظرين "دعاة التغيير".

المطلب الاول

رؤى القادة ((صناع التغيير))

يعد رئيس الدولة (القائد) في الولايات المتحدة أهم شخصية دستورية في صنع وصياغة الرؤى الاستراتيجية، واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.[1] ويمارس الرئيس هذا الدور الكبير في مجريات صنع استراتيجية الولايات المتحدة، انطلاقاً من القوة الشخصية للرئيس ودوره من ناحية، وما يمتلكه من صلاحيات دستورية من ناحية اخرى.[2] إذ يعطي النظام الرئاسي الأمريكي لرئيس الجمهورية سلطات واسعة لا يحدها غير ما جاء به الدستور من صلاحيات (الكونغرس)، لذا إن منصب الرئاسة يعطي لشاغله امكانيات حركة كبيرة تساعد على ظهور الشخصية المميزة للرئيس.[3]

فبموجب الدستور الامريكي يتمتع الرئيس بثلاث سلطات مختلفة في ممارسة المسؤولية، فهو الرئيس التنفيذي، والقائد العام للقوات المسلحة، وكبير الدبلوماسيين.[4] فضلاً عن ان رئيس الجمهورية هو رئيس الوزراء في الوقت نفسه.[5] وتعود الى الصفات الشخصية للرئيس امكانية استخدام هذه الصلاحيات

---

(1) فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب.. كيف تصنع..ومن يصنعها، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص19.

(2) Peter Woll , Public Policy , Winthrop Publisher, Inc. , USA, 1974, p123.

(3) حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها، ط2، الهيئة المصرية الفي العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص18.

(4) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1970، ص162.

(5) هاني الدجاني، الولايات المتحدة واسرائيل والعلاقات الخاصة، مجلة شؤون عربية، العدد(96)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، كانون الاول 1998، ص194.

الواسعة، في رسم الاستراتيجية وتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة دون الخضوع لضغط (الكونغرس)، وهذا ما ادى الى ظهور مبادئ العمل الاستراتيجي او المشاريع الأمريكية المرتبطة باستراتيجية الامن القومي الامريكي والتي سميت بأسماء الادارات الامريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة.[1]

وهنالك علاقة بين التوجه العام للسياسة الخارجية، ودور الرئيس في صنع الاستراتيجية، وبالتركيز على المتبنيات الفكرية لاستراتيجية التغيير في المنطقة العربية، فإن الكثير من الدراسات تشير الى ان رؤى قادة الولايات المتحدة الامريكية بشأن التغيير على العموم يسودها اتجاهين[2]:

- **الرؤية المثالية:** وترى بأن العلاقات بين الدول يجب أن تحتكم الى القانون وأن جوهر العلاقة يجب أن يركن الى سلوك عقلاني والاحتكام الى قواعد دولية وأن التعاون الدولي يجب أن يسود العالم.[3]
- **الرؤية الواقعية:** وهيعلى عكس المثالية،ترى في القوة القاعدة المحورية في العلاقات الدولية وان المصلحة القومية تتحدد في اطار القوة ومن ثم مدى التأثير الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة مع الدول الاخرى.[4]

وبناءً على ذلك، يمكن القول ان اولى الرؤى الاستراتيجية الأمريكية في تغيير المنطقة العربية كانت في حقبة الحرب العالمية الاولى(1914-1918) والتي أرست بنتائجها مدخلاً جديداً للتوجه الأمريكي نحو المنطقة العربية بجانبه السياسي،

---

(1) كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي- الاسرائيلي في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص41. كذلك انظر: محمد عبدالقادر فهمي، مدخل الى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص323.

(2) عاطف الغمري، امريكا في عالم يتغير، مصدر سبق ذكره، ص154.

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ط1، شركة أياد للطباعة، بغداد، 1987، ص51.

(4) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات،مصدر سبق ذكره، ص19.

انطلاقاً من الرؤية المثالية التي تبناها الرئيس الامريكي الاسـبق(ودرو ويلسـون) والتي ظهرت على شكل مبدأ عرف باسمه (مبادئ ويلسون).[1] والتي جاءت علـى شكل (14) نقطة عكست الأخلاقية الأمريكية التي تعزو الى امريكا دوراً رسـائلياً في اقامة نظام عالمي جديد على اسس مثالية.[2] والمرتكزة علـى مبـادئ السـلام العالمي المستند الى التوسع الديمقراطي النابع من مبدأ "حق تقرير المصير" كمنطلق لاستقلال الشعوب، ومنها شعوب المنطقة العربية.[3] إذ جاء في النقطة الثانية عشرة من (مبادئ ويلسون) أن "الأجزاء التركية من الإمبراطوريـة العثمانيـة يجـب أن تضمن لها السيادة، على ان يضمن للأقليات الخاضعة للحكم العثماني، حق تقريـر المصير".[4] وبنهاية الحرب العالمية الاولى، جاءت لحظة الحسم، والتـي شـهدت النهاية للوجود العثماني في المنطقة العربي، وبداية لتنفيـذ رؤى (ويلسـون) لكـن بصورة معكوسة، تمثل في تغيير الخارطة السياسية للمنطقة العربيـة، استرضـاءً للقوى الأوربية التي اسرعت في وضع خارطة "سايكس ــ بيكو" موضـع التنفيـذ واحكمت قبضتها على المجال الحيوي العربي.[5] كما إنها مثلت اختراقاً من نـوع آخر يتعدى السيطرة الجيوسياسية على المنطقة العربية، تمثل بتنفيذ مشروع انشـاء

---

[1] حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية– الأمريكية، ط1، دار الخيال للطباعـة والنشـر والتوزيـع، 2005، ص19.

[2] كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي ــ الاسرائيلي في التسعينات، مصـدر سبق ذكره، ص31.

[3] هنري كيسنجر، نقطة التلاقي بين روزفلت وويلسون، في: بير هاسنر وجوسـتان فـاييس، واشـنطن والعالم: معضلة القوى العظمى، ترجمة قاسم مقداد، ط1، الهيئة العامـة السـورية للكتـاب، دمشـق، 2008، ص21.

[4] توماس.أي، برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمـة مركـز البحـوث والمعلومات، المجلد الأول، بغداد 1986، ص125.

[5] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والثابت الظرفي، مصـدر سبق ذكره، ص152.

"وطن قومي لليهود" في فلسطين استكمالاً للوعود التي قطعتها بريطانيا لليهود بتأييد من (ويلسون) كما جاء في (وعد بلفور) عام 1917.[1]

استمرت السياسية الخارجية الامريكية طوال عهد (فرانكلين روزفلت) تسير بخطى الرؤية المثالية والتي عبر عنها بقوله "إن قدرنا هو أمركة العالم".[2] وصولا الى (هاري ترومان) الذي وجد في المتغيرات الدولية لحقبة الحرب الباردة، وظهور الاتحاد السوفييتي كقطب موازن الولايات المتحدة، فرصة لطرح رؤيته الواقعية لتغيير المنطقة العربية، عبر "سياسة الاحتواء" وسيلة للسيطرة على المنطقة العربية والحيلولة دون احتوائها شيوعياً من قبل الاتحاد السوفيتي.[3] ومن خلال (مبدأ ترومان) الذي نص على "تأييد الشعوب الحرة للصمود بوجه الضغوط الخارجية" قاصداً من ذلك مواجهة ما سمي بـ" المد الشيوعي" داخل المنطقة العربية، وتعزيز النفوذ الامريكي في المنطقة.[4] واستكمالا لمخطط (ولسن) لتغيير المنطقة العربية، أعلن عن قيام دولة (اسرائيل) على ارض فلسطين في ايار1948، بدعم ومباركة من (ترومان) الذي أرسى القاعدة لسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية.[5] وعلى غرار (ترومان) استمر (آيزنهاور) في تبني الرؤية الواقعية للتغيير تجاه المنطقة العربية، معتبراً ذلك النهج ضروري لمواجهة الشيوعية التي لم تزل(آنذاك)

---

(1) عصام ارشيدات وآخرون، دراسات في القضية الفلسطينية، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 1992، ص36.

(2) كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي- الاسرائيلي في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص31.

(3) حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص50.

(4) نقلاً عن: إليزابيث هوفمان، على أميركا أن تلتفت إلى الداخل، ترجمة: سيف الدين عبدالحميد، مقال منشور على شبكة المعلوماتية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content

(5) احمد الريماوي، السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:http://www.wata.cc/forums/showthread.php?21711

تهدد مصالح وامن الولايات المتحدة.[1] وعبر مبـدأ (آزينهـاور) والـذي عـرف بـ"استراتيجية ملء الفراغ" طرحت الولايات المتحدة نفسها كبديل استراتيجي لملء فراغ القوة في المنطقة العربية التي عدّت "منطقة رخوة لفراغ القوة" والناشئ عـن ضعف دور القوى الاوربية في المنطقة.[2] ومن خلال هذا المبدأ اصبحت المنطقـة تابعة للمشروع الامريكي فعلياً.[3]

واستمراراً للرؤية الواقعية أرسى (ريتشارد نيكسون) استراتيجية جديدة تجاه المنطقة العربية نابعة من سياسة "الحرب بالنيابة" التـي قوامهـا الاعتمـاد علـى (الوكلاء) في تنفيد السياسات الأمريكية، بدلاً من استخدام القوة العسكرية بصـورة مباشرة من قبل الولايات المتحدة.[4] وقـد تمثلـت اسـتراتيجية الـوكلاء بـدعم (السعودية، اسرائيل، ايران) لاحتواء الوضع العربي وصولاً الى تفكيك اي تضامن او اتحاد عربي، لاسيما بعد التضامن العربي في تطبيق الحظر النفطي العربي على الدول الغربية أبان حرب تشرين الأول/ اكتوبر 1973، والنكسة الامريكيـة فـي حرب فيتنام.[5] ووصولاً الى (جيمي كارتر) الذي طرح استراتيجية جديدة للولايات المتحدة كرد فعل على فشل (مبدأ نيكسون) في حماية المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، إثر التغييرات الاقليمية المتمثلة بالغزو السوفييتي لأفغانسـتان، والتغييـر

---

(1) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب البـاردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص160.

(2) مروان بحيري، السياسة الامريكية والشرق الاوسط: من ترومان الى كيسنجر، فـي: غسـان سـلامة وآخرون، السياسة الامريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص61.

(3) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب البـاردة، مصدر سبق ذكره، ص161.

(4) ايمان رجب، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحـتلال الامريكـي للعـراق، ط1، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص87.

(5) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والثابت الظرفي، مصـدر سبق ذكره، ص158.

الذي انتاب النظام السياسي في ايران، والذي أحدث خللاً استراتيجية بزوال العمود الاساس في مبدأ نيكسون.[1] وارتأت ادارة (كارتر) تأسيس اطار أمني جديد في المنطقة العربية قوامها الاعتماد على التدخل المباشرة لحل مشكلات الولايات المتحدة الدولية، وعبر (مبدأ كارتر) الذي نص على تشكيل قوات الانتشار السريع، لتضع المنطقة العربية تحت الوصاية العسكرية الامريكية بشكل مباشر.[2] وتضمن (مبدأ كارتر) ضم منطقة الخليج العربي الى المناطق الحيوية لأمن الولايات المتحدة، وبموجبه أعطت الولايات المتحدة لنفسها حق التدخل المباشر اذ ما تعرضت مصالحها للخطر.[3]

واستكمالاً للرؤى ووصولاً الى (رونالد ريغان) الذي ارتأى وبنظرة واقعية، أن الاعتماد على القوة العسكرية هي من أهم الوسائل لتغيير المنطقة العربية.[4] تجلى ذلك بتقديم الدعم المطلق لإسرائيل لاحتلال اول عاصمة عربية(بيروت) عام 1982.[5] واتباع سياسة الاحتواء المزدوج لدولتي الممانعة للوجود الامريكي في الخليج العربي (ايران، والعراق) عبر تكتيك قائم على سياسة التحريض وتمويل الدولتين للدخول في حرب استنزاف مدمرة لقدرات هذه الدول.[6] اما (جورج بوش الأب) فقد وجد في المتغيرات الدولية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز النظام

---

(1) نصرة عبدالله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص77.

(2) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والثابت الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص168.

(3) حسن البزاز، قوة الانتشار السريع الامريكية في الخليج RDF استراتيجية دفاع ام سياسة هجوم،مجلة الشؤون الخارجية، العدد(1)، معهد الخدمة الخارجية، بغداد،1982، ص44.

(4) حازم حمد موسى، ادارة التغيير: الاستراتيجية الامريكية الشاملة نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص64.

(5) حسين كنعان،مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص79.

(6) عبدالحي زلوم، امريكا بعيون عربية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص79-80.

الدولي الجديد بزعامة أمريكية، الذي تواكب مع حرب الخليج الثانية، فرصة للإفصاح عن رؤيته المجسدة للواقعية السياسية.[1] وعبر مبدأه المعروف بـ"الكارترية الجديدة" المستندة على بسط القوة العسكرية الأمريكية على العالم، استخدمت الولايات المتحدة لأول مرة القوة العسكرية بشكل مباشر لإحداث التغيير في المنطقة العربية.[2] فكانت الحرب على العراق (حرب الخليج الثانية) فاتحة للسيطرة الامريكية على العالم، ونواتها الاولى لصياغة النظام الدولي الجديد عبر المنطقة العربية.[3]

ومع وصول (بيل كلينتون) عادت الرؤية المثالية، والتي عرفت بـ"الولسونية الجديدة" لتؤطر السياسة الخارجية الامريكية نحو المنطقة العربية.[4] فشهدت الاستراتيجية الامريكية في عهد كلينتون نقلة نوعية من النواحي العسكرية نحو القضايا الاقتصادية، والنزعة الانسانية، لتصبح العولمة التي دعا اليها (كلنتون) بقناعة رسالية في الداخل والخارج بقوله" العولمة هي السمة المحددة للعالم" مدخلاً لتغيير المنطقة العربية.[5] متخذاً من مبدأ "التوسع الديمقراطي" حجر الزاوية في استراتيجيته الجديدة القائمة على الربط بين عمليات التحول الديمقراطي والمعونات الاقتصادية والمنح، ونشر الديمقراطية بمفهومها الأمريكي، وفرض الاساليب والقيم

---

(1) بيير ها، واشنطن ومعضلة القوى العظمى.

(2) انتوني آرنوف، العراق: منطق الانسحاب، ترجمة محمد برهوم و رغدة محمد حسن عزيزية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص23.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص75.

(4) امين شلبي، سياسة إدارة كلينتون الخارجية: إنجاز أم فراغ استراتيجي؟، مجلة السياسة الدولية، العدد(152)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل، 2001، ص73.

(5) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص91.

الاجتماعية والثقافية الامريكية على الدول الأضعف كشرط للتحالف مع أمريكا.[1] كذلك فإن النزعة الإنسانية التي بني عليها "مبدأ كلينتون" قامت باستخدام القوة من أجل التدخل سعياً وراء نشر الديمقراطية،لذا فالولسونية الجديدة لعهد (بيل كلينتون) سعت الى اقناع العالم بان سياسة أمريكا الخارجية هي بعهد جديد من المثالية.[2] أما (جورج بوش الابن) وبرؤيته الواقعية اعاد السياسة الأمريكية الى الاحتكام الى منطق القوة القاسية كأساس للتوجه نحو المنطقة العربية، لاسيما بعد أحداث 11ايلول 2001.[3] وعبر مبدأ "بوش الابن" المنطلق من شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" فُرضَ التغيير الاجباري على المنطقة العربية، جاعلاً من "الحرب الوقائية" الاداة الفاعلة لهذا التغيير.[4] فكان احتلال العراق البداية لتغيير المنطقة العربية بالقوة العسكرية، وتتويجاً لخمس وعشرين سنة من السياسة الأمريكية الساعية لضمان الهيمنة الأمريكية على المنطقة، كذلك عدّ المنصة لانطلاق تغييرات بوسائل اخرى للمنطقة تجسدت بمشاريع مثل "الشرق الأوسط الكبير" وغيرها دلالة على الاستراتيجية الأمريكية في تغيير المنطقة العربية.[5]

واخيراً نستكمل الرؤى مع الرئيس (باراك اوباما) الذي اعاد انتاج الاستراتيجية الأمريكية مؤطرة بالرؤية المثالية الهادفة الى تغيير المنطقة

---

[1] محمد ابراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى: مخطط لتقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص73.

[2] نعوم تشو مسكي، النزعة الانسانية: العسكرية الجديدة، ترجمة أيمن حنا، دار الأدب للنشر، بيروت، 2001، ص24.

[3] محمد نجيب السعد،لاستراتيجية الأميركية بعد أحداث سبتمبر: سعي دائم لبناء إمبراطورية جديدة، جريدة الوطن الاردنية، العدد (10229)، 6 اغسطس، 2011.

[4] بيير هاسنر وجوستان فابييس، واشنطن والعالم: معضلة القوى العظمى، ترجمة قاسم مقداد، ط1، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2008، ص149.

[5] انتوني آرنوف، العراق: منطق الانسحاب، ترجمة محمد برهوم و رغدة محمد حسن عزيزية، مصدر سبق ذكره، ص21-23.

العربية.[1] من خلال الدبلوماسية الجديدة القائمة على سبل الجذب او ما يسمى "القوة الناعمة" بدلاً من دبلوماسية الاكراه "القوة الخشنة".[2] جاعلاً من "القـوة الناعمـة" المستندة على مبدأ الجذب، اداة في تحفيز الشعوب العربية لقيادة التغيير الناعم في المنطقة، وتعزيز فرص التحول الديمقراطي، والتي تصب فـي مصـلحة الأمـن القومي الأمريكي، انطلاقاً من سياسة "السلام الديمقراطي" التي تستند عليها الـرؤى المثالية.[3]

مما تقدم، يمكن القول ان قادة الولايات المتحدة اتبعوا في سلوكهم الخـارجي تجاه المنطقة العربية، خليطاً من الرؤيتين الواقعية والمثالية، فمن المدرسة الواقعية أخذو مبدأ القوة الصلبة لتغيير المنطقة العربية بالشـكل الـذي يعـزز المصـالح الامريكية، ومن المدرسة المثالية أخذت مبدأ الايجابية المتمثلة بالرسالة الأمريكيـة لنشر قيم الحرية والديمقراطية في المنطقة العربية باستخدام وسائل الجذب المستندة على القوة الناعمة. **لذا ارتأى الباحث توضيح ما تقدم من خلال الجـدول الآتـي: جدول رقم (1).**

جدول رقم (1)

الرئيس	الرؤية	المبدأ	الأداة
ودرو ولسون	مثالي	مبدأ ولسون	حق تقرير المصير
فرانكلين روزفلت	مثالي	مبدأ روزفلت	سياسة "الباب المفتوح" اقتصادياً_ الاقتصاد الحر والليبرالية سياسياً- نشر الديمقراطية
هاري ترومان	واقعي	مبدأ ترومان	سياسة الاحتواء "دعم الشعوب الحرة"
آيزنهاور	واقعي	مبدأ آيزنهاور	استراتيجية ملء الفراغ

[1] صبحي غندور، التغيير الذي فشل أوباما في تحقيقه، مقال منشور في صحيفة (الجريدة)، العـدد 913، العراق، 18 آذار، 2013.

[2] بشير عبدالفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص28.

[3] كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(49)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز 2011، ص37. كذلك انظـر: فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص57.

الرئيس	الرؤية	المبدأ	الاداة
نيكسون	واقعي	مبدأ نيكسون	استراتيجية الحرب بالنيابة "الوكلاء"
جيمي كارتر	واقعي	مبدأ كارتر	قوة الانتشار السريع
رونالد ريغن	واقعي	مبدأ ريغن	الاحتواء المزدوج لدول الممانعة (ايران- العراق)
جورج بوش الاب	واقعي	الكارترية الجديدة	استخدام القوة العسكرية والتواجد المباشر
بيل كلينتون	مثالي	الولسونية الجديدة	العولمة والتدخل الانساني
جورج بوش الابن	واقعي	مبدأ بوش	الحرب الاستباقية
باراك اوباما	مثالي	مبدأ اوباما	القوة الذكية

- جدول افتراضي من تصميم الباحث يوضح فيه الرؤى والمبادئ والتقارب الفكري بين القادة الامريكان (المقاربات الاستراتيجية).

المطلب الثاني

رؤى المنظرين ((دعاة التغيير))

لاشك، إن أهم ما يميز النظام السياسي الامريكي هو توفيره لحيز من الحرية في طرح ومناقشة الرؤى والافكار الجديدة التي يصوغها المنظرون الذين يؤدون ادواراً مهمة في مجال التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وتوجيه القرار الأمريكي من خلال التأثير في صانع القرار وطريقته في صنع الاستراتيجية وترتيب أولويات السياسة الخارجية.(1)

والمتابع لمسار الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، يلتمس بوضوح طروحات العديد من المنظرين الذين احترفوا تهييج القوة الأمريكية واستثارتها الى تغيير المنطقة العربية، لا بل وضعوا للولايات المتحدة جدول اعمال يتضمن خططاً لتغيير الشرق الاوسط كله.(2) كانت البداية في سبعينات القرن العشرين مع (هنري كيسنجر) الذي دعا الادارة الامريكية (آنذاك) الى تغيير المنطقة العربية، وإعادة

---

(1) شاهر اسماعيل، اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد11 ايلول 2001، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص59.

(2) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص230.

تقسيمها على اسس عرقية ودينية وطائفية.[1] من خلال التكتيك الكيسنجري القائم على دبلوماسية "الخطوة – خطوة" لاحتواء المنطقة العربية.[2] وصولاً الى تقسيم وتشريح المنطقة الى أربع مناطق هي: منطقة الهلال الخصيب، ومنطقة الخليج العربي، ومنطقة المغرب العربي، ومنطقة شمال افريقيا.[3] **وهذا ما تم ابانته في الجدول الآتي: جدول رقم (2) ادناه.**

المنطقة	التشريح			تقييم عام
منطقة الهلال الخصيب سوريا؛ العراق؛ لبنان؛ الأردن؛ فلسطين)	سوريا: بلد ذو بنية متطرفة؛ لا يمكن ضبطه إلا بحكم عسكري.	لبنان: بلد هش التركيب؛ قابل للتعدد والانقسام	العراق: بلد ذو ثلاثة أجنحة؛ يعيقه الجناح الثالث عن الانطلاق	اللحمة الداخلية لهذه البلدان هشة، والوحدات السياسية للهلال الخصيب غير قابلة للاستمرار بسبب تعاظم دور الاقليات، وتضاؤل دور الاكثرية العربية و السنية. قيام اسرائيل عجل في انفجار مشكلة الاقليات،وفي طموحها الى الاستقلال
منطقة الخليج العربي (الإمارات؛ الكويت؛ السعودية؛ البحرين؛ سلطنة عمان)	الكويت: مدينة لا تستطيع أن تستمر و تعيش دون حماية خارجية	السعودية: دولة ذات أجساد متعددة و لها رأس واحد.		
منطقة المغرب العربي (المغرب؛ الجزائر؛ تونس)	الجزائر: دولة تنفق من رصيد ثورتها القابل و المشرف على النفاذ			
منطقة شمال إفريقيا (مصر؛ ليبيا؛ السودان)	مصر: دولة مستعرة الفقر والمشكلات.			

جدول رقم (2) يوضح فيه رؤى تصورات (هنري كسينجر) حول تقسيم المنطقة العربية.

- المصدر: كوثر عباس،التصور الامريكي للتحولات في المنطقة العربية، بحث مقدم الى: المؤتمر السنوي التخصصي لكلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الكوفة، شباط، 2013، ص4.

---

[1] كوثر عباس، التصور الامريكي للتحولات في المنطقة العربية، بحث مقدم الى: المؤتمر السنوي التخصصي لكلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الكوفة، شباط، 2013، ص4.

[2] جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، في: ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الامريكية، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(22)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص22.

[3] محمد حنفي، احلام كيسنجر...كوابيس، صحيفة القبس، العدد(13953)، الاربعاء 4/ابريل2012، ص26.

لقد جاء هذا الطرح في ظروف اكتشفت فيها الولايات المتحدة الأهمية القصوى للمنطقة العربية في اطار امنها القومي.[1] خاصة بعد استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب الحرب العربية – الاسرائيلية عام 1973، مما دفع كيسنجر الى دعوة الولايات المتحدة الى اتباع السيطرة المباشرة على المنطقة العربية واستخدام القوة في ذلك، وهذا ما اوضحه بأن" الولايات المتحدة لا تستبعد استخدام القوة العسكرية اذا تعرض العالم الى اختناق نفطي من قبل منتجيه في الشرق الاوسط".[2]

ومع اندلاع الحرب العراقية– الايرانية عام 1980 طرح المستشرق اليهودي (برناد لويس)[*] على الإدارة الامريكية (آنذاك) مشروع "تجزأت المنطقة العربية" على اسس (دينية – عرقية – قومية – مذهبية)، داعياً فيها الحكومة الأمريكية الى تطبيق سايكس– بيكو جديد يضمن أمن اسرائيل ومصلحة الولايات المتحدة الامريكية.[3] وذلك عبر تفكيك الوحدة الدستورية لمجموع الدول العربية والاسلامية، واضافة (30) كياناً جديداً لاتفاقية سايكس– بيكو لعام 1916، وتحويل الشرق الاوسط الى مجرد ذرات طائفية وعرقية ومذهبية منشرة في باكستان وايران وسوريا ولبنان والعراق وصولاً الى المغرب.[4] ولتحقيق هذا المشروع اقترح (برنارد لويس) العمل عبر وسائل الإعلام على تحريض الشعوب وزرع

---

(1) كوثر عباس، التصور الامريكي للتحولات في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2) نقلاً عن: محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص168.

(*) برنارد لويس: مستشرق يهودي، ولد في لندن عام 1916، واكتسب الجنسية الامريكية عام 1982، ويعتبر من ابرز المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة.

(3) محمد الباهلي، سيناريوهات وخرائط، مقال منشور على شبكة المعلوماتية (الانترنيت) موقع جريدة الاتحاد الاماراتية، بتاريخ 17 شباط 2012، على الرابط:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=64196

(4) نبال تيسير خماش، امبراطورية الاكاذيب: مصطلحات الخداع الامريكي بعد احداث11ايلول، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص89.

بذور التقسيم والانشطار الذاتي من خلال إذكاء نـــار النعـــرات الأثنيـــة والعرقيـــة والطائفية، وصولاً إلى تقسيم الوطن العربي والدول الإسلامية المحيطة به لتصـــبح 52 دويلة بحيث تختفى الأمة العربية ومعها خريطة الوطن العربي لمصلحة نظـــام إقليمي جديد تصبح فيه إسرائيل الدولة الكبرى المهيمنة والقائدة.(1) وفي عام 1983 موافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع "برناردلويس"، وبذلك تمَّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفـــات السياســـة الأمريكيـــة الاستراتيجية لسنوات مقبلة.(2)

أما (زبينغنيو بريجينسكي) الذي كشف عن رؤيته الاولى في تغيير المنطقـــة العربية عام 1980، بقوله "إنا لمعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحـــدة، هـــي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود "سايكس- بيكـــو".(3) عاد مرة ثانية في 1997 ليطرح رؤية ونظرية جديدة لتغيير المنطقة العربية فـــي كتابه (رقعة الشطرنج العظمى)، وليعيد بها الحيوية للأفكار التي جاءت بها نظريـــة "قلب الارض" للمفكر الجغرافـــي البريطـــاني (هالفردماكنـــدر)، والتـــي اســـماها بريجنسكي فيما بعد بـــ"الماكندرية الجديدة".(4) إذ يرى بريجنسكي ان التفكك الـــذي أصاب الاتحاد السوفييتي في عام 1991، قد اعطـــى الولايـــات المتحـــدة جـــائزة جيوسياسية كبرى متمثلة بإقليم اوراسيا (اوربا، آسيا) المتجسدة بأربعـــة منـــاطق:

(1) Bernard Lewis, The Future of the Middle East: Predictions, London, 1997,P22

(2) فتحي شهب الدين، خطة برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي، في: خطط تفتيت المنطقة هلست أخـــذ طريقها الى التنفيذ؟، منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، موقـــع مركـــز الكاشـــف للمتابعـــة الدراسات الاستراتيجية، على الرابط:http://www. alkashif.org/html/center/22/1.

(3) نقلاً عن: كوثر، كوثر عباس، التصور الامريكي للتحولات في المنطقة العربية، مصدر ســـبق ذكـــره، ص5.

(4) حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الآسيوي، سلسلة دراســـات اســـتراتيجية، العـــدد(89)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005، ص28.

حيث تشكل أوربا الغربية المجال الغربي، وروسيا المجالالوسطي، والصينمجال أوراسيا الشرقي، والهند والجزيرة العربية والهلال الخصيب ومصروتركيا وإيران تعتبر مجالها الحيوي.[1] وفي ضوء ذلكفإن الافتراض الذي ينطلق منه (بريجنسكي) في نظرية "الماكندريةالجديدة" مفاده أن السيطرةالعالمية للولايات المتحدة تبقى مفتوحة وغيرمتكاملة، مالميتم تعزيزهابالسيطرة الإقليمية الاوراسية التيهي بمثابة الفراغ الجيو- استراتيجيالمتمم لسيطرتها العالمية، إذ أن السيطرة على اوراسيا توفر القاعدة المركزية للسيادة على العالم.[2] لذلك دعا (بريجنسكي) الولايات المتحدة الى اعتماد استراتيجية مركزية قوامهاتحييد القوى الكبرى في النظام الدولي وتفتيت دول المحيط الاوراسي كخطوة اولى في طريق تغيير اوراسيا ومجالها الحيوي (الهلال الخصيب، الجزيرة العربية، مصر)، وإقامة حكومة امريكية عالمية (مونديااليزم).[3]

ومع دخول الألفية الجديدة استفاقت الولايات المتحدة على أحداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001، التي أحدثت تحولات هيكلية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط وبالتحديد الجزء العربي منه، تمثلت بضهور حقبة جديدة من التغيير في المنطقة العربية.[4] وانعكست اولى تداعيات هذا التغيير على الشرق الاوسط بشكل عام، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، متمثلةً بـإعلان الولايات الحرب المفتوحة على الارهاب، ثم احتلال افغانستان وصولاً الى احتلال العراق، وترافق

---

(1) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الامريكي وضروراته الجيو- استراتيجية الملحة، ترجمة سليم ابراهام، ط3، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2007، ص59.

(2) زبغنيو بريجنسكي، جيو إستراتيجية أوراسيا، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (1)، بيت الحكمة، بغداد، شتاء1999، ص7.

(3) هاني الياسخضر الحديثي، جيوستراتيجيةأوراسيا بين الحقائق الموضوعية واستراتيجية الهيمنة، مجلة آفاق استراتيجية، العدد(1)، بيت الحكمة، بغداد، شتاء1999، ص1.

(4) احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الاوسط: الابعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(158)، القاهرة، اكتوبر 2004، 44.

ذلك بتحول مسار السياسة الامريكية في المنطقة العربية باتجاه التركيز على التغيير والتحول الديمقراطي، وممارسة الضغط على النخب العربية الحاكمة وزجها للإحداث التغيير تحت الوصاية الامريكية.[1] لتبدأ حقبة طرح العديد من الرؤى والمشاريع الامريكية المتتالية بشأن تغيير المنطقة العربية، خاصة بعد انغماس الولايات المتحدة بالوضع العراقي، والذي انعكس باللاستقرار على عموم المنطقة العربية.[2]

ومن منطلق هذه الحالة سعى منظرو الاستراتيجية الأمريكية الى البحث عن تكتيك جديد يحدث التغيير في المنطقة العربية بعيداً عن التدخل الأمريكي بالاحتلال والسيطرة العسكرية لدول المنطقة، وهنا ابتدعت (كوندليزارايس) وزيرة الخارجية الأمريكية للإدارة الرئيس (بوش الابن)، مشروعها لإنشاء (شرق أوسط جديد- جديد) في اطار تكتيك يعتمد على نشر "الفوضى الخلاقة" لإحداث التغيير في المنطقة.[3] وتتضمن هذه "الفوضى الخلاقة "التي دعت اليها (كوندليزارايس) آلية عمل ترتكز على استغلال العناصر المتطلعة الى التغيير داخل المجتمع المراد التأثير فيه من قبل الولايات المتحدة ودعمها تحريك الإعلام بمسارين، دعم تلك العناصر المتطلعة للتغيير من جهة، والضغط على القوى التي تعارضها من جهة ثانية.[4] وطالبت (رايس) الحكومة الامريكية، أبان الحرب الاسرائيلية على لبنان في عام 2006، أن تكون لبنان هي نقطة الضغط لإعادة تنظيم الشرق الاوسط،

---

(1) ابو بكر الدسوقي، اقليم جديد تحت التشكل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر2011، ص60.

(2) احمد نعيم النرجسي، رؤى عربية حول الشرق اوسطية الامريكية: قراءة في المشروع الامريكي الصهيوني تجاه المنطقة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص188.

(3) سيف النبوي وشامل فوال، الغرق الامريكي في مستنقع الشرق الاوسط، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص198.

(4) Natasha M.ezrow and Erica Frantz , dictators and dictatorships: understanding authoritarian regimes and their leaders , first edition , continuum international publishing group , U.S.A. , 2011 , p47.

ومحطة لإطلاق العنان لقوى (الفوضى الخلاقة).[1] كاشفةً في تعليقها على هذه الحرب بأن "الشرق الاوسط الآن يمر في مرحلة مخاض عسير، وأن المنطقة تشهد نوعاً من انواع الفوضى وهي خلاقة، تدفع نحو شرق اوسط جديد".[2] وتمضي (رايس) في تصريحاتها، بأن مناخات الحرب والعنف وانعدام الاستقرار المتولدة من الفوضى هي ضرورية لتمكين الولايات المتحدة من تفكيك كل المواقع والجغرافيات التي تشكل مصادر تهديد لأمنها.[3] وإعادة رسم خريطة الشرق الاوسط وفقاً لاحتياجاتها الاستراتيجية.[4]

وفي عام 2006 ومع تصاعد الدعوات الأمريكية للشرق الاوسط الجديد، طرح الجنرال العسكري المتقاعد (رالف بيترز) رؤيته لتغيير المنطقة العربية وتقسيمها بنفس المعايير التي وضعها (برنارد لويس) على اسس (دينية- عرقية – قومية – مذهبية).[5] انطلاقاً من تصور يرى إن حدود الدول الراهنة في الشرق الاوسط هي (حدود ظالمة)، او تشوهات صنعها الانسان بيده، ولا تزال هذه التشوهات تولد الحقد والكراهية، لذلك يدعو (رالف بيترز) في مقاله المنشور (حدود الدم) الى إعادة رسم حدود الشرق الاوسط الكبير بصورة تعكس الروابط الطبيعية المستندة الى الدم والعقيدة.[6] من خلالمحاكاة الفوارق الأثنية والعرقية والطائفية لشعوبه، والغاء دول قائمة مثل المملكة العربية السعودية، وايران وباكستان (التي

---

(1) يحيى الكبيسي، كونداليزارايس والدفاع عن الشرق الاوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=3343

(2) Jack G.Shaheen , reel bad Arabs , first edition , Oliver branch press , 2009 , p.p. 273 – 274

(3) علاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة، استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمائة سنة قادمة، ط1، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص381.

(4) اسامة الغزالي، اين الشرق الاوسط الجديد؟، مجلة السياسة الدولية، العدد(168)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2007،8.

(5) كوثر عباس الربيعي، التصور الامريكي للتحولات في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص8.

(6) Ralf Peters, Blood borders: How a Better Middle east would look,AFJ ,Armed Forces Journal, June 2006.

يرى انها دول عشوائية ومصطنعة) وتوسيع دول لتضم بعض الاجزاء من الدولة الملغاة كما هي الحال مع الاردن واليمن، وجعل لبنان (اصغر دولة عربية من حيث المساحة) فينقيا الكبرى بضم السواحل السورية اليها، وتقسيم إيران لمصلحة أذربيجان، وتقسيم أفغانستان الحالية لضم جزء منها إلى إيران (الفارسية)، وتقسيم باكستان لصالح أفغانستان جديدة وبهدف إنشاء دولة بلوشستان، وتقسيم العراق لصالح دولة شيعية وأخرىكردية وثالثة سنية، وإعادة تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة ليذهب جزء منها إلى دولة الشيعة الكبرى مع بقاء دبي "ملعبا للأغنياء وملذاتهم".[1]

وبالتزامن مع أصداء خطة (رالف بيتر) لتغير الخارطة السياسية للمنطقة العربية، وتفاقم الوضع في العراق المدفوع الى دوامة الحرب الاهلية الشاملة، واتساع نطاق المقاومة المسلحة التي كبدت الجيش الأمريكي المزيد من الخسائر، والتبدل في المقاربة الأمريكية باعتماد استراتيجية جديدة لمقارعة المقاومة، قائمة على رفع مستوى القوات المسلحة، وايجاد حل سياسي لأزمة العراق.[2] طرح (جوزيف بايدن) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ آنذاك، ونائب الرئيس الأمريكي (باراك اوباما)، رؤيته للتغيير المنطقة العربية، والتي تبدأ بتقسيم (العراق) وفق استراتيجية "التقسيم الناعم" على اسس (قومية- طائفية) الى ثلاث فيدراليات، هي (كردستان، وشيعستان، وسنستان).[3] ونشر هذا المشروعفي

---

[1] كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكرة ص8. كذلك انظر:محمد دمج، معضلة الهيمنة الغربية على الوطن العربي ونذر تقسيمه من جديد، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14

[2] ستيفن بيدل و مايكل أ. اوهانلون، نحو بلورة استراتيجية جديدة للعراق، في: ريتشارد هاس وآخرون، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، 2008، ص50.

[3] ابراهيم علوش، خطة تقسيم العراق هي غير ملزمة ولكنها قادمة، في: خطط تفتيت المنطقة هلست أخذ طريقها الى التنفيذ؟، منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، موقع مركز الكاشف للمتابعة الدراسات الاستراتيجية، على الرابط: http://www. alkashif.org/html/center/

صحيفة (نيويورك تايمز)، في مقالة بعنوان (حل الـــدول الـــثلاث)، كـــذلك قـــنن المشروع بأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) في 2007/9/26م قـــراراً ينصح فيه الحكومة الأمريكية (ولا يُلزمها) بتبني هذه الخطة لإنهاء ازمة العـــراق واشاعة الاستقرار فيه.[1]

وما نستطيع أن نخلص اليه، هو ان المختصين ومنظري الفكر الاستراتيجي الأمريكي كانوا ولازالوا يشكلون أحد أهم روافد صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، عبر التأثير في مدركات القادة ونهجهم في صياغة الاستراتيجية الشـــاملة، والترويج للقادة وصناع القرار الأمريكي على تبني التغيير كمنهج مؤطر لأدائهـــم الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية.

---

[1] عبدالرحمن سلوم الرواشدي، الابعاد الاستراتيجية والاجرائية للاحتلال الامريكي في تقســيم العــراق، مقال منشور على شبكة المعومات الدولية على الرابط:
http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=433

المبحث الثالث

الاصول المادية ((الادائية))

للتغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لم تبق رؤى ومشاريع التغيير التي دعا اليها القادة ومنظّرو الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مجرد حبراً على ورق، فالكثير من وقائع اليوم كانت حتى الأمس القريب أفكارًا وربما أحلاماً، ما لبثت ان تحققت وانتقلت الى ارض الواقع، وهذا حو حال الرؤى المشاريع التي دعا اليها منظّرو الفكرالاستراتيجياالأمريكي التي كانت ومازالت حتى اليوم تنال حظًا وافرًا من الاهتمام، بل سرعان ما تنقل هذه التصورات والمشاريع إلى حيز التطبيق.

والمتابع الدقيق للرؤى المشاريع الأمريكية لتغيير المنطقة العربية، يجد إن احتلال العراق كان اولى الخطوات الاستراتيجية لتغيير هذه المنطقة وإعادة ترتيبها استراتيجياً عبر بوابة العراق، باعتباره أنموذجاً عربياً ونقطة الإرتكاز في "مشروع الشرق الاوسط الكبير" الهادف الى تغيير الواقع الشرق الأوسطي. وهنا تنبري الى اذهاننا جملة من الاسئلة يراد لها جواب ومنها، ما دور العراق في استراتيجية التغيير الامريكي تجاه المنطقة العربية؟ ما ابعاد هذا التغيير المنشود؟ وما "مشروع الشرق الأوسط الكبير"؟ وما ابعاد المشروع ودوره في تغيير الواقع الشرق اوسطي. و للإجابة على هذه الاسئلة تم تقسيم المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: احتلال العراق كمدخل للتغيير في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير "مبادرات التغيير المتوالي"

المطلب الاول

احتلال العراق كمدخل للتغيير في المنطقة العربية

لاشك، أن العراق حظي ولم يزل بمكانة كبرى في الاستراتيجيات الدولية ومنها الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بالتاكيد لم يأتِ من فراغ، بل مرده الى الموقع الجيوبولوتيكي المميز الذي يشغله العراق، وما يمتلكه من القدرات الاقتصادية والبشرية التي جعلته أحد القوى الفاعلة وعنصرًا اساسياً تقرير التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة.[1] وهذا ما اشار اليه (مارتنانديك) أن "مكانة العراق الاستراتيجية تكمن في النفط والموقع الجيوبوليتيكي والتكوين السكاني، وتلك عوامل لا يمكن تغيرها على المديين القريب والبعيد، وستبقى عوامل فعالة ومؤثرة تمنح العراق قيمة استراتيجية كبرى".[2] إذ يعد العراق واحداً من أبرز مناطق التحكم في بؤرة الصراع العالمي المتمثلة في الشرق الاوسط، فهو بحر واسع من الموارد يقف النفط في المقدمة منها، وهو قلب محيطه الشرق أوسطي حيث يبدو محاطاً بالدولتين الأكبر فيها، وهي تركيا وايران.[3] وتكفي نظرة ثاقبة واحدة على خارطة الشرق الأوسط لتبين لنا أن العراق الواقع في (قلب الشرق الأوسط) ويمثل برزخاً بريًا وحيدًا بين الشرق الأوسط ومن ورائه أوربا عبر المتوسط وبين آسيا حتى الهادي، ومعبرًا محفوفًا بالبحار مابين الخليج العربي وقزوين والمتوسط، ويكاد أن يكون بوابة برية وحيدة مفتوحة.[4] بحيث ان القوى الخارجية لم تتمكن من اختراق مجال

---

(1) إبراهيم خليل العلاف، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مجلة علوم إنسانية، العدد(29)، تموز 2006، السنة الرابعة، ص1.

(2) نقلاً عن: صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دارالحرية، بغداد، 1995، ص14.

(3) سرمد عبدالستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط: وجهة نظر امريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(112)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2011، ص41.

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص144.

المنطقة العربية من الخليج شرقاً حتى المحيط الاطلسي غرباً، الا اذا تمكنت من الامساك اولاً بالمدخل الشرقي لهذه المنطقة اي بالعراق تحديداً.[1]

هذه الأهمية الجيوسياسية وغيرها ادت دورها المباشر في بلورة الاستراتيجية الأمريكية لاحتلال العراق عام 2003، كتعبير صريح عن ضرورات استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة لإعادة رسم خريطة المنطقة.[2] انطلاقاً من فكرة مودهاها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي ككل وفق "نظرية الدومينيو الديمقراطي" بحيث أن التغيير في العراق سيكون دافعاً للتغيير في بقية دول المنطقة.[3]

وقد جاء في إطار الرؤى الاستراتيجية الأمريكية أن وجود بيئة من أنظمة استبدادية وتخلف اقتصادي سيقود إلى خلق فئات متذمرة، ويثير حالة من اللااستقرار في المنطقة، لذا فان إعادة التأهيل السياسي للمنطقة تبدأ من العراق عبر عملية الهندسة التغييرية الاجتماعية والثقافية التي سُتنقل إلى باقي الدول بما يؤدي إلى ديمقراطية أنظمتها السياسية.[4] خاصة ان منطق التغيير ونشر مبادئ الديمقراطية بالغزو والاحتلال هو منطق جديد لم تألفه الشعوب أو المجتمعات من قبل، إذ أن التغيير الذي يحقق المبادئ الديمقراطية هو شأن داخلي وليس من شأن دولة خارجية فرضه بالقوة، لذا ترى الولايات المتحدة ان افضل اسلوب للتغيير

---

(1) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص321.

(2) سرمد عبدالستار امين، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد(35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز، 2005، ص93.

(3) انتوني كوردسمان، لعبة التقدم: استراتيجية لإعادة تشكيل السياسة الامريكية في العراق والشرق الاوسط، ترجمة ستار جبار الدليمي، دراسات مترجمة العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص12.

(4) إدوارد سعيد، إسرائيل-العراق- الولايات المتحدة، ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص266.

ونشر قيم الحرية والديمقراطية في الشرق الاوسط هو بناء وتعميم أنموذج واحد على دول المنطقة.[1]

هكذا جاءت الحرب الأمريكية على العراق 2003، ضمن مخطط شامل للتغيير، تنذر بانتهاء اتفاقية (سايكس – بيكو) التي قسمت المنطقة الى دول منفصلة، ويبدأ بإعادة رسم خريطة المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط بدأ من العراق على اساس مبدأ "حق تقرير الشعوب والقبائل".[2] لذا فالولايات المتحدة ترى بان الخطوة الرئيسة المتعلقة بتغير معالم المنطقة العربية، قد بدأت مع احتلال العراق، والتي تعتبر واقعياً كما وصفها وزير الخارجية الامريكي السابق (كولن باول) بأن "احتلال العراق خلقَ بيئة استراتيجية جديدة، او يمكن اعتبارها زلزال اقليمي أحدث تبدلاً عميقاً في المعالم السياسية في المنطقة"، وكنتيجة لنجاح عملية تغيير العراق من الممكن أن تنجذب الولايات المتحدة إلى إحداث تغيرات في المنطقة وفق رؤيتها وكما يأتي[3]:

1. منح الولايات المتحدة الأنظمة المعارضة لها في الشرق الأوسط فرصة لإصلاح سياساتها أو تغيرها جذرياً.
2. ان تسعى الولايات المتحدة إلى نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط.
3. ان تعمل الولايات المتحدة على إحداث تغييرات في أنظمة الحكم في حالة عدم استجابة الدول لتغيير سياساتها.

كذلك، فإن احتلال العراق أسهم كثيرًا في إنجاح المحاولات الأمريكية لإعادة رسم وصياغة خارطة الشرق الأوسط بما يخدم الأجندة الأمريكية وتحديدًا ما يخص

---

(1) احمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق، الاسباب والنتائج، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2004، ص42.

(2) Aluf Benn,Caution: Middle East under Construction,Haaretz,25/3/2011.

(3) برادلي أتاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص37.

إحكام القبضة الحديدية الأمريكية على السلسلة الذهبية للنفط (العراق، الخليج، أسيا الوسطى، بحر قزوين)، باعتبار العراق اصبح الظهيرالاستراتيجي لتحويل الولايات المتحدة من القوة الكبرى إلى القوة العظمى ذات البعد الإمبراطوري.[1] فضلا عن دعم الحليف الاستراتيجي (اسرائيل) في منطقة الشرق الأوسط، عبر الشروع في صياغة موازين القوى وعلاقاتها ومجمل الخارطة السياسية للمنطقة على نحو يؤمن (اسرائيل)، والحاجات الاستراتيجية للولايات المتحدة ويضمن مصالحها في أفق زمني يتجاوز القرن.[2] وهذا الامر ليس بالغريب إذ اعتاد التاريخ السياسي العالمي على ان من حق المنتصر ترتيب الخارطة الجيو - سياسية والخارطة الجيو - استراتيجية للمنطقة بما يتوائم مع متطلبات هيمنة المنتصر وضمان وجوده وديمومته.[3] وهذا ما أشار اليه المفكر الأمريكي (نصير عاروري) قائلاً "إن احتلال العراق لم يمكن الولايات المتحدة من تنظيم خريطة ما بعد الحرب العالمية الاولى وحدها، بل مكنها من تنظيم خريطة ما بعد الحرب العالمية الثانية".[4] فالإدارة الامريكية كشفت ان حربها على العراق لم تهدف تغيير النظام العراقي فحسب، بل فرض رؤية جديدة وتوازنات جديدة، تمكن الولايات المتحدة مستقبلاً من تغيير أنظمة اخرى في الشرق الأوسط، على اعتبار أن العراق سيشكل وفق هذه الرؤية منصة لإطلاق مطاردتها الاستراتيجية لـ"حجارة الدمينو" الاخرى مثل

---

(1) سوسن إسماعيل العساف، السياسة الأمريكية الجديدة وإعادة ترتيب الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق، أوراق دولية، العدد (133)، مركزالدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2004، ص17.

(2) حسن لطفي الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق: اختبار فرضيات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=33

(3) Michael Hirsh , Bush and the world , Foreign Affairs , September – October 2003, P.6.

(4) نصير عاروري، حروب جورج دبليوبوش"الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد (126)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني2003، ص31.

(سوريا، ايران، السودان...وجمهوريات آسيا الوسطى..).[1] ذلك ان احتلال العراق جاء باعتباره الحلقة الاخيرة من سلسلة حلقات تطويق هذه الدول (ايران، سوريا..) الممانعة للسياسات الامريكية، وإثارة قوى التغيير بداخلها بما يفرض عليها إما الإذعان لمشروع التغيير الأمريكي، او التعرض لضغوط امريكية تربك أوضاعها الداخلية.[2] لهذا مثل التحكم بالموقع الجيو- استراتيجي للعراق ضرورة استراتيجية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة لاعتبارات أهمها[3]:

1. فك الحصار عن حلف الشمال الاطلسي ممثلاً بطرفه التركي، وتسهيل حركة هذا الحلف باتجاه الخليج العربي تمهيداً للتمدد الى عمق المنطقة العربية.
2. كسر الطوق الأمني الضاغط على اسرائيل، وتوفير شروط الفعالية للحلف الاسرائيلي- التركي بهدف تمكينه من اسقاط المنطقة العربية امنياً وسياسياً وصولاً الى إسقاطها قومياً بالترويج للمشاريع الشرق أوسطية كنزعة ثقافية بديلة عن القومية العربية.
3. عزل جناحي محور الشر او الدول المارقة التي تمثلها (حسب الرؤية الأمريكية) سوريا وايران عن بعضها، وحرمانها من منطقة وسطى للعمل المشترك.
4. وبحكم توسط العراق في قلب دائرة التغيير المفترضة في منطقة الشرق الأوسط، فان ذلك يعطي الولايات المتحدة وحلفائها حرية حركة دائرية (360) درجة وفي كل الاتجاهات.[4]

---

[1] جيمس بيتراس، الحرب الامريكية على العراق: تدمير حضارة، ترجمات مهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد(368)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول2009، ص169.

[2] فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص289.

[3] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص322.

[4] سرمد عبدالستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص41.

يفهم مما سبق، إن الغاية الاستراتيجية من الاحتلال الأمريكي للعراق، بحسب الرؤية الأمريكية كانت تتمثل في الانفتاح الاستراتيجي على دول الجوار العراقـي كحلقة أولى للتغيير وحائط الصد الخلفي لها في مرحلة لاحقة فـي إطـار عمليـة واسعة للتفكيك وإعادة التركيب للخارطة الجيوسياسية والجيوـ استراتيجية لعمـوم المنطقة العربية.

المطلب الثاني

مشروع الشرق الاوسط الكبير ((مبادرات التغيير المتوالي))

كثيرة هي العوامل الأسباب التي دفعت الادارة الأمريكية على اتخـاذ قـرار التغيير في العراق مطلع العام 2003، رغم ان "مشروع الشرق الأوسط الكبيـر" لا يعد سبباً اولياً معلناً، او مرتفع الاهمية من بين العوامل والاسباب الدافعـة لاتخـاذ قرار التغيير، الا انه يعد سبباً مهمـاً بحسـبان الأهميـة الاسـتراتيجية والجيـو- استراتيجية للمنطقة وموقع العراق فيها.[1]

وبدون شك، فإن هذه المنطقة التي استقرت الأدبيات السياسية والاستراتيجية الغربية على تسميتها "الشرق الاوسط"، ليس الهدف منها شـطب الهويـة القوميـة للوطن العربي من الخارطة السياسية، واحلال هذه التسمية "الشرق الأوسط الكبير" بدلاً منها وحسب.[2] وإنما تهدف الى توسيع مسرح العمليات الاستراتيجية للولايات المتحدة على ما اسماها (بريجينسكي) بـ "قوس عدم الاستقرار" او على تعبير ادق " قوس الازمات الثاني"، والذي يمتد من الرباط الـى افغانسـتان، مقابـل "قـوس الازمات الأول" الذي يمتد من وسط وشرق اوربا الوسطى مروراً بالقوقاز وآسـيا

---

[1] حسين لطيف كاظم الزبيدي، الشرق الاوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكيـة علـى العراق، مصدر سبق ذكره، ص1.

[2] محمد احمد النابلسي،رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط:

http://www.m3arej.com/2010-10-18-14

الوسطى، حيث الثروات البترولية الهائلة.[1] ليلتقي "قوس الازمات الأول" مع "قوس الازمات الثاني "، مطبقاً على الرقعة الجغرافية الممتدة من منطقة (زيانغ جانغ) في اقصى غرب الصين الى حدود تونس، مكونةً منطقة تدعى بـ"البلقان العالمي" التي تحتوى على الكثير من القواسم المشتركة بين دولها يقع (الاسلام) في مقدمتها، كما تشهد صراعات دينية داخل المنطقة او مع الديانات المجاورة، او تأثرها بصراعات القوى الرئيسية وحروبها المتكررة، التي لا تنطوي على الصدام بين القوى الكبرى، لكن تتضمن حروب بالنيابة باستدراج من القوى الكبرى.[2]

وإزاء هذا الصورة المظلمة التي رسمها (بريجينسكي) عن المنطقة، قدمت مؤسسة راند الأمريكية للدراسات تقريرًا في تموز 2002 وضعه (لورنسمو رافيتش) المحلل الاستراتيجي فيها، إلى البنتاغونو كان من (24) نقطة وتلخص ماوصفه التقرير بأنه "الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط" ورسم هذا التقرير صورة قاتمة للأوضاع في العالم العربي، تدل بما لا يدع مجالاً للشك عن وجود عزم أمريكي لإجراء تغييرات جوهرية في بلدان المنطقة، واشار التقرير الى صعوبة التغيير، إذا لم تتول الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها، ومن خلال أساليب وطرق مختلفة، مسؤولية العمل على أحداث هذا التغيير.[3] ولتفعيل هذه الدعوة الى التغيير في المنطقة، طرح (كولن باول) وزير الخارجية الامريكي (آنذاك) في شهر كانون الثاني عام 2002 مبادرة "الشراكة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط"

---

[1] نقلاً عن: ناظم عبدالواحد الجاسور، الشرق اوسطية والشراكة المتوسطية: التطابق والتقاطع والآفاق المستقبلية لموقع العراق في هاتين الدائرتين، المجلة السياسية الدولية، العدد(1)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، خريف2005، ص4.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، مناقشة مسارات استراتيجية، ترجمة مصطفى الحيدري، مجلة حوار الفكر، العددان (18-19)، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، كانون الاول 2011، ص127-128.

[3] جميل عفيفي، الثورات العربية والشرق الاوسط الكبير، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=608668&eid=190

وكشف عن تفاصيل هذا المشروع في يناير من عام 2003، وتضمنت الاعلان عن قيام الولايات المتحدة بالمساعدة على نشر الديمقراطية في المنطقة وإقـرار جملـة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في المنطقة على وفق ثلاثة أسس: "الإصلاحات الاقتصادية، والانفتاح السياسي والاجتماعي، والتربية والتعليم".[1] وفي شباط 2003 انطلق (باول) أمام مجلس الشيوخ قائلاً "إن الإطاحة بالنظام العراقـي سيتيح الفرصة لإعادة ترتيب المنطقة جذريًا لما فيه مصلحة أمريكا، ولن يكون هنا كبلد شرقاً وسطي بمعزل عن التغيير، فإما إن يأخذ به ويسير مع الركب العـالمي، او أن يعاني التجمد في وضعه الآسن".[2] اذ ترى الولايات المتحدة أن هنالك ثلاثة معوقات أساسية تحول دون تطور بلدان الشرق الاوسط وتنعكس بالتالي سلباً علـى مصالح الولايات المتحدة، وهذه المعوقات هي: (غياب الحرية المسببة بنشوء ازمة الديمقراطية، وبطئ المعرفة ومحدودية الارتكاز الى العلوم الحديثـة فـي التنميـة العامة، واختلال الهياكل الاقتصادية وتدني الانتاجية).[3]

ولتعزيز مشروع التغيير في المنطقة وتفعيله، عرضت الولايـات المتحـدة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والذي سمي لاحقـاً "مشـروع الشـرق الأوسـط الموسع" على الدول الصناعية الثمانية خلال اجتماعهم في مدينة(سيايلاند) الأمريكية في حزيران 2004، وجاء فيه "إن الشرق الأوسط يمثل تحـديًا وفرصـة فريـدة للمجتمع الدولي" وان هذه المنطقة تعاني من نواقص ثلاثة حددها المثقفون والخبراء العرب أنفسهم في تقرير الأُمم 2003، والنـواقص هـي (الحريـة (و) المعرفـة)

---

[1] عبدالله تركماني، العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير، بحث منشور علـى شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://hem.bredband.net/dccls2/a.torkmani.htm

[2] نقلاً عن: مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطوعلى سطح الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص123.

[3] محمد السيد سعيد، الشرق الاوسط وعودة سياسة المحاور والاحلاف، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد (168)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2007، ص71.

و(تمكين النساء).[1] وهذه النواقص تخلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الدول الصناعية الثمانية، طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادّة في التطـرف والإرهـاب والجريمة المنظمة والهجرة غيرالشرعية.[2]

هكذا جاء "مشروع الشرق الأوسط الكبير- الموسع" تتويجـاً لسلسـة مـن الاطروحات والمبادرات، على خلفية الحرب على الارهاب، والتغيير في العـراق، وتعثر عملية التسوية الاسرائيلية - الفلسطينية، والتجاذبات الامريكية الدولية بشـأن كيفية التعاطي مع قضايا المنطقة ومشكلاتها.[3] خصوصاً عقـب تعثـر السياسـة الامريكية في المنطقة (افغانستان، العراق، سوريا، ايران)، مع ارتفاع تكلفة الوجود الأمريكية المباشر في المنطقة من جهة، والرفض الـدولي للاسـتفراد الامريكـي بالقرارات التي تحدد مصير المنطقة والتحكم بمواردها النفطية وأسواقها من جهـة ثانية.[4]

ويركز "مشروع الشرق الأوسط الكبير- الموسع" على البلدان العربية تحديداً، بالإضافة الى كل من ايران وتركيا وباكستان وافغانستان ايضاَ، وهو يتضمن ايجاد شراكة امريكية-اوربية لفرض التغيير على المنطقة، وبنيتها السياسية والاقتصادية الثقافية، بما يتلاءم ومصالح الشركاء على ضفتي الاطلسي.[5] والتأكيـد علـى ان

---

(1) إبراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الفكرة والتطبيق، نشرة تحلـيلات اسـتراتيجية، العدد (15)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، شباط 2006، ص4.

(2) Tamara Cofman. Wittes, The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation, In site Internet: http://www.brookings.edu/research/papers/2004/05/10middleeast-witte

(3) ماجد كيالي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: دلالاته واشكالاته، دراسات اسـتراتيجية، العـدد(122)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007، ص14.

(4) فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص273.

(5) ستار الدليمي، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الاوسط الكبيـر، مجلـة دراسات دولية، العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول2007، ص17.

التباينات عبر الاطلسي حول منطقة "هلال الازمات" في الشرق الأوسط قد تكون مأساوية على الشركة الامريكية – الاوربية، لضرورات استراتيجية منها[1]:

1. إن الشرق الاوسط هي منطقة مهمة على الصعيد الاستراتيجي لتوفير الامن الاساسي لاوربا والولايات المتحدة معاً، من حيث صلة المنطقة ببعض المسائل الاستراتيجية مثل (مخزونات الطاقة، الارهاب، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، امن اسرائيل).
2. إن التعاون عبر الاطلسي غالباً ما يكون ضرورياً لبلوغ الاهداف المشتركة، إذ من المستحيل بلوغ الأهداف وايجاد حلول لازمات المنطقة عندما تتقاطع مصالح أكبر مستودعين في العالم للقوة العسكرية، والموارد الاقتصادية، والشرعية الديمقراطية.

وبناء على ذلك، يمكن القول ان الأوربيون والأمريكيون رغم انهم واصلو الخلاف حول تغيير العراق، وكانوا بطيئين في توسيع مهام الحلف (الناتو) في افغانستان، إلا أن إقرار القوى الاوربية على نقل التعاون مع دول الشرق الاوسط واسرائيل الى مستوى الشراكة، وبدء الخطوات لربط أمن الخليج العربي باستراتيجيات حلف (الناتو)، كشف انهم على الرغم من اختلافهم التكتيكي مع الولايات المتحدة حول النفط والاسواق في الشرق الاوسط، إلا أنهم متفقون استراتيجياً على العمل المشترك لتغيير الشرق الاوسط واخضاعه لسيطرتهم المباشرة.[2]

---

[1] ايفو دالدر ونيكول نيستو، امريكا– اوربا ومنطقة هلال الازمات، في: ايفو دالدر وآخرون، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية– الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص8.

[2] سعيد اللاوندي، الشرق الاوسط الكبير: مؤامرة امريكية ضد العرب، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص15.

وتأكيداً على جدية الشراكة الأمريكية –الأوربية في تنفيد (مشـــروع الشـــرق الأوسط الكبير–الموسع)، بدأت الولايات المتحدة مجموعة من الخطوات الإجرائيـــة ومن ذلك إسناد مسؤولية مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط إلى (ليزتشيني) نائبـــة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط (آنذاك)، وبموجب ذلك تم تخصيص نحو 200 مليون دولار لعامي 2003 و2004 لعقد مجموعة من النـــدوات وورش العمل في الولايات المتحدة والبحـــرين والأردن والجزائـــر، حـــول الإصـــلاحات القضائية وحقوق الإنسان والمرأة، وتم بحث مقترحات أمريكية تشـــمل تخصـــيص مبلغ 200 مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني.[1]

ومن هذا المنطلق فإن "مشروع الشرق الأوسط الكبير– الموسع" اصبح خلال مدة وجيزة واحداً من أهم ركائز التغيير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بعـــد ان قطعت استراتيجية الحرب على الارهاب اشواطاً متقدمة في الشرق الاوســـط، فـــي محاولة من الادارة الامريكية لتغيير المنطقة خصوصاً في الجانب السياسي، وهـــذا ما اكده الرئيس (بوش الابن) في خطاب له حول حالة الاتحاد في ينـــاير2004" اذا كان الشرق الأوسط موطناً للدكتاتورية واليأس، فسوف يستمر فـــي خلـــق افـــراد وحركات تهدد امن الولايات المتحدة واصدقائها، ولذلك تواصل امريكا اســـتراتيجية متقدمة لإقرار الحرية في الشرق الاوسط".[2] هذا التصور الذي تطور فيما بعد الى برنامج اطلقه الرئيس (بوش الابن) يســـمى "تحـــدى الجيـــل" يهـــدف الـــى زرع الديمقراطية في المنطقة العربية، والذي قد يؤدي بالنتيجة الى تحسين أمن الولايات المتحدة عبر التفاني في التغيير المنطقة ونشر القيم الأمريكية فيها.[3]

---

(1) إبراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الفكرة والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص6.

(2) سعيد اللاوندي، الشرق الاوسط الكبير: مؤامرة امريكية ضد العرب، مصدر سبق ذكره، ص15.

(3) منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق؟، مجلـــة قضـــايا سياســـية، العدد(18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص17.

بذلك أصبح الربط بين التطرف والارهاب والأنظمة الاستبدادية،أحد مرتكزات المشروع الامريكي الجديد فيالشرقالأوسط.[1] وهذا ما اشار اليه وزير الخارجية الامريكي الاسبق (هنري كيسنجر) بتعبيره الشهير "تجفيف مستنقعات الارهاب" بالقضاء على الاماكن التي يعشعش فيها التخلف والتطرف، وترتيب اوضاع المنطقة من خلال عملية تغيير شاملة يجب ان تفرضها امريكا فرضاً على المنطقة الممتدة من باكستان شرقاً الى المغرب غرباً مروراً بتركيا وايران.[2] وعلى ذات الصعيد، تحدثت (كوند اليزارايس) عن المشروع الأمريكي الخاص بتغيير الشرق الأوسط وأكدت بأن "المنطقة العربية المكّونة من 22 بلدًا، يفتقر سكانها إلى الحرية السياسية والاقتصادية حتى أصبح الوضع يشكل تهديدًا للأمن الأمريكي نفسه".[3] مشيرةً الى أن الولايات المتحدة تريد تحرير العالم الإسلامي ونشر الأسلوب الديمقراطي في ربوعه عبر تغيير الأنظمة السياسية، وان العراق سيصبح عنصرًا أساسًا في الشرق الأوسط الكبير، غير إن عملية التغير الشاملة في المنطقة تتطلب مساعدة واسعة النطاق من الولايات المتحدة وأوربا للعمل في شراكة كاملة لتحقيق الحرية الإنسانية.[4]

والحقيقة ان في "مشروع الشرق الاوسط الكبير" كشف واضح عن الهدف الأمريكي في احتواء منطقة "الهلال الاسلامي" او كما يسميه منظرو الفكر

---

[1] Anthony sciolu and Henry B. biller , hop in the age of anxiety: a guide to understanding and strengthening our most important virtue , first edition oxford university press , U.S.A, 2009 , p 59.

[2] نقلاً عن سعيد اللاوندي، الشرق الاوسط الكبير: مؤامرة امريكية ضد العرب، مصدر سبق ذكره، ص17.

[3] نقلاً عن: إبراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الفكرة والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص6.

[4] نقلاً عن: زياد علوش، الشرق الأوسط منطقة بلا نظام وتدخل دون استراتيجيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.beirutobserver.com/index.php?option=com

الاستراتيجي الأمريكي "هلال الازمات" او "قوس الازمات" والممتد بحب رؤيتهم من سلسلة جبال الاطلسي في المغرب الى جاكارتا في إندونيسيا.[1] من خلال تجزئة بلدان الشرق الاوسط وخصوصاً البلدان العربية المحيطة بـ"اسرائيل" على اساس (ديني –طائفي – عرقي)، بالشكل الذي يعطي لإسرائيل قدراً من الشرعية الاخلاقية لوجودها.[2] وإعادةترتيب الخارطة الجيوسياسية للشرقالأوسطو تحويلها إلىمنصةلإطلاقمشروعات التغيير الامريكيةعلىباقيالعالم.[3] لهذا فقد بني التصور الامريكي لإعادة ترتيب المنطقة عبر" مشروع الشرق الاوسط الكبير- الموسع"، واقامة نظام شرق اوسطي، على ثلاث ركائز[4]:

- **الركيزة الامنية:** وتعتمد على بناء ترتيبات امنية مشتركة ودائمة تسعى الى الحد من التسليح باستثناء (اسرائيل).
- **الركيزة السياسية:** وتقوم على إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، وإعادة ترتيب المفاهيم والقيم والاولويات السياسية بين كل دول المنطقة العربية وغير العربية، وغرس إسرائيل فيها وإجراء تحولات في بنى النظم السياسية العربية تحت شعارات نشر الديمقراطية.

---

[1] محمد صادق الحسيني، حروب الهويات بين الهلال الاسلامي والشرق الاوسط الكبير، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.freemediawatch.org/34-060105/7.htm

[2] اسرائيل شاحاك، المشروع الصهيوني للشرق الاوسط والذي صاغه ثيودور هيرتزل والحاخام فيشمان، ترجمة علا عبدالرزاق، سلسلة تقارير مترجمة، العددان (60-61)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، شباط 2011، ص4.

[3] عبدالقادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والاهداف والتداعيات، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، البصرة، 2009، ص42.

[4] عمر كامل حسن، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولوتيك، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2008، 232.

- **الركيزة الاقتصادية:** وقوامها إقامة بنية اقتصادية اقليمية مركزها "إسرائيل" تمهيداً لبناء تكامل اقتصادي شرق اوسطي تكون "اسرائيل" فيه المركز المسيطر والمتطور.

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان "مشروع الشرق الأوسط الكبير-الموسع" لا يعدو إلا أن يكون مشروعًا سياسيًا واستراتيجيًا أمريكيًا – إسرائيليًا وان بدا في ظاهره مشروع ذو سمة جغرافية – اقتصاديًا – تنمويًا، إلاأن جوهره يهدف الى رسم خارطة جيوسياسية جديدة للمنطقة العربية بقصد القضاء على النظام الاقليمي العربي وإذابته في نظام اقليمي أوسع متمثل بـ"النظام الشرق أوسطي" خاضع للهيمنة الأمريكية.

الفصل الرابع

مستقبل الأمن القومي الأمريكي في ظل التغيير العربي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للتغيير في المنطقة العربية (الفرص).

المبحث الثاني: التغيير في المنطقة العربية وتحديات الأمن القومي الأمريكي (الكوابح).

المبحث الثالث: الأمن القومي الامريكي والتغيير في المنطقة العربية ((تصورات مستقبلية))

الفصل الرابع

مستقبل الأمن القومي الأمريكي
في ظل التغيير العربي

توطئة:

تربط الولايات المتحدة بين المصالح الأمريكية وبين أمنها القومي، مهما كان حجم تلك المصالح ومهما كان موقع وجودها، وفي القلب من هذه المصالح تقع المنطقة العربية باعتبارها احد اهم المناطق الاستراتيجية الموجودة في العالم والتي تتميز دون غيرها من المناطق بحجم المصالح الامريكية الكامنة فيها، لذلك نجد ان الولايات المتحدة تتعامل مع التغيير في المنطقة من زاوية امنها القومي، لأن اساس توظيف التغيير في الاستراتيجية الامريكية مبني فكرة المصلحة لا المبدأ، لذا نرى ان التغيير يمثل احد اهم المداخل في استراتيجية الامن القومي الامريكي، ليس لنشر وتعميم القيم والمبادئ الامريكية في الحرية والديمقراطية، وانما لتوفير سبل التمكين لجعل الولايات المتحدة اكثر اطمأناً لمستقبل دورها العالمي. ومن اجل الاحاطة بما تقدم، ارتأينا انه من المناسب تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث وكالآتي:

المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية للتغيير في المنطقة العربية (الفرص).

المبحث الثاني: التغيير في المنطقة العربية وتحديات الأمن القومي الأمريكي (الكوابح).

المبحث الثالث: الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية ((تصورات مستقبلية))

المبحث الأول
الأهمية الجيوسياسية للتغيير
في المنطقة العربية (الفرص)

يلجأ منظرو الاستراتيجية الامريكية عند صياغة التطلعات الخارجية للولايات المتحدة الى دراسة ومراجعة الغايات والوسائل او المنفعة والكلفة (الفرص والتحديات)، إذ أن الاستراتيجية تتعلق عموماً بالغايات والوسائل، فالغايات هي الجانب الايجابي للاستراتيجية، والنجاح في تحقيق هذه الغايات هي ما يأمل واضعوا الاستراتيجية الى تحقيقها عند صياغة وتنفيذ مسارات العمل، وبهذا تكون الغاية (المنفعة) هي البوصلة التي توجه الاستراتيجية.

وبالعودة الى الاستراتيجية الأمريكية للتغيير في المنطقة العربية، وجد منظّروا الاستراتيجية الأمريكية فكرتين مطروحتين للتغيير، **الاولى**، بريطانية (اتفاقية سايكس – بيكو) وهي التي جرى التقسيم على أساسها بعد الحرب العالمية الاولى، و**الثانية**، فرنسية تدعو الى تفتيت المنطقة بدلاً من تقسيمها.[1] والمتابع للنهج الاستراتيجي الامريكي في التغيير، يرى أن الاستراتيجية الامريكية في تغيير المنطقة العربية استلهمت الرؤية الفرنسية للتغيير، لذلك لابد لنا من طرح السؤال ى التالي، ما الغايات او المنفعة (الفرص) التي تدفع الولايات المتحدة الى تغيير المنطقة العربية؟ وللإجابة على هذا السؤال ارتأى الباحث تقسيم المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: الحفاظ على أمن (اسرائيل).

المطلب الثاني: تأمين مصادر الطاقة (الهيمنة على النفط).

المطلب الثالث: احتواء حركات الاسلام السياسي (المعتدل)

---

[1] محمد احمد النابلسي، في مواجهة الامركة، في مواجهة الامركة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004، ص107.

المطلب الأول

الحفاظ على أمن (اسرائيل)

لا يوجد خلاف في المنطقة العربية، على ان هنالك التزام امريكي ليس فقط بالمحافظة على اسرائيل وأمنها، وإنما مدها بكل وسائل وأسباب التفوق على الدول العربية مجتمعةً، وبالتالي يوجد اجماع على ان اسرائيل هي مصلحة امريكية قومية.[1]

فبالنظر لظروف نشأة اسرائيل، وارتباطها الخاص بالولايات المتحدة الامريكية، كان الالتزام الامريكي بوجودها وضمان امنها التزاماً استراتيجيا ثابتاً ومستمراً، ارتكزت عليه السياسة الامريكية منذ بداية اهتمامها المباشر بالمنطقة العربية، وهو ما كان واضحاً عبر الحرص الغربي والأمريكي بالذات على تذليل كل الصعوبات الاقتصادية والسياسية والتقنية التي واجهتها اسرائيل مع تنمية قدراتها العامة على النحو الذي لا يضمن أمنها فقط، وإنما تفوقها المطلق على دول المنطقة.[2] الامر الذي احيا مقولة (بريجنسكي) حين قال" ان العلاقات الامريكية-الاسرائيلية، لا يمكن ان تكون متوازنة مع العلاقات العربية-الامريكية، لأن ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخي والفاعلية التي تتعزز باستمرار عبر النشاط السياسي لليهود الأمريكيين.[3] إذ تأتي فرادة اسرائيل كمصلحة امريكية مهمة، من وجود اسرائيل كدولة احتلال في القلب الجغرافي للمنطقة العربية من جهة، وما يفرزه هذا الوجود من عوامل تأثير على

---

(1) وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، مصدر سبق ذكره، ص205.

(2) جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة حسن البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص216-218.

(3) نقلاً عن: نورهان الشيخ، علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية في اعقاب ثورات الربيع العربـــي، مصـــدر سبق ذكره، ص81.

النظرة السياسية التي يتحلى بها القادة الامريكان عند تقويمهم مصالح الولايات المتحدة من جهة اخرى.[1]

فالنظام السياسي الأمريكي يعطي اعتبارات الى جماعات الضغط، وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني الذي يعد من أكبر جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة وأكثرها تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية الامريكية تجاه العالم والمنطقة العربية على وجه الخصوص.[2] كما إن قادة الولايات المتحدة يراعون هذا الامر، وينشغلون فيه من اجل تأمين إعادة انتخابهم، ويتبارون في مراتب مختلفة على إقران استراتيجياتهم مع مسألة الحفاظ على أمن اسرائيل كمصلحة امريكية، بل والأكثر من ذلك يساومون على القيمة التي يودعونها في هذه المصلحة.[3] لتظل اسرائيل على الدوام أداة الاستراتيجية الغربية، وأحد عناصر الحماية الضرورية للمصالح الغربية عموماً في المنطقة، وكدعامة تستند اليها الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط.[4]

لذلك تُعد إسرائيل وسيلة وغاية لاستراتيجيات الامن القومي الأمريكي تجاه المنطقة العربية في جميع المراحل التي مرت بها هذه الاستراتيجية.[5] وبجميع الأشكال التي اتخذتها تظهر إسرائيل عنصراً مهماً من عناصر الاستراتيجية الأمريكية، ومحوراً من محاورها، ووسيلة تستخدمها بشكل من الأشكال، وأدت

---

(1) كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص440.

(2) ضاري رشيد الياسين، الانتخابات الامريكية المقبلة ومتغيرات النظام السياسي الامريكي، اوراق امريكية، العدد(32)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص7.

(3) كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص441.

(4) برادلي أ. تاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد11ايلول، مصدر سبق ذكره، ص88.

(5) كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص442.

إسرائيل هذا الدور في الخطط الأمريكية من جراء موقعها الصغير في المنطقة.[1] حيث يسهم وجود هذا الكيان على خلق المناخ الملائم لتنفيذ الاستراتيجية الامريكية في تغيير المنطقة.[2]

وأدركت الولايات المتحدة أنّ بقاء مصالحها في منطقة الشرق الأوسط مرتبط أساساً باستمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، لأن هذا الصراع المتفجر في منطقة مضطربة وحيوية استراتيجياً ينطوي على انعكاسات مهمة على المصالح الامريكية وعلى أمن اسرائيل.[3] ولذلك انحازت الولايات المتحدة إلى إسرائيل في هذا الصراع، وبقيت هذه الرؤية سمة ثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة.[4]

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين وبالذات بعد أحداث 11/ايلول عام 2001، ازداد القلق الامريكي على أمن اسرائيل في المنطقة، وفي هذا الصدد يقول احد الكتاب الامريكيين " لقد جعلت احداث 11 ايلول الرئيس الامريكي جورج بوش يدرك ما كانت تعيشه اسرائيل منذ فترة طويلة، وما لم يعايشه اي رئيس امريكي سابق"، لذلك كان لابد من ازالة مصادر التهديد على المصالح الامريكية في المنطقة تحت ذريعة الحرب على الارهاب.[5] وعلى هذا الأساس، كانت مسؤولية الحفاظ على أمن اسرائيل هي الدافع الاساسي في الحرب الامريكية على العراق وتغيير

---

(1) فاضل زكي محمد، الإستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي، جامعة بغداد، 1968، ص13.

(2) كوثر عباس، التأسيس لنهضة عربية: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص19.

(3) ولتر راسيل ميد، عهد اوباما: سياسة امريكية جديدة للشرق الاوسط، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص23.

(4) شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي – الإسرائيلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص1.

(5) اريك لوران، حرب ال بوش: اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة سلمان حرفوش، ط1، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2003، ص167-168.

النظام فيه، وبذلك تحررت اسرائيل من خطر التهديد العراقي لأمنها الذي بات اكثر قوة وثباتاً عــما كان عليه الحال قبل التغيير في العراق.[1] والاهم من ذلك هو ان التغيير في العراق لم يسهم في تحقيق مصالح أمنية لإسرائيل فحسب، بل اسهم في تغيير البيئة الاقليمية لصالح السياسة الخارجية الامريكية الداعمة لإسرائيل، عبر احتواء النزاع العربي–الاسرائيلي، وفتح آفاقاً لتحالفات جديدة ضد الارهاب، انطلاقاً من منطق "عدو عدوي صديقي".[2] وفي هذا الصدد أشار تقرير مخابراتي ورد في نشرة (فورين ريبورت) الامريكية الاستراتيجية، تقول" ان من بين المصالح الأمنية الامريكية في المنطقة بعد الحملة الامريكية على افغانستان والعراق، إبرام تسويات سلمية في الشرق الاوسط تستقر مع اعادة رسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة وفق التخطيط الأمريكي، والمحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي وخلق كيانات صغيرة في المنطقة للمحافظة على ذلك التفوق.[3] وما يدعم قولنا، هو التأكيد الأمريكي قبيل وبعد التغيير في العراق بأن الاطاحة بالنظام العراقي، لا يعدو ان يكون سوى مرحلة اولى من عملية كبرى لتغيير التوازنات في الشرق الأوسط، ذلك التغيير الذي سيكون درسًا مستقبلياً لدول المنطقة، وفرض روى وتوازنات جديدة عبر بوابة العراق الذي يجسد نقطة انطلاق للتغيير المقبل في دول الجوار الإقليمي.[4] ليكون التغيير في المنطقة العربية، والذي هو مصلحة أمريكية لا يستثنى منه العامل الاسرائيلي، فالتغيير احياناً يكون رد فعل للوجود

---

(1) YaakovAmjdror, Israel's Strategy after the Iraq War, Jerusalem Issue Brief, Institute Contemporary Affairs, Vol.2, No.24, 16 April 2003, P.3.

(2) ستيفن أ.كوك وشبلي التلحمي، التصدي لحل النزاع العربي–الاسرائيلي، في ريشارد هاس وآخــرون، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعــي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص185.

(3) نقلاً عن: محمد احمد النابلسي، مصدر سبق ذكره، ص101.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القــاهرة، 2003، ص117.

الاسرائيلي، وتارة يصبح العدول عن الأخذ بالتغيير تجاوباً مع الانعكاسات المترتبة على التغيير والتي قد تتناقض مع أمن اسرائيل.[1]

لذلك تسعى الولايات المتحدة الى تشجيع اللااستقرارية في المنطقة العربية عموماً بغية تحقيق ثلاثة أهداف في غاية الاهمية: **الاول**، ابقاء اسرائيل في حالة تفوق دائم على حساب منطقة عربية محكومة بالصراعات والتوترات، و**الثاني**، تمكين الولايات المتحدة نفسها من ممارسة مهام الضابطة القادرة على لجم الصراعات وتوفير الحماية المطلوبة لبعض النظم الموالية، و**الثالث**، يتمثل "بخدمة التجزئة"، بحيث أن اللااستقرارية لا تحول دون ظهور مشاريع تكاملية وحدوية عربية وحسب، وإنما تهيئ المناخ نحو توليد حالات جديدة من الانقسام، الذي قد يأخذ اشكالاً متعددة في اطار من الكيانية السياسية او المذهبية او الاثنية.[2]

وتناغماً مع ما تقدم، وفي اطار سعي الولايات المتحدة على اضعاف الدول المجاورة لإسرائيل بالضغط واستخدام القوة العسكرية والاقتصادية، امتداداً لتأمين عمق أمني لها يصل الى اطراف المنطقة العربية.[3] ومع انطلاق حراك التغيير في المنطقة العربية، أولت الولايات المتحدة اهتمامها على تغيير النظام في سوريا، وتعديله وتطويره بما يجعله صالحاً للتفاعل الايجابي مع الهيمنة الامريكية في المنطقة، والضغط عليها للخروج من لبنان سياسياً بعد ما خرجت عسكرياً، والتخلي عن محور الممانعة وعن ادوارها الاقليمية في ملفات فلسطين ولبنان والصراع العربي-الاسرائيلي.[4]

---

[1] كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص441.

[2] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الضرفي، مصدر سبق ذكره، ص307.

[3] خلود محمود خميس، اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز 2008، ص193.

[4] سامي بيبرس، الفراغ: اشكاليات غياب الدور السوري في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو 2011، ص76.

وتعول الادارة الامريكية كما اسرائيل بالقضاء على آخر جيوب المقاومة مع نجاح التغيير في سوريا، لأن تغيير سوريا سيفتح المجال واسعاً لتغييرات جوهرية في التحالفات الاقليمية التي تهدد امن اسرائيل، اذ سوف تخسر ايران حليفها الاستراتيجي الأقوى في المنطقة (سوريا)، وستفقد معها طريقاً آمناً لإرسال الدعم والسلاح لحزب الله في لبنان، كما ستفقد التواصل مع المنظمات الفلسطينية، مما سيطيح بمنظومة المقاومة بنسختيها السورية الايرانية.[1] وسيكون الفرز أشد وضوحاً على أساس المضمون الطائفي والمذهبي والعرقي في المنطقة، وهذا سيهيئ الفرصة من أجل تقسيم المنطقة وإعادة تشكيلها المنطقة بما يعزز أمن إسرائيل بعد أن تم إضعاف أعدائها.[2] إذ كلما ازداد عدد الدول والكيانات الجديدة في المنطقة المجاورة لإسرائيل كلما عزز من قدرة اسرائيل على المناورة بينها وبالتالي فرض الهيمنة عليها.[3] كما وسيعزز من فرص نجاح قيام نظام شرق أوسطي بديلاً عن النظام الاقليمي العربي، الذي يهدف الى دمج اسرائيل دمجاً كاملاً وطبيعياً في اقتصاديات وثقافات الدول الممتدة من المغرب وحتىاندونيسيا مروراً بجنوب أسيا وأسيا الوسطى (مشروع الشرق الاوسط الكبير)، تحت ذريعة جلب الديمقراطية لشعوب المنطقة، وتخليصهم من الفساد والاستبداد السياسي.[4]

نفهم من هذا، أن ضمان أمن اسرائيل وبقائها قد مثل وما يزال الدعامة الاساسية في السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية، وذلك لتوافق الأهداف والمصالح بين الطرفين الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الامريكية الى دعمها

---

(1) محمد برهومة، التحالفات المتغيرة: العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص71.

(2) سامي بيبرس، الفراغ: اشكاليات غياب الدور السوري في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص77.

(3) Parag Khanna and Frank Jacobs, The New World, The New York Times, 22 / 9/ 2012, p2

(4) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير: تداعياته ونتائجه، سلسلة كتب مركز العراق، العدد(1)، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2006، ص37.

المستمر، كما لا يمكن اغفال دور اللوبي الصهيوني وتأثيره على السياسة الأمريكية حيال مشاريع الشرق الاوسط، فضلاً عن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للمصالح الامريكية نظراً لما تحتويه هذه المنطقة من مصادر الطاقة الحيوية (النفط) ومعادن أخرى.

المطلب الثاني

تأمين مصادر الطاقة (الهيمنة على النفط)

لقد اقترنت أهمية المنطقة العربية فيما مضي بوصفها طريقاً استراتيجياً يربط أوربا بالشرق الاقصى، ومع اكتشاف النفط فيه اتخذت المنطقة أبعاداً اقتصادية مهمة، واصبحت تشكل مركز الثقل الاقتصادي للعالم اجمع، لكونها المنطقة الرئيسة التي تكفلت منذ الحرب العالمية الثانية بسد حاجات العالم الغربي من النفط، كذلك لأنها المنطقة الوحيدة القادرة ايضاً على تلبية هذه الحاجات لعقودٍ مقبلة.[1] ومن المعروف ان النفط يعد من أكثر مصادر الطاقة اهمية في العالم، فهو طاقة العصر الحديث، وعصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية المتقدمة، ومرتكز أساسي من مرتكزات الاستراتيجية الدولية، الأمر الذي جعل مسألة الحصول عليه وضمان استمرارية تدفقه من أهم الضرورات الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول الغربية الاخرى.[2] ومن هنا ارتكز المنظور الاستراتيجي الأمريكي على النظريات الجيوستراتيجية الجديدة بمنطقة الشرق الاوسط كواحدة من أهم المناطق الجيوستراتيجية للسيطرة على العالم "إن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على النفط العالمي، ومن يسيطر على النفط

---

[1] زهير شاكر، السياسة الخارجية الامريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، ط1، شركة تكنو بيرس الحديثة، بيروت، 1982، ص8.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، الهيمنة الامريكية على نفط الخليج: رؤية اقتصادية للأسباب والآثار، سلسلة المائدة الحرة (15)، بيت الحكمة، بغداد، تشرين اول 1997، ص7.

العالمي يسيطر على اقتصاد العالم على الاقل في المدى المنظور".[1] وهكذا جاء الاهتمام الامريكي بالمنطقة العربية من زاوية مصلحتين أساسيتين هما[2]:

- الاولى: مصلحة الأمن الاقتصادي الاستراتيجي، وهي تدور حول حاجة الولايات المتحدة المتزايدة للنفط العربي، وهذه مصلحة حيوية ترتبط مباشرة بالكيان الامريكي ككل بيانياً ووظيفياً.
- الثانية: مصلحة الامن العسكري-السياسي الاستراتيجي، وتدور حول توفير عناصر القوة اللازمة لضمان النصر الامريكي في حسم معركة الزعامة والهيمنة على العالم.

إذاً، يمثل النفط في واقع الامر تركيبة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، ولا يستطيع أحد أن يبخس الأهمية الاقتصادية التي تعد هائلة في مجال صناعة النفط.[3] وهذه الاهمية لا تقتصر على مجرد كونه سلعة اقتصادية، بل يتعدى الامر هذا الى أهمية استراتيجية سياسية من وجهة نظر البلدان الرأسمالية المتقدمة المستهلكة له، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، التي سعت الى استخدام آليات وأدوات مختلفة لفرض سيطرتها وهيمنتها على النفط العربي، ليس بهدف ضمان استمرارية تدفقه في شريان حياتها الاقتصادية فحسب، وانما بهدف الامساك بمفاتيح ابتزاز اقتصاديات الدول المنافسة لها.[4] وفي ذلك يشير (روبرت كومر) وكيل وزير الدفاع في ادارة الرئيس (رونالد ريغن)، الى " ان للنفط صلة

---

(1) فنسان الغريب، مازق الهيمنة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص271.

(2) محمد مراد السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص165.

(3) نعومي تشومسكي وجليل الاشقر، السلطان الخطير: السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة ربيع وهبة، ط1، دار الساقي، بيروت،2007، ص97.

(4) ناظم محمد نوري الشمري، الهيمنة الامريكية على نفط الخليج، مصدر سبق ذكره، ص 8. كذلك انظر: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، مصدر سبق ذكره، ص34.

وثيقة بالقدرات الذاتية للولايات المتحدة، وإذا اصابها الوهن، فإن الجسد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة سيرتعش، لهذا يعد النفط مصلحة تقع في كبد الأمن القومي الأمريكي".[1]

ولذلك ربطت الولايات المتحدة أمنها القومي بأمن النفط الذي تحتوي المنطقة العربية على النصيب الأكبر من الاحتياطي العالمي لها، وباتت الولايات المتحدة تنظر بأن امن المنطقة العربية هو قبل كل شيء هو "أمن الطاقة" بالنسبة لها.[2] ولكي تحافظ الولايات المتحدة على هيمنتها على العالم، تحتاج الى امتلاك القدرة على ضمان واردات نفط مستقرة وبأسعار مخفضة.[3] وقد عبر عن هذه الحقيقة الخبير الاقتصادي الامريكي (والتر ليفي) عندما اعلن صراحة بأن "الاعتماد المتزايد لأمريكا وحلفائها على النفط المستخرج من المنطقة العربية، يجعل من احتمالات انقطاعه ذات ابعاد خطرة على الأمن القومي للقوى الرأسمالية بزعامة امريكا".[4] خصوصاً وان تقديرات وكالة الطاقة الامريكية تشير الى ان الطلب العالمي للنفط سيزداد حوالي الثلثين بحلول عام 2030، إذ بلغ الاستهلاك العالمي للنفط حوالي 89،7 مليون برميل يومياً عام 2010، ومن المتوقع ان يبلغ هذا الاستهلاك حوالي 98،8 مليون برميل يومياً عام 2015، وان يبلغ 108 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020، وسيصل في 2025 الى 118 برميل يومياً.[5]

---

[1] نقلاً عن: كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص443.

[2] قيس محمد نوري، الامن في الخليج العربي في ضوء المتغيرات، مجلة دراسات سياسية، العدد(1)، بيت الحكمة، بغداد، ربيع 1999، ص56.

[3] ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة مازن جندلي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص77.

[4] نقلاً عن: محمود عزمي، امن الخليج العربي في المنظور الامريكي: مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الاوسط، العدد(4)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف1991، ص18.

[5] انتوني كوردسمان، الشرق الاوسط الاكبر والمهمات الامريكية: انظمة المنطقة والنفط، دراسات امريكية، مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ص6.

انظر الجدول رقم (3). وبحسب المعلومات المتوافرة عن ادارة الطاقة الأمريكية ايضاً، سيصبح العالم اكثر اعتماداً على منتجي النفط في المنطقة العربية على مدى الـــ(25) المقبلة، والتي ستصل صادراتها من النفط الى **(63,4)** مليون برميل يومياً، أي ما نسبته 37% من اجمالي الصادرات العالمية.[1]

الجدول رقم (3)

يظهر نسبة ارتفاع الطلب على استيراد النفط في اهم الدول المستوردة

(الوحدة نسبة مئوية من الاستهلاك المحلي)

الدولة او المنطقة	2004	2015	2030
الدول الصناعية اعضاء(OECD)	56	%62	%65
الولايات المتحدة	%64	%69	%74
اوربا	%58	%75	%80
اليابان	%100	%100	%100
الصين	%64	%63	%77
الهند	%69	%77	%87

- المصدر. نقلاً عن: حسين عبدالله التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النفط العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(384)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2011، ص55.

وفي ضوء هذه الحقائق، نفهم سبب الاهتمام الامريكي بالمنطقة العربية، خصوصاً أن الولايات المتحدة التي يشكلسكانها 5% من سكان العالم تستهلك 25% من الانتاج العالمي للنفط.[2] لاسيما وأن العجز الذي بدا يطبع ميزان النفط الامريكي منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين آخذا في الاستمرار وبوتيرة تصاعدية.[3] **انظر الجدول رقم (4).**

---

[1] James A. Russell and Others, Critical Issues Facing the Middle East , Palgrave Macmillan, New York, p207.

[2] شريف بسيوني، امريكا والعراق: مشروعية استخدام القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد(151)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني، 2003، ص7.

[3] حسين حافظ وهيب، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الامريكية فـــي الشـــرق الاوســـط، مصدر سبق ذكره، ص34.

لذا هنالك ثلاثة اسباب رئيسة تجعل المنطقة العربية مرتكزاً جيو-اقتصادياً بالغ الخطورة على حيوية الاقتصاد الأمريكي وهي: **اولاً**، حماية الاقتصاد الامريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط، او ارتفاع أسعاره نتيجة ارتفاع الطلب عليه، **ثانياً** الحفاظ على مستوى ونمط العيش الامريكي القائم على الاستهلاك الكثيف للطاقة، **ثالثاً** التحكم بأسعاره النفط وتوزيعه، أي بمعنى حل المأزق الامريكي المتمثل بـــ"تراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالمياً" عن طريق السيطرة على توزيع النفط والتحكم باقتصاديات الدول الصناعية المنافسة.[1]

جدول رقم (4)

يظهر تطور العجز في ميزان النفط الامريكي للفترة (1971-2030)

العام	1971	1975	1980	1985	2004	20152	2030
نسبة العجز%	%26	%37	%43	.%58	%64	%69	%74

- المصدر: نفلاً عن، محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص288.

ولعل غلبة منطق التفرد في الفكر الاستراتيجي الامريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد عمقت الادراك بأهمية المنطقة العربية باعتباره مستودع طبيعي للنفط في العالم، وبالتالي يؤهل من يمسك به تأكيد سيادته على سائر القوى الدولية الاخرى.[2] لاسيما وإن رأسمالية المركز الامريكي ترى أن السبيل الامثل لتجاوز الازمات الاقتصادية، تمكن في امتصاص الفوائض النفطية العربية وتوظيفها في تأمين حراك رأسمالي تراكمي، ذلك ان قانون الرأسمالية يعتمد على المراكمة كشرط ملازم لاستمرار النظام الرأسمالي، وصموده امام الازمات الداخلية والخارجية.[3]

---

(1) فنسان الغريب، مأزق الهيمنة الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص272.

(2) مروان عوني كامل، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(91)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2007، ص104-105.

(3) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص305.

وعليه فإن الاكتشافات الجديدة للطاقة (النفط- الغاز) في شرق المتوسط، والتي قامت بها كل من لبنان ومصر واسرائيل، قد تغير من جيوبولوتيك المنطقة وتعطيها دفعة اقتصادية جديدة، مما يفتح مصادرة جديدة لتصدير النفط والغاز الى العالم، وربما سببا في اعادة رسم خارطة دول المنطقة للسيطرة على مصادر الطاقة وطرق توزيعها.[1] لا سيما وان بشائر هذا التغيير قد بدأت تعصف بالمنطقة العربية مع الحرب الامريكية على العراق، والتي ينسجم التغيير فيها مع نظرية جغرافية القوة التي نادى بها (ماكيندر)، والتي يربط فيها بين السيطرة على قلب العالم والسيطرة على كل العالم ربطاً عضوياً، فالعراق يقع على خط القوة في داخل آسيا، والسيطرة علية لا توفر قوة الأمن العسكري والسياسي الاستراتيجي فحسب، وانما قوة الامن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل الاحتياطي الهائل من النفط في المنطقة المحيطة به.[2] وأما مرتكزات هذا التغيير فتشمل على اطلاق ما تسمى بـ"التناقضات الطبيعية" الكامنة (الدينية-العرقية-الاثنية -الطائفية) في المنطقة، ورفض الحدود القائمة والموروثة من الاستعمار الاوربي، وعرقلة الحلول لأزمات المنطقة وخل، ورسم خارطة جديدة للمنطقة ضمن اطار يناسب المصالح الأمريكية.[3] والتي يشكل النفط محورها، فالإسهام المهم لصادرات المنطقة العربية من النفط في الاقتصاد العالمي، يكفي لوضع مشروع تغيير المنطقة العربية، على رأس الاولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية.[4] وما تصريحات (ديك تشيني) نائب الرئيس الامريكي السابق (بوش الابن) أمام لجنة القوات المسلحة في

---

(1) كامل وزنة، الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران2012، ص171 – ص173.

(2) ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، مصدر سبق ذكره، ص79.

(3) فنسان الغريب، مأزق الهيمنة الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص273.

(4) لورانس كوب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد(101)، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2006، ص6.

الكونغرس، بعد أيام من الاحتلال الامريكي للعراق الا تأكيداً على اهمية المنطقة، اذا يقول "اود أن اذكر وأُكرر التذكير بأن مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة معروفة، انها الطاقة التي تشكل ركيزة هذه المصالح".[1]

لهذا تشكل قضية الهيمنة على نفط المنطقة العربية مرتكز السياسة الامريكية تجاه المنطقة، لدافعين اثنين: الاول، حرمان أي وحدة عربية او تضامن عربي من الارتكاز الى قوة اقتصادية قادرة على خلق القاعدة المادية لأي وحدة او أداء استراتيجي عربي موحد، والثاني التحكم بإنتاج النفط والاستئثار بفوائده كطاقة وتوظيف عائداته وهذا هو الأهم في إعادة انتاج النظام الرأسمالي الأمريكي عبر تحقيق متراكمات مستمرة.[2]

المطلب الثالث

احتواء حركات الإسلام السياسي (المعتدل)

تشغل حركات الاسلام السياسي (المعتدل) اليوم، موقع القوة الرئيسة المتعاظمة بين القوى السياسية الفاعلة في دول المنطقة العربية، والعالم الاسلامي عموماً، بعد أن كانت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي محصورة بين القبضة الحديدية لقمع الدولة وبين الراديكالية المنتشرة في الحواف الخارجية للطيف الاسلامي، فهي اما أُجبرت على الخروج من المجال السياسي الرسمي مثل(حركة الاخوان المسلمين في مصر)، او حظرت بعنف وحرمت من ممارسة اي دور عام مثل (حزب النهضة في تونس)، او ادمجت جزئياً في العملية السياسية كما كان مصيرها في (الاردن، والمغرب).[3]

---

(1) نقلاً عن: سويم العزي، امريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط، مجلة شؤون الاوسط، العدد(124)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2007، ص47.

(2) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص300-301.

(3) عمر حمزاوي، الاسلاميون المعتدلون والاصلاح في العالم العربي:، مصدر سبق ذكره، ص100.

ويبدو اليوم جليّاً عودة الاسلام السياسي بقوة الى ساحة الفعل السياسي، بل ودخوله بشكل شرعي في اكثر من نظام قائم، ومحاولة قيادة هذا النظام، كما هو الحال في العديد من بلدان المنطقة العربية التي شهدت اكثر من تغيير على المستوى السياسي وغيره.[1] لتكون الحركات الاسلامية هي القوة المهيمنة من دون منازع، فليس هنالك سوى القليل من الأيدولوجيات البديلة، فالقومية العربية تشهد في الوقت الحاضر حالة من الضعف على امتداد المنطقة العربية، والشيء نفسه يصح على الحركات اليسارية، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وعلى الشيوعية والاشتراكية التي قد اختبرتا في العدد من دول العالم الاسلامي دون نجاح يذكر، حتى الاحزاب الليبرالية حالياً ليست هي الاخرى على قدر كبير من القوة في العالم العربي، بالرغم من أنها تعد عنصراً جوهرياً في صياغة التغيير الذي يعصف بالمنطقة العربية.[2]

وإذا كان البعض يرد مسببات نهوض وانتشار حركات الاسلام السياسي (المعتدل)، الى غياب الرؤية الشاملة لدى صناع القرار لعلاج الأزمات التي تعاني منها الدول العربية، والذي أعطى المبرر الاكثر رواجاً لكي تبرز ملامح هذه الظاهرة في المنطقة، ذلك المبرر الذي تغذى ومازال على النكوص القيمي والاداء السلبي للدولة كمؤسسة، وما رافق ذلك من ترسيخ الخلل الذي أصاب البنى السياسية والاجتماعية المتطلعة باهتمام لتأمين مصالحها المرتبطة بالسلطة، او هوامش أدائها لاسيما بعد الانتشار المتزايد لآليات وتقنيات القمع التي توافرت للجهات المستخدمة لها، واضحت قوة اضافية تمنعها من التفكير او تقديم تنازلات

---

[1] محمود شقير، اشكالية الدولة في خطاب الاسلام السياسي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2012، ص64.

[2] جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد(85)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2004، ص26.

لتغيير الحال.[1] فإن اسس نهوض هذه الظاهرة، تكمن في الأزمة الحضارية التي لمستها الشعوب العربية، والتي تعاني اصلاً من تدني وتقليص القدرات والفرص، والتي جعلت حركات الاسلام السياسي تشكل الثقل السياسي الابرز والسبيل للنجاة (الاسلام هو الحل).[2] بعد أن استطاعت حتى الآن استدراج الناقم والساخط من الشباب العربي على سياسات الحكام الى صفوفهم، بحكم استخدامها للخطاب الديني في بيئة اجتماعية متدينة، او على الأقل متقبلة للمفردات الدينية، والتمكن من تحريك الجماهير وتوجيههم، مما اعطاها ثقلاً سياسياً وجعلها منافساً قوياً ومعارضاً للأنظمة الحاكمة، وركناً فاعلاً من أركان التغيير.[3]

وقد اولت السياسة الخارجية الامريكية الاهتمام بشكل لافت الى الظروف المساعدة على تنامي تيارات الاسلام السياسي في المنطقة العربية، وحددت البيئة التي ينمو فيها التأييد الشعبي للأنموذج السياسي الاسلامي، واصدرت مؤسسة (راند) احدى الدراسات الهامة والتي عرضت بشكل تفصيلي الاسباب الموضوعية لهذه الظاهرة (الاسلام السياسي) والتي جاءت ضمن ثلاثة عناوين هي[4]:

أ- **الظروف:** وهي فشل النماذج السياسية والاقتصادية في الدول العربية، والبنية المعادية للتغرب، وتعاظم السلطة الدينية في الاسلام السني.

ب- **المسارات:** الانبعاث الاسلامي، وتنامي التمويل الخارجي للتشدد الديني في الدول الاسلامية، والتقارب بين القبلية والأسلمة، واستمرار الازمات في

---

(1) منعم صاحي العمار، العالم الاسلامي والنهوض المؤجل: دراسة في ما ينبغي على العرب فعله، مجلة قضايا سياسية،، العددان(7-8)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ربيع 2005، ص9-10.

(2) المصدر نفسه، ص10.

(3) خليل حسين، الاسلاميون والسلطة في الوطن العربي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(141)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ربيع 2012، ص26.

(4) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، مصدر سبق ذكره، ص35.

بلاد المسلمين والمتمثل بالصراع الفلسطيني- الاسرائيلي والازمة الكشميرية.

ت- **الاحداث المحفزة:** الثورة الايرانية، والحرب الافغانية ضد الغزو السوفييتي، وحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء)، وأحداث 11 ايلول 2001 والحرب الأمريكية على الارهاب واحتلال افغانستان والعراق.

ولاشك، أن حركات الإسلام السياسي كانت دائمًا تحت الضوء، لنشاطها في واحدة من أهم بقاع العالم اقتصادياً وسياسيًا، إلا أن الاهتمام تزايد لفهم ودراسة هذه الحركات بعد أحداث 11 أيلول التي أنتجت الحرب الامريكية على الإرهاب، وتزايد أكثر عندما بدأ الادارة الامريكية تخطط لتغيير المنطقة العربية، وإشراك هذه الأحزاب في الحياة السياسية كوسيلة لاحتواء برامجها السياسية ودفعها نحو رؤى أكثر اعتدالاً ومقبولية.[1] وازاء هذا الامر ازداد الجدل داخل أروقة الإدارة الأمريكية، وتمحور حول كيفية التعاطي مع هذا التنامي في حركات الاسلام السياسي، وما اذا كانت هذه الحركات تمثل بديلاً عن الانظمة العربية القائمة. هذا الجدل تنازعه تياران رئيسين: **الأول**، تبناه (ديك تشيني) نائب الرئيس الامريكي السابق، وهو يرفض التعاطي والتحاور مع هذه الحركات والاحزاب الاسلامية، على اعتبار أنها نسخة مهذبة من اولئك الذين هاجموا الولايات المتحدة في 11 ايلول: **والثاني**، تبناه وزير الخارجية الأمريكي الاسبق (كولنباول) ومن بعده (كونداليزارايس) والذي يرى في أحزاب الإسلام السياسي واقعاً مفروضاً وبالتالي لا بد من التعاطي معها من خلال احتوائها، ودعم تيارات أخرى كالليبراليين والعلمانيين مقابل ذلك، من أجل أن تشكل حائط صد أمام مد الحركات الاسلامية بوجه عام[2].

---

[1] Jeremy M. Sharp, U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma, Congressional Research Service (CRS), The Library of Congress. June 15, 2006.p7.

[2] خليل العناني، امريكا والاسلام السياسي: قراءة في خطابات الدمج والاقصاء، مقال منشور على شــبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://islamists2day-a.blogspot.com/2007/07/blog-post_06.html

وبحسب الرؤية الأمريكية فإن الحركات الاسلامية المعتدلة هم الحلفاء الأكثر فعالية للولايات المتحدة ضد تحدي الحركات الاسلامية الراديكالية، وإنه لمن مصلحة الولايات المتحدة أن يشارك هؤلاء (حركات الاسلام السياسي المعتدل) في السلطة السياسية وان يصبحوا اكثر اعتدالاً، من ان يكونوا معارضين ويهمشوا ويصبحوا اكثر تطرفاً.(1)

إذ إن التعامل الإقصائي مع الحركات الاسلامية، وتبني سياسات وخيارات النبذ والصدام، يضر بأمن واستقرار المنطقة العربية، ولا يفضي الى نتائج ايجابية، بل على العكس من ذلك يقود الى متواليات وتأثيرات سلبية على المصالح الامريكية في المنطقة (الطاقة، وامن اسرائيل).(2) خصوصا وان للولايات المتحدة ثلاث تجارب قاسية مع الاسلام السياسي حين اضحى في السلطة وهي: الثورة الايرانية، والحركة الانقلابية الاسلامية في السودان، وحركة طالبان في افغانستان.(3) لذا فإن الولايات المتحدة ترى ان استقطاب هذه التيارات، وتوفير المناخ الديمقراطي للمحافظة على اعتدالها، فأنها يمكن ان تقوم بمهمة التأثير في التيارات الاسلامية المتطرفة المعادية لأمريكا.(4)

هكذا وعلى ضوء تسارع خطى التغيير في المنطقة العربية، ابتدأً باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2003، واستكمالاً بحراك التغيير الذي

---

(1) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، مصدر سبق ذكره، ص48.

(2) محمود محفوظ، الاسلام السياسي والامن القومي: منظور مختلف، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول/ديسمبر 2012، ص130.

(3) جراهام اي فولر وايان او ليسر، الاسلام والغرب: ثقافة تحت الحصار، ترجمة: شوقي جلال، مجلة العربي، العدد(653)، وزارة الاعلام الكويتية، الكويت، ابريل/نيسان2013، ص17.

(4) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، مصدر سبق ذكره، ص48.

يعصف بالمنطقة العربية منذ مطلع 2011، برزت التيارات الاسلامية، لتبدو انها الرابح الاكبر من هذا التغيير الذي اطاح بالأنظمة الاوتوقراطية التي اقصت وحجبت الشرعية عنها.(1) على ان التغيير الابرز في هذا المجال هو انتقال مركز الفعل السياسي للإسلاميين من حقل الدعوة الى الحقل السياسي، وعليه فإن مصدر السلطة السياسية لكثير من حركات الاسلام السياسي لم يعد مستمدا من الحقل الديني فحسب وإنما السياسي ايضاً.(2) هذا الامر اثار في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط، قضية اعادة رسم التحالفات والمحاور الاقليمية على اسس (دينية - طائفية) بين طرفي الاسلام السياسي في المنطقة وهما: وايران كأنموذج (الاسلام السياسي- الشيعي)، و تركيا التي كنموذج (الاسلام السياسي- السني).(3)

فالإسلام السياسي الايراني قوة ديناميكية ذات توجه معاد للعولمة الامريكية، وقادرة على الدخول في شراكات استراتيجية تتعدى فضاء الاقليم، وتتصل بفضاء قاري (اوراسي) واسع النطاق، لا تقتصر ولادتها فقط على الجغرافيا السياسية فحسب، وانما هي حصيلة منطقية لما يختزنه الاسلام السياسي، وهذا ما ترسخ بالتحالفات الاستراتيجية في فضاء الشرق الاوسط، والمنطقة العربية بصفة خاصة في (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين).(4)

---

(1) خليل العناني، التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد184، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان 2011، ص13.

(2) خليل العناني، خلخلة قيمية، تفكيك بدون مأسسة على المستوى الثقافي- الاجتماعي، مجلة السياسية الدولية، العدد(188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل2012، ص72.

(3) صافيناز محمد أحمد، إيران وتركيا. من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية؟!، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471

(4) محمود حيدر، الاسلام السياسي في مقام المعاينة: مقاربة في التجربتين الايرانية والتركية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول/ديسمبر 2012، ص106.

اما أنموذج الاسلام السياسي التركي المتحالف مع الولايات المتحدة، فإنه يثير اعجاب الكثير من حركات الاسلام السياسي العربية، بل باتو يشيرون اليه كقدوة او نموذج للمحاكاة.[1] فالإخوان المسلمون الذين يستلهمون النموذج التركي، يتطلعون الى بناء منظومة اسلامية سياسية اقليمية تضم الى جانب تركيا كل من مصر وليبيا وتونس، على ان تكون قاعدة لجذب باقي الاقطار العربية الاخرى التي تخوض غمار التغيير.[2]

وأمام صعود حركات الاسلام السياسي التي أفرزها حراك التغيير في المنطقة العربية، اعلنت الادارة الامريكية استعدادها للحوار واجراء الاتصال والتنسيق مع جماعة الاخوان المسلمين في مصر، ودعتها الى اعتماد أنموذج الاسلام السياسي التركي لتطوير الحلفاء الاقليميين.[3] هذا التفاهم سيسمح للإخوان المسلمين بتسلم السلطة في عدد من الدول العربية، على أن يكرروا التجربة التركية (الاسلامية المعتدلة) في نظر العرب، والتي تعني أولاً احترام مصالح أمريكا في المنطقة، وعدم المس بأمن اسرائيل، وعدم التحالف والتقارب من ايران.[4] وهذا الانفتاح الامريكي على حركات الاسلام السياسي التي افرزها التغيير في المنطقة العربية، يأتي ضمن استراتيجية امريكية مخطط لها غايتها تحقيق اهداف ذات ابعاد استراتيجية مهمة للولايات المتحدة في المنطقة العربية، والمتمثلة بما يلي[5]:

---

(1) محمد نورالدين، النموذج التركي والحركات الاسلامية في العالم العربي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(140)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف2011، ص57.

(2) حسن جابر، الحراك العربي في قراءة استشرافية، شؤون الاوسط، العدد(140)، مجلة شؤون الاوسط، العدد(140)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف2011، ص28.

(3) محمد برهومة، التحالفات المتغيرة: العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص68.

(4) هيثم مزاحم، الاخوان المسلمون من التنظيم السري الى رئاسة مصر، مجلة شؤون الاوسط، العدد(142)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف2012، ص29.

(5) Steven Brook and Robert S. Leiken, The Moderate Muslim Brotherhood, Foreign Affairs,April,2007,p27.

1. امتصاص طاقات الغضب الكامنة لدى الشعوب العربية، وبالأخص الحركات الاسلامية تجاه الولايات المتحدة من جهة، والنظم السياسية العربية من جهة اخرى، من خلال فتح المجال السياسي أمام الأحزاب والحركات الإسلامية (المعتدلة)، وإيجاد مساحة من حرية المشاركة والتعبير لها داخل النظام السياسي.[1] لأنه وبحسب الرؤية الأمريكية، فإن المد الاسلامي او الحركات الاسلامية، تنطلق من البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وحيث توجد حكومات مستبدة.[2]
2. توظيف صعود حركات الاسلام السياسي المعتدل، ودعمها لإقامة دول في المنطقة على أساس ديني تحت حكم الاسلاميين، وتحفيز باقي الاقليات الدينية والمذهبية لتأسيس دولهم على اسس دينية، وهذا سوف يضفي المسوغ الشرعي لإسرائيل كدولة دينية يهودية وسط دول قائمة على اساس ديني ومذهبي.[3]
3. استغلال صعود الحركات الاسلامية لنقل الصراع المحوري في المنطقة، من صراع (عربي- اسرائيلي)، الى ترتيب صراع ضمن الاسلام في المنطقة العربية، تمهيدا لضرب الاسلام من الداخل، وذلك عبر مسايرة بعض الحركات الاسلامية (الاخوان المسلمون) والتصدي القاصي لبعضها الآخر.[4] والسعي لخلق بيئة صراعية للتناحر وفق فكرة "عنف الثنائيات"، فيكون الصراع محصورا في المنطقة بين، الحركات الاسلامية(معتدلة)-

---

(1) انظر: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، مصدر سبق ذكره، ص44.

(2) جراهام فولر، الحركات الاسلامية والمصالح الغربية: حتميات استراتيجية، في: مجموعة باحثين، مستقبل الاسلام السياسي "وجهات نظر امريكية، ترجمة: احمد يوسف، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001 ص46.

(3) عامر هاشم عواد، الولايات المتحدة ودواعي دعم التغيير في المنطقة العربية، اوراق دولية، العدد(211)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، آذار2012، ص20.

(4) احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط الكبير، مصدر سبق ذكره، ص359.

الحركات الاسلامية (المتطرفة)، الحركات الاسلامية – التيارات الليبرالية، الحركات الاسلامية– السلطة.[1] وأحياناً ليأخذ هذا الصراع شكلاً مثلثاً (السلطة السياسية– حركات اسلامية معتدلة – حركات اسلامية متطرفة)، بحيث تكون حركات الاسلام السياسي(المعتدل) تحت ضغط مزدوج، ضغط السلطة التي تعبرهم البيئة التي يخرج منها الحركات الاسلامية المتطرفة، وضغط الحركات الاسلامية المتطرفة التي تتهمهم بالتواطؤ مع السلطات الفاسدة.[2] او تحفيز الصراع بين مذهبي الاسلام السياسي (اسلام سياسي شيعي – اسلام سياسي سني)، كما هو الوضع الآن في العراق وسوريا، وصولاً الى تحقيق هدف التغيير واعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة العربية وفق المخطط الامريكي الذي صاغه (برنارد لويس).[3]

4. احتواء حركات الاسلام السياسي الحاكمة في المنطقة، والعمل على اسقاطها وافشالها سياسياً، وفق الاستراتيجية التي نظر لها (جراهام فولر) الباحث الأمريكي المتخصص بالحركات الاسلامية في مؤسسة (راند)، والذي يرى في دخول أحزاب الإسلام السياسي إلى السلطة فرصة لتسليط الضوء على قدراتها وإمكاناتها الضعيفة، وبالتالي ستكون فرصة لإظهار ضعفها وعدم قدرتها على تحمل المسؤولية أمام أعين الجميع، هذه الرؤية نابعة من افتراض له يقول فيه" إن لا شيء أفضل من اظهار فشل الاسلام السياسي، غير ظهورها في تجربة فاشلة في السلطة".[4] اذ ان هنالك العديد من التحديات التي ستواجه حكم الاسلاميين، لعل اهمها هي محدودية الممارسة

---

[1] نظر: هناء عبيد، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل2011، ص146–184.

[2] خليل حسين، الاسلاميون والسلطة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص29.

[3] انظر: حسين جابر، الحراك العربي في قراءة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص25–30.

[4] نقلاً عن، شيرين حامد فهمي، فشل الاسلام السياسي: بروبوجاندا امريكية، دراسات استراتيجية العدد(3)، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: alkashif.org/html/12/3.pdf

والخبرة، وصعوبة الانتقال من العمل السياسي السري الى العمل السياسي العلني، وكذلك ستواجه صعوبات في عملية الفصل بين النشاطين الديني (الدعوي) والسياسي، كما ستواجه تحديات في تطوير الخطاب السياسي تجاه غيرها من الحركات والتيارات الاكثر تقدمية واعتدالاً، لأنه سوف يفقدها الكثير من المؤيدين. [1]

نستشف مما تقدم، ان الولايات المتحدة ترى في نجاح استراتيجيتها لتغيير المنطقة العربية تحقيقا لمجموعة من الغايات(منافع) التي تخدم مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، والتي تتسم بوجود نوع من التداخل والترابط بين ما هو اقتصادي – استراتيجي (أمن الطاقة)، وحضاري- استراتيجي (احتواء حركات الاسلام السياسي)، وسياسي – استراتيجي هو مرتبط بـــ(اسرائيل) التي تشكل بدورها عوامل مؤثرة في صياغة استراتيجية الأمريكية لتغيير المنطقة العربية، بخاصة اذا ما علمنا ان السياسة الامريكية هي في ذاتها سياسة مصالح، بيد ان هناك مجموعة من التحديات الكوابح التي لا يمكن انكار تأثيرها في هذه الاستراتيجية.

---

[1] سامي الخزندار، تطور علاقات حركات الاسلام السياسي بـــالبيئتين الاقليميـــة والدوليـــة، دراســـات استراتيجية، العدد(132)، مركز الامارات للدراسات والبحـــوث الاستراتيجيــــة، ابـــوظبي، 2008، ص44-45.

المبحث الثاني
التغيير في المنطقة العربية
وتحديات الأمن القومي الأمريكي (الكوابح)

إذا كانت الغايات او المكاسب(الفـرص) هـي الجانـب الايجـابي فـي اي استراتيجية، فإن الكلفة او (التحديات) تمثل الجانب السلبي للاستراتيجية، إذ لا توجد غايات او مكاسب دون جود كلفة، والكلفة او التحدي لا تكون تحـدياً إلا إذا كـان موجهاً لمصلحة ما، ووراء هذه الكلفة دائماً توجد الاخطار، أي امكانية إن تؤول الأحداث الى أسوء ما هو متوقع، والاستراتيجية السليمة هي التي تقتضي تحقيـق توازن ايجابي بين المكاسب من جهة وبين الكلفة والاخطار مـن جهـة اخـرى، وبالمقاربة مع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في تغيير المنطقة العربية فهـي ايضاً كأي استراتيجية لا تخلو من كلفة او مخـاطر(التحـديات) يمكـن ان تهـدد المصالح الامريكية في المنطقة، وبالطبع فأن َواضعو الاستراتيجية الامريكية لتغيير المنطقة العربية يدركون هذه الكلفة او التحديات من حيث كونها فعـل ارتـدادي لاستراتيجية التغيير في المنطقة، وهنا يمكن طرح السؤال الآتـي، مـا الكلفـة او التحديات التي يمكن أن تعترض مسار استراتيجية التغيير في المنطقة، وأن تشـكل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة؟ وللإجابة على هذا السؤال، تم تقسـيم المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: تنامي تيارات الاسلام (الجهادي).

المطلب الثاني: تحدي الدول الفاشلة.

المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الأول

تنامي تيارات الإسلام (الجهادي)[*]

إكتسبت التفسيرات الجهادية (المتطرفة) للإسلام مساحة واسعة في المجتمعات الاسلامية بصورة عامة والعربية منها بصورة خاصة، وذلك لأسباب عديدة منها انتشار الادبيات والمصادر المتعددة لشرح الدين الاسلامي، والمناخ السياسي السلبي الذي افرزته البنية السلطوية للنظم السياسية في العالم العربي والاسلامي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي جعلت ولازالت من المساجد بمثابة المؤسسة الوحيدة التي تستوعب مشاعر الاحباط وعدم الرضا لدى العديد من المسلمين.[1] كذلك ارتباط اغلب حركات الاسلام الجهادي، ببؤر التوتر الموجودة بالمنطقة العربية والناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لأراض عربية، الامر الذي يولد الدافع لدى المسلمين في للانخراط في حركات جهادية تسعى احياناً الى أهداف أبعد من المقاومة المشروعة لهذا الاحتلال، بشن هجمات ضد رعايا ومصالح الدول الغربية الداعمة لهذا الاحتلال.[2]

---

[*] تيارات الاسلام الجهادي: هي الجماعات التي ترى أن الجهاد ركناً أساسياً في آليات عملها، وترفض العمل السياسي السلمي المدني ضمن الاطر الدستورية، وترى ان الأولوية في عملها هو استخدام السلاح في إحداث عملية التغيير للوصول إلى الدولة الإسلامية وتدعو الى تحكيم الشريعة الاسلامية وعقيدة الولاء والبراء،، و تعد التيارات الجهادية المنتشرة حالياً في المنطقة بشكل عام أحد نماذج (الجبهة الاسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين) والذي اسسه السعودي (اسامة بن لادن) سنة 1998، وليكون الاسم الاعلامي لهذه الجبهة هو(تنظيم القاعدة) والتي تم تشكيلها من تيارات جهادية مختلفة في العالم الاسلامي وهي تنظيم الجهاد المصري، جمعية علماء باكستان، حركة الانصار الباكستانية، حركة الجهاد في بنغلادش). انظر: محمد ابو رمان، ايدلوجيا القاعدة ومحاولة التكيف مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو 2011، ص29.

[1] رائد العزاوي، امريكا والاسلام والارهاب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص28.

[2] محمد بن علي كومان، اسباب الارهاب في المنطقة العربية وسبل مواجهته، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل لإحداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007، ص129.

هذا الخليط المتداخل من الأسباب ولد قناعة سائدة في أوساط المسلمين والعرب، بأن التاريخ الاسلامي قد ضل الطريق الى حدٍ بعيد، وإن الوقائع الاسلامية قد انحرفت عن الاخلاق الاسلامية، ولأن غالبية الدول الاسلامية تتميز بوجود عدد من اسوأ انظمة الحكم المستبدة، فإن ذلك اصبح محرضاً داخلياً على قوياً على استخدام الاسلام كقوة تغيير ثورية.[1] وقد كان لأحداث 11ايلول الاثر الفاعل للإفصاح عن الدور الجديد لتيارات الاسلام الجهادي (المتطرف) والذي بدا يغطي الساحة العربية، خاصة بعد أن اخذت الانظمة القومية بالتقلص والضمور لصالح التيارات الاسلامية.[2]

ومنذ الوهلة الاولى لوقوع أحداث 11ايلول اضفت ادارة الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) صفة النزاع الكوني والابدي الذي نصت عليه التوراة والانجيل، وتبنى نهج الحرب الحضارية عندما اطلق شعارها في الحرب على الارهاب بقوله "إنها لحرب صليبية"، لتتخذ هذه الحرب بشكل متزايد معاني مخيفة للاصطدام بالعالم الاسلامي أكمله.[3] واعطت ما يكفي من الدوافع الاستراتيجية للولايات المتحدة، للقيام بأمر حازم لتغيير الشرق الاوسط والقضاء على الدول التي توفر الملاذ الآمن لإيواء هذه الجماعات الاسلامية المتطرفة.[4] فكان التدخل الامريكي في افغانستان والعراق، وتحول الولايات المتحدة الى طرف اقليمي في هذه المنطقة الجيوسياسية التي اسماها (بريجنسكي) بـ"البلقان العالمي"، و التي تشتمل على عنف ديني واثني شديد يدفعه الاستياء من السيطرة الاجنبية، ايذاناً

---

[1] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، 2004، ص798.

[2] افغيني بريماكوف، العالم بعد 11ايلول، ترجمة:أحمد الهاشم و فالح السوداني، ط1، دار المدى، بيروت، 2006، ص89.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء ومعضلة القوة العظمى الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص143.

[4] لورانس كوب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص14.

بأيقاظ الحس الديني لتيارات الاسلام الجهادي (المتطرف).[1] فوقعت الولايات المتحدة نفسها في أيدي خصومها، لتنتج وقوداً لمعاداة أمريكا، فاستخدمت التيارات الاسلامية الجهادية المتطرفة السلوك الأمريكي لحشد المناصرين لقضاياهم.[2] وغدت هذه التيارات بتوالي الاحداث من أكثر معوقات مشروع التغيير الامريكية في المنطقة، لا بل اخطرها على امن واستقرار المنطقة عموماً.[3] والاخطر من هذا كله بالنسبة للولايات المتحدة، هو عالمية هذه الحركات والطابع الانتقالي لمصادر التهديد الناجمة عنها، والتي لا تتهدد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط فحسب، بل في بلدان اخرى على مدار العالم.[4] إذ تتميز الحركات الجهادية بميزتين تجعل من مواجهة هذا المد الجهادي وسبل احتوائها امراً صعباً وهي: **أولهما**، انه بالرغم من ضآلة حجم التيارات الجهادية في المنطقة العربية، الا انهم الاكثر نفوذاً وانتشاراً وتأثيراً لكل بقعة يسكنها المسلمين في العالم، **ثانيهما**، التنظيم القوى الذي تتمتع به تيارات الاسلام الجهادي، حيث نجح هؤلاء في بناء وتطوير شبكات تنظيمية من أجل مد نشاطها خارج بلدانها.[5] وتمكن هاتان المزيتان تيارات الاسلام الجهادي من الانتشار والتأثير، فالطابع العابر لهذه الحركات يجعلها صعبة "الاحتواء"، ذلك إن "الاحتواء" صمم بوصفه استراتيجية ترتكز الى الدول وأنظمة يمكن تحديدها ويمكنها ان تدير المخاطر التي لا تصل الى

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء ومعضلة القوة العظمى الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص159.

(2) ايان شابيرو، نظرية الاحتواء، ما وراء الحرب على الارهاب، ترجمة وفيق زيتون، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص124.

(3) Anthony H. Cordesmanand Sam Khazai,Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability,csis,July 3, 2012,p31

(4) دانييل بايمن و ستيفن سايمون، محاربة الارهاب والسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط، في:رتشارد ن. هاس وآخرون، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي،بيروت،2009، ص259.

(5) رائد العزاوي، امريكا والاسلام والارهاب، مصدر سبق ذكره، ص28.

الحرب، ويبدو ان "الاحتواء" هنا مع الحركات الجهادية عاجزة على استمالة هذه الحركات باي طريقة، لأن هذه الحركات غامضة وليست جزاءً من شبكات الدبلوماسية الدولية، وبالتالي ليسوا قابلين للتأثر بالحوافز وبحسابات الربح والخسارة التي تحكما، كما ان الملاذات المتوفرة لهذه الحركات ضعيفة جداً، فالاحتواء استراتيجية تقوم على فكرة ان الحكومات تسيطر على ما يجري في داخلها، والحركات الجهادية تنشط في الدول والمناطق الرخوة او الهشة امنياً.[1]

وبالرغم من أن قلب التيارات الاسلامية الجهادية ونواتها المتمثلة في (تنظيم القاعدة) قد منيّ بانتكاسات عدة بعد أحداث 11ايلول بالاحتلال الأمريكي لأفغانستان، إلا أنه اعاد توطيد نفسه باطراد في المناطق الهشة امنياً، وإذا كان اليوم ليس بالقوة نفسها التي كانت قبل 11 ايلول، فهو بالتأكيد أقوى مما كان علية في بداية الحرب الأمريكية على الارهاب، فقد أعطته حرب العراق حياة جديدة، ومنحت روايته مصداقية وعززت من تجنيده للرجال وجمعه للأموال.[2]

وظن كثير من الباحثين والمتابعين أن حراك التغيير الذي يعصف بالمنطقة العربية منذ مطلع العام 2011،، قد كتب بداية النهاية لنشاط تيارات الاسلام الجهادي، وانها في طريقها الى الزوال والاختفاء، لأن ثورات التغيير اثبتت فشل الفكر الجهادي، واستطاعت أن تحقق في وقت قصير ما فشلت فيه التيارات الجهادية على مدى عقود من تحقيقه، اذ نجحت في تغيير بعض الانظمة العربية.[3] لكن بعد فترة من اندلاع هذه الثورات،ثبت أن الاعتقاد السابق ليس صحيحًا، وان ما تشهده المنطقة العربية من تغيير هو بداية لموجه جديدة من تيارات الجهاد،والتي

---

[1] ايان شابيرو، نظرية الاحتواء، ما وراء الحرب على الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص118-ص122.

[2] دانييل بايمن و ستيفن سايمون، محاربة الارهاب والسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط،، مصدر سبق ذكره ص261-262.

[3] علي بكر، نماذج القاعدة: التطبيقات الراهنة لحالة القاعدة في العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد(188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل2012، ص148.

أصبحت أكثر قدرة على التأثير في مجريات الأحداث، على نحو يفرض تحديات جديدة امام المشروع الامريكي لتغيير المنطقة العربية.[1] إذ لوحظ استئناف نشاط التيارات الجهادية في بعض من الدول العربية، وتنامي نفوذها ونشاطها بشكل لافت في الدول الاخرى، خصوصاً الدول التي اطاحت ثورات التغيير انظمتها الحاكمة.[2] في محاولةٍ لقطف ثمار التغيير وتأسيس دولة الخلافة الاسلامية المنشودة.[3] وفي هذا الاتجاه اشار إلي عدد الباحثين أسباب تنامي دور التيارات الجهادية في المنطقة العربية عقب ثورات التغيير الى العوامل الآتية:

1. تراجع السلطة المركزية وتصدع المؤسسات المختلفة،ووجود حالة كبيرة من الانفلات الأمني في العديد من الدول التي شهدت ثورات التغيير.[4]
2. زيادة قدرة هذه التنظيمات الجهادية في الحصول علي أسلحة متنوعة وبكميات أكبر، وزيادة عدد الأفراد المنضمين لهذه التنظيمات مما جعل عملياتها أكثر خطورة وتنظيماً.[5]
3. مع سقوط الأنظمة العربية أصبحت الحدود شبه مفتوحة في الدول التي شهدت الثورات، مما سهل حركة هذه التيارات وسهل عملية الانتقال من مكان إلى مكان آخر.

---

(1) مروة وحيد، انعكاسات الثورات العربية علي نشاط التيارات الجهادية، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) الى الرابط:
http://www.baghdadcenter.net/print-144.html

(2) James Phillips, The Arab Spring Descends into Islamist Winter: Implications for U.S. Policy, Heritage Foundation, December 20, 2012, http://www.heritage.org/research/reports

(3) خليل حسين الاسلاميون والسلطة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص26.

(4) هيفاء احمد محمد، القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(115)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، نيسان 2012، ص15.

(5) David Ignatius, How Bin Laden Is Winning, The Washington Post, April 29, 2012, p. A19.

4. وجود المظلة الواسعة من الفكر الديني والسلفي خاصة، والذي يشكل خزان كبير لإمداد هذه الجماعات بالأفراد وخصوصاً مع ارتفاع حالات العنف والاستقطاب الطائفي والذي ساعد على تحول أعداد كبيرة من السلفيين البعيدين عن العمل العسكري إلى الاندفاع به كاستجابة حقيقية لانزلاق المنطقة بأكملها نحو العنف.(1)
5. تصاعد حدة الاحتقان الطائفي في المنطقة العربية خاصة في سوريا واليمن والعراق، مما ساعدها علي حشد فئات أوسع باستخدام الخطاب الطائفي.(2)
6. تحول القاعدة بعد مقتل(اسامة بن لادن) على يد القوات الامريكية في عام 2011، من تنظيم مركزي الى " أيدلوجية " متشظية يصعب حصرها او السيطرة عليها ضمن عالم تتحكم فيه العولمة.(3)

وقد اشار الكاتب البريطاني (روبرت فيسك) في مقاله له بصحيفة "الإندبندنت" البريطانية، الى وثيقة خاصة باستراتيجية احد هذه التيارات الجهادية (القاعدة)، والتي تضمنت عدة مراحل نحو إقامة خلافة إسلامية عالمية هي: **المرحلة الأولى**، تقوم على استفزاز أمريكا لغزو الأراضي المسلمة حيث يسهل للجهاديين محاربته، **والمرحلة الثانية**، تستيقظ الدول الإسلامية من سباتها وتغضب من الحملات الصليبية الجديدة التي تسعى لاحتلال وتغيير أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط ونهب موارده القيمة، **والمرحلة الثالثة** صراع بين القاعدة والناتو في مثلث

---

(1) Shiraz Maher and Peter Neumann, Al-Qaeda at the Crossroads: How the Terror Group Is Responding to the Loss of its Leaders and the Arab Spring, The International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence, August 2012.

(2) Jonathan Landay, "Top US Official: Al-Qaeda in Iraq Joining Fight Against Syria's Assad," *The Christian Science Monitor*, February 17, 2012, http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2012/0217/Top-US-

(3) ادمون غريب، تأثير مقتل أسامة بن لادن على تنظيم القاعدة و التنظيمات التابعة له، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: http://www.france24.com/ar/20110502-bin-laden-death-al-qaeda-terrorism

الرعب (العراق وسوريا والأردن) **والمرحلة الرابعة،** أن تصبح القاعدة شبكة عالمية يسهل من انتشارها.[1]

نفهم من ذلك، إن التنامي المستمر في قوة تيارات الاسلام الجهادية في المنطقة العربية يمثلتحدياً حقيقيًا، ليس فقط لمشاريع التغيير الأمريكية في المنطقة العربية فحسب،بل لأمن واستقرار المنطقة بصورة عامة، وخاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية الاقتصادية الصعبة في دول التغيير العربية، والتي تصب بدرجة كبيرة في تغذية صعود التيارات الجهادية،بحيث باتت هذه التيارات تفرض واقعاً جديداً على بعض الدول لم تكن مألوفة من قبل، **وهذا ما ارتأى الباحث توضيحه في الجدول الآتي: جدول رقم (5).**

جدول رقم (5)

يظهر تنامي تيارات الاسلام الجهادي خلال العقود الثلاثة الماضية في المنطقة العربية

الدول	التيارات الجهادي في فترة ما قبل احداث 11 ايلول 2001	التيارات الجهادي في فترة ما بعد احداث 11 ايلول 2001	التيارات الجهادي في فترة ما بعد ثورات التغيير في المنطقة العربية عام 2011
السعودية	تنظيم القاعدة في السعودية	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب
اليمن	تنظيم القاعدة في اليمن	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب
العراق	————	انصار السنة، جماعة التوحيد والجهاد، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين	انصار السنة، دولة العراق الاسلامية
سوريا	————	————	جبهة النصرة، الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)
الاردن	————	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب	
لبنان	————	جماعة فتح الاسلام، جند الشام	عصبة الانصار، عصبة النور، جماعة فتح الاسلام، جند الشام
مصر	جماعة التكفير والهجرة- الجماعة الاسلامية	تنظيم التوحيد والجهاد	انصار الجهاد في جزيرة سيناء، انصار بيت المقدس، تنظيم التوحيد والجهاد

---

[1] Robert Fisk,War on Terror is the West's New Religion, The Independent, Sunday 24 February,2013.

الدول	التيارات الجهادي في فترة ما قبل احداث 11 ايلول 2001	التيارات الجهادي في فترة ما بعد احداث 11 ايلول 2001	التيارات الجهادي في فترة ما بعد ثورات التغيير في المنطقة العربية عام 2011
تونس	ــــــــــــ	ــــــــــــ	تنظيم انصار الشريعة، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي
الجزائر	الجيش الاسلامي للإنقاذ، الجماعة الاسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	الجماعة السلفية للدعوة والقتال	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي،
المغرب	ــــــــــــ	السلفية الجهادية	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي
موريتانيا	ــــــــــــ	تنظيم القاعدة في موريتانيا	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.
السودان	تنظيم القاعدة	ــــــــــــ	ــــــــــــ
ليبيا	ــــــــــــ	ــــــــــــ	حركة انصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي
الصومال	حركة شباب المجاهدين الصومالية	حركة شباب المجاهدين الصومالية	حركة شباب المجاهدين الصومالية

جدول من اعداد الباحث بالاستعانة بالمصادر الآتية:

- ستيفن بليتير، الاصولية الاسلامية في الشرق الاوسط: النشأة والتطور والمستقبل، في: مجموعة باحثين، مستقبل الاسلام السياسي" وجهات نظر امريكية"، ترجمة احمد يوسف، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت،2001، 65-80.
- عبدالسلام ابراهيم بغدادي وآخرون، الحركات الاسلامية المعاصرة في المنطقة القرن الافريقي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(107)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، آب2010.
- علي بكر، عودة نشاط الجماعات الجهادية بعد الثورات العربية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، تشرين الثاني 2012.
- رائد العزاوي، امريكا والاسلام والارهاب، مصدر سبق ذكره.
- هيفاء محمد احمد وآخرون، المواجهة بين الغرب والحركات الاسلامية المسلحة في الصحراء الافريقية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(115)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، نيسان2011.

المطلب الثاني

تحدي الدول الفاشلة

ما أُنتفض الغبارعلى الحربالباردةوغاباالتهديد التقليدي (الاتحـــاد الســـوفييتي) على الأمن القومي الأمريكي، حتى ظهر تهديد من نوع جديد تمثله الدول الفاشلة او الضعيفة، بوصفة المشكلة الأكثر خطورة ليس على الامن القومي الامريكي فحسب، بل على النظام العالمي الجديد عموماً.[1]

وبالرغم من الالتباس الذي يثيره هذا المفهوم (الدول الفاشلة)، والـــذي شـــهد رواجاً في الآونة الاخير، إلا أنه بالوسع التعرف على بعض الخصـــائص الاوليـــة للدولة الفاشلة، اولها: هي عدم القدرة او الرغبة في حماية مواطنيها مـــن العنـــف وضمان حقوقهم في الداخل والخارج، وثانيهما: هي الدول التي تعتبر نفسها فـــوق القانون محلياً كان ام دولياً، وبالتالي اطلاق يدها في ممارسة العنف بحق مواطنيها، واخيراً التي تعاني من "عجز ديمقراطي" خطير يجرد مؤسساتها الرسمية مـــن أي جوهر حقيقي، مما جعلها تشكل خطراً على الأمن والسلام العالميين.[2] وهذا الخطر ناجم عن طبيعة هذه الدولة التي تتسم بالتوتر والصراعات العميقة وخطيرة، وتموج بنزاعات داخلية شرسة من جانب الفصائل المتحاربة، وانتهاكات لحقـــوق الانســـان والتي تدفع بموجات من الهجرة خارج اراضيها تؤذي جيرانها وتســـبب كـــوارث انسانية كبيرة.[3]

---

(1) رودولف جولياني وجون إدواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكيـــة: جمهوريـــة وديمقراطيـــة، مصدر سابق، ص30.

(2) نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة أساءة استعمال القوة والتحدي على الديمقراطيـــة، ترجمـــة: ســـامي الكعكي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص8.

(3) روبرت ي. روتبرج، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، ترجمة: د. شهرت العالم، مجلـــة الثقافـــة العالمية، الكويت، العدد 117، مارس 2003، ص51.

ففي المدة الواقعة بين سقوط جدار برلين عام 1989، وأحداث 11 سبتمبر 2001 تركزت الغالبية العظمى من الأزمات العالمية حول الدول الضعيفة أو الفاشلة، بما فيها (الصومال، هاييتي، سيراليون، كمبوديا، كوسوفو... الكونغو)، ونتج عنها حروباً اهلية، وعمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية وهجرة قسرية، تدخل فيها المجتمع الدولي تحت اقنعة مختلفة في كل واحدة من هذه الصراعات، وانتهى بها في عدة حالات الى الاستيلاء فعلياً على السلطة وانتزاع مهمة الحكم من اللاعبين المحليين.[1]

وقد سلطت احداث 11ايلول على مشكلة من نوع مختلف ناتجة عن الدول الفاشلة، وهي ايواء ارهابيين ومتطرفين دوليين يمكنهم الحاق ضرر بالغ بالولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، وان اي نظرة على الجماعات الاصولية المتطرفة التي تنشط في الشرق الاوسط توضح حجم المخاطر التي باتت تشكلها الدول الفاشلة.[2] حيث الدولة الفاشلة في افغانستان فاشلة جداً و ضعيفة لدرجة ان استطاع فيها قطاع غير حكومي كتنظيم القاعدة من أخذ الدولة برمتها رهينة وتحويلها الى قاعدة انطلاق لعمليات الارهاب الدولي.[3]

إن تحديات الأمن القومي التي تطرحها الدول الفاشلة او الضعيفة خطيرة بالتأكيد، لكن ما يزيد من خطورة هذه المشكلة هي إنها غير قابلة للردع او الاحتواء، لأن الاحتواء (كما اسلفنا) هي استراتيجية ترتكز الى الدولة، وتقوم على فكرة أن الحكومات تسيطر على ما يجري داخل حدودها.[4] وهذا ما اشار اليه

---

[1] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص166.

[2] دانييل بايمن و ستيفن سايمون، محاربة الارهاب والسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص267.

[3] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص166.

[4] ايان شابيرو، نظرية الاحتواء، ما وراء الحرب على الارهاب، مصدر سبق ذكره 122.

(ريتشارد ن. هاس) بأن "الخطر الذي تمثله الدول الفاشلة هو عالمي الطابع، وإن حالة عدم استقرار النظام الدولي في القرن 21 لن تكون بسبب القوى العظمى بل بسبب الدول الفاشلة، والتي ستشكل التحدي المركزي هذا النظام، فالدول الفاشلة والضعيفة مثل باكستان وافغانستان واليمن والصومال وهايتي والكونغو...، وغيرها من الدول التي يجمعها الافتقار الى القدرة على الحكم، او الدول التي افقدتها "العولمة" السيادة وجعلت من حدودها السياسية مجرد خطوط شكلية، ستجعل من تدفق الارهابيين والامراض والمهاجرين غير الشرعيين واسلحة الدمار الشامل اكثر سهولة لذلك تمثل الدول الفاشلة واحداً من التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا القرن".[1]

وإذا ما استنطقنا الأحداث التأريخية التي احتضنت الدول الفاشلة، لأخبرتنا ان التدخل او التورط في مناطق الفوضى والدول الفاشلة، هي باهظة الكلفة ومحفوفة بالمخاطر، وقد استفاد المجتمع الدولي بحكم التجربة ثلاثة دروس بشأن الدول الفاشلة وما تمثله من تهديد وهي: **الدرس الاول**، أن الفوضى في دولة فاشلة يمكن ان تنتشر الى الدول المجاورة، **الثاني**، هو عندما تنهار الدول تنشط الجرائم، حيث ان الدولة عندما تفقد احتكارها للقوة، يتوقف القانون ويحل محله العنف المخصخص والمنفعة الخاصة، بوصفهما المبدأين الذين يحكمان الارض، ثم تقع الدول في النزاع والحروب الاهلية وثم تتحول اخيراً الى "حرب الجميع ضد الجميع" حسبما سماها (توماس هوبز)، **والثالث**، والذي تعلمه المجتمع الدولي من أحداث 11ايلول، هو ان الدولة الفاشلة يمكن ان تشكل تهديد مباشر للأمن القومي لدولة ما في مكان آخر.[2]

---

[1] Richard N. Hass, Global Instability in The 21 St Century will come not from Super Powers But from failed State.Article is available on the Internet, link: http://www.newsweek.com/id/234122/output/print...>25/03/2010.

[2] روبرت كوبر، تحطم الامم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة زهير السمهوري، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص123- ص126.

ولعل ما تقدم يوضح مدى التحديات التي يمكن أن تعترض الاستراتيجية الامريكية لتغيير المنطقة العربية، في حال اذا ما انزلقت الدول التي تشهد حراك التغيير الى خانة الدول الفاشلة، والذي يتطلع الى الساحة السياسية في المنطقة العربية يجد أن تحرك وتقاطع القوى والتيارات الداخلية والخارجية المنغمسة في دوامة التغيير العربي، تدفع بعض دول المنطقة باتجاه الانهيار والفشل.[1] وهنا يمكن وضع هذه القوى تحت ثلاث عناوين وهي:[2]

أ- **قوى الاختطاف:** وتتمثل في التيارات الاسلامية المعتدلة والمتطرفة، والتي وجدت الفرصة سانحة للتحرك وقطف ثمار التغيير، خصوصاً انها تملك قاعدة جماهيرية واسعة، ودعماً لا محدوداً من قبل مؤسسات وحكومات خارجية، ورأت في التغيير فرصة لمد نفوذها عبر هذه التيارات وتخليص ثارات تاريخية.

ب- **قوى التشتيت والتمزيق:** ويقصد التيارات السياسية الطائفية التي لحقت بالتغيير وتسعى الى تشتيت مسارها وتحويل التغيير الى أزمات طائفية، ثم الدخول في تفجير ازمات طائفية ومذهبية تهدف الى تمزيق الدولة.

ت- **قوى الارباك:** وتتمثل بالقوى الاقليمية والدولية التي لم تكن راضية بالتغيير، وترى فيها خطراً على وجودها ومصالحها، لذا تحاول دعم رموز الانظمة المزاحة، ومساندتها لإفشال التغيير.

لذلك يبقى التعامل مع الدول الفاشلة او المتشظية، و مواجهتها واحدة من أهم الركائز لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كما اشار (روبرت غيتس- Robert

---

[1] انظر: روبن رايت وجاريت ندى،مخاطر متصاعدة: توقعات أمريكية لأوضاع دول الربيع العربي في عام 2013، ترجمة شيماء ميدان، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، كانون الاول 2012.

[2] نصير محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل2012، ص54.

Cates) وزير الدفاع الامريكي الأسبق قائلاً "ان التعامل مع دول فاشلة يبقى التحدي الأمني الأبرز في الوقت الحالي، وإن التهديد الحقيقي لأمن وسلامة الولايات المتحدة، ينبع من دول لا تستطيع حكم نفسها على نحو كافٍ او تعجز عن تثبيت الامن والاستقرار على اراضيها... وليس من المرجح ان تتدخل الولايات المتحدة الى التدخل المباشر في هذا الدول.. حيث ان الواقع الاستراتيجي الخطير للدول الفاشلة، يحتم على الولايات المتحدة ان تحسن ادائها في بناء قدرات الشريك، اي مساعدة هذه الدول لإعادة بناء نفسها.[1]

ونتيجة لذلك فأن الولايات المتحدة تخشى ما تخشاه في المنطقة العربية، هو تفاقم اللااستقرارية وانتشار ظاهرة (الصوملة[*]) كواحدة من الارتدادات الراجعة لمشروع التغيير.[2] وهنا تدرك الولايات المتحدة حجم المخاطر والتهديدات التي يمكن ان تشكلها الدول العربية الفاشلة، ليس على المصالح الامريكية في المنطقة فحسب، بل على الاستقرار العالمي اجمع، وترى إن مكمن هذا الخطر هو ان تصبح الدول الفاشلة ملاذاً للإرهابين وجماعات الجريمة المنظمة وتجار السلاح، لأن التنظيمات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة تنموان في المناطق الهشة امنياً، والتي تفقد فيها السلطة الحاكمة القدرة على بسط نفوذها كما في حالة اليمن والصومال.[3] أو أن تكون مصدراً للهجرة غير الشرعية، فقد دفع التغيير الذي شهده دول المغرب العربي، الى تصاعد موجات الهجرة غير الشرعية الى الدول

---

(1) Robert M. Gates, Help others Defend Themselves: The Future of The U.S. Security Assistance, Foreign Affairs, June 2010, p1.

(*) الصوملة: هي من المصطلحات الحديثة نتيجة انهيار وفشل دولة الصومال، لذا يطلق المصطلح على دول اخرى كناية على الفشل اسوة بالصومال.

(2) تركي الدخيل، الربيع العربي ام صوملة العرب، مقال منشور في موقع (جريدة الاتحاد) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://wefaqpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=46

(3) Kim Gragain and Scott Gerwehr , Dissuading Terror: strategic influence and the struggle against terrorism, RAND Corporation, 2005.

الغربية، فأزدادت معها المخاوف الغربية من هؤلاء المهاجرين ومن عملية اندماجهم في المجتمعات المضيفة، والنقل التدريجي للأفكار والمعتقدات التي يحملها المهاجرون من دول الجنوب الى دول الشمال في وسط تتعارض فيه القيم بين الجانبين، بحسب رؤية الدول الغربية.[1] وان تصبح مركزاً لتجارة وصناعة المخدرات، ففي افغانستان ادى فشل الدولة الى ان تستمر صناعة الافيون المحظور بالهيمنة على الاقتصاد الافغاني.[2]

وبناءً على ذلك، يمكن القول أن خطر انتشار ظاهرة الدول الفاشلة في المنطقة العربية هي من أكثر التحديات التي يمكن تعترض الاستراتيجية الامريكية لتغيير المنطقة العربية، خصوصاً والتوقعات الحالية بشأن مستقبل المنطقة المدى القصير لا تبدو مطمئنة، فهناك دولاً لاتزال اوضاعها الداخلية مشتعلة وسط سيناريوهات سيئة، وعمليات التدخل الدولية والاقليمية في شؤون بعضها الآخر تجري على قدم وساق، والمجتمعات العربية مازالت تئن تحت ضغط الحمى السياسية التي ترافق التغيير، في ضل استمرار التدهور الاقتصادي والانهيار الامني في بعضها الآخر، وكل هذه الازمات تشكل تهديدات خطيرة على المصالح الامريكية في المنطقة، وفي مقدمتها خطر توقف امدادات الطاقة

---

[1] اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الاقليمية الى التدخل في الازمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو 2011، ص23.

[2] مايكل شمانك، افغانستان: عناصر استراتيجية بين ضفتي الاطلسي لبناء امة، في: مجموعة باحثين، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية-الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص210.

المطلب الثالث

انتشار اسلحة الدمار الشامل

ترى الولايات المتحدة إن من بين اقوى التحديات القطاعية الغير مرتبطة بدول محددة، تبرز قضية انتشار اسلحة الدمار الشامل بوصفها التحدي الاكثر الحاحاً وخطراً على أمنها القومي.[1] اذ تتضمن أسلحة الدمار الشامل على مجموعة الأسلحة الذرية والمصنوعة من مادة ذات نشاط إشعاعي، وأسلحة الفتك الكيميائية والبيولوجية، والأسلحة الأخرى التي تتشابه في خصائصها الأثر التدميري للقنبلة الذرية، وتقسم أسلحة الدمار الشامل الى ثلاثة أنواع رئيسة: هي الأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية، والأسلحة البيولوجية.[2]

تاريخياً ارتبطت أسلحة الدمار الشامل وخاصة السلاح النووي بأسم الولايات المتحدة الامريكية ارتباطا وثيقاً، اذ كانت ولادة هذه الأسلحة إلى حد كثير ولادة أمريكية، كما كان أول استخدام للسلاح النووي استخداما أمريكياً في اليابان (هيروشيما وناكازاكي) عام 1945، ثم ما لبثت أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعوة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتزعمت العالم في الدفاع عن تلك القضية، وانتهجت اسلوب معاقبة الدول التي تسعى لخرق نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي أسهمت بقوة في وضعه.[3] واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة أثناء

---

(1) مارينا اوتاواي وآخرون، الشرق الاوسط الجديد، ط1، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008، ص27.

(2) عمر بن عبدالله بن سعيد البلوشي، مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقاً لقواعد القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص17.

(3) زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص19.

الحرب الباردة وبعد انتهائها، لتكون هذه السياسة احدى المرتكزات الاساسية في استراتيجيتها العالمية.[1]

ولقد غيرت أحداث 11 سبتمبر 2001، مدركات الولايات المتحدة للتهديدات الموجهة للمصالح الامريكية في المنطقة العربية، واصبحت هذه الاحداث نقطة تحول تصاعدية في اتجاه تعاملها مع خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، لأن هجمات 11 ايلول جمعت بين تهديدين كانا وهما موحدان اكثر اهلاكاً بكثير وهما متفرقان، وهما: الحركات الاسلامية المتطرفة (الراديكالية)، وأسلحة الدمار الشامل، وكلا التهديدين كان موجوداً بشكل منفرد لوقت طويل بوصفه قضية في السياسة الخارجية الامريكية، لكن حين وضعت القضيتان معاً في حزمة واحدة، فإنها رفعتا للولايات المتحدة لأول مرة الاحتمال الوشيك لتهديد نووي او حيوي مباشر لا يمكن ردعه.[2]

لذلك باتت الولايات المتحدة ترى إن أشد خطر على الأمن القومي الأمريكي، يكمن في تقاطع القوى الراديكالية وتقنية اسلحة الدمار الشامل، فعند انتشار أسلحة الدمار الشامل بالتزامن مع انتشار تقنية الصواريخ البالستية، لن تصبح الدول الضعيفة او الصغيرة وحدها قادرة على تهديد الامن القومي الامريكي فقط، بل من المحتمل ان تتمكن الجماعات والتنظيمات الارهابية ايضاً من القدرة على تشكل خطراً على المصالح الامريكية في حال حصولها على هذه الأسلحة.[3] ومكمن الخطر هو أن تحصل منظمة صغيرة وليست دولة على اسلحة دمار تمكنها من

---

(1) كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص24.

(2) فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص96.

(3) روبرت هندي و جوزيف رتبلات، اوقفوا الحرب: ازالة النزاع في العصر النووي، ترجمة امل حمودة، ط1، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2005، ص245.

انزال اضراراً كارثية بالمصالح الامريكية في المنطقة العربية، وهذا يطرح تحدياً امنياً غير مسبوق في العلاقات الدولية، والاخطر من ذلك هو إن استراتيجيات توازن القوة والردع والاحتواء، وغيرها من الاستراتيجيات التي ترتكز الى الدول بوصفها الفاعل الرئيسي في السياسات الامنية طول القرنين الماضيين تفقد بعدئذٍ فاعليتها وعلاقتها بالموضوع في هذه الحالة.[1]

هكذا ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل الهاجس الأساسي الذي يحرك سياسة الولايات المتحدة الخارجية، التي ترى ان امتلاك أسلحة الدمار الشامل من قبل جماعات إرهابية أو دول مارقة أو معادية للولايات المتحدة يشكل أكبر تهديد للأمن الأمريكي وبالتالي للأمن والاستقرار الدوليين، كذلك ترى في الجهود السرية التي تبذلها دول عديدة مثل ايران، من اجل الحصول على التكنلوجيا النووية، تهديداً مباشراً على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط.[2] لذلك تبنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) استراتيجية تشدد على العمل العسكري لإزالة النظم السياسية في الدول المارقة، والتي قد تتمكن من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، فكان هذا المبدأ هو المرشد الذي قاد الولايات المتحدة الى فرض التغيير على العراق عام 2003.[3]

ودون شك، إن استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط، هي موجهة بالدرجة الأساس لما تطوره الدول غير الصديقة لها، او الدول التي تطلق عليها تسمية

---

[1] فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد، مصدر سبق ذكره، ص97.

[2] نزار عبدالقادر، إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية، ط1، المكتبة الدولية، بيروت، 2007، ص66.

[3] شيلدرون رامبتون و جون ستوبر، اسلحة الدمار الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص87.

(الدول المارقة) من القدرة على انتاج اصناف منها، لأن انتشار هذه الأسلحة في المنطقة العربية قد يشكل تهديداً خطيراً على القوات الامريكية المنتشرة في المنطقة من جانب، وان يهز ثقة الدول العربية الصديقة في مضلة الحماية الامريكية.(1) لذلك حددت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 معالم استراتيجيتها لمكافحة انتشار اسلحة المار الشامل استناداً على الركائز الآتية(2):

أ- توسيع نطاق مبادرة الأمن الخاص بمنع الانتشار النووي.

ب- تعزيز قوانين مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في دول العالم كافة.

ت- دعم البرامج المخصصة للحفاظ على أسلحة الحرب الباردة بعيداً عن الأيدي وعلى غرار البرامج التي تطبق حالياً في دول الاتحاد السوفيتي.

ث- حث دول الأربعين التي تمثل مجموعة الدول التي تصنع المكونات النووية على حظر بيع المعدات والتكنولوجيا للدول التي لا تمتلك معدات لتخصيب اليورانيوم أو محطات المعالجة.

ج- تشكيل لجنة خاصة من مجلس الوكالة تكون مهمتها بحث معايير الأمان والسلامة لعمليات التفتيش واتخاذ إجراءات بإبعاد الدول المشتبه بارتكابها انتهاكات نووية من مجلس الوكالة.

وتزامناً مع اشتداد ثورات التغيير التي تموج بها المنطقة العربية منذ مطلع 2011، ازداد الجدل داخل الادارة الامريكية حول قضية انتشار اسلحة الدمار الشامل، ليس بوصفة عقبة تعترض مسار التغيير في المنطقة العربية فحسب، بل ان بوصفها خطر يهدد المصالح الامريكية في عموم المنطقة العربية.(3) خصوصاً وان

---

(1) مارينا اوتاواي وآخرون، الشرق الاوسط الجديد، مصدر سبق ذكره، ص27.

(2) علي محمد رجب، قراءة في البرنامج الأمريكي لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، مجلة الحرس الوطني، العدد (274)، الرياض، 2005، ص30.

(3) Benedetta Berti and David Friedman,Regional Proliferation and the Arab Spring:Chemical Weapons in Libya and Syria,Strategic Assessment , Volume 15 , No. 4 January 2013,p 113.

حالة اللااستقرار التي تسود الدول التي شهدت تغيير في انظمتها السياسية، كشفت بوضوح عن فقدان بعض من هذه الدول احتكارها للقوة لصالح الفاعلين من غير الدول، مثل الجماعات المتطرفة والمنظمات التي تمتلك استقلالية في القرار التمويل عن الدولة، ولديهم الرغبة في تحقيق اهدافهم، ومنها "تنظيم القاعدة"، والذين باتو يعرفون بـ"الفاعلون الجدد".[1]

هكذا فإن ظاهرة انتقال القوة من الدول الى فاعلين من غير الدول، والتي اخذت توصف بها المنطقة العربية هي اشبه بالمقاربة التي اوردها(جوزيف ناي) والتي اسماها بـ"انتشار القوة" والتي يعرفها بأنها" تزايد مجالات التأثير والتفاعل الواقع خارج نطاق السيطرة الكلية للدول، بما فيها الدول الاكثر قوة، مع ظهور فاعلين جدد يتمتعون بصورة جديدة من القوة".[2] ويرجع (ناي) انتشار القوة بصفة عامة الى عاملين: **الأول**، بروز قضايا جديدة عابرة للحدود يصعب على الدول مواجهتها، مثل الارهاب الدولي وشبكات الجريمة المنظمة، **الثاني**، تأثير ثورة المعلومات والاتصالات، او ما يوصف بالثورة الصناعية الثالثة، ذلك ان انتشار المعلومات يؤثر على مستوى توزيع القوة داخل وبين الدول.[3]

والذي يتطلع الى ما آلت الية اوضاع المنطقة العربية، من ثورات غيرت انظمة في دول وادخلت اخرى في مخاض التغيير، واشاعت الصراع الداخلي او الفوضى واللااستقرار في دول تمتلك ترسان من هذه الاسلحة مثل (سوريا)، يدرك

---

[1] ايمان رجب، اللاعبون الجدد: انماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني/يناير2012، ص36.

[2] جوزيف ناي، القوة والسياسة في عصر المعلومات، ترجمة علا عبدالغفور، دراسات مترجمة، العدد(5)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص1.

[3] علي جلال معوض، اعادة الانتشار: تحليل اولي لأبعاد وآثار انتشار القوة داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد(188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل2012، ص20.

خشية الولايات المتحدة من انتشار اسلحة الدمار الشامل في ظل هذه الظـــروف.[1] خصوصاً وان المنطقة العربية لديها عوامل تساعد على انتشار هذه الأسلحة، منها: انهيار في الاجهزة الامنية وتنامي اعداد التنظيمات المتطرفة، بالإضـــافة الـــى ان انتاج بعض الاصناف من اسلحة الدمار الشامل، منها (الكيمياوية، والبيولوجيـــة) لا يتطلب تكنولوجيا خاصة معقدة او متقدمة، بل يمكن انتاجهما في مختبرات عاديـــة، ومن مواد أولية أو نصف مصنّعة يمكن استيرادها من الاسواق العالمية لأنها تصلح للاستعمال المزدوج، هذا من من جانب.[2] والتدفق الضخم للمواد والمعدات وتدفق الأفكار العلمية وتكنلوجيا أسلحة الدمار الشامل عبر الحدود بواسطة رؤوس العلماء وثورة المعلومات والاتصالات الجديدة، من جانب آخر.[3]

يتضح من كل ما تقدم، حجم التحديات التي يمكن تعترض المصالح الأمريكية في المنطقة في حالة عجز الولايات المتحدة عن ضبط مسالك التغييـــر وانحرافاتـــه المفاجئة، والتي قد تدفع بعض الدول العربية باتجاه الفوضى واللااستقرار والفشـــل وتكون مصدر تهديد ليس للمصالح الامريكية في المنطقة فحسب، بل لتكون الجانب النشط لظاهرة اكثر اتساعاً يمكن تسميتها (مقاومة التغيير)، وبالتالي فـــإذا اخـــذت المقاومة زمام المبادرة فعندئذٍ سيشكل التهديد الذي سوف يخفض من مستوى تحقيق المكاسب من هذا التغيير، لكن على العموم تبقى المكاسب والتحديات مسائل تقبـــل النقاش في ظل تغيير لم تكتمل حلقاته بعد.

---

[1] Michel Chossudovsky, The Syria Chemical Weapons Saga: The Staging of a US-NATO Sponsored Humanitarian Disaster,Global Research 12 December 2012, Article is available on the Internet, link: http://www.globalresearch.ca/the-syria-chemical-weapons-sag-tahe-staging-

[2] Andrew Terrill, The Arab Spring and the Future of U.S. Interests and Cooperative Security in the Arab World, Strategic Studies Institute,United States Army War College , August 2, 2011,p 8

[3] وليم بوروس وربرت ويندرم، أسلحة الدمار الشامل، ترجمة دار الجليل، للنشر والدراسات والأبحـــاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، 1994، ص16.

المبحث الثالث

الأمن القومي الأمريكي

والتغيير في المنطقة العربية ((تصورات مستقبلية))

ترشدنا الدراسات المستقبلية إلى أن المستقبل ليس قدرًا مفروضًا علينا والحال هو كذلك فيما يتعلق بالاستراتيجية الامريكية لتغيير المنطقة العربية، فهنا كثمة مشاهدو سيناريوهات مختلفة ولكل منها جملة من المقومات والركائز المستمدة من الواقع الذي يدعم نجاحهُ او اخفاقهُ، وعليه فإن الحديث عن فرص نجاح أو إخفاق المشروع الأمريكي للتغيير ينطلق من فروض إِن سلبيات الواقع العربي قد تمهد للاستراتيجية الأمريكية لتمرير مشروعها في تغيير المنطقة، او ان فشل بعض الدول العربية يكون سبباً في اخفاق المشروع الامريكي للتغيير، وفي المقابل من السابق لإوانه الحكم على المشروع وحلقاته لم تكتمل بعد، ثم أن الحكم بالنجاح أو الإخفاق بحاجة إلى أشياء مادية وما لدينا الآن هو طروحات ومحاولات، وعليه سيحاول الباحث استشراف كلذلك من خلال المطالب الآتية:

- **المشهد الأول: (التقدم) نجاح استراتيجية التغيير الداعم للهيمنة الأمريكية.**
- **المشهد الثاني: تبني خيار التآلفات الاستراتيجية في التغيير (التغيير بالشراكة)**
- **المشهد الثالث: (التراجع) فشل التغيير وانتشار الفوضى.**

المشهد الأول: (التقدم) نجاح استراتيجية التغيير الداعم للهيمنة الأمريكية

لابد للاحتمال المستقبلي ان يتأسس على جملة من المقومات المستمدة من الواقع الذي يدعم وجود افتراضهِ، لكي لا يكون الحديث عنهُ، أشبه بالحديث عن الوهم أو الخيال، فالمشهد (أياً كان) لا بد أن يستند الى جملة من الوقائع الموجودة

حاضراً.[1] وعليه فأن مشهد (نجاح استراتيجية التغيير الداعم للهيمنة الامريكية) اقرب الى التحقيق، تبعاً لفرضية قوامها معادلة استراتيجية ترى بانه، طالما المنطقة العربية تمتاز بخاصية جيو-استراتيجية موقعية في قلب العالم "ومن يسيطر على قلب العالم يستطيع ان يمسك بكل العالم"، فلابد من تغيير خارطتها الجيو- سياسية واعادة ترتيبها وفق الرؤية الامريكية.[2] والهادفة الى نمذجة العالم وفق اطروحة "السلام الامريكي "، والتي تتطلب من الولايات المتحدة استغلال فرصة" لحظة القطب الواحد" التي تعيشها الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، لتغيير النظام الدولي وإعادة ترتيبه بالشكل الذي يدعم الهيمنة الامريكية ويكبح جماح المنافسين، بحسب (تشارلز كرواثامر).[3]

ويتأسس هذا المشهد على جملة من المقومات التي تدعم الاستراتيجية الامريكية باتجاه تغيير الخارطة العربية عبر تفكيك دول المنطقة واعادة تركيبها من جديد.[4] تمثلت اولى هذه المقومات بتفكك الاتحاد السوفيتي الذي احدث تحولاً دراماتيكي في شكل النظام السياسي الدولي، حيث صار يتأسس على وجود قطب أحادي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وساد الشعور بعالمية الدور الأمريكي وهيمنته على الشؤون الدولية، استناداً الى مصادر القوة التي بات ترتكز عليها الولايات المتحدة في استراتيجيتها للتغيير.[5] فهي اصبحت تحتكر طول الباع العسكري، ولديها اقتصاد لا يشق عليه غبار، وابتكار تكنلوجي لا نظير له، وتمارس الولايات المتحدة النفوذ الاعظم في النظام المالي والنقدي عن طريق

---

[1] فكرت نامق العاني وعبدالجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص364.

[2] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص147.

[3] Charles Krauthammer, The Unipolar Moment, Foreign Affairs, Vol. 70. No.1. 90/1991, p. 35.

[4] محمد احمد النابلسي، في مواجهة الامركة، مصدر سبق ذكره، ص102.

[5] Charles Krauthammer, The Unipolar Moment, op. cit. P. 24.

الدولار.[1] وعلى الرغم من أن المنطقة الاوربية الموحدة اقتصادياً تتجاوز الولايات المتحدة قليلاً في المجال الاقتصادي، الا ان النموذج الاوربي يعاني من معدلات بطالة اعلى ووتائر نمو ادنى، كذلك الحال بالنسبة للقوى الآسيوية التي تشهد نمواً اقتصادياً عاصفاً، لكن توجهات المستقبل تشير الى ان الولايات المتحدة ستبقى محافظة لعقود مقبلة على الحصة العظمى من الناتج الاجمالي للخام في العالم.[2]

كذلك، لدى الولايات المتحدة باقة من القيم (حقوق الانسان- الحرية الفردية - الفرصة الاقتصادية-الديمقراطية السياسية) ومصادر اخرى يمكن ان تقدم لها (قوة ناعمة)، لاسيما عندما تسهم البراعة الاقتصادية ليس بالثروة فقط، بل في السمعة والجاذبية ايضاً.[3] ولديها ايضاً القدرة على التوظيف الاستراتيجي لعناصر قوتها الشاملة، وإحداث النقلات الاستراتيجية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة والموازنة في بينهم، او انتهاج سياسة (القوة الذكية) بدمج القوتين الصلبة والناعمة والالتزام بالنهج الديمقراطي القائم على "مد اليد الحديدية بقفاز حريري".[4] وبذلك يمكن القول إن جملة مواطن القوة الامريكية الآنفة الذكر، توفر للولايات المتحدة منصة انطلاق جبارة لعملية التغيير التي تسعى اليها في المنطقة العربية.[5]

ومما يزيد من فاعلية هذا المشهد ويعزز من فرص نجاح التغيير، هو معطيات التعاون العربي- الامريكي، إذ صار انخراط الولايات المتحدة في كثير

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوى العظمى الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص198.

[2] زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص69.

[3] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص63.

[4] محمد حمدان، الحرب الناعمة: رمزية اوباما الجديدة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول/ديسمبر، 2012، ص10.

[5] زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص77.

من الشؤون العربية، مهمة تتطلب ان تتم في اطار الشراكة مع الدول العربية، فعلى مدى السنين الماضية ابرزت قطر والامارات العربية المتحدة الدور الذي يمكن ان تلعبه الدول الصغيرة الثرية، وعلى نحو لافت للنظر تحولت هذه الدول الى شركاء اقليميين قادرين على تولي زمام قيادة التغيير في المنطقة العربية.[1] كما أن استحقاقات عملية التغيير القسري التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق عام 2003، يجعل مستقبل العلاقات بينهما في الأغلب محكوماً باستحقاقات هذه العملية، وذلك بجعل العراق منطلقاً لعملية التغيير في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط، ومرتكزاً لإعادة رسم خريطتها وبناء التحالفات الاستراتيجية الجديدة والتفاعلات الإقليمية بما يخدم ويحقق المصالح والمشاريع الأمريكية في المنطقة.[2] لأن العراق على حد قولنائب الرئيس الاميركي السابق (ديك تشيني) "سيصبح مثالا للتغيير في شرق الاوسط بأكمله، وبالتالي سيساهم مباشرة في تحقيق امن أميركا".[3]

وفي مقابل ذلك، فإن معطيات التعاون العربي – العربي تكاد تكون معدومة واقعاً وافتراضاً، مما يرفد ويعزز القناعة الداعية إلى تأكيد نجاح مشروع التغيير الأمريكي في المنطقة العربية، لاسيما في ظل استمرار تفاعل مسببات الاختلال البنيوي الذي يعاني منهُ النظام الإقليمي العربي على المستويين الرسمي والمؤسسي.[4] خاصةً وان التغيير في العراق عام 2003، ادى الى تغليب صيغة

---

(1) آلان كيسوتر و ميليسا بوهيل ماهل، الارتهان للواقع: حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر2012، ص8.

(2) باقر جواد كاظم، الرؤية الأمريكية لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط: دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد(18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص127.

(3) Andrew Krepinevick, "How to Win in Iraq", Foreign Affairs, No. 5 ,September/October 2005,p4

(4) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص185.

النظام الاقليمي "الشرق-أوسطي" على النظام "الاقليمي العربي"، وتواكب مع كل ذلك تصاعد النفوذ الايراني في المنطقة، وتنامي احساس دول الخليج بالانكشاف الاستراتيجي مع استمرار ايران في برنامجها النووي.[1] كما أن استبدادية وتسلطية الأنظمة العربية وفشلها في معالجة واقع بلدانها المتردي وعجزها عن تلبية متطلبات التطور، قطع عملية التواصل بين النظم العربية الحاكمة وشعوبها، الامر الذي دفع تلك الشعوب الى الاستجابة الى محفزات التغيير الامريكية.[2]

وتأسيساً على هذه المقومات عمدت الولايات المتحدة الى تأهيل ذاتها للمباشرة بتنفيذ استراتيجيتها للتغيير، واعادة رسم جيوبوليتيكية المنطقة العربية القائمة منذ الحرب العالمية الاولي، بشكل جديد.[3] وبدأت تنظر للتغيير في المنطقة كخيار وكهدف استراتيجي، فكانت صور الافصاح لهذا الهدف، هو التغيير الصلب (القسري) في كل من (العراق وليبيا،وربما سوريا....او غيرها مستقبلاً)، والتغيير الناعم في (مصر وتونس والى حد ما اليمن...الخ مستقبلاً) وصولاً الى صياغة اداء استراتيجي لإنجاح مشروع التغيير في المنطقة العربية، وادماج المنطقة في نظام شرق اوسطي تحت الوصاية الامريكية.[4]

ولتحقيق هذا المشهد يتطلب من الولايات المتحدة المحافظة على بيئة ايجابية لصنع التغيير في المنطقة العربية كجزء من استراتيجية اوسع في الشرق الاوسط، وهذا بدوره يتطلب منها تطوير استراتيجية مدمجة وخاصة بالمنطقة تقوم على

---

(1) عزمي خليفة، التأرجح: موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/يناير 2011، ص49.

(2) محمد دده، الحراك الجماهيري العربي: ثورة ام صناعة لفرصة سياسية، في: توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي الى اين: افق جديدة للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي(63)، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص42.

(3) وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، مصدر سبق ذكره، ص207.

(4) ابو بكر الدسوقي، اقليم جديد تحت التشكل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص60-61.

اسس اربعة هي: المحافظة على استقرار العراق، والترويج لتسوية النزاع العربي-الاسرائيلي، ومنع ايران من امتلاك اسلحة نووية، واخيراً دعم وتشجيع التغيير في المنطقة العربية.[1]

وتتأسس القراءة الامريكية لموضوعية استراتيجية التغيير في المنطقة العربية، على نجاح التغيير في المنطقة العربية، والذي سيؤمن للولايات المتحدة انسياقاً كاملاً لسياستها الشرق اوسطية، وبشكل سينتهي معه كل اشكال التحدي والممانعة التي تبديها بعض النظم والاحزاب العربية، والقائم على اساس محور الممانعة مقابل محور الاعتدال.[2] إذ أن حراك التغيير (بحسب الرؤية الامريكية) بطبيعته الذاتية القائمة على (صراع المتضادات) سوف تذيب الأيدولوجيات الشمولية لصالح المنظومة الامريكية الليبرالية اللينة، ومن ثم فإن الجماعات الاصولية والقوى المعادية للسياسات الامريكية في المنطقة العربية لن تصمد كثيراً امام قاطرة التغيير الامريكية.[3] كما سيسهم نجاح التغيير في انهاء النظام الاقليمي العربي، وابراز نظام اقليمي متكامل تعمل فيه الدول التي خاضت تجربة التغيير مع قوى الوضع الراهن والمتمثلة بـ(الدول الخليجية والملكيات التقليدية)، والذي من شأنه اقامة منطقة متكاملة للتجارة، وهيكلية اقليمية تعزز الازدهار الاقليمي، بحث تكون الاقتصاديات الاكبر حجماً بمثابة القاطرات بالنسبة للنمو الاقتصادي، في حين تكون مصر وتونس وسوريا بعد التغيير هي الطليعة الثقافية الفكرية لهذا النظام الاقليمي، كما سيعمل هذا التكامل والازدهار الاقليميان كحافز لإسرائيل لصنع السلام مع جيرانها والاندماج الكامل في هذا النظام الاقليمي المرتقب.[4] وسيكون

---

[1] مارتن انديك، الاستراتيجية الامريكية لحل النزاع الاسرائيلي -الفلسطيني، في: ايفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية-الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير، ط1، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص59.

[2] فكرت نامق العاني وعبدالجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص371.

[3] رفيق عبدالسلام، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والناعمة، مصدر سبق ذكره، ص59.

[4] آلان كيسوتر و ميليسا بوهيل ماهل، الارتهان للواقع: حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص9.

مفهوما (التفكيك) و(الادماج) الاساس الذي سيقوم عليه مشروع اعادة صياغة جيو-استراتيجية المنطقة، في ظل نظام تستقطب الولايات المتحدة هندسته الصعبة، ليتم بعد ذلك ادخال دول المنطقة العربية كأجزاء في النظام الاقليمي الاوسع، والمسمى بـ "الشرق الاوسط الكبير" المرتكز على عملية دمج الجيوبوليتيك العربي مع الجيوبوليتيك الاسلامي وتشكيل شريطاً استراتيجياً يمتد من (الرباط) في المغرب غرباً، الى اقليم (سيانغ جيانغ) في الصين شرقاً، وانشاء شبكة من العلاقات الاقليمية "اقلمة الدول" بين هذه الدول لاحتواء مرتكزات التغيير في المنطقة.[1] وليكون ذلك ايضاً عتبة انطلاق من اجل صياغة جيو-استراتيجية أمريكية لإدارة طويلة الأمد للمصالح الجيوسياسية الاوراسية، من أجل صون المصالح الحيوية الأمريكية وتعزيزها من جهة، ووضع مفاهيم جيو-استراتيجية أكثر شمولية تؤسس ترابطا بين سياسات الولايات المتحدة على المستوى الكوني من جهة ثانية.[2]

وهذا يثبت لنا أن مشهد نجاح التغيير في المنطقة العربية، سيمنح الاستراتيجية الأمريكية فرصة زيادة الهيمنة الأمريكية على مقدرات المنطقة، وفي مقدمتها النفط الذي يشكل الجزء الاكبر من المصالح الحيوية عبر خلق قواعد الاسناد للسيطرة منابع النفط، ليس لتزوّد المستقبلي لما تحتاجه الولايات من نفط فحسب، وانما والحصول على تسهيلات جغرافية وسياسية لفرض الاطواق الاقتصادية والجيوبوليتيكية على القوى الدولية البازغة، والوقوف ضد امكانية ظهورها كقوى عظمى تنافسها على مركز الصدارة والهيمنة العالمية.[3]

---

(1) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط: مفاهيم عصر قادم، ط2، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2006، ص179.

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الامريكي وضروراته الجيو استراتيجية الملحة، مصدر سبق ذكره، ص57.

(3) سويم العزي، امريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط، مجلة شؤون الاوسط، العدد(124)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء2007، ص53.

وتواصلاً مع ما تقدم، فإن الولايات المتحدة ستحاول خلال العقد الثاني وربما الثالث من القرن الحادي والعشرين من متابعة سياسة التغيير في المنطقة العربية، وذلك بفضل ما سيوفره لها واقع استمرار او تواصل شكل النظام الدولي القائم على الهيمنة الامريكية، عبر الآليات الآتية:

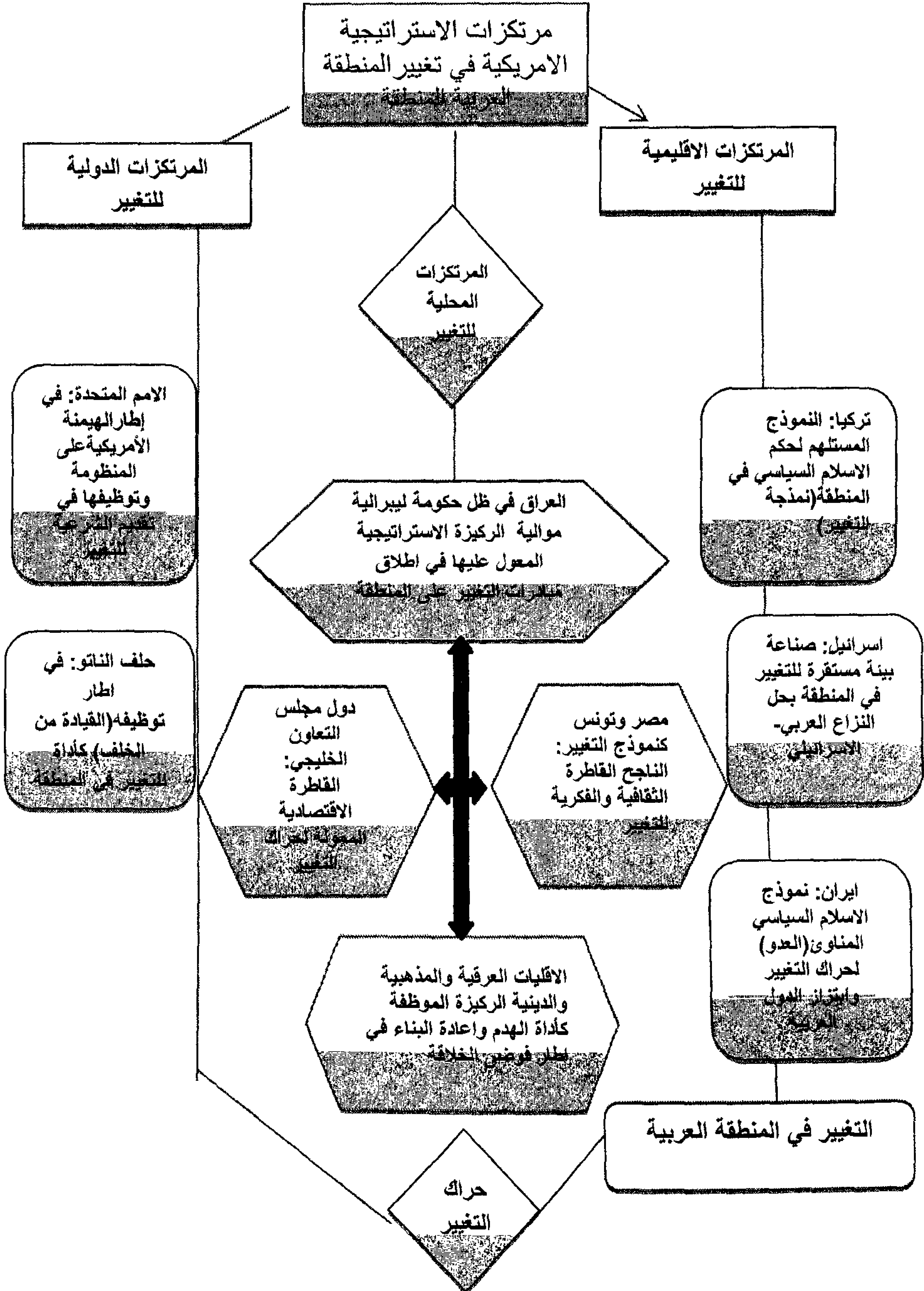
1. الحفاظ على توازن قوى عالمي وتوازنات اقليمية فرعية تكون مناسبة للولايات المتحدة.
2. دعم الانتشار التدرجي للأنظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية الليبرالية والموالية للولايات المتحدة.
3. زيادة دور سفاراتها في المنطقة العربية لتحفيز وإدارة التغيير في المنطقة، بما يتوافق مع مصالحها الحيوية.
4. منع اي دولة من ممارسة دور القطب المنافس او المناوئ للهيمنة الامريكية.

كما أن الولايات المتحدة عندما صاغت مشروع تغيير المنطقة العربية كاستراتيجية أمريكية متكاملة، أعدت له جملة من الركائز أو المقومات على المستويات الدولية والاقليمية، ومرتكزات محلية من داخل المنطقة العربية، ذلكل ضمان نجاح التغيير المنشود في هذه الاستراتيجية، والحؤول دون انحراف مساراته او إخفاقه، ولكي لا نبحر في تفاصيل هذه المقومات والمرتكزات الساندة للاستراتيجيــة الأمريكيــة ارتأى الباحــث إبانتها على وفــق المخطط الآتي: **الشكل رقم (1).**

الشكل رقم (1)

مخطط افتراضي من تصميم الباحث

يوضح ركائز الاستراتيجية الامريكية للتغيير في المنطقة العربية



ان الاحتمالية السابقة على وجاهتها تفترض بقاء الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي ومن ثم خضوع حركة التغيير في المنطقة العربية لسيطرتها الى حد كبير، الا ان واقع الامر يشير ان الولايات المتحدة فقدت الكثير من مكامن قوتها، وفي هذا الصدد يشير الباحث الامريكي ريتشارد هاس في مقالة له حملت عنوان (عالم بلا اقطاب: ماذا بعد هيمنة الولايات المتحدة The Age of Nonpolarity: what will follow U.S Dominance) اقر فيها بتفوق الولايات المتحدة في الوقت الراهن إلا إن (هاس) يرى انه رغم كل هذا التفوق فان هناك مؤشرات عديدة للتراجع الأميركي في عدة مجالات.[1]

المشهد الثاني: تبني خيار التآلفات الاستراتيجية في التغيير (التغيير بالشراكة).

تتأسس فروض هذا المشهد من صورة البيئة الدولية الراهنة، والتي تشهد احتمالات عالية نحو بزوغ تعددية قطبية، لاسيما وان استمرار الهيمنة الامريكية غدى امر غير محسوم، في ضل ما يعانيه الاقتصاد الامريكي من اختلالات بنيوية في امتلاك القدرات التي تؤهلها لزعامة العالم، فهي اكبر دولة مدينة في العالم، وذات اكبر عجز في الموازنة.[2] كذلك يعاني الاقتصاد الامريكي من الركود المستمر، وانخفاض حصتها في الناتج القومي الاجمالي العالمي، في الوقت الذي تسعى فيه قوى اقتصادية كبرى مثل اليابان سعياً حثيثاً نحو القمة الاقتصادية العالمية، يضاف الى ذلك أن دول الاتحاد الاوربي، قد دخلت طوراً جديداً من التوحد والاندماج جعلها قوة اقتصادية هائلة، كما ان الصين تشهد نمواً اقتصادياً بمعدلات عالية فاقت كل التوقعات.[3] ليجسد ذلك على ارض الواقع خروج زمام

---

(1) Richard N.Haass,The Age of Nonpolarity:what will follow U.S Dominance, ForeignAffairs,May/June 2008.

(2) منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى واثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين" الاقليم الآسيوي انموذجاً"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(16)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001، ص17.

(3) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص201.

القيادة من، وانتهاء عصر الاحادية القطبية، لتبدأ مرحلة جديدة من التنافس بين قوى واقطاب عالمية، وإن كانت هذه القوى متفاوتة بالقوة والثقل، الا انها قادمة وبقوة لتغيير موازين القوى في النظام الدولي.(1) سيما وإن الولايات المتحدة وبسبب الطيش الذي ميز افعالها الخارجية، اضحت ضعيفة المبادرة والارادة في القدرة على ادارة التغيير والتصدي للكوابح التي تواجهها، في مقابل ذلك تعاظمت مقومات القوة والارادة لدى القوى الدولية الاخرى، بعد ان استطاعت هذه القوى تأهيل نفسها لمسك مقتضيات القرار الدولي بما يضع حداً ولو نسبياً من الانفلات التنظيمي العام في العلاقات الدولية، والتي بدت متخمة بقضايا التغيير، والتي لن تتمكن الولايات المتحدة من حسم مصيرها لوحدها.(2)

كل ذلك يوفر ذخيرة لأولئك المقتنعين سلفاً بحتمية الانحطاط الاقتصادي للولايات المتحدة وزوال هيمنتها على النظام الدولي.(3) وخيرمن يؤمنبهذا الاتجاه هم من باتو يعرفونبـــ"الانعزاليون الجدد"، فتميزوا بعدمقناعتهم بصواب سياسة الالتزامات الأمنية العالمية،ويشككون في الامكانات الاقتصادية الأمريكية في الاستجابة لمتطلبات الدور والالتزامات في المرحلة الجديدة المكتظة بالتغيير،التي اصبحت باهظـــة الكلفة ماديا وبشريا على دافع الضرائب الامريكي والرأي العام.(4)

وعلى هذا الأساس فإن السبيل الوحيد الذي يضمن الولايات المتحدة استمرار التغيير في المنطقة العربية مستقبلاً، في ظل انتشار مكونات القوة دولياً، هو قبول صيغة الشراكة مع القوى الفاعلة خصوصاً الحلفاء في رسم مستقبل هذا التغيير في

(1) سامح راشد، احياء الاقليمية: سياقات جديدة للتفاعل الدولي، مجلة السياســة الدوليــة، العــدد(189)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو2012، ص99.

(2) منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص67.

(4) حازم حمد موسى الجنابي، ادارة التغيير: الاستراتيجية الامريكية الشاملة انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص187.

المنطقة، وتحمل اعباء وتكاليف ادارة وصيانة هذا التغيير.[1] لاسيما وان المنطقة العربية تشهد تضاعف عدد القوى الدولية الرافضة للهيمنة الامريكية على المنطقة من جهة، والراغبة في ايجاد ما امكن من وسائل لتعظيم المنافع في أي تغييرٍ يمكن أن يقوم في المنطقة من جهة اخرى، ويصدق ذلك حتى لو كانت هذه القوى تقف في خندق واحد، او ضمن ائتلاف او تحالف واحد على الصعيد الدولي، كما هو الحال بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي.[2]

وهكذا فإن خيار التآلفات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة يبدو محققاً في حتميته، لا بسبب ما يعانيه النظام الدولي من سيولة في الأداء والهيكلية، وما يعانيه الاداء الاستراتيجي الامريكي من قصور وضعف فحسب.[3] وإنما لتحفز القوى الكبرى الى تغيير التوازن العالمي عبر التوازنات الاقليمية، فهذه القوى تجد صعوبة في تقبل تكاليف تغيير التوازن العالمي عبر علاقات (قوى كبرى- قوى كبرى) متقابلة، لذلك تجد ضرورة في التحرك نحو المناطق والنظم الاقليمية أي عبر علاقات (قوى كبرى- نظم اقليمية)، واستثمار ما توفره الاخيرة من مزايا التأثير في التوازن العالمي، إما بقصد ابقائه او تغييره، والنظام الاقليمي العربي واحد من تلك المناطق التي تسهم في تقرير التوازن العالمي.[4]

لهذا يرى (هنري كيسنجر) الى أن" منهج توازن القوى هو الأفضل في التعامل الدولي وحل مشاكل ما بعد الحرب الباردة، وأن الشراكة الدولية ضرورية لاستمرار الدور الامريكي العالمي، والانفراد خطر جسيم على الولايات المتحدة

---

[1] Michael Lind,Beyond American Hegemony,New America Foundation,May/June 2007, An article published on the link http://www.newamerica.net/publications/articles/2007/beyond

[2] وليد محمود عبدالناصر، التدويل: التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو2012، ص92-95.

[3] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب، مصدر سبق ذكره، ص17.

[4] خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص91.

الامريكية".[1] ويتعين على الامريكيين أن لا ينظروا الى الشراكة مع القوى البازغة على انها استسلام، بل يجب اعتبارها فرصة جديدة لأخذ زمام المبادرة والقيام بدور القائد للجهود الدولية المبذولة في التغيير، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة من تحقيق مصالحها الخاصة في الوقت الذي تتبنى فيه التضامن الذي تحاجه مع القوى الاخرى، والذي لا يمكن لأي قوة ديمقراطية مطلقة ان تكون في غنى عنه.[2] ولهذا اكدت ادارة الرئيس (باراك اوباما) على تبني اسلوب الشراكة مع الحلفاء والاصدقاء، ونبذ الاحادية التي تميزت بها ادارة الرئيس السابق (جورج بوش الابن)، مشيراً في الوقت نفسه على اهمية القيادة الامريكية لهذه الشراكة.[3]

وتناغماً مع ذلك، يرى (بريجينسكي) ان المناقشات السابقة لموضوع "انكسار الحلم الأمريكي" في التغيير في المنطقة العربية لن تكون مناورة في حلبة الحتمية التاريخية، في حالة تجديد الدينامية الداخلية الامريكية، وبقاء أمريكا قادرة عبر الشراكة والتنسيق الهادفين لصوغ تحالف دولي قادر على ادارة التغيير في المنطقة العربية.[4]

وإذا ما نظرنا الى القوى الفاعلة في المنطقة العربية والمؤهلة لشراكة مع الولايات المتحدة نجد، ان الدول الاوربية الكبرى وبالتحديد (فرنسا وبريطانيا) حافظت على وجودها الاستعماري في المنطقة لعقودٍ طويلة، واسست حكوماتها ومجتمعاتها علاقات وثيقة مع بلدان المنطقة، وكان هذا الوجود جزءً العقلية الامبراطورية التي اكسبت القوى الاوربية ثقلاً سياسياً ودبلوماسياً في الدول

---

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص34.

(2) ايمي شوا، عصر الامبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم واسباب سقوطها، ترجمة منذر محمود صالح، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص472.

(3) Fawaz Gerges, The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment,The Royal Institute of International Affairs, 2, 2013,p13.

(4) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص153.

العربية، ورصيداً هائلاً من الخبرات والتجارب التاريخية في تغيير المنطقة.[1] أما روسيا فهي تنطلق في سياستها تجاه المنطقة العربية، من القيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة باعتبارها تحتل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، ولكونها تمثل منصة ارتكاز لأي دور محتمل لروسيا في المستقبل، لذا حافظت روسيا على نفوذها في سوريا كنقطة ولوج الى المنطقة من البوابة الشمالية للشرق العربي، او الولوج اليها عبر البوابة الشرقة من خلال التواجد في ايران، لهذا فأنها ايضاً تسعى الى الاستفادة من التغيير في المنطقة.[2] أما الصين التي تسعى منذ فترة الى اعادة هيكلة النظام الدولي باتجاه عام متعدد الاقطاب، بالتوازي مع اطراد نموها الاقتصادي وتحولها الى قوة اقتصادية ضخمة ممتدة العلاقات مع القوى العالمية الكبرى.[3] غير انها تعد الطرف الاضعف في الشراكة الدولية للتغيير في المنطقة، لأن الصين تنطلق في توجهها نحو الدول العربية من المجال غير المكلف وغير الملزم سياسياً، فهي تسعى الى ارساء نوع من التعاون غير الاستراتيجي مع الدول العربية سبيلاً لإيجاد منفذ وممارسة ادوار دولية في المنطقة، لذا تركز الصين على مسألة استقرار المنطقة العربية، وايجاد بيئة صديقة للصين فيها.[4]

---

[1] تشارلز كوبتشان، الولايات المتحدة الامريكية واوربا في الشرق الاوسط وخارجه شركاء ام متنافسون؟، سلسلة محاضرات الامارات، العدد(114)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008، ص5.

[2] باسم راشد، الاقتراب الحذر: هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، مؤسسة الاهرام، تشرين الاول /اكتوبر2012، ص13.

[3] مدحت ايوب، استعادة التوازن: الثورات العربية واعادة تعريف نمط الصعود الصيني، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، مؤسسة الاهرام، تشرين الاول /اكتوبر2012، ص23.

[4] خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص115.

وتأسيساً على ما سبق، يفترض احتمال التغيير بالشراكة انه من الممكن لأي محاولة امريكية لتوسيع الشراكة مع القوى الدولية، ان يؤدي ليس الى نجاح التغيير في المنطقة فحسب وإنما الى تحويلها الى منطقة مستقرة وديمقراطية، فشراكة دولية تمتد من الولايات المتحدة عبر اوربا الى قلب اوراسيا ومحتضنة كل من روسيا وتركيا في الوقت نفسه، سيصل جغرافياً الى الصين واليابان والدول الآسيوية التي عانقت الديمقراطية بنجاح، ومن شأن هذا الانفتاح والشراكة الاوسع ان يقود الى تشجيع التغيير في المنطقة لعقود قادمة.[1] وعليه فأن الولايات المتحدة في ظل هذا المشهد ستركز بدرجة اساسية على الشراكة مع الاتحاد الاوربي، والذي سيكون جزءاً من استراتيجية أمريكية – أوربية حيال المنطقة العربية، بتعهدٍ لا يشمل فقط بتغيير الخارطة الجيوسياسية فيها، بل والمساعدة على بناء دول قادرة وموالية على امتداد المنطقة.[2] ومع روسيا التي تعتبر نفسها ممراً الزامياً لحل الكثير من الملفات والقضايا الدولية العالقة والتي أهمها التغيير في سوريا، باعتبارها (بحسب موسكو) مفتاح الاستقرار وبوابة التغيير في المنطقة العربية، سيما وأن روسيا تمتلك وجود في المنطقة، وفي الضفة المقابلة لا ترضى روسيا بسيطرة أمريكية أوربية على مجريات الأوضاع في المنطقة.[3] ومع الصين النافذة مالياً واقتصادياً في المنطقة العربية، والتي تعارض الانفراد الاوربي الامريكي بتقرير مصير المنطقة، والتحكم بإمدادات النفط فيها.[4]

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص211.

[2] ايفو دالدور وآخرون، استراتيجية امريكية– اوربية مشتركة حيال منطقة هلال الازمات، في:ايفو دالدور وآخرون، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية– الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص263.

[3] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص272.

[4] Jaime A. FlorCruz, Russia, China and partners call for non-intervention in Syria and Iran,An article published on the link:
http://www.cnn.com/2012/06/07/world/asia/china-russia-syria

وما يزيد من فرص هذا المشهد (التغيير بالشراكة) هو أن التغيير في ليبيا اثبت امكانية الاستفادة من قدرات حلف الشمال الاطلسي (الناتو) في تعزيز القوة الامريكية، كما انها زادت من المقاربات التعاونية (الشراكة) السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا، وأظهرت الاهمية الكبيرة للفوز بتأييد الصين وروسيا في تغيير المنطقة او على الاقل ضمان عدم معارضتهما واستخدام حق النقض (الفيتو) ضد شرعية التغيير في المنطقة العربية.[1] وإن ما يعزز صور هذه الشراكة هو ان لجميع القوى الكبرى مصلحة مشتركة في قطف ثمار التغيير العربي، من خلال زيادة فرص التجارة والاستثمارات المشتركة وتبادل منافع التكنلوجيا، وللجميع مصلحة في استجلاب والوصول الى المواد الاولية ومصادر الطاقة الرخيصة في المنطقة لاسيما النفط العربي.[2] وهذا يعني ان الشراكة تشير الى النصيب (النسبة) الذي يرجع الى الاطراف من جراء مشاركتهم في التغيير، والنصيب او النسبة هي ذاتها التي تحدد مستوى واهمية الشراكة. لذلك يجب ان تدرك الولايات المتحدة ان احتمال التغيير بالشراكة مع القوى الكبرى لا يخلو من تكاليف، وربما يكون تحمل هذه التكاليف صعباً عليها من الناحية السياسية على الاقل في المدى القصير، لكن النتيجة ستكون سيادة او سيطرة اقل في مقابل تكاليف اقل بالنسبة لها، وعالم اكثر استقراراً وانسجاماً.[3]

وتناغماً مع ما مضى، سوف يكتمل فروض المشهد من خلال تغيير المنطقة العربية بالشراكة والذي سوف يفضي الى سايكس- بيكو جديد في المنطقة، وإذا كان التقسيم القديم تقسيماً جغرافيا وتوزيع أركان، فإن التقسيم الجديد هذه المرة

---

(1) آالنكيسوتر و ميليسا بوهيل ماهل، الارتهان للواقع: حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي، مصدر سبق ذكره،ص8.

(2) John Ikenberry,The Rise of China and the Future of the West, Foreign Affairs,January/February 2008,p7

(3) Nina Hachigian and Mauna Stephen , Strategic Collaboration: How The United State Can Thrive as Other Powers Rise , Washington Quarterly, September , 2008, p10.

سيكون تقسيم موارد ومواقع.[1] وسيكون بؤرة هذا التقسيم هو ايجاد مشروع امريكي (سايكس بيكو جديد)، بديلاً لمشروع الاستعمار الاوربي (سايكس بيكو قديم) في التغيير، يرتكز على تفتيت المنطقة على اسس (عرقية – مذهبية – دينية- قومية)، وتقاسم ثرواتها بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى على اساس معادلة جديدة قائمة على الشراكة او النسبة لكل طرف بالشكل الذي يتناسب مع الدور الذي سيؤديـــه في هـــذا التغيير.[2] **والذي يمكن توضيحه وفق المخطط الآتي: الشكل رقم (2)**

وبما ان التغيير في ليبيا بات يمثل النموذج الناجح للتغيير بالشراكة بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة روسيا والصين، لهذا فأن الولايات المتحدة صاغت عبارة "التغيير بالشراكة" كضرورة واقعية ونموذج قابل للتطبيق في دول اخرى (سوريا) مثلاً، خصوصاً مع احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الاوربي والصين على تقاسم مكاسب ومغانم التغيير في المنطقة العربية.[3]

اصبح واضحاً مما تقدم ان احتمال التغيير بالشراكة وان كان طرحاً حديثاً، الا انه حمل من الواقعية الشيء الكثير، الى درجة جعل الباحث يعتقد ان هذا الاحتمال او المشهد سيخم بضلاله على حراك التغيير في المنطقة العربية، لاسيما وان الشراكة مع الحلفاء والاصدقاء باتت تمثل محور "مبدأ اوباما" في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.

---

(1) محمد حسنين هيكل، سايكس بيكوثانية: خريطة جديدة ومصر بعيـــدة، مقـــال منشـــور علـــى شـــبكة المعلوماتية (الانترنيت) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643923&eid

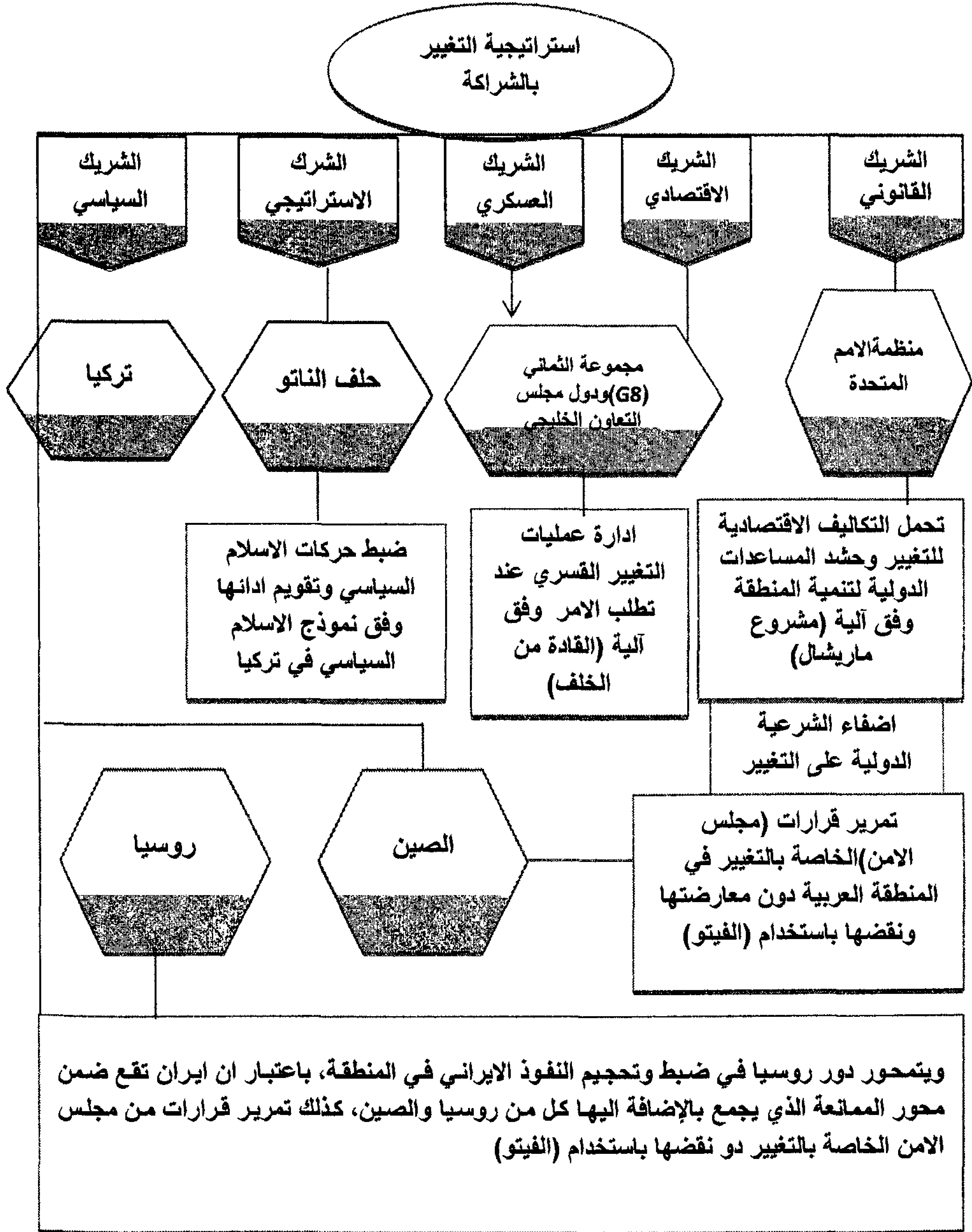
(2) صالح القلاب، يالطا جديدة ووبابتها جنيف2...وترقب لسايكس بيكو جديد، مقال منشور علـــى شـــبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط:
http://www.shamlife.com/?page=show_det&select_page=29&id=3338

(3) راغدة درغام، موسم المقايضة بين واشنطن وموسكو على اشلاء سورية، مقال منشور علـــى شـــبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط:http://alhayat.com/OpinionsDetails/519097

مخطط رقم (2)

مخطط افتراضي من تصميم الباحث

يوضح فيه ادوار القوى الكبرى والفاعلية ضمن استراتيجية التغيير بالشراكة



المشهد الثالث: (التراجع) فشل التغيير وانتشار الفوضى

ويتأسس هذا المشهد على فرضية (بريجينسكي) القائلة "أن زوال الهيمنة الامريكية او التدهور المطرد غير الموجه للقوة الامريكية، سيعجل بدون شك من حدوث فوضى عالمية شاملة، تتخللها ثورات ونزاعات اقليمية تتسم بالدمار الشامل".[1]

وبدون شك، فأن هنالك العديد من المقومات التي تدعم فروض هذا المشهد (فشل التغيير)، وإن أول ما يمكن أن يلاحظه المتتبع لتطور النظام الدولي في غضون السنوات الاخيرة، هي تلك الدرجة العالية من السيولة أو عدم الانتظام في العلاقات الدولية والتي تركت آثارها في مختلف السلوكيات الدولية بشكل اختلال في توازن القوى.[2] إذ يعيش النظام الدولي مرحلة اعادة انتشار لمكونات القوة وعناصرها المختلفة افقياً وعمودياً، فمكانة القوة العسكرية تتراجع في العموم، مقابل اعطاء وزن مضاف للمكونات الاقتصادية والحضارية الثقافية في تقرير مكانة القوة المؤثرة في ذلك النظام، وانتشار المكونات الاقتصادية والحضارية الثقافية بين عدد من القوى الدولية البازغة، يجعل النظام الدولي يتجه صوب الانفتاح على علاقات التأثير المتعددة، لتكون مكانة الولايات المتحدة في هذه المكونات لا تتعدى ان تكون قوة بين القوى الدولية الفاعلة، وقد لا تكون هي القوى الاولى فيها بالضرورة.[3] وفي هذا الصدد يشير الباحث الامريكي (جوزيف ناي الابن) الى ان "القوة في عصر المعلومات العالمي موزعة مثل لعبة شطرنج بثلاثة ابعاد، فالرقعة العسكرية العليا احادية القطب تتفوق فيها الولايات المتحدة على جميع الدول الاخرى، لكن الرقعة الاقتصادية الوسطى متعددة الاقطاب، تمثل فيها الولايات المتحدة مع الاتحاد

---

(1) زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص13.

(2) فكرت نامق العاني، وعبدالجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص378.

(3) خضر عباس عطوان، القوى االعالمية والتوازنات الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص61.

الاوربي واليابان والصين اكثر من ثلثي الانتاج العالمي، اما الرقعة السفلى للعلاقات عابرة القومية التي تعبر خارج سيطرة الحكومات كالتدفقات المالية والارهاب المعولم فهي ذات تركيب هيكلي للقوة موز على نطاق واسع".[1]

ويصدق القول على المجال الحضاري-الثقافي كذلك، فعلى الرغم من مركزية العالم الغربي الذي تتسيده الولايات المتحدة وشيوع انماطه الحضارية بين معظم الشعوب، بيد ان هذا لا ينفي وعي الحضارات الكبرى لذاتها وتمايزها عن غيرها، وهو الأمر الذي يجعل النظام الدولي يمر في مرحلة تعددية حضارية واضحة وتمايزاً لا يمكن معه القول بوجود حضارة غربية عالمية مهيمنة.[2] لهذا يرى (بريجينسكي) ان القوة الامريكية ليس لها عظمة مماثلة في البعد الاقتصادي والحضاري والعابر للقومية، وان الولايات المتحدة بالرغم مما تمتلكه من مقومات القوة العظمى، إلا أنها لن تستطع أن تصبح الشرطي الأوحد في العالم.[3]

وعلى أي حال، لن ينطوي زوال الهيمنة الامريكية في نهاية الامر على إعادة تعددية الاقطاب الى القوى الرئيسية التي سيطرت على شؤون العالم في القرنين الاخيرين، كما انه لن يؤدي الى سلطة مهيمنة اخرى تحل محل الولايات المتحدة بحيازتها تفوقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنلوجياً وثقافياً مشابهاً على الصعيد العالمي.[4] لعل الاحتمال الأقوى هو حصول حقبة متطاولة لحشد تحالفات متجددة اقرب الى التذبذب والفوضوية الى حدود معينة لقوى عالمية واقليمية على

---

(1) جوزيف س. ناي الابن، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، مكتبة العبيكان، 2003، ص251.

(2) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص65.

(3) زبيغيو بريجينسكي، الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الواحد والعشرين، ترجمة مالك منصور، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص79.

(4) زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص13.

حدٍ سواء، من دون اطراف كبيرة رابحة واطراف خاسرة كثيرة، على خلفية دولية مطبوعة باللايقين وزاخرة بالأخطار والتهديدات.[1]

ففي غياب قطب مهيمن او قائد معترف به، سيزداد التوتر بين القوى الدولية المتنافسة، وسيتعرض النظام الدولي للفوضى، مع سعي بعض القوى الى اجتراح ترتيبات اقليمية حصرية كأطر بديلة للاستقرار من اجل تعزيز مصالحها الخاصة، وقد تبادر بعض القوى الى التنافس على نحو مكشوف، بل حتى استخدام القوة للفوز بالتفوق في مناطق واقاليم مهمة مثل المنطقة العربية.[2] الأمر الذي يعزز من فرص واحتمالية تقاطع استراتيجيات القوى الدولية التنافسية، النابعة أصلاً من تقاطع المصالح الدولية، ومما يؤكد هذه الحقيقة، هي فقدان السياسة الخارجية الأمريكية للقوة التي كانت تستند إليها في سلوكها الدولي.[3]

وازاء ذلك لا مفر من التأكيد على ان النظام الدولي يعيش مرحلة صيرورة وانتقال من حالة تأسست لها افتراضات فكرية وعناصر موضوعية عبر عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية الى حالة فوضوية غير مستقرة الى لآن.[4] والأحداث التي يموج بها العالم اليوم تنبئ عن مدى ما يتعرض لهُ "النظام الدولي" من عوامل الفوضى والاضطراب واللاعقلانية والتي يصعب معها وضع تصور للخصائص والمعالم التي تميزهُ من غيرهُ من النظم السابقة، هذا فضلاً عما يسود الوضع الراهن من أسباب التناقض الشديد والتباين الحاد في المواقف التي تتبناها القوى الفاعلة المختلفة في النظام الدولي.[5]

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص91.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[3] سمير صارم، انهُ النفط يا: الابعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العرب، ط1، دار الفكر، دمشــق، 2003، ص101.

[4] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب، مصدر سبق ذكره، ص9.

[5] Zbigniew Brzezinski, Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the 21st Century.First Edition,New York, 1993, p 94-96.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل اقتصاد ضعيف ولاعقلانية في الاداء الاستراتيجي.[1] لن تكون قادرة عملياً على ادارة التغيير في المنطقة العربية، والتي تبدأ من تشخيص حالة التغيير مروراً باتخاذ القرارات الرشيدة وانتهاءً بالرقابة الهادفة الى بناء من التحقق المستمر لضبط تداعيات حالة التغيير، وحتى اذا ما تم للولايات المتحدة عملية المقاصة بين تغيير المنطقة العربية والتفكير الاستراتيجي المؤطر لها، ففي ظل هذا الضعف الاقتصادي لن يعني التغيير شيئاً اذا ما ترك له العنان دون قوة امريكية تضبط مسارها، واثر ذلك لن يقتصر على سيادة الانحرافات والاخطاء، بل وعلى صعوبة تحديد مسارات التغذية العكسية التي تديم عملية التغيير.[2] كذلك لابد من الاخذ في الاعتبار الاحتمال الاعم المتمثل بقابلية ان يؤدي التدهور العام في قوة الولايات المتحدة على اطلاق فوضى ناسفة للاستقرار السياسي في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط، فسائر دول المنطقة تبقى وإن على درجات متفاوتة على هشة سياسياً سريعة الفشل في مواجهة ضغوط شعبوية داخلية واضطرابات اجتماعية واصولية دينية.[3]

ولعل من أخطر عوامل هذه الفوضى هي تلازمها مع "فراغ قيادي" وبالتالي صراع سياسي في واحدة من اقوى الدول فعالية على الصعيد العالمي (الولايات المتحدة)، واخرى على الصعيد الاقليمي (اسرائيل)، وهذا التزامن الخطير بين انتشار الفوضى من جهة، والفراغ القيادي في النظام الدولي من جهة اخرى، من شانه توليد صراعات مريرة في الساحات الساخنة في المنطقة، قد تفضي الى

---

(1) جواد كاضم البكري، المنحدر المالي: العصف القادم للاقتصاد الامريكي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول2012، ص31.

(2) منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير "الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً، ط1، بلا، بغداد،2012، ص130.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص116.

تحولات جيوسياسية واسعة على المدى البعيد.[1] إذ من المنطقي افضاء ضعف امريكي متصور عند أحد المنعطفات الى اغراء الدول الاقوى في المنطقة (ايران) و(اسرائيل) بالمبادرة الى استباق اخطار متوقعة، وفي مثل هذه الظروف يمكن حتى للمناورات الحذرة التي تلتمس مكاسب تكتيكية ان تفجر العنف المحلي بصورة شاملة بين محور الممانعة الذي يضم سوريا وحزب الله وحركة حماس مدعومين من ايران ضد اسرائيل، والتي يمكن ان تتصاعد الى مجابهات عسكرية اوسع واكثر دموية، قد تجر الولايات المتحدة الى مجابهة مباشرة مع الدول التي تمثل محور الممانعة، كما يمكن ان يترافق ذلك مع تفجر انتفاضات جديدة في بعض دول المنطقة.[2] وبالتالي فأن من الممكن لمثل هذا الانعطاف الثاني(الولايات المتحدة في مجابهة محور الممانعة) ان يضاعف من جاذبية التيارات الاسلامية الراديكالية لمجموعات الشباب المسلم المشحون بعداءٍ متجذر لأمريكا، لاسيما إذا كانت هذه التيارات تمتلك ميزة واضحة في كونها مؤسسة في دينٍ موقر(الاسلام) من اكثر من مليار من اتباعه (المسلمين) في الشرق الاوسط، وهذا لا يوفر لهذه التيارات الراديكالية (المتطرفة) امداداً جاهزاً من المجندين فقط، وإنما يجعله قادراً على الاعتماد على تقليد طويل من الغيرة المتحمسة، ومن ارتقاب للخلاص والتعبد بالجهاد في سبيل الله والشهادة.[3]

ومما يعزز من امكانية تحقق هذا المشهد (فشل التغيير وانتشار الفوضى) هو ما تبدو عليه البيئة الاستراتيجية في المنطقة منذ مطلع عام 2011، بتعرضها الى موجة عاتية من التغيير، رافقتها انتشار الافكار المتعلقة بصراع الحضارات والحساسيات الدينية والمذهبية والطائفية، اذ بفعل التحولات المتصلة بصعود قوة او

---

[1] عصام نعمان و غالب ابو مصلح، حقيقة العصر: انهيار النظام الاقتصادي الدولي وانتهاء القيادة الامريكية للعالم، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009، ص46.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص116.

[3] فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد، مصدر سبق ذكره، ص101.

اقرار شرعية التيارات الدينية في ظل التغيير في المنطقة، بدأت (عنف الثنائيات) المتصلة بالهوية الدينية – المذهبية مقابل الايدلوجية مقابل البراغماتية.[1] وأصبحت قوة المجتمعات تتصاعد لدرجة تكاد تفتك بالدولة التي اصبحت تواجه صعوبات في مهامها الاساسية على الاقل في حفظ الامن، وقد حصل ذلك مبكراً في العراق بعد التغيير عام 2003، والآن يحدث في لبنان واليمن وليبيا.[2] والأهم من هذا كله هو التنامي المطرد في ظهور اطراف "الفاعلين من غير الدول" على ساحات الدول العربية في ظل انتشار مراكز القوى وتوازنات الضعف، والخطر في انتشار هذه الاطراف يكمن بما لديها من اجنحة عسكرية مستقلة عن قوة الدولة، والاخطر من ذلك هو التعدد الشديد في تلك الاطراف (الاجنحة العسكرية)، فهناك أكثر من جناح عسكري يتنازع في العراق، وأكثر (8) فصائل رئيسية في السودان، وعدة اطراف في لبنان وفلسطين واليمن، وعدد لا يحصى من الفصائل في الصومال وليبيا وسوريا في الوقت الراهن.[3] وهذا ما يجعل المنطقة العربية أرضاً خصبة للتوترات والصراعات خصوصاً بعدما تغلفت بالكراهية الدينية والمذهبية والتي باتت تعكس الاحتكاك والاحتقان المتزايد والمترسخ في كثير من دول المنطقة.[4] في مقابل ذلك لا تزال الأنظمة العربية القديمة والمستحدثة بعد التغيير ضعيفة جداً وغير قادرة على فرض القانون والنظام، كما ان "الفاعلين من غير الدول" والتيارات الاسلامية الراديكالية (المتطرفة) ايضاً لا تملك النفوذ الكافي لتأسيس نظام سياسي في الدولة، لأنها تفتقر الى الخطاب السياسي، وهذا ما يبعث على الشك من ان تتمكن هذه التيارات الاسلامية الراديكالية (المتطرفة) التحكم بمسار

---

(1) محمد عبدالسلام، الاسئلة المعلقة حول الموجة الثانية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره. ص8.

(2) Anthony H. Cordesman ,Rethinking the Arab "Spring": Stability and Security in Egypt, Libya, Tunisia, and the Rest of the MENA Region, Article is available on the Internet on the link:http://csis.org/publication/rethinking-arab-sprin

(3) محمد عبدالسلام، ما بعد الثورات: ادارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/يوليو2012، ص7.

(4) Wadah Khanfar, For Iraq, Syria and Lebanon, there is is a peaceful solution,The Guardian, Monday 6 May 2013 21.30 BST.

التغيير الجاري في المنطقة في ظل(فرضية زوال الهيمنة الامريكية وزوال قدرتها على ضبط مسار التغيير في المنطقة)، وحتى إذا ما تمكنت من التأثير في مسار التغيير فإن النتيجة ستكون صراعات داخلية في المنطقة العربية بين الفصائل المحلية، كما اثبتت تجاب التاريخ بأن "الصراعات ترث الثورات".[1] وبالتالي فأن التغيير في المنطقة العربية على المدى المتوسط، لن يفضي الى انظمة ديمقراطية ليبرالية كما خططت لها الولايات المتحدة، وانما ستنتج انظمة اكثر دكتاتورية، لأن نجاح مقاتلي احد الفصائل المحلية المتصارعة، وتوليهم السلطة سيحفزهم لتأسيس انظمة دكتاتورية، بسبب تأثير مركزية العمل العسكري وانهيار مؤسسات الدولة في ظل الصراع والفوضى المحلية.[2]

وتناغماً مع ما مضى، نرى ان ما يجرى في المنطقة من تغيير ليس إلا مقدمة لإثارة زوابع من القلاقل الداخلية والفوضى والتي لن تهدأ في المدى القريب، بسبب حجم المشكلات الداخلية المتضخم على الدوام بفعل سنوات من الكبت والحرمان والتهميش والتي تشكل بمجموعها مادة التوترات الاجتماعية والسياسية هذا من جانب، والدور الخارجي الذي بات قيداً ضاغطاً يشل قدرة النظم القائمة وحتى المستحدثة على الحركة لتطويق أثر هذه التوترات واحتواء نتائجها من جانب آخر.[3]

وبناءً على ذلك، ستكون الفوضى النتيجة الطبيعية للتغيير في المنطقة العربية في حالة زوال الهيمنة الامريكية او تراجع نفوذها في المنطقة، وهذه النتيجة (الفوضى) لن يستثنى منها دول مجلس التعاون الخليجي الخمسة (السعودية، قطر، الامارات العربية، الكويت، البحرين، سلطنة عمان) او الملكيات التقليدية الاخرى

---

(1) Seth G Jones, The Mirage of the Arab Spring,January 3, 2013.Article is available on the Internet on the link:http://www.rand.org/blog/2013/01/the-mirage-of-the-arab-spring.html

(2) جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص20.

(3) سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص67.

(الاردن، المغرب)، المعتمدة في أمنها القومي على "الأمن المستعار" التي توفره لها الولايات المتحدة.[1] فمع تراجع النفوذ الامريكي في المنطقة ومواصلة ايران لحشدها العسكري في المنطقة فإن الاحساس بالخطر لدى هذه الدول سيتكثف باطراد مع اتضاح عدم قدرة امريكا على حماية هذه الدول، الامر الذي سيترتب عنه نزوع اكثر اتساعاً نحو العنف الاقليمي، حيث تغدو الدول الاقوى في المنطقة اكثر احادية في تعاملها مع جاراتها الاقليمية، سواء لتصفية حسابات جيوسياسية او عرقية، او لتأكيد القوة واثبات الوجود في المنطقة.[2]

وفي النهاية، بالرغم من الواقعية الذي يحمله هذا المشهد (الفوضى)، لكن على ارض الواقع لا يزال حراك التغيير مستمراً، والعديد من الدول العربية تصنف ضمن "المنطقة الرمادية"، فالمنطقة العربية لا زالت تعيش "حدث الثورة" التي يقع فيها الانفجار الذي يشعل الشحنات المكبوتة وسط مجموعة من الظروف المحلية والاقليمية والدولية التي تتفاعل وتتدافع وتثير مجموعة من القضايا التي ستشكل تضاريس المنطقة في المستقبل. **وبالعموم انبرى الباحث على ابانة ما سلف على وفق المخطط الآتي: الشكل رقم (3)**

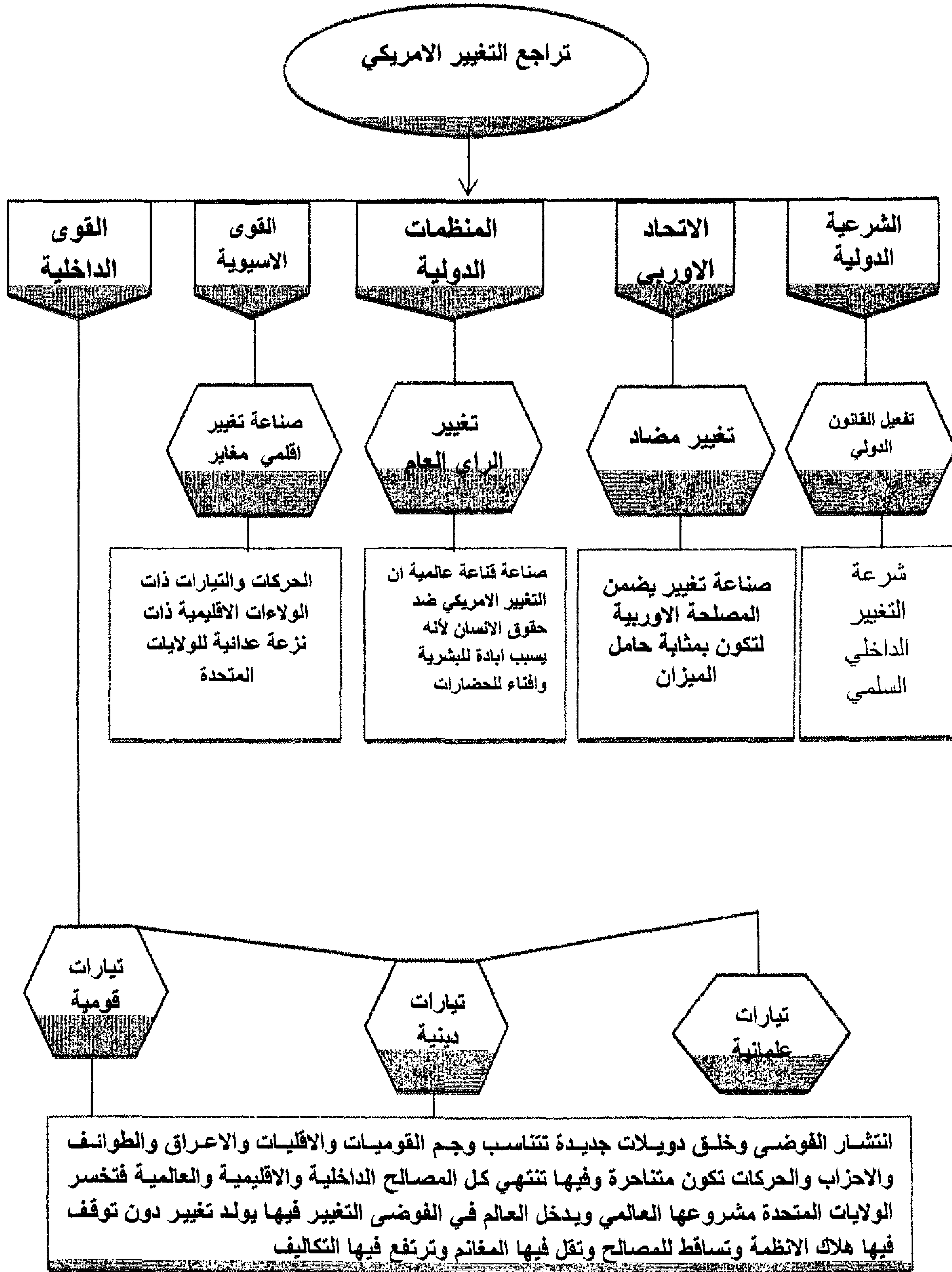
(1) David Aaron and Frederic Wehrey,The Future of Gulf Security in a Region of Dramatic Change ,(RAND)National Defense Research Institute, is available on the Internet on the link; http://www.rand.org/publications/permissions.html

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص121.

مخطط رقم (3)

مخطط افتراضي من تصميم الباحث

يبين فيه مقومات فشل الاستراتيجية الامريكية للتغيير في المنطقة العربية



الخاتمة والاستنتاجات

تبعاً لما ذكر سابقاً في متن هذه الدراسة وما احتوته من مفاهيم ومصطلحات ذات صلة وما سطرته من عناوين توصلنا الى خلاصة مفادها: أن الولايات المتحدة الامريكية تتعامل في سياستها مع الدول والاقاليم الاخرى من زاوية محددات امنها القومي الذي اتسع ولم تعد له حدود، وقد حافظت الإدارات الامريكية المتعاقبة في صياغة استراتيجيتها لتأمين مصالحها الحيوية في العالم على هدى مرتكزات اساسية تحاول عبرها تمرير سياستها بغية تحقيق اهداف امنها القومي، وفي القلب من هذه الاستراتيجية تقع المنطقة العربية كأحد الاقاليم الاستراتيجية الموجودة في العالم والتي تتميز دون غيرها من الاقاليم ليس فقط بحجم المصالح الامريكية الكامنة فيها، ولكن لكونه الاقليم الاستراتيجي الوحيد الذي تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على مجريات الامور فيه منذ نهاية الحرب الباردة.

وقد مرت السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية بالكثير من الأحداث والمنعطفات خلال أكثر من نصف قرن، وكانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعلن التحولات في استراتيجيتها العالمية حيث تشغل المنطقة العربية في هذه الاستراتيجية أهمية متزايدة، سواء لتحقيق الهيمنة وضم المنطقة الى دائرة السيطرة الامريكية، او لاستخدامها وسيلة لكبح جماح القوى الصاعدة التي بدت تزاحم الولايات المتحدة في زعامة العالم، واستخدمت الولايات المتحدة وسائل مختلفة لتحقيق استراتيجيتها وتأمين مصالحها في المنطقة، كان اهمها دعم الانظمة الموالية لسياستها ووضع العراقيل امام معارضيها.

واذا كانت فترة التسعينات من القرن الماضي قد شهدت تحولات واضحة في مداخيل الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية نتيجة التفكك المذهل للاتحاد السوفييتي على مستوى التوازن الاستراتيجي والاستقطاب الاقليمي وبروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن على النظام الدولي، فأن العقد الاول من الألفية الثالثة شهد انعطافات حادة في الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة، فمع اندلاع أحداث 11ايلول/سبتمبر2001، والحرب على الارهاب والتغيير في العراق عام 2003، بدأ التمرد الجيوسياسي في الكثير من مناطق العالم، خاصة المنطقة العربية والعالم الاسلامي، بعد أن برهن لصناع القرار في الولايات المتحدة بأن الاعتماد على سياسة القوة في المنطقة العربية اثبت عقمه خصوصاً في تجربتي العراق وافغانستان، لا بل زادت من تنامي الكراهية للولايات المتحدة في صفوف الشعوب العربية والاسلامية بشكل عام، لهذا رفعت الادارة الامريكية شعارات التغيير في المنطقة العربية من مداخل الامنوالاصلاح والسلام، بعد ان أصبح التغيير امراً ملحاً وضرورياً لمعالجة التمرد الجيوسياسي، رغم ان واقع الامر لا يتفق مع هذه الطروحات التي كانت في حقيقتها تعبيراً عن اسلوب جديد لتحقيق اهداف الامن القومي الامريكي وتأمين المصالح الامريكية المتنامية في المنطقة.

كما ان هدف الولايات المتحدة هو اكبرمن قضية تغيير انظمة عربية حاكمة وتحقيق نوع من الإصلاح سياسي في دول اخرى، ذلك أن إصرار الولايات المتحدة على الاحتفاظ بزعامتها العالمية يتطلب بالضرورة السيطرة منطقة الشرق الأوسط وإعادة رسم خارطتها السياسية وفق المصلحة الامريكية، بما يعني إعادة إنتاج التجزئة في المنطقة بشكل جديد، ولا سيما إذا ما علمنا أن مشروع التغيير الامريكي يحمل في طياته منظورًا حضارياً ومسحًا استراتيجيًا للعالم الاسلامي كله بما يجعلها القاعدة

الأمريكية التي ستنطلق منها الاستراتيجية الأمريكية الشاملة نحو تغيير العالم.

وخلاصة لما مضى خرج الباحث بجملة من الاستنتاجات كانت بمثابة الصفوة لتلك الدراسة والتي يمكن اجمالها بما يأتي:

1. نجد ان التغيير يحتل موقعاً بارزا في الفكر الاستراتيجي الامريكي، وله دوافعه وادواته المميزة، وهو مدخل مهم في استراتيجية الامن القومي الامريكي ليس لتعميم القيم الامريكية وانما لتوفير سبل التمكين لجعل الولايات المتحدة اكثر اطمأناً لمستقبل دورها العالمي.
2. ان الولايات المتحدة منذ نشوئها كدولة مستقلة اقامت امنها القومي على اساس مبدأينهما: التغيير والتوسع في المناطق الحيوية من العالم على حساب الآخر، فاتخذ هذا التوسع شكله القاري باتجاه قارة امريكا اللاتينية قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثم التوسع السياسي والاقتصادي والانتشار العسكري باتجاه العالم كلهمنذ انتهاء الحرب الباردة.
3. إن اساس توظيف التغيير في الاستراتيجية الامريكية مبني على فكرة المصلحة لا المبدأ.
4. تربط الولايات المتحدة بين المصالح الامريكية وبين الامن القومي الامريكي، مهما كان حجم تلك المصالح ومهما كان موقع وجودها، وفي القلب من هذه المصالحتقع المنطقة العربية باعتبارها احد اهم المناطق الاستراتيجية الموجودة في العالم والتي تتميز دون غيرها من المناطق بحجم المصالح الامريكية الكامنة فيها من حيث موقعها الجيو-استراتيجي ومواردها المالية واحتياطاتها من الطاقة، فضلاً عن وجود اسرائيل التي تمثل بحد ذاتها وسيلة وغاية بالنسبة للأمن القومي الامريكي.

5. تحافظ الادارات الامريكية المتعاقبة على ثبات أهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية، من خلال التعامل مع المنطقة من زاويتين: الاولى اقتصادية، تزويدها بالطاقة النفطية بما يتلائم مع حاجتها الصناعية المتزايدة، الثانية استراتيجية، هي منع القوى الدولية الاخرى من السيطرة على المنطقة او الحصول على مناطق نفوذ فيها.
6. اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية اساليب وادوات مختلفة في تعاملها مع المنطقة العربية، ضمن اطار حماية مصالحها الحيوية في المنطقة، وانقسمت التوجهات الامريكية للتغيير في المنطقة العربية بين مرحلتين، الاولى: فترة الحرب الباردة، حيث تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة العربية في هذه المرحلة باتباع استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم، اي منع أي تغيير داخل البلدان العربية، وبالتالي تبني مبدأ الدعم لجميع النظم القائمة مهما كانت طبيعتها طالما لم تتعرض المصالح الامريكية للخطر، ومنع اي تغيير جيوسياسي يؤثر في معادلات القوة الاقليمية، وبالتالي الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية والقومية التي عصفت بالمنطقة، والثانية: ما بعد الحرب الباردة: زاد الاتجاه في الولايات المتحدة على ضرورة تعزيز فرص التغيير في المنطقة العربيةكمحصلة للتغيير الدولي الذي اعقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وتبلور النظام العالمي الجديد بقيادة القطب الاوحد (الولايات المتحدة الامريكية).
7. مع بوادر ازمة الطاقة وحاجة الولايات المتحدة الى النفط والمعادن الاخرى، ركزت الولايات المتحدة من استراتيجيتها للسيطرة على مصادر الطاقة عن طريق القوس الممتد من الخليج العربي الى بحر

قزوين، وادركت ان من يسطر على النفط العربي يسطر على نفط الشرق الاوسط، ومن يسيطر على نفط الشرق الاوسط يسيطر على الاقتصاد العالمي، ومن يسيطر على الاقتصاد العالمي يمسك بالعجلة الصناعية، ومن يمسك بالعجلة الصناعية يتحكم في القرار السياسي العالمي.

8. مع دخول الالفية الجديدة شهدت السياسة الخارجية الامريكية تحولاً جذرياً، غيرت معها الاولويات الاستراتيجية، فأصبحت قضية التغيير تقع ضمن الاولويات الاستراتيجية الملحة لهذه السياسة تجاه المنطقة العربية خصوصاً بعد احداث 11ايلول /سبتمبر2001 التي كانت بمثابة الحافز على تبوء التغيير المقدمة في اجندات السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية. وفرصة لتنفيذ رؤى المحافظين الجدد ومشروعهم الاستراتيجي للهيمنة على العالم والمتمثل بـ"مشروع القرن الامريكي" عبر آليات الحروب (الاستباقية) وتغيير الانظمة وترويج الديمقراطية، تحت شعار الحملة العالمية ضد العدو الجديد (الارهاب).

9. إن انتهاج ادارة الرئيس (باراك اوباما) لاستراتيجية التغيير بالقوة الناعمة في المنطقة العربية كانت امراً ضرورياً وملحاً لمعالجة التكاليف المادية والمعنوية الباهظة بالاعتماد سياسة القوة الصلبة في تغيير المنطقة خصوصاً بعد تجربة التغيير في العراق عام 2003.

10. إن ما يجري في المنطقة العربية من تحولات وتغييرات غير مسبوقة منذ مطلع عام 2011، وأيا كان التوصيف لهذه التحولات سواء سميت "ثورة" او "ربيع عربي" او "تغيير" فهي تؤكد ان المنطقة العربية كانت ولازالت حبلى بالكثير من أسباب التغيير، والعامل الداخلي كان مهيأ لها، ولم يكن منتجاً ظرفياً مفاجئاً، بل

كان حاضراً منذ عقود، لكنه لم يكن كافياً لإحداث التغيير كما هو الآن عندما تحركت الشعوب العربية مستفيدة من ثورة الاتصالات والتكنلوجيا الحديثة التي زادت من زخم التغيير في المنطقة، ومستفيدة ايضاً من تحرك العامل الخارجي باتجاه ومساندة قوى التغيير العربية.

11. اوجد حراك التغيير في المنطقة العربية حالة من الفراغ الاستراتيجي الذي اغرى بعض القوى الاقليمية للتحرك من اجل اعادة ترتيب الاوضاع الاقليمية لصالحها، بحيث بدأ في المنطقة العربية حالة من التنافس بين محورين اقليميين هما، محور الممانعة والتي تمثله ايران، ومحور الاعتدال الذي تمثله تركيا.

12. تراهن الولايات المتحدة الامريكية كثراً على الدور التركي في تغيير المنطقة العربية من زاويتين، الاولى، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لقوى التغيير العربية، والزاوية الثانية ترويج النموذج التركي في الحكم الحليف مع الولايات المتحدة، والقائم على اساس الموائمة بين الديمقراطية والاسلام، وبالتالي الاستفادة من هذه التجربة في ترويض وضبط حركات الاسلام السياسي العربية القوية التي فازت بثمار التغيير في عدد من الدول العربية.

13. إن الانفتاح الامريكي على حركات الاسلام السياسي التي افرزها التغيير في المنطقة العربية، يأتي ضمن استراتيجية امريكية مخطط لها غايتها تحقيق اهداف ذات ابعاد استراتيجية اهمها: توظيفها لإقامة دول في المنطقة على اساس ديني تحت حكم الاسلاميين، وتحفيز باقي الاقليات الدينية والمذهبية لتأسيس دولهم على اسس دينية، وبالتالي المسوغ الشرعي لإسرائيل كدولة دينية يهودية وسط دول قائمة على اساس ديني ومذهبي ضمن نظام

شرق اوسطي تحت وصاية امريكا، ايضاً لنقل الصراع المحوري في المنطقة، من صراع (عربي- اسرائيلي)، الى ترتيب صراع ضمن الاسلام في المنطقة العربية، تمهيدا لضرب الاسلام من الداخل.

14. ان جوهر المشروع الامريكي الجديد في المنطقة العربية يكمن في اعادة هندسة الخريطتين الجيوسياسية والجيو-استراتيجية للمنطقة العربية، بالشكل الذي يعيد قراءة مخرجات اتفاقية سايكس ـ بيكو البريطانية قراءة امريكية.

15. ان قدرة الولايات المتحدة على ضبط وإدارة التغيير في المنطقة العربية مرتهنة بقوتها الاقتصادية والعقلانية في ادائها الاستراتيجي، ففي ظل اقتصاد ضعيف ولا عقلانية في الاداء لن يعني التغيير شيئاً اذا ما ترك له العنان دون القوة امريكية لكي تضبط مسارها وفق ما هو مخطط له.

16. دون شك ان الولايات المتحدة تتعامل مع التغيير في المنطقة من زاوية امنها القومي، هذاالامن الذي اتسع ولم تعد له حدود، وطالما التوسع يعني حتمية التدخل لضمانه، فإن الولايات المتحدة لن تتوقف عن ادارة وتوجيه مسار التغيير في المنطقة، والذيلن يخضع بالضرورة للمخططات الامريكية، سيما وان المنطقة العربية ارضاً خصبة للتوترات والصراعات خصوصاً بعدما تغلفت بالكراهية الدينية والمذهبية والتي باتت تعكس الاحتكاك والاحتقان المتزايد والمترسخ في كثير من دول المنطقة

17. إن مستقبل الأمن القومي الأمريكي بات رهينة عقلانية الاداء الاستراتيجي في ادارة التغيير في المنطقة العربية، وهذه الادارة هي ايضاً رهينة لمقومات القوة الامريكية، لذا وفي ظل ما يعانيه

الاقتصاد الامريكي من اختلالات بنيوية في امتلاك القدرات التي تؤهلها لزعامة العالم، وما انتجه التغيير من مخاطر وتهديدات على الامن القومي الامريكي نتيجة تنامي التيارات الاسلامية المتطرفة وانتشار ظاهرة الدول الفاشلة في المنطقة، يرجح الباحثان الولايات المتحدة ستسعى وهي تتعامل مع التغيير في المنطقة العربية الى الاعتماد على (الشراكة الدولية المتزنة) بالشكل الذي يخفف عنها تكاليف التغيير ويضمن لها المحافظة السيطرة على مخرجات التغيير الجاري في المنطقة العربية،والذي لن تخضع بالضرورة للمخططات الامريكية.

واخيراً كلما ما ورد اعلاه من استنتاجات، نصل ونتوصل الى ودقة الفرضية التي وضعت للدراسة والتي نصت على ((أن المسعى الأمريكي للتغيير في المنطقة العربية متواصل، وأن محاولات السيطرة على مخرجات هذا التغيير لن تخضع بالضرورة للمخططات الأمريكية، وان عملية رسم الخرائط الجديدة للمنطقة العربية لتتوائم مع الأمن القومي الأمريكي قد تحقق بعض النجاح، ولكنها ستصطدم بكوابح كثيرة)).زز

المصادر

اولاً: القرآن الكريم

- من سورة قريش، الآية (4).
- من سورة الرعد، الآية (11).

ثانياً: المعاجم والموسوعات

1. ابن منضور، معجم لسان العرب، دار احياء التراث، ط1، بيروت، 1993.
2. اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع،موسوعة العلوم السياسية،جامعة الكويت، ط1، الكويت، 1999.
3. بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010.
4. غراهام ايفانيز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004.
5. القاموس العربي، هيئة الابحاث والترجمة، دهر الراتب الجامعية، ط1، 1999.
6. ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

1. الكتب العربية:

1. ابراهيم ابو خزام،اقواس الهيمنة: دراسة تطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، ط1، الدار العامة للنشر، طرابلس، 2005.
2. ــــــــــــ، الحروب و توازن القوى: دراسة شاملة لنظريـــة تـــوازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009.

3. ابراهيم محمود حبيب، اصول دراسات الامن القومي: اصول ادارة الدولة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010.
4. ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر العربي، بيروت، بلا تاريخ
5. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية: 2010-2011 رياح التغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
6. احمد الزيود، ادارة التغيير في منظمات العمل، ط1، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، عمان، 2006.
7. احمد الشيخ، جغرافية الوطن العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
8. احمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الاوسط الكبير، ط1، دار المعرفة للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 2006.
9. احمد بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، بيروت 1978.
10. احمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2003
11. احمد صدقي الدجاني، التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
12. احمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق، الاسباب والنتائج، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2004.
13. احمد فايز صالح، دور المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، فلسطين، 2011.
14. احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2005.

15. احمد منسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي – دراسة للحالة المصرية، ط 1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010.
16. احمد نعيم النرجسي، رؤى عربية حول الشرق اوسطية الامريكية: قراءة في المشروع الامريكي الصهيوني تجاه المنطقة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008.
17. احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، حال الامة العربية 2005: النظام العربي وتحدي البقاء والتغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
18. إدوارد سعيد، إسرائيل–العراق– الولايات المتحدة، ط1، دارالآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
19. اسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الاصول و النظريات، ط3، الكويت،1984.
20. ــــــــــ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط5، الكويت، 1987.
21. ــــــــــ، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.
22. اماني قنديل وآخرون، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، تحرير بهجت قرني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
23. انور عبدالملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، ط1، القاهرة، 1983.
24. انور ماجد عشقي، الاستراتيجية الامنية لمواجهة العولمة، ط1، مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، الرياض،2005.

25. ايمان رجب، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
26. بشير عبدالفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، ط1، الـدار العربيـة للعلـوم ناشرون، بيروت، 2010.
27. تركي ابراهيم، هندسة التغيير، ط1، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية، 1996.
28. تركي حمد،الثقافة العربية امام تحديات التغيير،بحوث اجتماعية، ط1،دار الساقي، 1993.
29. توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تـونس، ط1، الـدار العربيـة للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
30. توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي الى اين: افـق جديـدة للتغييـر الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي(63)، ط3، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
31. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي فـي الـوطن العربـي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
32. جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية "الطريق الى نظـام دولي انساني جديد"، ط1، منشورات اتحاد الكتـاب العـرب، دمشـق، 2009.
33. جمال سند السويدي وآخرون، الخليج: تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابوظبي، 2005.
34. جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الراهنة و دورها المحتمـل فـي احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركـز الامـارات للدراسـات و البحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007.

35. جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر- المغرب - سورية، ط1،، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2011.
36. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط2، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000.
37. حامد ربيع، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط، ط1، دار ماجد للطباعة، القاهرة 1984.
38. حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها، ط2، الهيئة المصرية الفي العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
39. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، ط1، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
40. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
41. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
42. حنان محمد، التغيير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، 2002.
43. خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنلوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق 2009.
44. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

45. خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب لمستقبل عربي (19)، بيروت، 2000.
46. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت 2009.
47. خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
48. خيري عبد القوي، مدخل الى دراسة السياسة العامة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1988.
49. خيري عبدالرزاق جاسم، دور المؤثر الخارجي في ثورة التغيير للأنظمة السياسية العربية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
50. رائد العزاوي، امريكا والاسلام والارهاب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009.
51. ربيع السامي وخالد الشاذلي، المراجعات الاستراتيجية للتوجه الامريكي تجاه الشرق الاوسط بعد عام 2003، ط1، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 2008.
52. رفيق عبدالسلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت،2011.
53. رواء زكي الطويل، الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، ط1، دار اسامة للنشر، عمان، 2010.
54. زهير شاكر، السياسة الخارجية الامريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، ط1، شركة تكنو بيرس الحديثة، بيروت، 1982.
55. زياد حافظ وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

56. زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.
57. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1، مطبعة كلية الحقوق جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.
58. سعدون حمادي، عن القومية و الوحدة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
59. سعيد اللاوندي، الشرق الاوسط الكبير: مؤامرة امريكية ضد العرب، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
60. سمير التنير، اوباما والسلام المستحيل: معركة المصير، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2011.
61. سمير امين، العولمة والنظام الدولي الجديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
62. سمير صارم، انهُ النفط يا: الابعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العرب، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003.
63. سهام حسين قحطاني، العذراء والرب: قراءة في الخطاب السياسي الامريكي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.
64. سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط: مفاهيم عصر قادم، ط2، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2006.
65. سيد مرتضى، الامبراطورية الامريكية: ثلاثية الثروة – الدين – القوة من الحرب الباردة الى ما بعد احداث 11 سبتمبر، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003.
66. السيد ولد اباه،عالم مابعد 11سبتمبر 2001:الاشكالات الفكرية والاستراتيجي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2004.

67. السيد ياسين، الامبراطورية الامريكية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الامريكية، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
68. سيف النبوي وشامل فوال، الغرق الامريكي في مستنقع الشرق الاوسط، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
69. شامل حبيب النجمي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط بعد عام 2008، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2009.
70. شاهر اسماعيل، اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد11ايلول 2001، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.
71. شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي – الإسرائيلي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
72. شفيق عبدالرزاق السامرائي، المشرق العربي، ط 1، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1980.
73. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.
74. صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دار الحرية، بغداد، 1995.
75. طلعت احمد مسلم، حرب الخليج والامن القومي، ط1، دار الملتقى للنشر، قبرص، 1992.
76. طه جابر العلواني، الازمة الفكرية ومناهج التغير، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2003.

77. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

78. عبد القادر رزيق المخادمي، الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين: القرار الوطني والفوضى البناءة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007.

79. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2005.

80. عبدالاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

81. عبدالجبار عيسى السعدي، ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

82. عبدالحليم خدام، النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المستقبل، ط1، المركز الثقافي للنشر، بيروت، 2003.

83. عبدالحي زلوم، ازمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

84. عبدالحي زلوم، امريكا بعيون عربية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

85. عبدالخالق عبدالله، حكاية السياسة، المؤسسة الجامعية، ط1، للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

86. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،2011.

87. عبدالقادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والاهداف والتداعيات، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، البصرة، 2009.
88. عبدالقادر فهمي، النظام الاقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق اوسطية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
89. عبدالمجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
90. عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2012.
91. عصام ارشيدات وآخرون، دراسات في القضية الفلسطينية، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 1992.
92. عصام نعمان وغالب ابو مصلح، حقيقة العصر: انهيار النظام الاقتصادي الدولي وانتهاء القيادة الامريكية للعالم، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009.
93. عصمت سيف الدولة، عن العروبة والاسلام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
94. عطا محمد صالح زهرة، في الامن القومي العربي، ط1، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1991.
95. علاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة، استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمائة سنة قادمة، ط1، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
96. على الدين ونفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

97. علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
98. علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
99. علي حرب، ثورات القوى الناعمة في العلم العربي: نحو تفكيك الدكتاتوريات والاصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2011.
100. عمر احمد قدور،شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الامن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
101. عمر بن عبدالله بن سعيد البلوشي، مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقاً لقواعد القانون الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
102. عمر عبيد حسنة، رؤية في منهجية التغير، ط1، المكتب الاسلامي، بيروت، 1994.
103. عمر كامل حسن، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولوتيك، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2008.
104. غسان سلامة وآخرون، السياسة الامريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
105. فادية عمر الجولانى، التغيير الاجتماعي – مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.
106. فاضل زكي محمد، الإستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي، جامعة بغداد، 1968.

107. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1970.
108. فكرت نامق عبدالفتاح وعبدالجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي: بعد عام 2003، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
109. فنسان الغريب، مأزق الهيمنة الامريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
110. فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب.. كيف تصنع..ومن يصنعها، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
111. فيصل كلثوم، النظام العربي بين الطموح والواقع، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
112. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، ط1، شركة اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1988.
113. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ط1، شركة أياد للطباعة، بغداد، 1987.
114. كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990.
115. لطيفة ابراهيم خضر، الديموقراطية بين الحقيقة والوهم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006.
116. ماجد كيالي، المشروع الشرق اوسطي: ابعاده – مرتكزاته – تناقضاته، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، العدد 13، ابو ظبي، 1998.
117. مارينا اوتاواي وآخرون، الشرق الاوسط الجديد، ط1، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008.

118. مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
119. مجموعة باحثين، جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
120. محمد ابراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى: مخطط لتقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.
121. محمد احمد النابلسي، في مواجهة الامركة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004.
122. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.
123. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 2003.
124. محمد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
125. محمد سعدي مستقبل العلاقات الدولية:من صراع الحضارات الى انسنة الحضارات وثقافة السلام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
126. محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
127. محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
128. محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2009.

129. محمد علي حوات، العرب وامريكا: من الشرق اوسطية ال الشرق اوسط الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
130. محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
131. مدحت ايوب وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير مدحت ايوب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2003.
132. مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على سطح الارهاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
133. معالي عبدالرحمن العطية وآخرون، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008.
134. معتز عبدالله عبدالفتاح، المسلمون والديمقراطية، دار الشروق، ط1، بيروت، 2008.
135. منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير "الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً"، ط1، بلا، بغداد، 2012.
136. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
137. ناصيف نصار، منطق السلطة:مدخل الى فلسفة الأمر، ط1، دار امواج بيروت، بيروت، 2001.
138. نايف عبدالرحمن الزريق، الاسلوب الاقوى والالطف في التغيير، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010.

139. نبال تيسير خماش، امبراطورية الاكاذيب: مصطلحات الخداع الامريكي بعد احداث 11 ايلول، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
140. نجدت صبري ئاكرهيي، الاطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، ط1، مطبعة زانكو، اربيل، 2004.
141. نزار عبدالقادر، إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية، ط1، المكتبة الدولية، بيروت، 2007.
142. نصرة عبدالله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
143. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية: بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
144. هادي قبيسي، السياسة الخارجية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
145. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط1، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012.
146. ـــــــــــ، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، ط1، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2011.
147. يحيى الجمل وآخرون، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
148. وجيه قاسم حمقة، الربيع العربي آمال وآلام، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012.
149. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، المركز الثقافي العربي، ط1، الجزائر، 1991.

150. وليد عبد الحي وآخرون، الانفجار العربي الكبير: في الابعـــاد الثقافيـــة والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياســـات، الدوحـــة، 2012.
151. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاتـــه المستقبلية، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
152. يوسف المراشدة، العولمة واثرها على العالم العربي: مشـــروع الشـــرق الاوسط الكبير، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008.

2. الكتب المترجمة:

1. احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياســـة الدولية، ترجمة محمد طارق ثلجي وطارق عبدالجليل، ط2، الدار العربيـــة للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
2. بيير هاسنروجوستانفابييس، واشنطن والعالم: معضـــلة القـــوى العظمـــى، ترجمة قاسم مقداد، ط1، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2008.
3. ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعـــد البترول، ترجمة مازن جندلي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
4. فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجـــدد، ترجمة محمد محمود التوبة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
5. ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الامريكية، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(22)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
6. اريك لوران، حرب ال بـــوش: اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، تـــرجمة سلمـــان حرفوش، ط1، دار الخيال للطباعة والنشـــر والتوزيـــع، الكويت، 2003.

7. آشتون ب كارتر ووليام ج بيرلى، الدفاع الوقائي: استراتيجية امريكية جديدة للأمن، ترجمة اسعد حاجم، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.
8. افغيني بريماكوف، العالم بعد 11 ايلول، ترجمة: أحمد الهاشم وفالح السوداني، ط1، دار المدى، بيروت، 2006.
9. آلان وليمز وآخرون، ادارة التغيير بنجاح: استخدام النظرية والخبرة في تنفيذ التغيير، ترجمة، سرور علي ابراهيم، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
10. انتوني آرنوف، العراق: منطق الانسحاب، ترجمة محمد برهوم و رغدة محمد حسن عزيزية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.
11. ايان شابيرو، نظرية الاحتواء، ما وراء الحرب على الارهاب، ترجمة وفيق زيتون، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
12. ايرك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والارهاب، تعريب،اكرم حمدان ونزهت طريب، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
13. ايريلتيرفولد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 13، بلا تاريخ.
14. ايفودالدر وآخرون، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية– الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
15. ايمي شوا، عصر الامبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم واسباب سقوطها، ترجمة منذر محمود صالح، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.

16. براديلي آ. تاير، اسلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.
17. البرت حوراني وآخرون، الشرق الاوسط الحديث، ترجمة اسعد صقر، ط1، دار طلاس للنشر، دمشق، 1996.
18. بول كيركبرايد وآخرون،العولمة: الضغوط الخارجية، تعريب رياض الابرش، تحرير بول كيركبرايد، ط1، العبيكان، 2003.
19. توماس.أي، برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، المجلد الأول، بغداد 1986.
20. جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة حسن البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
21. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، ط1، تعريب محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
22. جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الامريكية، تعريب، محمد توفيق البجيرمي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.
23. جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
24. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
25. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، 2004.

26. جين شارب، من الديكتاتورية الى الديمقراطية، ط1، تعريب خالد دار عمر، تقديم رضوان زيادة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
27. دكستربركنس، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية-دراسة وتحليل، ترجمة حسين عمر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952.
28. دين كيث سايمنتن، العبقرية والابداع والقيادة، ترجمة شاكر عبدالحميد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم 176، آب 1993.
29. روبرت بالدوك، ماذا يخبئ لنا المستقبل، تعريب احمد الجمل، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.
30. روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، تعريب، عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
31. روبرت كوبر، تحطم الامم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة زهير السمهوري، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.
32. روبرت كيغان، الفردوس والقوة: امريكا واوربا في النظام الدولي الجديد، تعريب فاضل جتكر،، ط1، الحوار الثقافي، بيروت، 2004.
33. روبرت مكنمار، جوهر الأمن، ترجمة، يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 1970.
34. روبرت هندي وجوزيف رتبلات، اوقفوا الحرب: ازالة النزاع في العصر النووي، ترجمة امل حمودة، ط1، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2005.
35. رودلف جولياني وجون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية: جمهورية وديمقراطية، دراسات عالمية، العدد 72، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.

36. ريتشارد ن.هاس وآخرون، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
37. ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة محمد زكريا، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1992.
38. زبغنيوبريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الامريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة سليم ابراهام، ط3، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2007.
39. ــــــــ، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
40. ــــــــ، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.
41. ــــــــ، الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الواحد والعشرين، ترجمة مالك منصور، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
42. ــــــــ، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، تعريب، عمر الايوبي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.
43. ست جالي وجيرمي ايرب، اختطاف الكارثة: 11 سبتمبر الخوف والترويج لامبراطورية امريكية، تعريب عبد اللطيف موسى ابو البصل، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
44. ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الاميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

45. شيلدرونرامبتون و جون ستوبر، اسلحة الدمار الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004.
46. الطاهر بنجلون، الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة حسين عمر،المركز الثقافي العربي، ط1،بيروت، 2012.
47. فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق: ما بع المحافظين الجدد، تعريب محمد محمود التوبة، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
48. ــــــــــ، بناء الدولة: التنظيم العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، تعريب مجاب الامام، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2007.
49. الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1974.
50. كيريت ليوين، ديناميكية الجماعة والتغيير الاجتماعي، ترجمة، احمد حنونة، ط2، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1984.
51. لاري دياموند وآخرون، العولمة: الطوفان ام الانقاذ؟..الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، تحرير فرانك جي ليتشر وبولي جون، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
52. مادلين اولبرايت وبيل ودوورد، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، تعريب عمر الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
53. مارك دانروآخرون، اختطاف كارثة: 11 سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية امريكية،، تعريب عبداللطيف موسى ابو البصل، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

54. مايكل كلير، دم ونفط: امريكا واستراتيجيات الطاقة الى ايـــن؟، تعريـــب احمد رومو، ط1، دار الساقي، بيروت، 2011.
55. مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسين، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
56. مجموعة باحثين، مستقبل الاسلام السياسي "وجهـــات نظـــر امريكيـــة، ترجمة: احمد يوسف، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001.
57. نعوم تشو مسكي، النزعة الانسانية: العسكرية الجديدة، ترجمة أيمن حنا، دار الأدب للنشر ، بيروت، 2001.
58. ـــــــــــ، الدول الفاشلة: اســـائة اســـتعمال القـــوة والتهديـــد علـــى الديمقراطية، تعريب سامي الكعكي، ط1، دار الكتاب العربي، بيـــروت، 2007.
59. ـــــــــــ، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، تعريـــب اسامة اسبر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
60. ـــــــــــ، الهيمنة ام البقاء: السعي الامريكي للسيطرة على العـــالم، تعريب سامي الكعكي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.
61. نعوم تشومسكي وويليام بلوم واخـــرون، الولايـــات المتحـــدة: الصـــقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، تعريب نور الاسعد، ط1، شـــركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.
62. نعومتشومسكي وجليل الاشقر، السلطان الخطير: السياسة الامريكية فـــي الشرق الاوسط، ترجمة ربيع وهبة، ط1، دار الساقي، بيروت،2007.
63. هارلمبسوهولبون، سيسيلوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.
64. هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفـــو الامـــن القـــومي: التفكيـــر الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة

راجح محرز علي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2011.

65. هاينسكرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، ط1، العبيكان، الرياض، 2001.

66. هربرت أ. شيلر، المتلاعبون بالعقول كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والاعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام، ترجمة عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، آذار 1999.

67. هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

68. هنري لورانس، اللعبة الكبرى:المشرق العربي والاطماع الدولية، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع والترجمة، مصراتة، 2007.

69. هيدلي بول، المجتمع الفوضوي – دراسة النظام في السياسة العالمية،تعريب مركز الخليج للأبحاث، ط3، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2002.

70. وليم بوروس وربرتويندرم، أسلحة الدمار الشامل، ترجمة دار الجليل، للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، 1994.

رابعاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

أ- الاطاريح:

1. حازم حمد موسى، ادارة التغيير" الاستراتيجية الامريكية انموذجاً "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

2. عماد مؤيد جاسم المرسومي، اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية _التنمية البشرية نمونجا،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2006.
3. كوثر عباس الربيعي، الأمن قومي الأمريكي والصراع العربي – الإسرائيلي في التسعينيات "دراسة تحليله"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999.

ب– الرسائل:

1. علي هادي حميدي الجبوري، تحديات الامن القومي العربي في التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992.

خامساً: البحوث والدراسات العربية والمترجمة

1. ـــــــــــ، قراءة في الافق الاستراتيجي للدور الامريكي في رياح التغيير الشرق اوسطية، سلسلة اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(198)، جامعة بغداد، شباط 2011.
2. ـــــــــــ، الولايات المتحدة ودواعي دعم التغيير في المنطقة العربية، اوراق دولية، العدد(211)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، آذار 2012.
3. ابتسام الكتبي، قضية المواطنة في دول الخليج، بحث في كتاب، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008.
4. إبراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الفكرة والتطبيق، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد(15)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، شباط 2006.

5. احمد مالكي، دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، بحث في كتاب، الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2012.
6. انتوني كوردسمان، لعبة التقدم: استراتيجية لإعادة تشكيل السياسة الامريكية في العراق والشرق الاوسط، ترجمة ستار جبار الدليمي، دراسات مترجمة العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009.
7. انتوني كوردسمان، الشرق الاوسط الاكبر والمهمات الامريكية: انظمة المنطقة والنفط، دراسات امريكية، مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية، دمشق.
8. ايفودالدر ونيكول نيستو، امريكا- اوربا ومنطقة هلال الازمات، بحث في كتاب، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية- الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
9. برهان غليون، اشكالية الاصلاح في العالم العربي، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.
10. بهجت قرني، مواجهة تحدي التغيير وضرورة الهندسة الاجتماعية، بحث في كتاب، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، بهجت قرني (محرراً)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
11. تشارلز كوبتشان، الولايات المتحدة الامريكية واوربا في الشرق الاوسط وخارجه شركاء ام متنافسون؟، سلسلة محاضرات الامارات،

العدد (114)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008.

12. ثامر كامل محمد، الاخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 127، ابوظبي. بلا تاريخ.

13. جاسم يونس محمد الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد72، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005.

14. جاك اي كولد شتون، استيعاب ثورات 2011: الضعف والهشاشة في الحكومات الاستبدادية في الشرق الاوسط، ترجمة علي عبد الرضا، مجلة الراصد الدولي، العدد(17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 2011.

15. جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، بحث في كتاب، الوطن العربي في السياسة الامريكية، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(22)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

16. جراهام فولر، الحركات الاسلامية والمصالح الغربية: حتميات استراتيجية، في: مجموعة باحثين، مستقبل الاسلام السياسي "وجهات نظر امريكية، ترجمة: احمد يوسف، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001.

17. جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد(85)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2004.

18. جوزيف ناي، القوة والسياسة في عصر المعلومات، ترجمة علا عبدالغفور، دراسات مترجمة، العدد(5)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011.
19. جويل لنجل، نمط التفكير للمحافظين الجدد، سلسلة ابحاث استراتيجية، مركز المعطيات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2004.
20. حسنين ابراهيم، الولايات المتحدة وقضية التغيير في الوطن العربي، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2003.
21. حسين حافظ وهيب، قراءة في الافق الاستراتيجي للدور الامريكي في رياح التغيير الشرق اوسطية، اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 198، شباط 2011.
22. حسين حافظ وهيب العكيلي، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(110)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تشرين الاول 2011.
23. حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الآسيوي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(89)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005.
24. خالد الدخيل، عقدة الاصلاح السياسي في منطقة الخليج، بحث في كتاب، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008.

25. خليل العناني، اوباما: قيود داخلية وتعقيدات خارجية، مجلة شؤون عربية، العدد(140)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، شتاء 2009.
26. دانييل بايمن و ستيفن سايمون، محاربة الارهاب والسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط، بحث في كتاب، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
27. ديفيد م. مالبون، الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والعراق تحديات متعددة امام القانون الدولي، سلسة محاضرات الامارات، العدد(93)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2005.
28. رشا عبدالله، الشرق الاوسط المتغير: الاعلام العربي في السنوات العشرين السابقة.. الفرص والتحديات، بحث في كتاب، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية، تحرير بهجت قرني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
29. روبن رايت وجاريت ندى، مخاطر متصاعدة: توقعات أمريكية لأوضاع دول الربيع العربي في عام 2013، ترجمة شيماء ميدان، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، كانون الاول 2012.
30. ريتشارد هاس وآخرون، عهد اوباما: سياسة امريكية للشرق الاوسط، سلسلة دراسات عالمية العدد(74)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، بلا تاريخ.

31. سامي الخزندار، تطور علاقات حركات الاسلام السياسي بالبيئتين الاقليمية والدولية، دراسات استراتيجية، العدد(132)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008.
32. ستيفن أ.كوك وشبلي التلحمي، التصدي لحل النزاع العربي-الاسرائيلي، بحث في كتاب، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008.
33. ستيفن بيدل و مايكل أ. اوهانلون، نحو بلورة استراتيجية جديدة للعراق، بحث في كتاب، استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، 2008.
34. سرمد عبدالستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط: وجهة نظر امريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(112)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2011.
35. سعد ياسين الناصري،محددات مفهوم الامن القومي العربي، دراسات سياسية، العدد(5)، بيت الحكمة، بغداد، شتاء 2001.
36. سوسن إسماعيل العساف، السياسة الأمريكية الجديدة وإعادة ترتيب الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق، أوراق دولية، العدد (133)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2004.
37. سوسن اسماعيل العساف وايناس عبد السادة، الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجة الامريكية: امريكا في مواجهة العالم، دراسات مترجمة، العدد (25)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003.

38. ضاري رشيد الياسين، الانتخابات الامريكية المقبلة ومتغيرات النظام السياسي الامريكي، اوراق امريكية، العدد(32)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000.
39. ضياء رشوان، تداعيات احداث 11 ايلول على الامن العربي، بحث في كتاب، الامن القومي العربي في عالم متغير، متحت ايوب (محرراً)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.
40. عاطف قبرصي، مقتضيات ومنطق الاصلاح الاقتصادي العربي، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.
41. عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(114)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، آذار 2011.
42. عبدالسلام بنعبدالعالي، الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي، بحث في كتاب، الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
43. عبدالمنعم السيد علي، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد(9)، بيت الحكمة، بغداد، صيف 2002.
44. علاء بيومي. باراك اوباما والعالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.
45. علي حسن باكير، الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يونيو/حزيران 2011.

46. علي محمود العائدي، الاعلام العربي امام تحديات معاصرة، دراسات استراتيجية، العدد(35)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999.
47. عمر حمزاوي، الاسلاميون المعتدلون والاصلاح في العالم العربي: حالة حركة الاخوان المسلمين في مصر، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007.
48. فادية عباس، التغييرات في الانظمة السياسية العربية ودور الاعلام الامريكي فيها (دراسة لنموذج مصر)، من بحوث كتاب: رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكي، لمجموعة باحثين، بيت الحكمة، بغداد 2012.
49. فهد العرابي الحارثي، المعرفة قوة وحرية ايضاً: المستقبل ليس هدية المستقبل انجاز، مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام، الرياض، 2010.
50. فيصل الرفوع، موقع التعليم كحافز للتغيير الاجتماعي في العالم العربي، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.
51. فيصل بن معيص آل سمير، استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الامن الوطني، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.
52. قيس محمد نوري، الامن في الخليج العربي في ضوء المتغيرات، دراسات سياسية، العدد(1)، بيت الحكمة، بغداد، ربيع 1999.

53. كمال عبداللطيف، مدخل الى قراءة الابعاد الثقافية للثورات العربية، بحث في كتاب، الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، ط1، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
54. كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الامن القومي الامريكي، سلسة دراسات استراتيجية، العدد (25)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.
55. لورانس كوب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد(101)، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2006.
56. ماجد كيالي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: دلالاته واشكالاته، دراسات استراتيجية، العدد(122)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.
57. مارتن انديك، الاستراتيجية الامريكية لحل النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، بحث في كتاب، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية- الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير، ط1، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
58. مارينا اوتاواي، دور الاطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.
59. مايكل شمانك، افغانستان: عناصر استراتيجية بين ضفتي الاطلسي لبناء امة، بحث في كتاب، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية-

الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.

60. محمد بن علي كومان، اسباب الارهاب في المنطقة العربية وسبل مواجهته، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل لإحداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.

61. محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير: تداعياته ونتائجه، سلسلة دراسات مركز العراق، العدد(1)، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2006.

62. مروان عوني كامل، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(91)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2007.

63. مصطفى مجدي الجمال، الامن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية: سياقات وآفاق، بحث في كتاب، الامن القومي العربي في عالم متغير، متحت ايوب (محرراً)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.

64. معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، ديناميات التغيير في العالم العربي، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007.

65. منعم صاحي العمار، الهيمنة الامريكية وجدلية المواجهة: دراسة في صور المقاومة، سلسلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002.

66. منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى واثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين" الاقليم الآسيوي انموذجاً"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(16)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001.
67. نشأت الهلالي، الامن الجماعي (سلسلة مفاهيم)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 9، القاهرة، السنة الاولى، 2005.
68. هنري كيسنجر، نقطة التلاقي بين روزفلت وويلسون، بحث في كتاب، واشنطن والعالم: معضلة القوى العظمى، ترجمة قاسم مقداد، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2008.
69. هيفاء احمد محمد، القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(115)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، نيسان 2012.
70. وحيد عبدالمجيد، اوباما والشرق الاوسط: التغيير قد لا يكون للأفضل، كراسات استراتيجية، العدد(133)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نوفمبر، 2008.
71. ولتر راسيل ميد، عهد اوباما: سياسة امريكية جديدة للشرق الاوسط، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009.
72. ياسر عبدربه، الاصلاح الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي: ضغوط خارجية ام استجابة داخلية، بحث في كتاب، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2007.

سادساً: الندوات والمؤتمرات

1. احمد الزيود،ادارة التغيير في منظمات العمل، المنتدى العربي للإدارة الموارد البشرية، عمان، 2006.
2. عادل عبداللطيف، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الاقليمية، بحث مقدم الى مؤتمر، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، القاهرة، 2010.
3. فراس ابو هلال، ايران والثورات العربية:الموقف والتداعيات، المعهد العربي للبحوث والدراسات، الدوحة، يوليو /تموز، 2011.
4. فوزي حسن حسين، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ابريل 2012.
5. كوثر عباس، التصور الامريكي للتحولات في المنطقة العربية، بحث مقدم الى: المؤتمر السنوي التخصصي لكلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الكوفة، شباط، 2013.
6. لطفي حاتم، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2012.
7. محجوب الزويري، ايران "الثورية" والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية لإيران ومآلاتها، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مايو 2012.
8. ناظم محمد نوري الشمري، الهيمنة الامريكية على نفط الخليج: رؤية اقتصادية للأسباب والآثار، سلسلة المائدة الحرة (15)، بيت الحكمة، بغداد، تشرين اول 1997.

سابعاً: التقارير

1. اسرائيل شاحاك، المشروع الصهيوني للشرق الاوسط والذي صاغه ثيودور هيرتزل والحاخام فيشمان، ترجمة علا عبدالرزاق، سلسلة تقارير مترجمة، العددان(60–61)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، شباط 2011.
2. التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2003.
3. فريدون كاكهيى، تقرير المجموعة الرئاسية للدراسات السياسية الامريكية في الشرق الاوسط، منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد 23، السليمانية، 2002.

ثامناً: المجلات

1. ابراهيم اسماعيل كاخيا،الاسلحة الذكية المستخدمة في حرب العراق، مجلة الفكر السياسي، العدد(17)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، خريف 2002.
2. إبراهيم خليل العلاف، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مجلة علوم إنسانية، العدد(29)، تموز 2006.
3. ابو بكر الدسوقي، اقليم جديد تحت التشكل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011.
4. احمد بهاء الدين شعبان، الحراك السياسي في المنطقة:المظاهر ـــ المبررات ـــ الاتجاهات ـــ الآفاق، مجلة شؤون عربية، العدد(123)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف، 2005.
5. احمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الادراكية لجيل الثورات العربية، تحولات استراتيجية،، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد (184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل 2011.

6. احمد تهامي عبدالحي، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011
7. احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي: دو القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، القاهرة، يناير 2009.
8. احمد داوود اوغلو، الديناميات الاساسية في الشرق الاوسط (العرب واسرائيل وايران)، مجلة شؤون الاوسط، العدد(114)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2004.
9. احمد سليم البرصان، الديمقراطيات والاستقرار السياسي والاستبداد والثورات الشعبية، مجلة آراء الخليج، العدد(84)، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، سبتمبر 2011.
10. احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الاوسط: الابعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(158)، القاهرة، اكتوبر 2004.
11. احمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
12. ادريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، مجلة ديوان العرب، العدد: (30)، الرباط، 2006.
13. اسامة الغزالي، اين الشرق الاوسط الجديد؟، مجلة السياسة الدولية، العدد(168)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2007.
14. اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الاقليمية الى التدخل في الازمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2011.

15. اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة الى التدخل في الازمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، القاهرة، يوليو 2011.
16. آلانكيسوتر وميليسا بوهيل ماهل، الارتهان للواقع: حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2012.
17. امل حماده، نظرية الدومينو، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان /ابريل2011.
18. امين شلبي، سياسة إدارة كلينتون الخارجية: إنجاز أم فراغ استراتيجي؟، مجلة السياسة الدولية، العدد(152)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل، 2001.
19. ايزوبيلكولمن وتمارا كوفمن، التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط: تدبير امر التغيير وبناء نوع جديد من المشاركة، في كتاب: استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
20. ايمان رجب، اللاعبون الجدد: انماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني/ يناير2012.
21. ايمن احمد رجب، الثورات:المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 184، القاهرة، ابريل 2011.

22. باسم راشد، الاقتراب الحذر: هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، مؤسسة الاهرام، تشرين الاول / اكتوبر 2012.
23. باقر جواد كاظم، الرؤية الأمريكية لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط: دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد(18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2009.
24. بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة، السياسة الدولية، العدد (177)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2009.
25. ــــــــــ، حسابات انقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011.
26. تشارلز كوبشان، الشراكة وليس الصدارة، في: مذهب اوباما في العلاقات الدولية: اللامذهب؟ ام نظرية النظريات، (ملف خاص) مجلة آفاق المستقبل، العدد(4)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ابريل، 2010.
27. توفيق شومان، الثورات العربية: البنى والهياكل والمنطلقات، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(1)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2011.
28. جراهام اي فولر وايان او ليسر، الاسلام والغرب: ثقافة تحت الحصار، ترجمة: شوقي جلال، مجلة العربي، العدد(653)، وزارة الاعلام الكويتية، الكويت، ابريل/ نيسان 2013.

29. جواد كاضم البكري، المنحدر المالي: العصف القادم للاقتصاد الامريكي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2012.
30. جيمس بيتراس، الحرب الامريكية على العراق: تدمير حضارة، ترجمات مهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد(368)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول 2009.
31. جيهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد(293)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز 2003.
32. حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(150) ،مركز الأهرام، القاهرة، 2002.
33. حسام عيتاني، ايران: من تصدير الثورة الى حماية الدولة، في: سياسات ايران الخارجية "دبلوماسية الرقم الصعب" الطموح والواقع، (ملف) مجلة آفاق المستقبل، العدد(6)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، يونيو/ اغسطس 2010.
34. حسن جابر، الحراك العربي في قراءة استشرافية، شؤون الاوسط، العدد (140)، مجلة شؤون الاوسط، العدد(140)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2011.
35. حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ أبريل 2001.

36. حسن نافعة، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد (153)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو 2003.
37. حكيم التوراني، سياسة اوباما الخارجية: الانقلاب على الوعود، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011.
38. حيدر ابراهيم علي، الامنوقراطية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولة، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011.
39. خالد عبدالعظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية لتركيا في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، القاهرة، يناير 2012.
40. خضر عباس النداوي، تأثير العامل النفطي في السياسات الامريكية ازاء منطقة الشرق الاوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011.
41. خلود محمود خميس، اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز 2008.
42. خليل العناني، التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011.
43. خليل العناني، خلخلة قيمية، تفكيك بدون مأسسة على المستوى الثقافي- الاجتماعي، مجلة السياسية الدولية، العدد(188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2012.

44. خليل حسين، الاسلاميون والسلطة في الوطن العربي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(141)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ربيع2012.
45. خليل حسين، جامعة الدول العربية: الاخفاقات وسبل التجاوز، مجلة شؤون الاوسط، العدد(132)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء2009.
46. خير الدين العايب، البعد الامني في السياسة الامريكية المتوسطية وانعكاسها على الامن الاقليمي العربي، مجلة الفكر السياسي العدد(19)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.
47. خيري عبدالرزاق، النظم السياسية العربية: انهيارات وثورات متعاقبة، مجلة الراصد الدولي، العدد(17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 2011.
48. دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011.
49. دينا شحاته ومريم وحيد، سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(86)، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011.
50. دينا محمد جبر، التأثير الامريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003: رؤية لواقع الهيمنة الامريكية والشرعية الاممية، مجلة قضايا سياسية، العدد (18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009.
51. رحالي حجيلة، التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(7)، جامعة محمد خضيرة،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية-الجزائر، 2010.

52. رخا احمد حسن، التراجع الامريكي في عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة شؤون عربية، العدد(140)، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، شتاء، 2009.
53. روبرت ي. روتبرج، الطبيعة الجديدة لفشـــل الدولـــة القوميـــة، ترجمة: د. شهرت العالم، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 117، مارس 2003.
54. زبغنيو بريجنسكي، جيواستراتيجية أوراسيا، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (1)، بيت الحكمة، بغداد، شتاء 1999.
55. ـــــــــــــــ، مناقشة مسارات استراتيجية، ترجمة مصطفى الحيدري، مجلة حوار الفكر، العددان(18-19)، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، كانون الاول 2011.
56. زكريا حسين، "الأمن القومي"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 17، شتاء 2002.
57. سامح راشد، احياء الاقليمية: سياقات جديدة للتفاعل الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو2012.
58. ـــــــــــــ، شرق اوسط قديم جديد...الخريطة الاقليمية في عصر الثورات، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 146، صيف 2011.
59. سامي بيبرس، الفراغ: اشكاليات غياب الدور السوري في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو 2011.

60. ستار الدليمي، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الاوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول2007.
61. سرمد زكي الجادر، التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012.
62. سرمد عبدالستار امين، ماذا يجري في الشرق الاوسط: قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية، اوراق دولية العدد (198)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط 2011
63. ــــــــــــ، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد(35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز، 2005.
64. سعد بن ناصر الغامدي، التغيير مطلب ام مذهب، مجلة البيان، العدد (188) ، مجلة شهرية جامعة تصدر عن المنتدى الاسلامي، 2003.
65. سعد حسين، المحافظون الجدد والحرب الامريكية على العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد(5)، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2005.
66. سعد سلوم، امبراطورية العصر: في نقد العقل السياسي الامريكي، مجلة مسارات، العدد(2)، بغداد، 2005.
67. سعيد رفعت، الثورات والانتفاضات العربية بين نوازع الفرقة وعوامل التعثر، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2011.
68. سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية: التحول الافتراضي للدمقراطية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(3)، مركز

حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، حزيران/ يونيو 2012.
69. سليم الحص، العروبة والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2006.
70. سليم كاطع علي، محددات السياسة الخارجية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول، المرصد الدولي، العدد(5)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الاول 2007.
71. ـــــــــــ، مقومات القوة الامريكية واثرها على النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد(42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،تشرين الاول 2009.
72. سويم العزي، اسباب فشل الاستراتيجية الامريكية في العالم، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011.
73. ـــــــــــ، امريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط، مجلة شؤون الاوسط، العدد(124)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2007.
74. سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم، مجلة المستقبل العربي، العدد(184)، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 1994.
75. شريف بسيوني، امريكا والعراق: مشروعية استخدام القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد(151)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني، 2003.
76. شهرام شوبين، التوازنات الجديدة: النفوذ الاقليمي لإيران بعد الربيع العربي، عرض طارق رشيد عليان، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2013.

77. صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية والنظام الدولي الجديد، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011.
78. صبحي فاروق صبحي توحلة، الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات اقليمية، العدد(38)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011.
79. عاطف الغمري، امريكا في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، العدد(383)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2010.
80. عبدالحسين شعبان، الشباب وفن الانتفاضة: خريف الايدلوجيا وربيع السياسة، مجلة التسامح. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، العدد (32)، فلسطين، نيسان 2011.
81. ـــــــــــــــ، هل المجتمع المدني العربي قوة ثالثة؟، مجلة دراسات دولية، العدد(46)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2010.
82. عبدالحي على قاسم، السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري، مجلة المستقبل العربي، العدد(399)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار 2012.
83. عبدالسلام بغدادي، نحو مشروع عربي للتغيير في ضوء المشاريع الوافدة، مجلة دراسات دولية، العدد(46)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2010.
84. عبدالقادر محمد فهمي، مكانة الاسلام والمسلمين في الادراك السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد (19)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1999.

85. ــــــــــــــــــ، في مفهوم الأمن القومي والامن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، بغداد، العدد 3، 1988.
86. عبدالله جمعان محمد الغامدي، الايدلوجية السياسية الامريكية: محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد(56)، الشارقة، 2008.
87. عبدالمنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمة، مجلة سياسة دولية، العدد(171)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو/ تموز 2008.
88. عزمي خليفة، التأرجح: موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ يناير 2011.
89. علاء بيومي، الازمة الاقتصادية قد تعوق تطور مبدأ للعلاقات الخارجية، في: مذهب اوباما في العلاقات الدولية: اللامذهب؟ ام نظرية النظريات، (ملف خاص) مجلة آفاق المستقبل، العدد(4)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، مارس/ابريل، 2010.
90. علاء عبدالله، القيادة عبر القوة المدنية: اعدت تعريف للدبلوماسية الامريكية، مجلة السياسة، العدد(191)الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2013.
91. على جلال معوض، اعادة الانتشار: تحليل اولي لأبعاد وآثار انتشار القوة داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد (188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2012.
92. علي الدين هلال، الامن القومي العربي: دراسة في الاصول، مجلة شؤن عربية، العدد(35)، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 1984.

93. علي بكر، نماذج القاعدة: التطبيقات الراهنة لحالة القاعدة في العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2012.
94. علي جلال معوض، الارتباك: تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2011.
95. علي حسن باكير، صعود تركيا الاقليمي: تصورات عن دور انقرة المفترض، في: تركيا من الاقليمية الى العالمية (ملف)، مجلة آفاق المستقبل، العدد (4)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، مارس/ ابريل 2010.
96. علي محمد رجب، قراءة في البرنامج الأمريكي لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، مجلة الحرس الوطني، العدد (274)، الرياض، 2005.
97. عمر عبد العاطي، الاحادية الامريكية بين الاستمرار والزوال، مجلة السياسة الدولية، العدد (173)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2008.
98. ـــــــــــ، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد(183)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مايو 2011.
99. عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية العدد(123)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني 1996.
100. فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة "دراسة في صناعة المستقبل"، مجلة المستقبل العدد (390)، العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، آب 2011.

101. الفضل شلق، العدوان على العراق، إدارة بوش والمحافظون الجدد، مجلة شؤون الأوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاقليمية والاستراتيجية، بيروت، صيف 2003.
102. فهد بن عبدالرحمن آل ثاني، جيوبوليتيكية الاقتصاد العالم من الجزيرة العالمي الي امريكا الكبرى، مجلة المستقبل العربي، العدد (275)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، كانون الثاني 2002.
103. فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(139)، بيروت، صيف 2011.
104. فيصل دراج، وراء الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(367)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول 2009.
105. قحطان احمد سليمان الحمداني، العولمة وامكانيات العولمة (العروبة) البديلة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، العدد(17)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثالث، 2009.
106. كامل القيم، نعيم التكنلوجيا الاتصالية: فضاء عربي دون هوية، مجلة حمورابي، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012.
107. كامل القيم، نعيم التكنلوجيا الاتصالية: فضاء عربي دون هوية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012.
108. كامل وزنة، الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي، العدد(3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012.

109. كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(49)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تموز 2011.
110. مازن اسماعيل الرمضاني، الامن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، بغداد، 1988.
111. محمد ابو رمان، ايدلوجيا القاعدة ومحاولة التكيف مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو2011.
112. محمد الحمادي، ربيع عربي و"قلق" اسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد(191)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2013.
113. محمد السعيد ادريس، اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد، (188)، القاهرة، نيسان/ ابريل، 2012.
114. محمد السيد سعيد، الشرق الاوسط وعودة سياسة المحاور والاحلاف، مجلة السياسة الدولية، العدد (168)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2007.
115. محمد المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل ومفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد(109)، القاهرة، ابريل 1992.
116. محمد المنشاوي، الى اين تتجه الولايات المتحدة؟ في: الولايات المتحدة وتحديات التغيير، ملف (تحت الضوء)، مجلة السياسة الدولية، العدد(175)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2009.
117. محمد حمدان، الحرب الناعمة: رمزية اوباما الجديدة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول/ ديسمبر، 2012.

118. محمد صفار، ادارة مرحلة ما بعد الثورة:حالة مصر، مجلة السياسة الدولة،العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011.
119. محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني، في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(167)، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 1996.
120. محمد عبدالسلام، اقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2011.
121. محمد عبدالسلام، ما بعد الثورات: ادارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2012.
122. محمد عصام لعروسي، الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟، مجلة المستقبل العربي، العدد(393)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2011.
123. محمد كمال، المحافظون الجدد: صنع قرار الشرق الاوسط في ادارة بوش، سلسلة قضايا استراتيجية، العدد(25)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2003.
124. محمد نورالدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011.
125. ــــــــــ، النموذج التركي والحركات الاسلامية في العالم العربي، مجلة شؤون الاوسط، العدد(140)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2011.
126. محمد وائل اسماعيل، الولايات المتحدة وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد

(33) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، آذار، 2011.

127. محمود وهيب، الدفاع الوطني والامن القومي، مجلة الدفاع، عدد (1)، بغداد، 1986.

128. محمود حيدر، الاسلام السياسي في مقام المعاينة: مقاربة في التجربتين الايرانية والتركية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول/ ديسمبر 2012.

129. محمود شقير، اشكالية الدولة في خطاب الاسلام السياسي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2012.

130. محمود عزمي، امن الخليج العربي في المنظور الامريكي: مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الاوسط، العدد(4)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 1991.

131. محمود قاسم، حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، العدد(175)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2009.

132. محمود محفوظ، الاسلام السياسي والامن القومي: منظور مختلف، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول/ ديسمبر 2012.

133. مدحت ايوب، استعادة التوازن: الثورات العربية واعادة تعريف نمط الصعود الصيني، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، مؤسسة الاهرام، تشرين الاول / اكتوبر 2012.

134. مصطفى اللباد، السياسات الاقليمية لـــ(حزب العدالة والتنمية) خلفيات ايدلوجية ام مصالح وطنية؟ في: النموذج التركي والمجتمعات العربية،

مجلة شرق نامه، العدد(7)، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر/ تشرين الاول 2010.

135. منذر سليمان، دولة الامن القومي وصناعة القرار الامريكي: تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، بيروت، 2006.

136. منعم صاحي العمار، الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة نموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد(16)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009.

137. ـــــــــــ، العالم الاسلامي والنهوض المؤجل: دراسة في ما ينبغي على العرب فعله، مجلة قضايا سياسية،، العددان(7–8)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ربيع 2005.

138. ـــــــــــ، صناعة العدو في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة قضايا عراقية، العدد(1)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بابل، 2008.

139. ـــــــــــ، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق؟، مجلة قضايا سياسية، العدد(18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009.

140. منير الحمش،استراتيجية الامن القومي الامريكي، قضايا استراتيجية، العدد (26)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ايار، 2003.

141. منير الحمش، الثورات العربية الى اين؟ مجلة شؤون الاوسط، العدد (138)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2011.

142. ناظم عبدالواحد الجاسور، الشرق اوسطية والشراكة المتوسطية: التطابق والتقاطع والآفاق المستقبلية لموقع العراق في هاتين الدائرتين، المجلة

السياسية الدولية، العدد(1)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، خريف 2005.
143. نشأت عنتر امين، ازدواجية المواقف الايرانية من الثورات العربية، مجلة آراء الخليج، العدد(82)، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، يوليو 2011.
144. نصر محمد عارف، الاتجاهات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2011.
145. نصير عاروري، جورج دبليو بوش: الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد(297)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2003.
146. نصيرعاروري، حروب جورج دبليوبوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد(126)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2003.
147. نصير محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(188)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2012.
148. نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد(48)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2011.
149. نها البنا، الاعلام الرقمي واثره على السياسة العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد (184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011.

150. هاني الدجاني، الولايات المتحدة واسرائيل والعلاقات الخاصة، مجلة شؤون عربية، العدد(96)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، كانون الاول 1998.

151. هاني الياسخضر الحديثي، جيوستراتيجية أوراسيا بين الحقائق الموضوعية واستراتيجية الهيمنة، مجلة آفاق استراتيجية، العدد(1)، بيت الحكمة، بغداد، شتاء 1999.

152. هناء عبيد، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد(184)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ ابريل 2011.

153. هيثم مزاحم، الاخوان المسلمون من التنظيم السري الى رئاسة مصر، مجلة شؤون الاوسط، العدد(142)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2012.

154. هيفاء احمد محمد، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي، مجلة المرصد الدولي، العدد (17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 2011.

155. وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الاوسط، العدد (139)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011.

156. وليد محمود عبدالناصر، التدويل: التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز/ يوليو 2012.

تاسعاً: الصحف

1. صبحي غندور، التغيير الذي فشل أوباما في تحقيقه، مقال منشور في صحيفة (الجريدة)، العدد913، العراق، 18 آذار، 2013.

2. محمد حنفي، احلام كيسنجر...كوابيس، صحيفة القبس، العدد(13953)، الاربعاء 4/ابريل2012، ص26.
3. محمد نجيب السعد، لاستراتيجية الأميركية بعد أحداث سبتمبر: سعي دائم لبناء إمبراطورية جديدة، جريدة الوطن الاردنية، العدد (10229)، 6 اغصطس، 2011.

عاشراً: الانترنيت

1. صافيناز محمد أحمد، إيران وتركيا. من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية؟!، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471
2. . محمد صادق الحسيني، حروب الهويات بين الهلال الاسلامي والشرق الاوسط الكبير، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.freemediawatch.org/34-060105/7.htm
3. ابراهيم علوش، خطة تقسيم العراق هي غير ملزمة ولكنها قادمة، في: خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟، منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، موقع مركز الكاشف للمتابعة الدراسات الاستراتيجية، على الرابط: http://www. alkashif.org/html/center/
4. احمد الريماوي، السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?21711
5. ادمون غريب، تأثير مقتل أسامة بن لادن على تنظيم القاعدة والتنظيمات التابعة له، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط:
http://www.france24.com/ar/20110502-bin-laden-death-al-qaeda-terroris

6. اعلان صنعاء يناير 2004، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.islamonline.net
7. إليزابيث هوفمان، على أميركا أن تلتفت إلى الداخل، ترجمة: سيف الدين عبدالحميد، مقال منشور على شبكة المعلوماتية (الانترنيت) على الرابط: http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content
8. اماني قنديل، التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية، منشورات الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، على موقع المنظمة في الشكة الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.shabakaegypt.org/ar_cmspage.php?id=3
9. تركي الدخيل، الربيع العربي ام صوملة العرب، مقال منشورعلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://wefaqpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=46
10. جميل عفيفي، الثورات العربية والشرق الاوسط الكبير، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=608668&eid=190
11. جوزيف س ناي، اختبار سياسة اوباما الخارجية، مقال منشور بتاريخ 2009/8/10 على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الموقع www.Project-Synicte.org
12. جوزيف س ناي،اعادة النظر في الترويج للديموقراطية،مقال منشور بتاريخ 2009/5/11 على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.Project-Synicte.org
13. جوزيف س ناي، القوة الناعمة والكفاح ضد الارهاب، مقال منشور بتاريخ 2004/6/5 على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.Project-Synicte.org

14. حسن لطفي الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق: اختبار فرضيات، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=33
15. خليل العناني، امريكا والاسلام السياسي: قراءة في خطابات الدمج والاقصاء، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://islamists2day-a.blogspot.com/2007/07/blog-post_06.html
16. راغدة درغام، موسم المقايضة بين واشنطن وموسكو على اشلاء سورية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://alhayat.com/OpinionsDetails/519097
17. زياد علوش، الشرق الأوسط منطقة بلا نظام وتدخل دون استراتيجيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.beirutobserver.com/index.php?option=com
18. شيرين حامد فهمي، فشل الاسلام السياسي: بروبوجاندا امريكية، دراسات استراتيجية العدد(3)، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
alkashif.org/html/12/3.pdf
19. صالح القلاب، يالطا جديدة ووبابتها جنيف2... وترقب لسايكس بيكو جديد، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.shamlife.com/?page=show_det&select_page=29&id=3338
20. عادل زقاغ، اعادة صياغة مفهوم الامن: برنامج البحث في الامن المجتمعي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط:
http://www.geocities.com/adelzeggagh

21. عبد النبي العكري، هل نلحق بالديمقراطية، مقال منشور في الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.alwasatnews.com/865/news/read/446121/1.html
22. عبدالرحمن سلوم الرواشدي،الابعاد الاستراتيجية والاجرائية للاحتلال الامريكي في تقسيم العراق، مقال منشور على شبكة المعومات الدولية على الرابط:http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=433
23. عبدالله تركماني، العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://hem.bredband.net/dccls2/a.torkmani.htm
24. عدنان ابو عامر، المخابرات الإسرائيلية ما بعد الربيع العربي، تقرير منشور على المعلوماتية (الانترنيت)، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/8f16c950-
25. فتحي شهب الدين، خطة برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي، في: خطط تفتيت المنطقة هلس تأخذ طريقها الى التنفيذ؟، منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)، موقع مركز الكاشف للمتابعة الدراسات الاستراتيجية، على الرابط:
http://www. alkashif.org/html/center/22/1.
26. لبنى نبيه وثروت محمد حسن، عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بحث منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) الرابط:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-
27. محجوب الزوري، دور إيران الشرق أوسطي في الميزان، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/c2042909-3aef-463e-b12

28. محمد الباهلي، سيناريوهات وخرائط، مقال منشور على شبكة المعلوماتية (الانترنيت) موقع جريدة الاتحاد الاماراتية،بتاريخ 17 شباط 2012، على الرابط: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=64196
29. محمد البرغوثي، تحية احترام ل"6 ابريل"، مقال منشور في جريدة المصري اليوم، على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/753906
30. محمد حسنين هيكل، سايكس بيكوثانية: خريطة جديدة ومصر بعيدة، مقال منشور على شبكة المعلوماتية (الانترنيت) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643923&eid
31. محمد دمج، معضلة الهيمنة الغربية على الوطن العربي ونذر تقسيمه من جديد، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14
32. مروة وحيد، انعكاسات الثورات العربية علي نشاط التيارات الجهادية، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) الى الرابط:
http://www.baghdadcenter.net/print-144.html
33. الموسوعة الحرة وكيبيديا، على الرابط:
http:/www.wikipedia.org
34. يحيى الكبيسي، كونداليزارايس والدفاع عن الشرق الاوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=3343.

الحادي عشر: المحاضرات

1. منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي العالمي، محاضرات القيت على طلبة الماجستير قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011-2012.
2. منعم العمار، ادارة التغيير، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011-2012.

المصادر الإنجليزية

First:Books

1. .Oliver Schlumberger, Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non Democratic Regimes, Stanford ,CA: Stanford University Press, 2006
2. Al badrani , 9/11 hijacking the world an American plan , first edition , library of congers , 2006.
3. Alan Gitelson and Robert Dudley and other , American Government , first edition , engage learning , U.S.A., 2011.
4. Albrecht Schnabel and David carmeent , conflict prevention from rhetoric to reality , first edition, published by Lexington book , U.S.A., 2004
5. Anthony sciolu and Henry B. biller , hop in the age of anxiety: a guide to understanding and strengthening our most important virtue , first edition oxford university press , U.S.A, 2009.
6. Bernard Lewis, The Future of the Middle East: Predictions, London, 1997.
7. Cecil v. Crab and Glenn J. Antizzo, Charting a new diplomatic course: Alternative approaches to America's post cold war, Louisiana state: university press, 2001.
8. Charles Krauthammer: An American foreign policy for unipolar World , American Enterprise Institute ,February ,10,2004.
9. Charles w. Dunn and j. David Woodward, The conservative tradition in America, Langham: Maryland, roman& Littlefield publishers,1999.
10. Daniel F. Honseen , NATO operation in Libya, first edition, mchfraet institute ,U.S.A 2012.
11. Daniel I.Byman and Kenneth M Pollack ,Democracy in Iraq, The Washington Quarterly, Summer,2003.
12. Don f. westerheijdeb:The concepts changing first edition , university of twenty ,USA 2007

13.Eugene Gholz.Daryl G. and Harvey M. Sapolsky, Come Home, America the strategy of Restraint in the face of temptation lbid
14.Giovanni Munnunta, Security: An Introduction , Grranffield University
15.Hall Gardner , American global strategy and the war on terrorism , first edition , ashgate publishing limited , U.S.A, 2005.
16.Jack G.Shaheen , reel bad Arabs , first edition , Oliver branch press , 2009.
17.James A. Russell and Others, Critical Issues Facing the Middle East , Palgrave Macmillan, New York, 2001.
18. Jeffrey C. Alexander ,Introduction, In: Differentiation theory and social change,(editor) Jeffrey C. Alexander and Paul Colony, Columbia University Press, New York, 1989
19.Jeremy M. Sharp, U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma, Congressional Research Service (CRS), The Library of Congress. June 15, 2006.
20.Marlene Fiol, Charismatic Leadership: Strategies for Effecting Social Change, University of Colorado – Denver, Second revision February 1999.
21.Merriam-Webster's Collegiate Dictionary, American Webster's incorporated, USA, 11th ed. 2003
22.Moore W. ARecoust, Million of Theories of social changes, in S.N Instant Reading in Social Evaluation and Development:Pergimin ,New York,1970
23.Natasha M.ezrow and Erica Frantz , dictators and dictatorships: understanding authoritarian regimes and their leaders , first edition , continuum international publishing group , U.S.A. , 2011.
24.Nina Hachigian&Mona Asutphen ,Strategic collaboration ;How th United
25.Norman J.G. Pounds , Political Geography , New York , Megraw –hill ,1963.

26. Oxford World Power, oxford Universitypress, New York, 1999.
27. Peter Woll , Public Policy , Winthrop Publisher, Inc. , USA, 1974.
28. Shiraz Maher and Peter Neumann, Al-Qaeda at the Crossroads: How the Terror Group Is Responding to the Loss of its Leaders and the Arab Spring, The International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence, August 2012.
    a. State Can Thrive as Other Powers Rise, Washington Quarterly,2008
29. Ted Galen , Smart Power: Toward a Prudent Foreign Policy for American , First Edition, Ted Galen carpenter , Cato institute , Washington DC , 2008.
30. The fight against terrorism , fourth edition, council of Europe standards , French , 2008.
31. Tom Lansford and Robert p. Watson and Other, American's War on Terror, second edition, ashgate publishing limited, U.S.A,2005.
32. Zbigniew Brzezinski , The choice: Global Domination or Global Leader ship , Boulder, co: Persons Books Group, 2004.
33. Zbigniew Brzezinski, Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the 21st Century. First Edition, New York, 1993.

Second: Research and Studies

1. Andrew Terrill, The Arab Spring and the Future of U.S. Interests and Cooperative Security in the Arab World, Strategic Studies Institute, United States Army War College , August 2, 2011.
2. Anthony cordesman , Instability in syria: assessing the risks of military intervention , CSIS , U.S.A., 13/12/2012.

3. Anthony H. Cordeman, The Obama Administration US Strategy: The First 100, Center For Strategy and International Studies, 2009.
4. Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability, csis, July 3, 2012.
5. BenedettaBerti and David Friedman, Regional Proliferation and the Arab Spring:Chemical Weapons in Libya and Syria, Strategic Assessment , Volume 15 , No. 4 January 2013.
6. CengeizCandar , Turkey`s "Soft Power" strategy: A New Vision for a Multi –Polar World, Policy Brief: December ,2009
7. FawazGerges, The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment, The Royal Institute of International Affairs, 2, 2013.
8. john komrnblum and jamessteinberg , U.S foreign policy agenda: American perfectives conflict resolution, first edition ,RAND , U.S.A., 1996.
9. Kim Gragain and Scott Gerwehr , Dissuading Terror: strategic influence and the struggle against terrorism, RAND Corporation, 2005.
10. Paul D'Amato , US Intervention in the Middle East: Blood for Oil , International Socialist Review Issue, 15, December, 2001 .
11. Shadi Hamid and Steven Brooke, Promoting Democracy to stop Terror, Policy Review, Hoover Institution, 2010.
12. Till Geoffry , sea power: a guide for the twenty –first century, second edition , Taylor and Francis ,U.S.A., 2007.

Third: Magazine

1. . John Ikenberry,The Rise of China and the Future of the West, Foreign Affairs, January/February 2008.
2. Andrew Krepinevick, "How to Win in Iraq", Foreign Affairs, No. 5 ,September/October 2005.

3. Charles Krauthammer, The Neoconservative Convergence, Commentary Magazine , July, 2005.
4. Charles Krauthammer, The Unipolar Moment, Foreign Affairs, Vol. 70. No.1. 90/1991.
5. Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs ,November/December 2010
6. Mark Lynch," US Public Diplomacy and the Arab Uprisings ",Foreign Policy, April 13,2011.
7. Michael Hirsh , Bush and the world , Foreign Affairs , September – October 2003.
8. Nina Hachigian and Mauna Stephen , Strategic Collaboration: How The United State Can Thrive as Other Powers Rise , Washington Quarterly, September , 2008.
9. Richard N.Haass,The Age of Nonpolarity:what will follow U.S Dominance, ForeignAffairs,May/June 2008.
10. Robert M. Gates, Help others Defend Themselves: The Future of The U.S. Security Assistance, Foreign Affairs, June 2010.
11. Samuel Huntington ,The Third Wave of Democratization in the Twentieth Century ,USA:University of Oklahoma Press , 1st Published , 1991
12. Yaakov Amjdror, Israel's Strategy after the Iraq War, Jerusalem Issue Brief, Institute Contemporary Affairs, Vol.2, No.24, 16 April 2003.

Four: Journals

1. 1. Robin Wright, Global Realities Reshaping Bush Foreign policy vision, Times, March 11, 2001.
2. Anthony Lake:From Containment to Enlargement , International Herald Tribune,24 September ,1993.
3. David Ignatius, How Bin Laden Is Winning, The Washington Post, April 29, 2012
4. ParagKhanna and Frank Jacobs, The New World, The New York Times, 22 / 9/ 2012.

5. Robert Fisk, War on Terror is the West's New Religion, The Independent, Sunday 24 February,2013.
6. WadahKhanfar, For Iraq, Syria and Lebanon, there is is a peaceful solution, The Guardian, Monday 6 May 2013.

Fife: Internet

1. .Steven a.Cook," Erdogan`s Middle Eastern Victory Lap, Turkish Domestic Politics After the Uprisings".www.foreignpolicy.com/node/787826, September.
2. Aluf Benn, Caution: Middle East under Construction,Haaretz,25/3/2011.
3. Anthony H. Cordesman , Rethinking the Arab "Spring": Stability and Security in Egypt, Libya, Tunisia, and the Rest of the MENA Region, Article is available on the Internet on the link: http://csis.org/publication/rethinking-arab-sprin
4. David Aaron and Frederic Wehrey, The Future of Gulf Security in a Region of Dramatic Change ,(RAND) National Defense Research Institute, is available on the Internet on the link; http://www.rand.org/publications/permissions.html.
5. Jaime A. FlorCruz, Russia, China and partners call for non-intervention in Syria and Iran, An article published on the link: http://www.cnn.com/2012/06/07/world/asia/china-russia-syria.
6. James Phillips, The Arab Spring Descends into Islamist Winter: Implications for U.S. Policy, Heritage Foundation, December 20, 2012, http://www.heritage.org/research/reports
7. Jonathan Landay, "Top US Official: Al-Qaeda in Iraq Joining Fight Against Syria's Assad," The Christian Science Monitor, February 17, 2012,

http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2012/0217/Top-US-

8. Michael Lind,Beyond American Hegemony,New America Foundation, May/June 2007, An article published on the link http://www.newamerica.net/publications/articles/2007/beyond.
9. Michel Chossudovsky, The Syria Chemical Weapons Saga: The Staging of a US-NATO Sponsored Humanitarian Disaster, Global Research 12 December 2012, Article is available on the Internet, link: http://www.globalresearch.ca/the-syria-chemical-weapons-sag-tahe-staging-
10. Ralf Peters, Blood borders: How a Better Middle east would look,AFJ ,Armed Forces Journal, June 2006.
11. Richard N. Hass, Global Instability in The 21 St Century will come not from Super Powers But from failed State. Article is available on the Internet, link: http://www.newsweek.com/id/234122/output/print...>25/03/2010
12. Seth G Jones, The Mirage of the Arab Spring, January 3, 2013. Article is available on the Internet on the link: http://www.rand.org/blog/2013/01/the-mirage-of-the-arab-spring.html.
13. Steven Brook and Robert S. Leiken, The Moderate Muslim Brotherhood, Foreign Affairs, April,2007.
14. Tamara Cofman. Wittes, The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation, In site Internet: http://www.brookings.edu/research/papers/2004/05/10 middleeast-witte

ثائر خليل حمد

الأمن القومي الأمريكي

والتغيير في المنطقة العربية



دار الحامد للنشر والتوزيع



ISBN 978-9957-32-949-5



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net
daralhamed



دار الحامد للنشر والتوزيع